جامعة حلوان
كلية الآداب
قسم التاريخ

دور محمد على علوبة في السياسة المصرية

١٩٠٠- ١٩٥٢

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

مقدمة من الباحثة

منى محمود منازع عثمان

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / عاصم الدسوقي

٢٠٠٧



جامعة حلوان
كلية الآداب
قسم التاريخ

دور محمد على علوبة في السياسة المصرية

١٩٠٠- ١٩٥٢

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر

مقدمة من الباحثة

منى محمود منازع عثمان

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / عاصم الدسوقي

٢٠٠٧

اعتماد الرسالة من لجنة الحكم والمناقشة

اسم الباحث: منى محمود منازع عثمان

الدرجة العلمية: ماجستير

عنوان الرسالة: دور محمد علي علوبة في السياسة المصرية (١٩٠٠ - ١٩٥٢)

الإشراف: أ.د/ عاصم الدسوقي

تاريخ التسجيل: ٢٠٠٣/١٢/١

تاريخ المناقشة: ٢٠٠٧/٧/١٢

تكونت لجنة الحكم والمناقشة من السادة الأساتذة:-

م	الاسم	الوظيفة	الصفة باللجنة	التوقيع
١	عاصم الدسوقي	أستاذ التاريخ الحديث - جامعة حلوان	مشرفاً ومقرراً	
٢	عبد المنعم الجميعي	أستاذ التاريخ بكلية الآداب - ج الفيوم	مناقشاً	
٣	عبد السلام عامر	أستاذ التاريخ بكلية الآداب - ج حلوان	مناقشاً	



وكيل الدراسات العليا والبحوث

يعتمد

أ.د/ سوزان أبو رية

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي
السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ
مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا
شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلاَ يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ
الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ (٢٥٥)

صدق الله العظيم

واهدي هذه الرسالة إلى روح أمي الطاهرة رحمة الله عليها السيدة الفاضلة ليلى محمد احمد الهـواري لما بذلته من عطاء وجهد أثناء إعداد الدراسـة فـي حياتها لهذا أكن لها كـل شـكر وتقـدير وعرفـان بالجميل.

ملخص عن رسالة الماجستير في الآداب قسم التاريخ فرع التاريخ الحديث في موضوع "دورمحمد على علوبة في السياسة المصرية ١٩٠٠ – ١٩٥٢ "

تناول المؤرخين والباحثين دراسة الشخصيات التاريخية بطرق ونظريات مختلفة حيث تعتمد بعض هذه الدراسات على نظرية الرجل العظيم التي تهدف لتمجيد أعمال الشخصية ووضعها في إطار شبه أسطوري على اعتبر أن الشخصيات التاريخية هي التي صنعت التطور التاريخي متجاهلة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المجتمعات التي تظهر خلالها الشخصيات التاريخية.

وهناك اتجاه آخر هو دراسة الشخصيات باستخدام منهج البحث العلمي المعتمد بصورة أساسية على الوثيقة التاريخية، وتوضيح أثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تكوين الشخصية ودورها في الأحداث المحيطة بها ، وعلى أساس البحث العلمي تم اختيار دراسة دور علوبة ، ويرجع ذلك الاختيار لعدة عوامل من أهمها عدم تطرق أحد الباحثين لدراسة تلك الشخصية ودورها في السياسة المصرية دراسة متكاملة تستند إلى الوثائق باستثناء مقالة مختصرة للدكتور عاصم الدسوقي عنوانها" محمد على علوبة سياسياً ومفكراً " .

حيث يعد علوبة من الشخصيات التي لعبت دوراً في تاريخ مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، وهي فترة مليئة بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث كان علوبة من الشخصيات التي جمعت بين النشاط السياسي والثقافي، أما تحديد عام ١٩٠٠بداية للبحث فيرجع إلى أن هذا العام يمثل بداية عمل علوبة في المحاماة، وأما عام ١٩٥٢نهاية البحث فيرجع إلى قيام ثورة يوليو التي تمثل مرحلة جديدة في تاريخ مصر أبرزها خروج العناصر السياسية السابقة من دائرة النشاط السياسي

ومن الملاحظ تأثر علوبة بالظروف المحيطة به في تشكيل أفكاره وأرائه،ويتضح ذلك من عمله بالمحاماة في المحاكم المختلطة ثم المحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية وبعده اشتغال بالمسألة المصرية في ذلك الحين باعتبارها قضية تحتاج إلى مرافعات تتم بواسطة الخطابة

ولقد كان لعلوبة دور في تأليف الوفد المصري المطالب بالاستقلال وهو من الذين وضع اسمهم في التوكيلات ،كما شارك في إدارة الوفد أثناء نفى سعد زغلول للمرة الأولى ثم سفره إلى أوربا مع رفاقه لعرض القضية المصرية كما أصبح أمينا للصندوق المالي للوفد في أوربا ثم ما حدث من خلافات أدت إلى الانشقاق الأول في الوفد وأثرت تأثيرا واضحا على المسألة المصرية في تلك الفترة .

كما كان له دور في وضع دستور ١٩٢٣ حيث كان من أعضاء لجنة الدستور ودافع عنه لذلك اشتراك في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين حيث كان السكرتير العام للحزب وهاجمه على الوفد بسبب موقفه من اغتيال إسماعيل زهدي وحسن عبد الرازق وتأثير الحدث في "خطبة الاتهام " وظروف استقالته من الحزب ١٩٣٤.

ونجد أن لعلوبة دور مؤثر في السلطة التنفيذية الواضحة في الوزارة ،من خلال محاولته إنشاء معهد أسيوط الديني واهتمامه بالآثار الإسلامية وترميم المساجد الأثرية ويتمثل في وضع تصميم لتجديد جامع عمرو بن العاص عندما كان وزيرا الأوقاف١٩٢٥ ودوره في تأليف لجنة لوضع قواميس ثلاثة للغة العربية وترجمة القران ووضع طراز معماري عرابي عندما كان وزير للمعارف ١٩٣٦.

ومن الملاحظ أن لعلوبة دور بارز في الحياة النيابية ومعرفة قوانينها واحترامها لدستورها في دفاعه الدائم عنها، وأراء الواضحة إزاء ما يعرض على المجالس النيابية من قضايا مؤثرة في الحياة السياسية من أهمها نقده لمعاهدة المصرية ١٩٣٦ وتقديم للمشروع تنظيم الوقف الاهلى وتنقيح قانون الأحوال الشخصية ،وذلك خلال فترة مشاركته كعضو في مجلس النواب والشيوخ.

كما كان علوبة من الشخصيات المصرية التي لعبت في النصف الأول من القرن العشرين دورا بارزاً في تحقيق التضامن العربي بصفة شخصية كأحد ممثلي الاتجاه الشعبي

من خلال اتصاله مع زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية منذ اشتراكه في الدفاع عن قضية البراق أمام لجنة دولية ومشاركته في المؤتمرات الإسلامية والعربية، وتقديم مذكرة للجامعة الدول العربية للدفاع عن مفتي فلسطين، وأيضاً نشاطه في تأييد الحل العسكري للقضية الفلسطينية من منطلق ديني واختياره كأول سفير مصري في الباكستان ،ومن هنا جاءت أهمية التعرض لدوره في الاتجاهات العربية والإسلامية باعتباره مفكر إسلامي ومن الملاحظ أن آرائه إزاء المشكلة الفلسطينية الموضحة في كتابه (فلسطين والضمير الإنساني) ترجع أصل المشكلة وتطور الأحداث التاريخية إلى الماسونية كهيئة سرية تدعو للإخاء والمساواة ونبذ الأديان باعتباره أفيون الشعوب ، كما انه أهتم بهذه القضية وأدراك خطورتها آنذاك وتأثيرها في المستقبل مما يدل على وعى فكرى لدى علوبة ،لذلك فقد رأى أن خلق دولة إسرائيل على أرض فلسطين العربية وضع شاذ والحل في نظره إرجاع اليهود إلى أوطانهم وتوزيعهم في الأقطار المختلفة التي كانوا يعيشون فيها .

كما تبرز الدراسة دور علوبة الفكري السياسي والاجتماعي من خلال دراسة كتاباته وأرائه وأفكاره التي أثرت على اتجاهاته السياسة التي لم تدرس من قبل أو يتم تقييمه وأيضا نظرته للمسائل السياسية وطريقة معالجة للقضايا السياسية والاجتماعية وإيجاد الحلول لها بطريقة تختلف عن باقي المحللين ، ويتضح ذلك من خلال أرائه في مسالة الديمقراطية ودعوته إلى ديمقراطية إنسانية عالميه،وكذلك نظرته لمفهوم الوحدة خاصة الوحدة العربية اعتمادا على النظرية الألمانية في القومية .

ويتضح ذلك في معالجته للمشكلة الاجتماعية الاقتصادية في مطلع الأربعينات ودعوته إلى الارتقاء بالصناعة وفتح الأسواق الجديدة اعتمادا على المجال الحيوي في السودان وليس بتحديد الملكية الزراعية.كما دعا أيضا إلى إنشاء بنوك وطنية وناقش حكم فوائد القروض باعتباره ضرورة يبرره الدين.وأيضا دعوته ؟لإيجاد حزبين كبيرين متفقين على مبادئ قومية عامة بدلا من تعدد الأحزاب حتى لا تتعدد الصراعات الشخصية ،مما يوضح صورة الأحزاب آنذاك التي قامت على الأشخاص وليس على المبادئ المحددة .

[illegible]

[illegible]

مستخلص

عن رسالة الماجستير في الآداب قسم التاريخ جامعة حلوان فرع التاريخ الحديث في موضوع "دورمحمد على علوبة في السياسة المصرية ١٩٠٠ - ١٩٥٢ "

تحت إشراف الأستاذ الدكتور / عاصم الدسوقي

مقدمة من الباحثة / مني محمود منازع

تناولت الرسالة الآتي :

مقدمة : تناولت أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تمهيد : تناول نشأة علوبة وحياته الاجتماعية

الفصل الأول عنوانه : علوبة في الحركة الوطنية

الفصل الثاني عنوانه : علوبة في الحياة البرلمانية

الفصل الثالث عنوانه : اتجاهات علوبة العربية والإسلامية

الفصل الرابع وعنوانه : رؤية علوبة الاجتماعية والاقتصادية

خاتمة : تناولت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ثم ثبت بأهم المصادر والمراجع

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها :

محمد على علوبة مفكر ذو طراز موسوعي حيث جمع بين النشاط السياسي والاجتماعي والفكري انطلاقا من قاعدة دينية

اهتم علوبة بالقضايا العربية والإسلامية وتبلور ذلك في دفاعه عن القضية الفلسطينية والقضايا العربية الإسلامية وتتجلي في منظوره للوحدة العربية والتقريب بين المذاهب الإسلامية والديمقراطية وتفسيره للتاريخ

اهتم علوبة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتبلور ذلك في رؤيته الخاصة لقيمة الفائدة وتنظيم الوقف الأهلي والتعليم وإصلاح حال الأسرة المصرية .

الفهـــرس

المقدمة

يعد محمد علي علوبة من الشخصيات التي لعبت دوراً في تاريخ مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، وهي فترة مليئة بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث كان علوبة من الشخصيات التي جمعت بين النشاط السياسي والثقافي، بالإضافة إلى اهتمامه بالقضايا العربية والإسلامية وخاصة تفاعله مع أحداث القضية الفلسطينية.

ويرجع اختيار دراسة دور علوبة في السياسة المصرية ١٩٠٠ – ١٩٥٢ لعدة عوامل من أهمها عدم تطرق أحد من الباحثين لدراسة تلك الشخصية ودورها في السياسة المصرية دراسة متكاملة تستند إلى الوثائق باستثناء مقالة مختصرة للدكتور عاصم الدسوقي عنوانها"محمد على علوبة سياسياً ومفكراً " .أما تحديد عام ١٩٠٠ بداية للبحث فيرجع إلى أن هذا العام يمثل بداية عمل علوبة في المحاماة ،وأما عام١٩٥٢ نهاية البحث فيرجع إلى قيام ثورة يوليو التي تمثل مرحلة جديدة في تاريخ مصر أبرزها خروج العناصر السياسية السابقة من دائرة النشاط السياسي.

وقد قسمت البحث تقسيماً موضوعيا إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول بالإضافة إلى الملاحق وقائمة بالمصادر والمراجع كما يلي :

المقدمة : تتناول أهمية الموضوع وأسباب اختياره وعرض لدور محمد على علوبة في السياسة المصرية خلال فترة الدراسة .

التمهيد : تحدثت فيه عن تأثير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تشكيل اتجاهات علوبة السياسية والفكرية من خلال التعرض لأصوله وتعليمه وثقافته وعمله بالمحاماة وحياته العائلية.

الفصل الأول: " علوبة في الحركة الوطنية " ويتناول علاقة علوبة بالأحزاب السياسية منذ عضويته في الحزب الوطني ومشاركته في تأليف الوفد المصري ومشاركته في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين وأيضاً موقفه من جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين ومعارضته لمعاهدة ١٩٣٦ وكذلك نشاطه في معركة الجلاء ووحدة وادي النيل .

الفصل الثاني : " علوبة في الحياة البرلمانية " ويتناول دور علوبة في المجالس النيابية منذ اشتراكه كعضو في الجمعية التشريعية ١٩١٣ ولجنة الدستور ١٩٢٣ وكعضو منتخب في مجلس النواب (١٩٢٦ – ١٩٢٨) وعضو معين في مجلس الشيوخ (١٩٣٦ – ١٩٤٨) .

الفصل الثالث: " اتجاهات علوبة العربية والإسلامية " خصصت الجزء الأول منه لدراسة دور علوبة في الدفاع عن القضية الفلسطينية منذ مشاركته في الدفاع عن حائط البراق أمام لجنة الدولية والمؤتمر الإسلامي الأول ومؤتمر بلودان ونشاطه في عقد المؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والإسلامية ودفاعه عن مفتي فلسطين ونشاطه أثناء حرب ١٩٤٨ واختياره أول سفير مصري في الباكستان .

أما الجزء الثاني فقد عالجت فيه منظور علوبة للقضايا الفكرية العربية والإسلامية ويتمثل في مفهومه عن قضايا الوحدة العربية والتقريب بين المذاهب والديمقراطية وتفسيره لحركة التاريخ .

الفصل الرابع: " رؤية علوبة الاقتصادية والاجتماعية " ويعالج رؤية علوبة للقضايا الخاصة بقيمة الفائدة والوقف والتعليم والأسرة والإصلاح الاجتماعي .

الخاتمة : تعرض بإيجاز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج .

وقد اعتمدت الدراسة على مصادر عديدة من الوثائق غير المنشورة – بدار المحفوظات – ودار الوثائق القومية والوثائق المنشورة مثل مضابط الجمعية التشريعية ومضابط البرلمان المصري بمجلسي الشيوخ والنواب ومضابط جامعة الدول العربية.

وقد استفادت الدراسة أيضاً من المذكرات والذكريات الشخصية لعديد من السياسيين وغيرهم وبخاصة " ذكريات اجتماعية وسياسية " لعلوبة نفسه ومذكرات محمد عزه دروزة . وترجع أهمية هذا النوع من المصادر إلى أن أصحابها عاشوا فترة الدراسة وشارك البعض منهم في صنع أحداثها ولكن هذا لا يمنع من التعامل بحذر مع المذكرات، وذلك لأن بعض الشخصيات تجعل من المذكرات وقائع تبريرية لتصرفاتها، وخاصة وأن هؤلاء كانوا من ذوي الميول والاتجاهات السياسية المختلفة .

كما كانت من المصادر الرئيسية للبحث الدوريات من الصحف والمجلات التي احتوت على مادة علمية غزيرة لبعض الموضوعات باختلاف نزعاتها وميولها السياسية حيث سجلت العديد من مواقف وأفكار علوبة السياسية والفكرية بما تحويه من تراث ذلك العصر .

كما استعانت الدراسة بالعديد من الرسائل الجامعية التي تتصل بفترة الدراسة ،وأيضا البحوث المنشورة في المجلات العلمية، وكذا المراجع العامة وخاصة ما كتبه علوبة نفسه مثل " مبادئ في السياسة المصرية" و" فلسطين والضمير الإنساني " و"الإسلام والديمقراطية " فضلاً عن بعض المراجع الأجنبية .

وفي النهاية أتوجه بالشكر لكل من قدم العون لإتمام هذه الدراسة وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل عادل علوبة المحامي نجل محمد على علوبة ، وقد أفدت كثيراً من آرائه ومناقشاته لمعرفة جوانب عديدة في الدراسة كما تفضل باطلاعي على العديد من المراجع .

وأسجل أيضا خالص شكري للسادة العاملين بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية والمكتبة المركزية بجامعة القاهرة والمكتبة المركزية بجامعة حلوان ومكتبة وزارة الخارجية المصرية ومكتبة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية لما قدموه لي من مساعدات أثناء جمع المادة العلمية الخاصة بالبحث .

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي لما بذله من جهد وقدمه من عطاء في أشرافه على هذا البحث الذي هو في الأصل صاحب فكرته فضلا عن امدادى بكثير من المراجع التي اعتمدت عليها، كما كان لتوجيهات النقدية وإرشاداته لى طوال فترة الدراسة الفضل في ظهور البحث بهذا الشكل ، كما أتوجه بالشكر لجميع أساتذتي في فرع التاريخ الحديث .

وأيضاً أتوجه بالشكر إلى والدي واختى العزيزة منال الذين كانوا دائمي التشجيع لي لمواصلة البحث وأمدوني بكل ما احتاج إليه ولما وفروه لي من تهيئة الجو المناسب فكان ذلك خير عون لي لمواصلة دراستي وأخيراً فانني أتحمل مسئولية ما ورد في متن الدراسة من نقائص فكل منا يسعى إلى الحقيقة والكمال قد نصل إلى الحقيقة أحيانا أما الكمال فلله وحده.

والله ولي التوفيق... ،

تمهيد :

ولد محمد علي علوبة في نوفمبر ١٨٧٥ في حي درب الشجرة بمديرية المنيا وكان الابن الأكبر لوالده السيد على محمد الذي ولد بمنفلوط بمديرية أسيوط وهو ينتمي إلى أصول عربية من قبائل العربية التي هاجرت إلى مصر وأقامت في بلدة جهينة لذلك أطلق على جده لقب السيد محمد الجهيني[1] .

ويبدو أن هناك مبالغة من طاهر الطناحي في وصف أصول علوبة العربية باعتباره زعيم عربي ، يتضح من سرده لتاريخ دور قبيلة جهينة منذ دخولها في الإسلام وهجرتها إلى مصر في عهد الفاطميين وسيطرتها على دولة النوبيين واعتناقهم الإسلام[2]،مما يرجح ذلك أن علوبة نفسه لم يذكر شيئا عن دور قبيلة جهينة، بالإضافة إلى اعتقاده " أن نظام الأنساب نظام فاسد وأن الناس عند الله سواسية لا يتميزون إلا بأعمالهم "[3] ، لذلك رفض أن يثبت نسبه كشريف مع أن والدته من عائلة الصلاحي المعروفة بانتسابها إلى الأشراف ، ولكن هذا لا يمنع تأثير أصول علوبة العربية في دفاعه عن القضايا العربية والإسلامية .

أما عن لقب علوبة فقد عرف به والده وهو صغير وتم تسجيله بإشهاد محكمة مصر الشرعية نظراً لأنه خاص بعائلة علوبة،[4] كما كان والد علوبة كأبناء جيل القرن ١٩ تلقى تعليماً دينياً ومارس فن الخط مما أهله للعمل كرئيس كتاب في المجالس الملغاة* في المنيا

---

[1] ـ محمد علي علوبة ، فلسطين والضمير الإنساني ، تقديم طاهر الطناحي ، القاهرة ،دار الهلال، ١٩٦٤ ، صـ ١١ انظر أيضا محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨ ، صـ ٣٤ انظر أيضا ارثر جولد شميث، قاموس تراجم مصر الحديثة ، ترجمة وتحقيق عبد الوهاب بكر ، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٣ ، صـ ٥٠٠ .

[2] ـمحمد على علوبة ، فلسطين والضمير الإنساني،مرجع سبق ذكره ،ص١٠

[3] ـ محمد على علوبة ،ذكريات اجتماعية وسياسية ،مرجع سبق ذكره،ص٣٥

[4] السياسة ، ١٩٣١/٨/٢ (الأستاذ محمد على باشا) يلاحظ عدم تحديد علوبة الفترة الزمنية التى عمل فيه والده فىالمجالس القضائية التى لم توجد قبل عهد محمد علي حتى تم انشاء مجلس الاحكام فى ٥ ربيع اخر ١٢٦٥ هـ *وكان وجوده يرتبط بانشاء مجالس قضائية فى الاقاليم لفض الخصومات بين الاهالى ،لذلك قرر المجلس العمومى فى عام ١٢٦٨ هـ تشكيل مجالس فى الاقاليم وكانت خمسة مجالس {طنطا وسمنود والقشن وجرجا والخرطوم} وعين لكل مجلس اثنان من العلماء بعنوان مفتيين وكان العمل فى هذه المجالس يجرى بمقتضى القانون الهمايوني،وقد تم الغاء مجلس الاحكام اكثر من مرة حتى اقتصرت المجالس فى الاقاليم على مجلسين (طنطا واسيوط)،وفى عام ١٢٧٩ هـ قام اسماعيل باشا باصدار قرار باعادة مجلس الاحكام وتشكيل مجالس الاقاليم وكانت تسعة [مصر وبنها والمنصورة وطنطا والاسكندرية وبنى سويف واسنا ودمياط واسيوط]،وعندما أنشئ ديوان الحقانية فى سنة ١٢٨٠ هـ احليت ادارة اعمال المجالس اليه وكان يرجع فى اغلب فتاويه إلى القوانين الفرنساويه وانتهت هذه المجالس عندما افتتحت المحاكم الاهلية فى عام ١٨٨٤ حيث قصرت المجالس على قضايا الوجه القبلى الذي لم يشمله نظامها الى سنة ١٨٩٩ انظر لمزيد من التفاصيل احمد فتحى زغلول ،المحاماه ،الطبعه الاولى ، دار الكتب والوثائق القوميه ، ١٩٠٠ ،ص١٩٣،١٩٩،٢٠١،٢٠٧،٢١٢،٢١٧،٢١٩*

وأسيوط* مما جعله من كبار ملاك الأراضي الزراعية بالإضافة إلى ملكية مصنعين لطحن الدقيق وصنع الثلج[٥].

وتلقى علوبة تعليماً دينياً وهو صغير في كتاب القرية المعروف بكتاب الشيخ " طـه " كما تعلم مبادئ القراءة والكتابة وعندما أتم حفظ سورة يس أقام والده زفه موسيقية وأعطى مكافأة مالية للفقيه ، مما غرس في علوبة الاعتزاز بشخصه وكرامته حتى لو أضرته وأرسل والده إلى شيخه على الطوبجي لكي يتفقه في الدين واللغة ويلتحق بالأزهر ، ولكن علوبة تمرد على تلك الدراسة ولأن والده لم يكن يتصف بالقسوة فقد حقق رغبة ابنه في الالتحاق بمدرسة أسيوط الابتدائية[٦] .

ولما كانت سياسة الاحتلال البريطاني قد جعلت مهمة التعليم تقتصر علـى تخـريج موظفين وعملت على إغلاق الكثير من المدارس بحجة الاقتصاد في المصاريف ،فقد اضطر علوبة إلى الالتحاق بمدرسة الخديوية الثانوية بالقاهرة ، ويبدو أن تفوقه في الدراسة والالتزام الأخلاقي كانت وراء اختياره باشجاويشا وهو في السنة الثانية على تلاميذ القسم الداخلي. وقد حصل علوبة على شهادة البكالوريا في عام[٧] ١٨٩٥ وكان الأول على فرقته فحـصل علـى جائزة مكونة من ١٢ مجلد من حاشية ابن عابدين[٨] ثم التحق بمدرسة الحقوق وتخرج فيها في عام ١٨٩٩ ، وقد فكر في الحصول على دكتوراه في القانون من فرنسا أو بلجيكا ولكن أستاذه الفرنسي " تيستو " نصحه بالعدول عن هذه الفكرة وممارسة مهنة المحاماة في مصر[٩] .

بدأت حياة علوبة العملية بالعمل في المحاماة أمام المحاكم المختلطة وسـاعده أحمـد فتحي زغلول شقيق سعد زغلول في العمل بمكتب المحامي البلجيكي " كارتون دي فيار " في القاهرة ولكن صعوبة منافسة المحامين الأجانب الذين احتكروا القضايا في تلك المحاكم نظراً

---

[٥] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، صـ ٣٤ ـ ٣٥ ، ٥٨ ـ ٥٩ أنظر أيضاً ـ عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ، صـ ١١ ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ، ١٩٧٥ ، صـ ٢٩٢ .

[٦] محمد علي علوبة ، ذكريات سياسية واجتماعية ، ،مرجع سبق ذكره، صـ ٣٦ ـ ٣٧

[٧] الأثنين والدنيا ، ٤ مارس ، ١٩٤٠ (كيف عرفت الزعيم الأول مصطفى كامل).

[٨] لقاء مع الاستاذ عادل محمد على علوبة مستشار قانوني سابق لسلطنة عمان ـ ٢٠٠٥/٦/١٣ .
وكانت جائزة علوبة مكونة من ١٢ مجلد بعنوان " حاشية ابن عابدين " الجزء الأول من قرة عيون الأخيار لتكملة رد المختار على الدر المختار ــ شرح تنوير الابصار لسيدى العلامة الفاضل والفهامة الكامل فقيه العصر والأوان وأبي جنيفة الزمان السيد محمد علاء الدين افندي إلى الشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين .

[٩] محمد علي علوبة ، ذكريات سياسية واجتماعية، مرجع سبق ذكره، صـ ٤٨ .

لأن إجراءات التقاضي كانت تتم باللغات الأجنبية ،جعلت علوبة يعود إلى أسيوط للعمل في مكتب " حسين فهمي " محاميا أمام المحاكم الأهلية حيث اكتشف تدني المستوى العلمي للمحامين والقضاة ، كما عمل محاميا أمام المحاكم الشرعية حيث اتضحت له مساوئها المتعددة وخاصة حالة القضاة غير اللائقة ، مما جعله يطلب نقل اسمه من جدول المحامين الشرعيين ونظراً لكفاءته فقد تقرر قبوله كمحامي أمام محاكم الاستئناف في عام ١٩٠٣[١٠] .

وقد كان من عوامل نجاح علوبة في المحاماة تكوينه الطبقي وصلات والده القوية ببعض رجال المحاماة أثناء عمله رئيس كتاب في المجالس الملغاة ، مما أتاح له التعرف على مشاهير رجال المحاماة وجعل هؤلاء بدورهم يقدمون المساعدة لشاب له مواصفات تؤهله لاقتحام هذا الميدان، بالإضافة إلى ثقافته القانونية وإجادته اللغة العربية والفرنسية [١١]،وكان لاخيه أحمد على علوبة تأثير مباشرا عليه، وكان محامياً مشهوراً ووزيرا أكثر من مرة لوزارة الحقانية والأوقاف [١٢]، كما كان أحد أبناء علوبة هو عادل علوبة محامياً في مكتب والده وعضواً في مجلس نقابة المحامين عمل بالقطاع العام السياحي ومستشار قانوني لسلطنة عمان[١٣].

وقد حقق علوبة شهرة واسعة جعلته يتقاضى إتعابه بالذهب مما ساعده على تكوين ثروة مالية من مهنته وامتازت مرافعته بسهولة الأسلوب والإقناع من خلال الإحاطة بكافة تفاصيل المواد القانونية ، مما جعل مكتبه في القاهرة ذو شهرة واسعة ،وكان معظم موكليه من كبار ملاك الأراضي الزراعية، ورغم ذلك كان يترافع في قضايا الطلاب بدون أتعاب ولكن لا يترافع في قضايا العمال نظراً لعدائه للشيوعية ،وقد وصلت شهرة علوبة في المحاماة لدرجة

---

[١٠] محمد علي علوبة ، ذكريات سياسية واجتماعية، مرجع سبق ذكره ،ص٩٤-٥٠ ، افتتحت المحاكم المختلطة فى ٢٨يونيو ١٨٧٥والغيت ١٩٤٩ تقرر ان تكون اللغات الرسمية المتعمدة بها العربية والفرنسية والإيطالية وبعد الإحتلال البريطانى ادخلت اللغة الانجليزية عام ١٩٠٥ولكن احتفظت اللغة الفرنسية بتفوقها ،لذلك اعتمد القضاة المصريين على اللغة الفرنسية وأهملت اللغة العربية، وكانت اكثر التشريعات تلك المحاكم من القانون الفرنسى والتقطت بعض الأحكام من القوانين الإيطالية والبلجكية ،انظر لطيفة محمد سالم ،تاريخ القضاء المصرى الحديث ،الهيئة العامة للكتاب ،ص٧٥-٨٧-١١٧

[١١] لقاء مع الأستاذ / عادل محمد علي علوبة – ١٣ ابريل / ٢٠٠٥ .

[١٢] محمد الجوادى ، البنيان الوزاري في مصر ، مكتبه الأسرة ،٢٠٠٤ ، ص٢٠٢،٢٠٣

[١٣] عادل محمد علوية ، مصر كما أعرفها ، مطبعة المليجي ، د.ت ، ص ٤٢ – ٤٤ – ٥٦ .

جعلت أغاخان هو من أغنياء الهند يأخذ استشارة علوبة في بعض المسائل القانونية مما يفسر اختيار مفتي فلسطين له للدفاع عن قضية البراق التي جعلته محاميا عربياً مشهوراً [١٤].

اما عن حياته العائلية فقد تزوج علوبة في ١٠ مارس ١٩٠٤ وفقاً لتقاليد الزواج الشرقية في المجتمع المصري آنذاك ومن ذلك عدم رؤيته لزوجته قبل الزواج ، وتحمل والده التكاليف المادية بالرغم من مقدرة علوبة المالية وإقامته وزوجته في بيت والده في أسيوط والطريف قيام أبيه بعقد عقد الزواج نيابة عن ابنه مما يدل على مدى علاقة التقارب بين علوبة وأبيه كما يوضح الآثار الحميدة لتلك التقاليد الاجتماعية [١٥].

وقد كانت علاقة علوبة مع زوجته نفيسة حنفي في إطار من الاحترام المتبادل واستمر زواجه أكثر من خمسين عاماً ، حيث شاركت زوجته في النشاط السياسي والاجتماعي [١٦] مثل اجتماع الكاتدرائية المرقصية في ١٣ ديسمبر ١٩١٩ أثناء الثورة و" المؤتمر النسائي الشرقي" في القاهرة لنصرة قضية فلسطين في أكتوبر ١٩٣٨ [١٧]، كما كانت عضو في الاتحاد النسائي برئاسة هدى شعراوي ، بالإضافة إلى مشاركتها في أعمال الجمعيات الخيرية.

كما كانت علاقة علوبة مع أولاده تتم في إطار من الاهتمام والحوار المشترك ومتابعة لكافة تفاصيل حياة أولاده حتى الهواية التي يحبونها ويمارسونها دون ان يمنعه هذا من الحزم والشدة معهم احياناً على الرغم من انشغاله بعمله في المحاماة والسياسة ، ومن توفقيه في حياته العائلية ان أولاده شغلوا مناصب مهمة فكان علي مدير بمصلحة الضرائب، وجلال ضابط بالبحرية الملكية، وحسين مهندس زراعي في أرض والده، وصلاح سفير سابق في كولومبيا وعادل محامي في مكتب والده أما ابنته روحية فكانت ربة منزل.

---

[١٤] لقاء مع الأستاذ / عادل محمد علوبة – ١٣ يونية ٢٠٠٥ – انظر أيضاً – أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين – ١٩٢٢ – ١٩٥٣ ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٤ وقد كان ايراد مكتب علوبة في السنة ١٥ ألف جنيه مصري انظر أيضاً الأثنين والدنيا ١٤ أكتوبر ١٩٤٠ (هؤلاء المحامون المشهورون) .

[١٥] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسة ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤ – ٥٦ انظر أيضاً – ايمان محمد أحمد الشعراوي ، الحياة الاجتماعية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ – ١٩١٤ م ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات الانسانية ، جامعة الازهر ، بالقاهرة ، قسم تاريخ ، ٢٠٠٤ ص ٧٦ ، ٧٧ .

[١٦] لقاء مع الأستاذ / عادل علوبة / ١٣ يونيو ٢٠٠٥ .

[١٧] امال كامل بيومي السبكي ، الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ ، ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ص ص ٢٦ ، ٢٨ ، ٨١ ، ٨٢ .

الفصل الأول

علوبة في الحركة الوطنية

تقلب محمد على علوبة بين صفحات الحركة الوطنية المصرية بدءً من انتمائه للحزب الوطني ثم ارتباطه بحزب الوفد إلى أن خرج منه إلى حزب الاحرار الدستوريين ، وفى كل تلك المراحل كانت له مواقف ووجهة نظر في مختلف مشاهد الحركة الوطنية سواء عند الأحزاب البرلمانية أو عند التجمعات السياسية غير البرلمانية مثل جماعة الإخوان المسلمين أو مصر الفتاة وسوف نتابع تلك المراحل التي تقلب فيها محمد على علوبة.

علوبة في الحزب الوطني

يبدأ دور علوبة في الحركة الوطنية بانضمامه إلى الحزب الوطني عام ١٩٠٨ ، وهناك عدة عوامل أدت إلى مشاركة علوبة في الحياة السياسية تتعلق بظروف نشأته وتعليمه [١] في ظل مرحلة انتقالية من نهاية حكم إسماعيل وما حدث فيها من ازمات سياسية واقتصادية مما ترتب عليها تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر الذي أثار الشعور الوطني ،وقيام حركة عرابي وفشلها وما ترتب عليها من الاحتلال البريطاني العسكري لمصر في عام ١٨٨٢ الذي سيطر على جميع مرافق البلاد وتأثيره على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٢]،بل على السلطة القضائية من خلال تعدي المحاكم المختلطة التي كانت حكراً على المحامين الأجانب على اختصاصات المحاكم الأهلية والشرعية[٣].

وأما تأثير سياسة الاحتلال الأجنبي على الوضع الاقتصادي فقد تمثلت بشكل واضح فى الأزمة المالية ١٩٠٧ عام التي عانى منها والده وكانت من أسباب وفاته وما تركته من ديون قام علوبة بتسديدها ، مما جعله يدرك مدى معاناة الأعيان [٤]من حيث الوصول إلى حقوقهم

---

[1] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة سياسيا مفكرا ، مجلة كلية الأداب بسوهاج جامعة أسيوط، العدد الأول القاهرة ، ١٩٨٠ ،ص ١٧١،١٧٧

[2] Derek Hopwood , Egypt politics and Society 1945 – 1981 , London p.11,23 .

[3] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، صـ ٤٩- ٥٠ انظر أيضا ، لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، صـ ١١٢ .

[4] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، صـ ٥٨ – ٥٩ .

وان ذلك لايتم إلا من خلال المشاركة في العمل السياسي الذي يوفر قدر من المشاركة في أمور الإدارة وتوجيها وفقاً لمصالحهم الشخصية [٥].

وحتى تبرر انجلترا للعالم وخاصة فرنسا احتلالها لمصر زعمت بأنها جاءت لتبثت عرش الخديوى توفيق [٦] وحماية مصالح الدائنين الأجانب من خلال توفير الاستقرار الداخلي بإعادة تنظيم الإدارة المصرية، وسرعان ما تم اكتشاف هذا الزعم وان الاحتلال لن يكون مؤقتا لآن السلطات البريطانية أخذت تتدخل في كل مجالات الحياة وخاصة في التعليم الذي جعلت مهمته تخريج موظفين لدواوين الحكومة وخفضت ميزانيته بحجة الاقتصاد في المصروفات [٧]، ولكن هذا لم يمنع الطلبة من الانضمام إلى الحركة الوطنية والالتفاف حول مصطفى كامل الذي تأثر علوبة بشخصيته أثناء دراسته في المدرسة الخديوية[٨].

ومن ناحية اخرى كان للحركة الفكرية المعارضة للاحتلال تأثيرها على تكوين علوبة وخاصة كتابات عبد الله النديم ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني الذي كان يدعو إلى اتحاد الأمم الشرقية لمناهضة الاستعمارفى اطار رابطة الجامعة الإسلامية، بالإضافة إلى أفكار قاسم أمين عن تحرير المرأة[٩]،ومقالات الصحف مثل العروة الوثقى لمحمد عبده [١٠]، بالإضافة إلى الصحف والمجلات المدرسية ، لذلك وصفها علوبة بأنها بمثابة وسيلة من أهم الوسائل الترفيهية آنذاك بالإضافة إلى دورها في الدعاية للقضية الوطنية [١١] .

أما عن انضمام علوبة إلى الحزب الوطني على الرغم من وجود أحزاب أخرى [١٢] ربما جاء لتأثره بمبادئ الحزب التي تتمثل في طلب الجلاء والدستور والحكم النيابي ، ويرجح ذلك ما يذكره علوبة عن حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية برئاسة الشيخ على يوسف

---

٥ يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠ ، صـ ٢٠ .

٦ Zayid , M.y , Egypt's Struggle For independence , Beirut , ١٩٦٥ , PP ٣٢ , ٣٧ , ٣٩ , ٤٠

٧ السياسة ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ ،(بعثة فاروق الأول السودانية)، أنظر أيضا محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية ، ط ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ، صـ ١٦٢

٨ الأثنين والدنيا ، ٤ مارس ١٩٤٠ .

٩ امال كامل بيومي السبكي ، المرجع السابق ، صـ ٥ .

١٠ محمد عمارة ، المرجع السابق ، صـ ٥٠ ، ٥٢ .

١١ الأثنين والدنيا ، ٤ مارس ١٩٤٠ .

١٢ محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٦٠ ، ٦٣ . أنظر أيضا عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة سياسيا مفكرا، مرجع سبق ذكره، صـ ١٧٧

الذي استند إلى الخديوي لكي يحافظ رجال الدين على مصالحهم الشخصية ،وما جاء في مبادئ الحزب بشأن عدم صلاحية مصر للمطالبة بالدستور إلا بعد عشرين عاماً ارضاءاً للخديوي [13] ،أما حزب الأمة فقد اقتصر على فئة من كبار الأعيان بالإضافة إلى تأييده فكرة القومية المصرية ومطالبته بالاستقلال التام وعدم تأييد السيادة التركية و التبعية للخلافة العثمانية مما أدى إلى اتهامه بتأييد الاحتلال البريطاني [14].

وكان علوبة من أنصار مصطفى كامل [15] ،حيث تأثر بفكره الذي داخلته مؤثرات علمانية ترتب عليها اقتران جانب الوطنية الليبرالية بالجانب المحافظ على القيم الإسلامية حتى لقد وقف علوبة مدافعا عن تأييد مصطفى كامل للسيادة العثمانية على مصر من حيث ارتباط تلك السيادة بالظروف الموضوعية آنذاك وتتمثل في تقديس الرأي العام للخلافة العثمانية ومن ثم عدم ضرورة المطالبة باستقلال مصر نظراً لأنها سيادة اسمية ، ومع بطلان حجة الاحتلال البريطاني في حماية الحقوق الشرعية للسيادة العثمانية على مصر وفقاً لمعاهدة ١٨٤٠ ، كما اعتبر علوبة ان النقد الموجه إلى مصطفى كامل جاء بعد تغير الظروف الدولية المتمثلة في إلغاء الخلافة العثمانية [16].

ونظراً لانشغال علوبة بعمله في المحاماة منذ تخرجه ١٨٩٩ ،لذلك لم تكن هناك فرصة للاتصال المباشر بمصطفى كامل الذي لم يكن قد أسس الحزب الوطني بعد ولاعتقاده أن تعدد الأحزاب يضر وحدة الأمة الدستورية[17].

وفي ضوء تلك الاعتبارات السابقة جاء انضمام علوبة لحزب الوطني تحت رئاسة محمد فريد حيث قام علوبة بدور في الدعاية لحزب يتزعم الحركة الوطنية، ومكنته مقدرته المالية

---

[13] محمد محمد عبد الوهاب سيد، التجربة الحزبية حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ، دار الفكر العربي،١٩٩٠ صـ ٩٠ .

[14] يونان لبيب رزق ،الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ – ١٩٨٤ ، دار الهلال ، القاهرة ، ديسمبر ، ١٩٨٤ ، صـ ٤٠ .

[15] عبد الرحمن الرافعي ، مصطفى كامل ، طـ ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٣٩ ، صـ ٣٧١ – ٣٧٢

[16] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، صـ ٣٠٢ – ٣٠٣ . انظر ايضا زكريا سليمان بيومي، الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية ١٩٠٧ – ١٩٥٣ ، الفاروقية التوكيلات الطباعة والنشر ، ١٩٨١صـ ٢٧ .

[17] محمد علي علوبة ، فلسطين والضمير الإنساني ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٩ .

باعتباره من الأعيان من ممارسة العمل الحزبي، كما ارتبط علوبة بعلاقة صداقة مع محمد فريد[١٨].

أما عن دور علوبة في الحزب الوطني فلم يكن له دوراً واضحا تشير إليه المصادر نظراً لأنه لم يكن من قادة الحزب أو حتى من الأعضاء البارزين فيه،[١٩] وذلك لحداثة عمله في السياسة وإقامته في أسيوط وانشغاله بعمله في المحاماة وحياته العائلية، [٢٠]واقتصر دوره على عضويته في اللجنة الإدارية والإسهام في الاكتتاب الذي نظم من أجل شراء مطبعة جريدة اللواء واشتراكه في الدفاع عن الشيخ عبد العزيز جاويش في القضية التي قدم فيها للمحاكمة؛[٢١]وهذا لا يتفق مع ما يذكره طاهر الطناحي من المبالغة في دور علوبة في الحزب بهدف إظهاره زعيما وطنياً.

وكانت أهم أعمال علوبة في الحزب زيارته مع وفد من الحزب برئاسة محمد فريد إلى الاستانة لتقديم التهنئة للاتراك بعودة الدستور في عام ١٩٠٩[٢٢]، وكان محمد فريد موجوداً في الأستانة أثناء وقوع الانقلاب الذي انتهى بعزل السلطان عبد الحميد في يوليو عام ١٩٠٨ وقيام حركة الاتحاد والترقي بالحكم وانتهز محمد فريد الفرصة فأرسل مقالات إلى اللواء في وصف الحوادث وتحليلها والدعاية للحركة الوطنية المصرية، مما أدى إلى اشادة الصحف التركية بما يكتب وإحباط مساعي إنجلترا في جعل تركيا الجديدة تعترف بمركز الاحتلال في مصر، وظهور فكرة في الصحف التركية لتعديل علاقات تركيا الرسمية بمصر وجعلها علاقة دولتين مستقلتين تمام الاستقلال .

لقد لقي قيام حزب الاتحاد والترقي بوضع دستور اهتماماً من الحزب الوطني الذي قام بتنظيم لحركة جماعية للمطالبة بالدستور من الخديوي من خلال تنظيم احتفالات للدعاية لهذا الغرض[٢٣]، وفى هذا الخصوص قام علوبة وأعضاء آخرون بتنظيم مهرجانا كبيرا في بندر

---

[١٨] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، صـ ٥٨ ـ ٦٢ ،أنظر ايضا الأثنين والدنيا ١٩٤٠/٣/٤ .

[١٩] زكريا سليمان بيومي ، المرجع السابق ، صـ١٦٣ .

[٢٠] الأثنين والدنيا ، ١٩٤٠/٣/٤ .

[٢١] محمد علي علوبة ؛ فلسطين والضمير الانساني ؛ مرجع سبق ذكره، صـ ٢٠ .

[٢٢] عاصم الدسوقي ، محمد علي علوبة ، ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٧٨ .

[٢٣] عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد ، دار الهلال ، ١٩٥٧ صـ ٨٤ ـ ٨٥ .

أسيوط طاف المدينة وألقى علوبة خطابا بمناسبة الاحتفال بصدور دستور في تركيا [٢٤].

وكان حزب الإتحاد والترقي قد انتهز فرصة التقارب مع الحزب الوطني لكي يعمل على استعادة نفوذ تركيا في مصر [٢٥]، وهذا ما لاحظه علوبة من حيث الاهتمام بالوفد المسافر إلى الاستانة ودعوته لحضور افتتاح مجلس المبعوثان ، وكذلك زيارة علوبة وغيره من أعضاء الوفد الوزارات والنظارات وحضور العروض العسكرية، وأيضاً زيارة علوبة لوزير الحربية الجنرال محمد شوكت وحديثه معه بشأن انتقاد مشروع سكك حديد الحجاز [٢٦].

ولقد تبين لعلوبة أثناء زيارته إلى الأستانة مدى ضعف الإمبراطورية العثمانية التي تضم أخلاط من عدة عناصر اتضحت له من وجوه ممثلي الأمم في مجلس المبعوثان والتي تحت سيادة الدولة العثمانية[٢٧]، كما تبين لعلوبة سوء معاملة حزب الاتحاد والترقي للعرب وتفضيل الأتراك عليهم من خلال شكوى عزيز المصري الضابط المصري في الجيش التركي وزميل علوبة في المدرسة الخديوية ، والذى أوضح لعلوبة تعرض كثير من زعماء العرب للاضطهاد نظرا للمطالبة بالاستقلال الذاتى في بلادهم فى اطار السيادة العثمانية، مما جعل علوبة يعتقد بانتهاء الإمبراطورية العثمانية مثل الإمبراطوريات القديمة التي أهملت قواعد العدل ولم تأخذ بأسباب التقدم والحضارة .

وفى هذا الخصوص أوضح علوبة استغلال الانجليز للمعاملة السيئة للعرب من جمعية الاتحاد والترقي في مراسلات الحسين- مكماهون بشأن الوعود بقيام دولة عربية بزعامة الشريف حسين ،وهذا يفسر عدم تأييد العرب الخلافة العثمانية في الحرب العالمية الأولى مما ساعد على هزيمة الأتراك فى الحرب ثم ما حدث بعد انتهاء الحرب من حيث إلغاء الخلافة العثمانية وقيام الدولة التركية [٢٨].

---

[٢٤] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، صـ ٦٢ .
[٢٥] عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد، مرجع سبق ذكره، صـ ٨٦ .
[٢٦] الأثنين والدنيا ، ١٩٤٠/٣/٤ ،انظر ايضاً محمد فريد ، اوراق محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ – ١٩١٩ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب مركز تاريخ مصر المعاصر،١٩٧٨، صـ ٦٤ – ٦٥ .
[٢٧] الأثنين والدنيا ، ١٩٤٠/٣/٤ .

[٢٨] محمد علي علوبة ا ، ، فلسطين وجاراتها أسباب ونتائج ، ط ١ ، لجنة البيان العربي ، ١٩٥٤، صـ ٨٨ – ٨٩ .

على ان علوبة اشترك في مقاومة سياسة الاحتلال البريطاني في إشاعة الخلاف الطائفي بين الأقباط والمسلمين ،حيث انه سعى ومعه الدكتور عبد الحميد سعيد من أجل منع عقد المؤتمر القبطي في بندر أسيوط ،[29]وكانت سلطات الاحتلال البريطاني قد انتهزت حادث اغتيال بطرس غالي باعتباره أول رئيس للوزراء من الأقباط على يد الطالب إبراهيم الورداني لاعتبارات سياسية بتحريض الصحف القبطية [30] لتوجيه الاتهام إلى الحزب الوطني وخاصة الشيخ عبد العزيز جاويش نظراً لأن القاتل من شباب الحزب مما أدى لتوجيه اتهام في الجناية إلى ثمانية من شباب الحزب تولى الدفاع عنهم أمام النيابة علوبة ومجموعة من المحامين وانتهى الأمر بصدور قرار النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى على الثمانية المتهمين وإحالة الورداني إلى محاكمة أصدرت حكما بإعدامه [31].

وقد اعتبر علوبة عقد المؤتمر القبطي حركة سياسية استعمارية بغرض تنفيذ المبدأ الاستعماري " فرق تسد " ويرهن على ذلك بدور أخنوخ فانوس الذي تلقى تعليمه في الجامعة الأمريكية ببيروت في الدعوة لفكرة عقد المؤتمر مع أصحاب جريدة المقطم لسان حال دار المعتمد البريطاني ، ومؤكد أن بطرس غالي أثناء رئاسة مجلس النظار عارض فكرة عقد مؤتمر قبطي[32]،بالإضافة إلى عدم مشاركة رجال الدين المسيحيين في المؤتمر فضلا عن ان أنصار عقد المؤتمر كانوا من الموظفين المسيحيين في أسيوط .

وعلى هذا اشتراك علوبة ضمن مجموعة من أعضاء حزبي الوطني والأمة في عقد المؤتمر الإسلامي المصري بغرض مناقشة موضوعات واقتراحات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى إصلاح أوضاع المجتمع ، فيما يعتبر رداً على مطالب المؤتمر القبطي الاجتماعية

---

[29] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، صـ ٧٧ – ٧٨ .
[30] مصطفى الفقي ، الأقباط في السياسة المصرية مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية ، طـ ٢ ، دار الشروق ، ١٩٩٨ م صـ ٣٥ .
[31] محمد كمال يحيى ، المسألة الطائفية في مصر بين الولاء الوطني والانتماء الديني ١٩١٠ – ١٩١٢، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلدان الثامن والتاسع والعشرون ١٩٨١ – ١٩٨٢ ، صـ ٤٢٢ – ٤٢٣ .
[32] محمد علي علوبة ، ذكريات سياسية واجتماعية، مرجع سبق ذكره، صـ ٧٨ .

والاقتصادية ،وفي إطار ذلك قدم علوبة بحثاً بعنوان " الربا الفاحش " تأثيره في الحالة الاقتصادية والأخلاق والأمن العام " [٣٣].

وتجدر الإشارة إلى ان محمد فريد كان يعارض عقد المؤتمر المصري لأنه تم بإيعاز من الاحتلال البريطاني وبموافقة الحكومة المصرية برئاسة رياض رئيس مجلس النظار بغرض صرف اهتمام الرأي العام عن المطالبة بالاستقلال، وهو أمر لم يرد ذكره في موضوعات المؤتمرين القبطي والمصري ، وربما كان محمد فريد يخشى من تأثير اشتراك أعضاء الحزبين الوطني والأمة على سياسة الحزب الوطني، ومن ثم كان اشترك علوبة وبعض أعضاء الحزب الوطني يعد تصرفا منفردا يخالف اتجاه رئيس الحزب مما كان له تأثيره على وحدة صف الحركة الوطنية آنذاك [٣٤].

أما عن علاقة علوبة بالخديوي عباس حلمي الثاني فقد كان مثل أعضاء الحزب يقاطعون السراي [٣٥]، نظراً لسياسة الوفاق بين الخديوي و ... جورست و ضيقه من مطالبة الحزب الوطني بإعادة الدستور الامر الذي جعل الخديوي يعتمد على حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية لمحاربة الحزب الوطني من خلال جريدة المؤيد مما اثار هناك حالة من الحرب الكلامية بين المؤيد واللواء أضعفت الحركة الوطنية. ولكن بعد مغادرة محمد فريد مصر حاول الخديوي التقرب من أعضاء الحزب الوطني، حيث كان نفوذ الخديوي يتضاءل وتنحصر سلطاته بسبب سيطرة نفوذ كتشنر المعتمد البريطاني ،ويفسر هذا محاولة الخديوى تكوين جبهة وطنية من الاحزاب، حيث سعى إلى عقد مصالحة بين حزبي الوطني والإصلاح على المبادئ الدستورية .

وفى هذا الشأن طلب سعيد ذو الفقار سر تشريفاتي الخديوي من علوبة زيارة السراي لتهنئة الخديوي بالعيد ولكن علوبة تردد نظراً لموقف حزبه من مقاطعة السراي ،إلا أنه اضطر للموافقة بعد أن أوضح له ان الزيارة بناء على أمر من الخديوي مما يدل على رغبته في التقرب إلى أعضاء الحزب الوطني، ولكن الغريب في الامر اختيار علوبة لمقابلة الخديوي

[٣٣] محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم (٣ / ج) (الطوائف والجاليات الأجنبية)، انظر أيضا، طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، صـ ٩٤ ـ ٩٥ .

[٣٤] عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد، مرجع سبق ذكره، ، صـ ١٤٤ ـ ١٤٥ .

[٣٥] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، صـ ٨٠ - ٨١ .

دون باقي أعضاء الحزب فهل كان ذلك لشهرته كمحام ، أو لأنه من أعضاء وفد محمد فريد الذي سافر إلى الأستانة ، أو لمشاركته في المؤتمر المصري !!.

لقد كان هدف الخديوي من مقابلة علوبة توضيح رغبته في منع تطاحن الأحزاب وتجنب السباب والطعن بين جرائد الحزبين ، وقد أوضح علوبة للخديوي أن جرائد الحزب الوطني ترد على مطاعن جريدة المؤيد، ويبدو واضحا أن كلام علوبة مع الخديوي كان له أثره، حيث تغيرت لهجة المؤيد فقد لفتت نظر الحكومة إلى ضرورة نصب تمثال مصطفى كامل في أحد ميادين العاصمة، ولكن المؤيد قد عاودت مسيرة العداء لقيادات الحزب الوطني في الخارج متهمة إياها بأنها وراء محاولة اغتيال الخديوي عباس في الأستانة إلا أن العلاقات بين الحزبين قد توقفت بسبب الحرب العالمية الأولى التي أتت مؤذنة بتوقف التجربة الحزبية في مصر [٣٦].

على كل حال بدأت علاقة علوبة بالحزب الوطني تضعف على أثر خروج فريد من مصر وعدم وجود شخصية قوية تفرض سيطرتها على رئاسة الحزب وقيادة الحركة الوطنية بالإضافة إلى اضطهاد سلطات الاحتلال لأعضاء الحزب سواء بالسجن أو النفي مما اضطر معظمهم إلى السفر إلى الخارج ليلحقوا بفريد في أوربا لمواصلة العمل بنظرية " الدعاية إلى القضية المصرية في الخارج" التي أثبتت فشلها ، كما أتجه أعضاء الحزب في مصر إلى النشاط السري الذي تمثل في أعمال العنف ضد رموز الاحتلال [٣٧]، لكن علوبة لم يكن فى احد الفريقين فهو لم يسافر إلى الخارج ولم يتجه إلى النشاط السري نظراً لأنه يقوم برعاية عائلته بالإضافة إلى تحقيق شهرة كمحام في أسيوط ومحافظة على وضعه الاجتماعي نظراً لأنه من كبار ملاك الأراضي الزراعية، [٣٨]مما يبين مدى تأثير الوضع الطبقي أو الوظيفي على الحركة السياسية .

[٣٦] محمد عبد الوهاب سيد ، المرجع السابق ، صـ ٣٠٥ – ٣٠٦ . أنظر أيضا محمد علي علوبة ، فلسطين والضمير الانساني، مرجع سبق ذكره ، صـ ٢١ يذكر طاهر الطناحي استشارة علوبة وموافقة فريد على مقابلة علوبة لخديوي وهذا لم يحدث نظراً لأن فريد كان في المنفى .

[٣٧] زكريا سليمان بيومي ، المرجع السابق ، صـ ٦٥ ، ٦٩ .
أنظر عبد المجيد محمد أمين الكاشف ، الحزب الوطني تحت زعامة محمد فريد ، رسالة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة القاهرة ، صـ ٣١٩ .

[٣٨] محمد علي علوبة ، فلسطين والضمير الانساني، مرجع سبق ذكره، ص١٣-١٦

لذلك لم يكن غريباً موقف علوبة في اجتماع اللجنة الإدارية للحزب في ١٣ سبتمبر ١٩١٣ بهدف سؤال محمد فريد عن مقالتين نشرتهما جريدة " السبيكل " طعناً في الخديوي وعندما علم محمد فريد بذلك أدرك مدى ضعف الحزب فأرسل استقالته إلى وكيل الحزب على فهمي كامل وطلب عرضها على الجمعية العمومية للحزب ، وفى هذا الموقف انقسمت اللجنة الإدارية بين مؤيد ومعارض ، ولكن ما يبدو غريباً موقف علوبة من تأييد قبول الاستقالة على الرغم من أنه كان صديقاً لفريد ، وربما كان ذلك لرغبة علوبة وبعض أعضاء الحزب في اختيار رئيس للحزب يجعله يعود إلى العمل السياسي دون أن يجاهر بموقف العداء من الخديوي أو الاحتلال [٣٩].

وفى هذا الخصوص كان لقرار اللجنة الإدارية برفض استقالة فريد دور في تقديم بعض الأعضاء المعارضين استقالاتهم ولكن علوبة لم يقدم استقالته من الحزب، ويبدو أنه فضل الانفصال عن الحزب من خلال عدم حضور جلسات اللجنة الإدارية، ويؤكد ذلك رسالة على فهمي كامل إلى محمد فريد في ٢١ أكتوبر ١٩١٣ بشأن انقسام اللجنة الإدارية حول شطب اسم عبد الملك حمزة من الحزب حيث كان علوبة ضمن عشرون عضواً من الحزب أرسلوا خطاباً إلى الجرائد بمعارضة قرار اللجنة الإدارية ، مما يدل على الاستهانة بقرارات الحزب بالإضافة إلى تأكيد على فهمي ان هؤلاء الأعضاء من الأعيان ومع ذلك لا يقدمون مساعدات مالية للحزب مما أدى إلى ضعف الموقف المالي للحزب .

وعلى الرغم من انفصال علوبة عن الحزب الوطني[٤٠] إلا أن عضويته في الجمعية التشريعية ظلت قائمة كعضو في الحزب[٤١] وبتأييد من الحزب نظراً لأن المطالبة بنظام نيابي أحد مبادئ الحزب، حتى لقد طلب محمد فريد من منفاه بحسن اختيار أعضاء الجمعية التشريعية، لذلك قررت اللجنة الإدارية للحزب إصدار منشور إلى الشعب في ٢٥ أكتوبر ١٩١٣ بتوجيه العناية إلى حسن اختيار أعضاء الجمعية وانتخاب الأكفاء من أي حزب، لذلك

---

[٣٩] زكريا سليمان بيومي ، المرجع السابق ، صـ ٢٩٥ .
انظر ايضاً ارثر ادوار جولد شميث، الحزب الوطني المصري – مصطفى كامل – محمد فريد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣ ، صـ ٢٤٦ .
[٤٠] محمد فريد ، أوراق محمد فريد ، المجلد الثاني ، جـ ١ المراسلات ، تحقيق مصطفى النحاس جبر مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة العامه للكتاب ١٩٨٦ ، صـ ٢٤٣ – ٢٤٧ .
[٤١] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٦٥ .

سائد الحزب انتخاب سعد زغلول لكي يكون زعيم المعارضة مما يفسر تأييد علوبة وبعض أعضاء الحزب الوطني في الجمعية لسعد زغلول [٤٢]، إلا أن مناقشات علوبة وغيره من أعضاء الجمعية لم تكن تتصف بأي طابع حزبي أو وطني فلم تناقش مثلا مسألة الاستقلال أو الجلاء[٤٣].

علوبة في الوفد:

في ٩ نوفمبر ١٩١٨ فكر علوبة في مقابلة سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية من أجل " تكوين جمعية تسعى في تحقيق ما تصبو إليه البلاد " اعتماد على مبادئ ولسون الأربعة عشر التي أعلنها في يناير ١٩١٨ وخاصة مبدأ حق تقرير المصير وتأييد رئيس وزراء بريطانيا لتلك المبادئ، وهذا في حد ذاته يؤكد سيطرة التفكير الخيالي المثالي والقانوني لدى علوبة واعتقاده بعدالة القضية المصرية وإثبات ذلك بتقديم المستندات، وان مطلب الجلاء والاستقلال يحتاج محامياً للدفاع دون اعتبار لتغير الظروف الدولية التي انعكست على مركز مصر الدولي [٤٤].

وقد رحب سعد زغلول بانضمام علوبة للوفد نظراً لأن علوبة كان من أنصار سعد زغلول في الجمعية التشريعية، ومن ناحية اخرى اراد سعد الاستفادة من الخبرة القانونية لدى علوبة، بالإضافة إلى أنه من الأعيان مما يوفر لديه المقدرة المالية من أجل تحمل تكاليف السفر إلى الخارج بغرض المطالبة بالحقوق الشرعية للبلاد [٤٥].

ولم يكن اشتراك علوبة فى الوفد له صلة بأنه عضو في الحزب الوطني ويؤكد ذلك اعتراض الحزب على صيغة التوكيل بسبب عدم نصه على الاستقلال التام ،لذلك حاول الحزب الوطني تأليف وفد من أجل عرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ،ولكن واجهته صعوبات وكان ورائه سعد زغلول وحسين رشدي ،وقد تمت محادثات حول ضم

[٤٢] عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، صـ ١٧٠ – ١٧١ .
[٤٣] سعيدة محمد حسني ، المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ ، صـ ١٥٨ .
[٤٤] محمد على علوبة ، ذكريات احتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٨٢ ،انظر أيضا عاصم الدسوقي محمد علي علوبة سياسياً ومفكراً ، مرجع سبق ذكره، ص١٧٨
[٤٥] لقاء مع الاستاذ عادل علوبة ١٣ يونيو ٢٠٠٥ .

عناصر من شباب الحزب الوطني إلى وفد سعد زغلول [٤٦]، ويرجع ذلك أن الحزب الوطني اعتبر أن علوبة لا يمثل سياسة الحزب .

أما عن موقف أعضاء الحزب الوطني من الوفد فقد انقسم الأعضاء في مصر إلى فريقين مؤيد أو معارض نظراً لأن أغلب أعضاء الحزب الوطني كانوا في الخارج عقب قيام ثورة ١٩١٩، ولذلك تطور الخلاف بين أعضاء الحزب بشكل واضح من خلال قرار اللجنة الإدارية للحزب بفصل بعض الأعضاء بتهمة الاتصال بالوفد ومنهم عبد الملك حمزة .

وقد اعترض عبد العزيز جاويش من برلين من خلال رسالته إلى سكرتير الحزب واستند إلى أن هذه معاملة غير قانونية لم تطبق على علوبة كعضو في اللجنة الإدارية للحزب الوطني مما يدل على مدى ضعف الحزب الذي بلغ فيه التهاون إلى حد عدم فصل علوبة كعضو لم يحضر اجتماعات اللجنة الإدارية أو يشارك في نشاط الحزب ويرجع ذلك إلى أن الحزب الوطني كان يضم أعضاء ليس لهم نشاط حقيقي في الحزب [٤٧].

ويبدو غريباً تعليق علوبة على مقابلة ونجت في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وإعجابه بحديث على شعراوي واعتبره دليلا على شجاعته ويمثل موقف الأعيان بالرغم من أنه غير متعلم، وكذلك إعجابه بحديث عبد العزيز فهمي نظراً لأنه حديث وطني قانوني يقنع المندوب السامي البريطاني بمقدرة البلاد السياسية وأهليتها للحرية .

وقد انتقد علوبة حديث سعد زغلول مع المندوب السامي واعتبره خروج عن الغرض المحدد للمقابلة ألا وهو طلب السماح بالسفر وعرض أمورا خطيرة دون الاتفاق عليها مسبقاً مع زملائه أو حصوله على توكيل من الأمة بعرضها على المندوب البريطاني الذي ليس له صله بالمفاوضات لكي يعرض عليه عقد تحالف بين مصر وإنجلترا بغرض الحصول على الاستقلال في مقابل إعطاء حق لبريطانيا في احتلال قناة السويس عند الاقتضاء والدخول في دفاع مشترك مع بريطانيا ، ولو أن البعض يرى في حديث سعد زغلول انه سياسية واقعية تعتمد على التكتيك والمرونة ، وكانت أساس معاهدات التحالف بين مصر وانجلترا وتتمثل في مفاوضات سعد – ملنر الذي اشترك فيها علوبة مما يدل على أن علوبة يحاول إثبات

---

[٤٦] زكريا سليمان بيومي ، المرجع السابق ، صـ ١٦٣- ١٦٤ .
[٤٧] نفسه، صـ ١٦٥ – ١٦٦.

دكتاتورية زعامة زغلول وتصرفه بشكل منفرد، [٤٨] مما ينقض استمرار علوبة في هيئة رئيسها سعد زغلول .

ومن واقع خلفية محمد على علوبة الاجتماعية والثقافية على نحو ما عرضنا كان في ثورة ١٩١٩ ضمن مجموعة من أعضاء الوفد يشكلون الجناح المعتدل ،حتى لقد ذهب مع عبد العزيز فهمي واحمد لطفي السيد وقابلوا الجنرال كلايتون لكي يعبروا عن خوفهم ورفضهم لأسلوب العنف الثوري الذي بدا من ظاهر الحوادث ،واقترح لطفي السيد تأليف وزارة تدخل في مفاوضات مع الإنجليز وتقدم بعض التنازلات بغرض تحقيق المطالب الوطنية[٤٩] ، كما كان ضمن الشخصيات التي دعاها المندوب السامي البريطاني اللنبي في ٢٦ مارس ١٩١٩ من أجل بحث كيفية إنهاء الاضطرابات والعنف الثوري ،وهى الشخصيات التي وجهت نداء في ٢٨ مارس ١٩١٩ إلى المصريين يوضح أن سياسة العنف الثوري تضر بحل القضية الوطنية من خلال الطرق المشروعة ويدعو إلى الالتزام بالهدوء ،ويؤكد ذلك تقرير أعضاء الوفد في ٢٩ مارس ١٩١٩ إلى اللورد اللنبي يوضح أسباب الاضطراب الواقع في البلاد[٥٠] .

وبناء على هذا أصدر اللنبي قرارا في ٣١ مارس ١٩١٩ بشأن منح تصريحات السفر للمصريين مهما كانت آراوءهم وإصدار بيانا في ٧ أبريل ١٩١٩ بإعلان الإفراج عن سعد زغلول وزملائه الثلاثة وعدم معارضة سفرهم إلى حيث يشاءون[٥١] ، وتنفيذاً لذلك استعد علوبة ضمن مجموعة من أعضاء الوفد من أجل السفر إلى فرنسا بهدف عرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح المنعقد في فرساي وترك إدارة مكتبه ورعاية عائلته إلى أخيه أحمد على علوبة المحامي الذي كان قد سجن أثناء الثورة أربعين يوما[٥٢].

---

[٤٨] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، ، صـ ٨٨ – ٨٩ .
انظر أيضا عاصم الدسوقي ، محمد علوبة سياسيا مفكرا، مرجع سبق ذكره، ، صـ ١٧٩ – ١٨٠ . كانت مقابلته بناء على استدعاء الجنرال وطسون لمقابلته في مركز القيادة العامة بفندق سافواي وتناقش معهم إزالة الاضطراب كما حاول القاء المسئولية في اضطرابات مارس ١٩١٩ على أعضاء الوفد .
انظر عبد العظيم رمضان ،تطور الحركة الوطنية من ١٩١٨-١٩٣٦،القاهرة ،مكتبة مدبولي ،ط ٢، ١٩٨٣ صـ ١٤٥ .

[٤٩] عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ – مرجع سبق ذكره ١٩٥٢ صـ ٢٩٢انظر أيضا عباس محمود العقاد ، زعيم الثورة سعد زغلول،دار الهلال ،القاهرة ،١٩٥٢،ص٤

[٥٠] نفسه ،٢٦٨

[٥١] عبد العظيم رمضان،المرجع السابق ،ص١٥٠-١٥١ انظر أيضا أحمد لطفى السيد ،قصة حياتى ، دار الهلال ،القاهرة،١٩٨٢،،ص ١٧٣

[٥٢] لقاء مع الأستاذ عادل علوبة ١٣ يوليو ٢٠٠٥ .

فلما ذهب الوفد إلى باريس وجد ان الرئيس ولسن صاحب المبادئ الأربعة عشر قد اعترف بالحماية البريطانية على مصر ثم كان لقاء جاف بين سعد زغلول ورئيس المؤتمر بل ان الوفد البريطاني في باريس قام بتمزيق التقرير الذي كان الوفد قد أرسله له[٥٣]، مما جعل سعد زغلول يقرر العودة إلى مصر لولا ان أعضاء الوفد أقنعوه بتأثير ذلك سلبا على الحركة الوطنية ، وبذلك انحسرت أعمال الوفد في إرسال احتجاج إلى الدكتور ولسن وتقديم مذكرات إلى مؤتمر الصلح بعدالة القضية المصرية لم تلق أي استجابة من وفود الدول المشاركة في المؤتمر ثم اعقب ذلك قيام الوفد بمعركة دعاية لتاكيد دولية المسالة المصريه[٥٤].

وعندما انتقل الوفد إلى لندن وبدأت مباحثات بين سعد واللورد ملنر اشترك علوبة في لجنة فنية *تكونت من رجال القانون من الجانبين المصرى والإنجليزي بناء على اقتراح ملنر من أجل وضع مذكرة وافية عن الإمتيازات الأجنبية وقبول علوبة وأعضاء اللجنة مبدأ حلول إنجلترا محل الدول صاحبة الامتيازات، ولكن لمدة معينة وبشروط خاصة واتفق على الغاء المحاكم القنصلية وتحويلها إلى المحاكم المختلطة باتفاق خاص[٥٥] .

ولما تقرر في جلسة ٨ يوليو ١٩٢٠ تأجيل المفاوضات لحين قيام كل طرف بوضع مشروع للاتفاق قرر سعد زغلول في مساء نفس اليوم أثناء رئاسة جلسة للوفد لم يحضرها عدلي يكن تأليف لجنة من علوبة وعلي ماهر وعبد العزيز فهمي ولطفي السيد من أجل وضع مشروع الاتفاق لكي يرسله إلى ملنر رداً على مشروعه ، ولكن بعد انصراف أعضاء الوفد قام سعد زغلول بوضع مشروع آخر مع واصف غالي ليكمل كل منهما الأخر مما يرجح عدم ارتياح سعد لمشروع لجنة علوبة وزملائه واعتبره لا يحقق المطالب الوطنية [٥٦] .

---

[٥٣] عبد العزيز فهمي ، المرجع السابق ، صـ ٩٥ ، ٩٦ .
[٥٤] عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، صـ ٢١٥ .
* أعضاء لجنة فنية المشتركة يمثل الجانب المصري علي ماهر وعبد العزيز فهمي وعلوبة ويمثل الجانب البريطاني هرست يعاونه اثنان من رجال القانون في الحكومة البريطانية وقد طلب هرست من سعد زغلول ان يقوم علوبة بوضع مشروع عن الامتيازات الامنية ورفض سعد زغلول نظرا لاعتقاده ان فهمي عبد العزيز افضل من علوبة في بحث المسائل القانونية انظر كامل سليم ، صراع سعد زغلول في اوربا ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، صـ ٣٢ ـ٣٣ .
[٥٥] كامل سليم ، المرجع السابق ، صـ ٣٢ – ٣٣ .
[٥٦] نفسه ، صـ ٤٢ .

ولما اكتشف سعد زغلول من خلال مفاوضاته مع ملنر ان انجلترا تريد وضع معاهدة تنص على استقلال ذاتي لمصر في إطار الحماية البريطانية، بينما كان سعد يرى عقد معاهدة تحالف تضمن مصالح بريطانيا في إطار استقلال حقيقي للبلاد، لذلك قرر قطع المفاوضات ولكن علوبة وأغلبية أعضاء الوفد وبتأييد من عدلي يكن اعترضوا على ذلك أكثر من مرة لأن هذا القرار يبقى القضية المصرية معلقه لا تنتهي إلى حل خاصة بعد إقرار مؤتمر الصلح الحماية البريطانية على مصر[٥٧].

وعلى هذا اشترك علوبة مع عدلي يكن وحسين رشدي ولطفي السيد وعبد العزيز فهمي في وضع مشروع جديد مكون من ثلاث عشرة مادة بدون اطلاع سعد زغلول، وقامت لجنة ملنر بوضع مشروع جديد على أساس مشروع عدلي يكن الذي حاول التوفيق بين مشروع ملنر الأول ومشروع الوفد ، وكانت تلك هى الظروف التى اقترب فيها علوبة من عدلى يكن الذى بدا يتزعم المعتدلين الذين حاول ملنر الاعتماد عليهم ليضمن موافقتهم على مشروعه الثاني الذى قدمه إلى الوفد في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ ، ويؤكد ذلك مناقشات الوفد في خمس جلسات طويلة من أجل دراسة المشروع انتهت بانقسام أعضاء الوفد إلى فريقين: الأول مكون من علوبة وأغلبية أعضاء الوفد بتأييد من عدلي يكن يرى قبول المشروع نظراً لأنه يمثل أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإنجليز ،أما الفريق الآخر مكون من سعد زغلول وآخرين يرى رفض المشروع واعتبره يمثل تنظيم للحماية البريطانية على مصر [٥٨].

لذلك فكر سعد زغلول في عرض المشروع على الأمة مستندا إلى التوكيل [٥٩] ، ولكن علوبة اعترض على الفكرة واعتبرها تخليا عن تحمل المسئولية الموكل بها الوفد ،بالإضافة إلى تأييد علوبة قبول المشروع بقوله " وأني أرى أن انجلترا قد أصبحت صاحبة الحول والطول في العالم وأقر حلفاؤها حمايتها على مصر والشعب المصري أعزل ... أرى

---

[٥٧] نفسه ، صـ ٧٨ ، ٩٦ ــ ١٠٢ .

[٥٨] نفسه ، صـ ١٠٤ ــ ١٠٥ ، أنظر أيضا عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، ص٢٩ــ .

[٥٩] Lloyd L . ٩ Egypt Since Cromer , Vol . II , London , ١٩٣٤ . P٢٥ , ٢٦ .
ويعتبر اللورد لويد أن موقف سعد بعرض المشروع على الأمة يعبر عن خوف سعد من الرأي العام وعدم تحمله المسئولية كزعيم .
" Sad Zaghlul Pasha was afriad of public opinion and had not the pgourage to give to give it alead " .

استمرار المفاوضة حتى نصل إلى ما نبتغيه ، ولو كانت هناك بعض تحفظات اعتقد انها ستكون مؤقتة اذا استمرت الأمة في نهضتها "[٦٠].

ويبدو واضحا أن المفاوضات كانت بداية الخلاف بين سعد زغلول وعلوبة وأغلبية أعضاء الوفد، حيث لم تكن هناك خلافات من قبل المفاوضات فمثلا وقف علوبة وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفي السيد إلى جانب سعد زغلول وضد حمد الباسل الذي أيد الطلبة الذين اعتدوا بخطابات جارحة على سعد زغلول وضد عبد اللطيف المكباتي أمين صندوق الوفد لارساله خطابات جارحة ضد سعد زغلول ورفقائه ، وللتوفيق بين الجانبين اقترح علي ماهر نقل أمانة صندوق الوفد إلى علوبة ،وتم ذلك[٦١] واتفق مبدئياً مع علوبة على أن يصرف لكل عضو من أعضاء الوفد ٤٠٠ فرنك شهرياً حتى لا يكون الضيق المالي مؤثراً على عقلية الأعضاء [٦٢] ،مما لا يتفق مع تفسير علوبة ان أساس الخلافات شخصية تدور حول دكتاتورية زعامة سعد وإتباع سياسة العمل منفرداً وانقسام الوفد إلى جماعتين المؤسسين للوفد تتكون من علوبة وأغلبية الأعضاء والمنضمين للوفد مثل مصطفى النحاس وتأييدهم لسعد زغلول [٦٣].

ويتضح ذلك من جلسة الوفد في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٠ ويتمثل فى تأييد علوبة وأغلبية أعضاء الوفد قيام عدلي يكن برئاسة المفاوضات الرسمية على أن يكون الغاء الحماية مع باقي تحفظات الأمة هو الهدف الأخير للمفاوضات وعدم اشتراط شئ مقدماً ،ولكن اعترض على ذلك سعد زغلول وباقي أعضاء الوفد وتم وضع شرط أن يكون إلغاء الحماية بنص صريح،على ان تكون رئاسة وفد المفاوضات لسعد زغلول، مما ترتب عليه زيادة حدة الخلاف بين الجانبين[٦٤].

وقد أرسل علوبة وأغلبية أعضاء الوفد خطاب احتجاج في ٢ يناير ١٩٢١ إلى سعد زغلول على سياسة الانفراد بالعمل وأثرها في انقسام الأمة، ومن ذلك ارسال دكتور حامد محمود إلى إنجلترا دون استشارتهم وأنه ليس مسئولاً عما يفعل لأنه ليس من أعضاء الوفد ومن هنا امتناع علوبة عن تنفيذ طلب سعد زغلول بإعطاء الف جنيه لتنفيذ مهمة دكتور حامد

---

[٦٠] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، صـ ١٣٦ .
[٦١] عبد العزيز فهمي ، المرجع السابق ، صـ ١٢٨ .
[٦٢] محمد انيس ، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ،مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٦٣، صـ ٢٤٨ .
[٦٣] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة سياسياً ومفكراً ، مرجع سبق ذكره،، ،صـ ١٨٠ – ١٨١ .
[٦٤] محمد كامل سليم ، أزمة الوفد الكبرى سعد وعدلي مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، صـ ٢٥ .

محمود ،كما امتنع سعد زغلول عن الحضور إلى مقر الوفد دون معرفة أسباب ذلك [٦٥]، ثـم حضر إلى مقر الوفد واجتمع مع الأعضاء في ٤ يناير ١٩٢١ لكي يعلن عـن حـل لجنـة المفاوضات لعدم قبول الإنجليز الغاء الحماية ولعدم ثقته بعدلي ورشدي وثروت لكي يقومـوا بالمفاوضات الرسمية.

وفي جلسة الوفد في ١٢ يناير ١٩٢١ اتفق علوبة وأغلبية الأعضاء على عدم الدخول في مفاوضات رسمية أو الاشتراك فيها قبل موافقة الحكومة البريطانية على تحفظات الأمة علـى مشروع ملنر ،ولكن الخلاف استمر نظراً لأن سعد زغلول امتناع عن إصدار بيان إلى الأمة بتأييد تأليف عدلي يكن وزارة ثقة تتولى المفاوضات الرسمية مع الحكومة البريطانية.[٦٦] وعلى هذا قرر علوبة ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد وحمد الباسل وعبد العزيز فهمي العودة إلى مصر من أجل تأييد تأليف عدلي وزارة ثقة تتولى المفاوضات، ويبدو أن سعد زغلول كـان يدرك خطة الأعضاء العائدين، لذلك أرسل برقية عنوانها " نبتت فكرة " من أجل أن يعرقـل تنفيذ تلك الخطة، وبالفعل نجحت فكرة سعد زغلول واضطر الأعضاء العائدين إلى إصـدار بيان في ٢٨ يناير ١٩٢١ يؤكد الاتفاق مع سعد زغلول فى عدم الـدخول فـي المفاوضـات الرسمية قبل موافقة الحكومة البريطانية على تحفظات الأمة عن مشروع ملنر [٦٧].

وقد ظهر الخلاف بشكل واضح عندما رفض عدلي يكن أن يتولى سعد زغلول رئاسـة المفاوضات مما أدى إلى هجوم سعد زغلول على عدلي وأنصاره ووصفهم " ببرادع الانجليز " في خطبة شبرا" ،واستمرارا في تحقيق خطته قدم سعد زغلول بياناً مكتوبا إلى الأمة بعـدم الثقة في وزارة عدلي يكن أثناء اجتماع الوفد في ٢٨ أبريل ١٩٢١ حضره عـشرة أعـضاء وصوت علوبة ضمن ستة أعضاء ضد بيان عدم الثقة في الوزارة .

لذلك أخبر سعد الأعضاء المخالفين أنه سينشر البيان باسمه وتحت مسئوليته ولكل منهم أن ينشر رأيه، لذلك نشر الأعضاء المخالفون كتاباً إلى سعد في الصحف يوضح اعتراضـهم

---

[٦٥] عبد العزيز فهمي ، المرجع السابق صـ ١٣٣ انظر. أيضا،مذكرات عبد الرحمن فهمى ،يوميات مصر السياسية ،الجزء الثالث،الانشقاق ، اشراف يونان لبيب رزق ،مطبعة دار الكتب المصرية ،ص ٢٤٣

[٦٦] محمد كامل سليم ، صراع سعد في أوربا ، مرجع سبق ذكره،، صـ ٩٦ ـ ١٠٧ ،

[٦٧] أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد جـ ٢٢ ، ط ١ ، ١٩٢٧ ، صـ ١٣ انظر أيضا : عبد العزيز فهمي ، المرجع السابق ، صـ ١١٦ انظر أيضا . Lioyd L .op.cit , p ٣٦

على عدم اكتراثه برأي الأغلبية وأعلنوا ثقتهم في الوزارة واعتبروا أن الخطة المثلى هي عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية ،لذلك نشر سعد زغلول بياناً في اليوم التالي اعتبرهم فيه منفصلون عن الوفد [٦٨].

وقد حاول علوبة ورفقاؤه اثبات أن سعد زغلول لا يمثل سياسة الوفد التي تهدف إلـى تأييد وزارة عدلي يكن ورئاسة وفد المفاوضات، ويؤكد ذلك بيان طويل لعلوبة ضمن أغلبيـة أعضاء الوفد المنفصلين عن سعد زغلول باعتبارهم الأعضاء المؤسسين للوفـد وأنهـم لـم ينفصلوا عن العمل لخدمة القضية المصرية [٦٩]، كما أصدر هؤلاء بياناً في ١٤ مايو ١٩٢١ يوضح أسباب الخلاف ويوجه اتهامات إلى سعد زغلول وتأييد قرار أغلبية أعضاء الجمعيـة التشريعية بسحب توكيلها من سعد زغلول، وإرسال خطاب تأييد إلى عدلي يكن في ١٢ يونيه ١٩٢١، والاشتراك كأعضاء في الجمعية التشريعية [٧٠] في حفلة تكريم الوفد الرسمي برئاسـة عدلي يكن قبل سفره إلى لندن ،[٧١]وكان هذا يعنى ان الحركة الوطنية انحصرت فـي توجيـه الاتهامات المتبادلة بين المنشقين وسعد زغلول وأنصاره ، فعندما نشرت سكرتارية الوفد بياناً عن سير المفاوضات يوضح أن عدلي يكن يرى قبول المفاوضات بدون تحفظات الأمة علـى مشروع لجنة ملنر، وأن عدلي قدم مشروعاً بدون استشارة الوفد إلى لجنة ملنر ، نفي علوبـة ذلك واستند إلى إرسال اللورد ملنر مشروعاً إلى عدلي ليكتب عليه بعض مذكرات يعدله بهـا واعتبره مذكرات شخصية محضة ،ولكن هذا لم يمنع الصحفيين من النقد والتجريح[٧٢].

كما اشتراك علوبة مع الأعضاء المنشقين فى توجيه نـداء إلـى الأجانـب علـى أثـر مظاهرات في الأسكندرية " يطلبون منهم تهدئة الخواطر بدعوة مواطنيهم إلى السكينة والهدوء والأمان ويؤكدون لهم أن الموقعين على هذا عقلاء المصريين " وقد حمل هذا النداء اتهامـا لسياسة سعد المتطرفة كأحد أسباب هذه الحوادث ، كما وجه علوبة ورفاقـه بيـان احتجـاج يوضح مقدرة مصر السياسية على المحافظة على النظام وحماية مصالح الأجانب فيما يعتبـر

[٦٨] أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية،تمهيد ،ج٢ ، مرجع سبق ذكره، صـ ٦١ ، ٧٩ ، ١١٠ – ١١٢ .
[٦٩] نفسه ، صـ ١٢٠ – ١٢٧ .
[٧٠] نفسه، صـ ١٢٠ ، ١٢٥ .
[٧١] محافظ مجلس الوزراء ، محفظة مجلس النظار ، محفظة رقم (١٣ / جـ) ثورة ١٩١٩ والمسألة المصرية – ملف وفد لدعوة عدلي يكن رئيس مجلس الوزراء إلى حفل التكريم .
[٧٢] أحمد شفيق ، المرجع السابق ، صـ ١٤٤ – ١٤٥ .

ردا على بيان وزير المستعمرات الإنكليزية تشرشل في خطبته التي ألقاها في جمعية زراع القطن البريطانية بهدف بقاء الاحتلال البريطاني من أجل حماية مصالح الأجانب وقوله " فقد يتخلص رعاع القاهرة والإسكندرية من الجالية الأوروبية " [٧٣]

وبعد عودة علوبة ضمن الأعضاء المنشقين إلى الوفد مرة اخرى بعد نفي سعد زغلول تأكيدا التضامن هتف علوبة في بيت الأمة قائلا " لتحيا أم المصريين وليحيا الاتحاد " ووقع على بيان احتجاج على السياسة البريطانية ،ولكن اعترض على خطة عمل الوفد التي كانت تنص على أنه " لا مفاوضة ولا وزارة إلا بعد الإفراج عن سعد وأصحابه " [٧٤] ، ولو ان علوبة يذكر أن الاختلاف يرجع إلى رغبة حرم سعد زغلول في عرض كل قرار يصدره الوفد عليها لتقره قبل اعلانه [٧٥].

وهكذا انشق علوبة عن الوفد [٧٦] ولم يعد إلى الحزب الوطني نظراً لاعتراضه على المبدأ الخيالي للحزب، الذى ينص على أن " لا مفاوضة الا بعد الجلاء " واستند إلى عدم مطالبة مصطفى كامل أو محمد فريد بتطبيق هذه المبدأ، وأوضح أن مقاومة الاحتلال لا تتم إلا بوسيلتين: القوة العسكرية ، واعتبرها أمرا مستحيلاً في بلد ليس له قوة عسكرية تتمكن من إخراج قوات الاحتلال أو المفاوضة من أجل الوصول إلى الحقوق الشرعية للبلاد حيث تتفق مع وضع البلاد العسكري، ولعل هذا يفسر اشتراك علوبة في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين بغرض حل القضية الوطنية من خلال المفاوضات [٧٧].

علوبة في حزب الأحرار الدستوريين :

كان اشتراك علوبة في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين تنفيذاً لسياسة الاعتدال التى كان قد اعتنقها منذ خلافه مع سعد زغلول ثم تأييده لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى اعتبره خطوة في سبيل تحقيق استقلال مصر بالتدريج ، مما يفسر مشاركته علوبة في لجنة وضع

---

[٧٣] أحمد شفيق ، المرجع السابق ، صـ ١٨٠ – ١٨١ ، ٢٤٩ .
[٧٤] مذكرات فخري عبد النور ، ثورة ١٩١٩ دور سعد زغلول والوفد في الحركة الوطنية ، تقديم مصطفى أمين تحقيق يونان لبيب رزق ، دار الشروق ن الطبعة الأولى ١٩٩٢ صـ ٣٤٢ – ٣٤٤ .
[٧٥] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره صـ ١٩٩ .
[٧٦] زكريا سليمان بيومي ، المرجع السابق ، صـ ٣٠٠ – ٣٠١ ، ٣٠٣ .
[٧٧] محمد علي علوبة، ذكريات سياسية واجتماعية مرجع سبق ذكره ، صـ ٣٠٥ – ٣٠٦ .
انظر أيضاً زكريا سليمان بيومي ، المرجع السابق ، صـ ٢٥٥ .
يعتبر هذه المبدأ من أهم عوامل ضعف الحزب الوطني .

الدستور[78]، وعندما أعلن عدلي يكن تأسيس الحزب في ٣٠ أكتوبر١٩٢٢ فى حفل خاص حيث تم اختياره رئيساً وقام محمد محمود بإعلان مبادئ الحزب وقرأ علوبة قانون الحزب وتم اختياره سكرتيرا عاما للحزب بعد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة [79].

وقد بدأ علوبة نشاطه فى الحزب بحملة دعاية انتخابية في عام ١٩٢٣ قوية ضد الوفد وتمثلت في توجيه اتهامات صاغها فيما عرف " بخطاب الاتهام " بهدف إضعاف المركز الأدبي لسعد زغلول بوصفه " نبى الوطنية " ،وفى هذه الخطبة حاول علوبة إثبات أن عرقلة القضية الوطنية والخلاف داخل الوفد يرجع إلى ديكتاتورية سعد زغلول واتباعه أسلوب العمل منفرداً دون استشارة الجماعة التأسيسية للوفد، وتوضيح دور المعتدلين خاصة عدلي يكن معتبرا إياه الزعيم الحقيقي للحركة الوطنية في تحقيق المطالب الوطنية [80] .

وقد كانت اتهامات علوبة لسعد تدور حول ثلاثة محاور تتعلق بمحاولة خلع سلطان مصر، وعدم تحمل سعد زغلول المسئولية أثناء المفاوضات مع ملنر والاستيلاء على أموال الوفد ، أما عن الاتهام الأول يتعلق بمحاولة خلع سلطان مصر في مقابل موافقة سعد زغلول على مشروع ملنر الأول الذي رفضه الوفد واعتبره معاهدة لتنظيم الحماية البريطانية على مصر [81] ويلاحظ هنا ان علوبة لم يوضح ان سعد زغلول قبل المساومة باعتبارها فرصة لتغير نظام الحكم وإعلان الجمهورية [82].

وقد حدث جدل بين الكتاب حول صحة هذا الاتهام حيث أيده مصطفى أمين في " الكتاب الممنوع " واستند إلى رؤية حمد الباسل والرسائل السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري للوفد اثناء حوادث الثورة،وأيضاً وجود صفحات منزوعة من مذكرات سعد زغلول عن ثورة ١٩١٩ [83]، بينما عارضه عبد العظيم رمضان في كتاب "

---

[78] السياسة ١٠ مارس ١٩٣٠ (كلمة حضرة صاحب المعالي الاستاذ محمد علي باشا) انظر أيضاً جلال الدين محمود الشاعر ، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من ١٩١٨ ـ ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠،ص١٠٠ .

[79] أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، صـ ٥٦ ـ ٥٧ ، انظر أيضاً عن مبادئ الأحزاب محافظ عابدين ، محفظة رقم (٢١٩) . أنظر ايضا، محمد حسين هيكل ، المرجع السابق، جـ ١ ، صـ ١٢٥ .

[80] محمد حسين هيكل ، المرجع السابق، جـ ١، صـ ١٤٤ .

[81] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، صـ ٢١٨ ـ ٢٢٤ .

[82] عبد المنعم جميعي ، الجذور التاريخية لفكرة الجمهورية في مصر ،ط ١ ، دار الكتاب الجامعي ١٩٨٧ ، صـ ٣٥ ـ ٣٦ .

[83] مصطفى أمين ، الكتاب الممنوع اسرار ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، دار المعارف بمصر صـ ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٨ .

تطور الحركة الوطنية " ،واستند إلى صدور قانون نظام الوراثة قبل المفاوضات بشهرين وعدم ذكر ذلك الاتهام الكتاب والسياسيين الإنجليز والوثائق التي تعرضت إلى تاريخ تلك الفترة[٨٤]، كما أن مناقشات مفاوضات سعد – ملنر قد خلت تماماً من أية إشارة إلى مسألة خلع السلطان فؤاد[٨٥] .

وفى تقديرى ان اتهام علوبة لسعد زغلول صحيح ، ويرجح ذلك إلى اتفاق روايات أعضاء الوفد بشأن ذلك الاتهام، بالإضافة إلى ما ورد فى المذكرات الشخصية لسعد زغلول والهلباوي وعبد الرحمن فهمي وعبد العزيز فهمي وجميعها توضح رغبة سعد زغلول في عزل السلطان فؤاد لكى يصبح وصيا على ابنه الرضيع فاروق، وربما يكون لمعرفة سعد زغلول مدى خطورة السلطان فؤاد على الحركة الوطنية ومحاولة الاستفادة منها لمصلحته[٨٦].

أما بالنسبة إلى الاتهام الثاني بشأن عرض مشروع ملنر الثاني على الأمة ورفض سعد زغلول إعطاء رأي صريح بشأنه حتى لا تهتز سمعته أمام الأمة، فقد اعتبره علوبة أنه لا يتحمل المسئولية كزعيم سياسي وليس " زعيم ضرورة " [٨٧] ،ولكن علوبة تجاهل فى الاتهام الظروف الموضوعية التى احاطت بالمفاوضات، والتى تمثلت فى انقسام أعضاء الوفد حول مشروع ملنر الثانى الذى قبله المعتدلين استناد إلى اشتماله على مزايا لا يستهان بها وإن كان لا يحقق كل المطالب الوطنية، مما يخالف وجهة نظر سعد زغلول وانصاره التى رات أن قبول هذا المشروع يعتبر خروجًا على التوكيل الذي حدد مهمة الوفد، مما جعل هناك ضرورة للخروج من هذا المأزق بفكرة عرض المشروع على الأمة [٨٨].

أما عن الاتهام الثالث بشأن استيلاء سعد زغلول على أموال الوفد التي هى أموال التبرعات فقد استند علوبة فى إتهامه إلى عدة وقائع منها رفض سعد زغلول قيام الوفد بتحمل مصاريف جنازة محمد فريد بحجة أن أموال الأمة لا تصرف على جنازات الأفراد بينما إشترى سيارة شخصية بمبلغ سبعين ألف جنيه " أتومبيل الوفد " ، وأخذ صورا شخصية له

---

[٨٤] عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، صـ ٢٨٤ – ٢٨٧ .
[٨٥] سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر – ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، صـ ١٧١ – ١٧٢ .
[٨٦] عبد المنعم الجميعي ، المرجع السابق ، صـ ٣٥ – ٣٨ .
[٨٧] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١-٢٣٢
[٨٨] عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، صـ ٢٩٤ – ٢٩٥ .

وقام بعمل فيلم صور متحركة صامتة من أموال الوفد ، فضلاعن ان سعد قام بتوحيد الذمة المالية بين أموال الوفد وحسابه الشخصي في بنك الكريدي ليونيه وبنك روما بباريس وقام بتعيين واصف غالي أمين صندوق الوفد في فرنسا على الرغم من اعتراض علوبة والأعضاء العائدين إلى مصر على هذا التعيين بحجة " أن سعد يفاوض سعد " [٨٩] .

ولكن هذا فى تقديرى لا يبرر اتهام سعد زغلول في ذمته المالية نظرا لأنه كان يصرف بعض هذه المبالغ في أعمال الجهاز السري للوفد فى مصر وذلك بعد رفض إبراهيم سعيد أمين صندوق الوفد في القاهرة إعطاء مبالغ مالية إلى عبد الرحمن فهمي إلا بعد معرفة كيفية صرف تلك الأموال وهذا يعرض أعمال الجهاز السري للخطر [٩٠]، ثم أن علوبة كأمين صندوق للوفد في أوربا لم يعترض على تصرفات المالية لسعد زغلول إلا مرة واحدة عندما امتنع عن صرف مبلغ ألف جنيه،[٩١] فضلا عن انه لم يوجه ذلك الاتهام إلا بعد مضي ثلاث سنوات من الواقعة بل لقد احتفظ بدفتر أمانة صندوق الوفد لم يسلمه بعد انفصاله عن الوفد خاصة وأنها بيانات لها صفة رسمية[٩٢].

وقد نشر سعد زغلول مقالاً بإمضاء مصطفى النحاس يكذب فيه كل اتهامات علوبة ،كما قام بزيارة السلطان فؤاد من أجل تأكيد إخلاصه له، وكذلك أنكر أخذه المبالغ التي ذكرها علوبة وأن توقيعاته على تلك المبالغ قد تكون أخذت بطريق الغش والتزوير أثناء عرض أوراق أخرى للتوقيع ،ولكن ما قد ينفي ذلك ان دفتر أمانة صندوق الوفد كان يعرض على الوفد مجتمعاً ويوقع عليه الرئيس ،وعلى الجانب الآخر عمل سعد زغلول على إثبات ضعف وطنية علوبة لقبوله مشروع ملنرالثانى كخطوة في سبيل الاستقلال التدريجي وأرسل علوبة خطابا إلى محمد عز العرب محام شرعي [٩٣]يبرر فيه قبوله للمشروع بأنه جاء تقديرا للظروف الدولية .

---

[٨٩] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٢٤٣ – ٢٤٧ .
[٩٠] عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، صـ ١٦٧ – ١٦٨ .
[٩١] محمد كامل سليم ، أزمة الوفد الكبرى، مرجع سبق ذكره ، صـ ١٥ ، ٧٩ ، ١٠٣ .
[٩٢] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة سياسيا ومفكرا، مرجع سبق ذكره ، صـ ١٧٢ .
[٩٣] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٢٤٧ –٢٥٠ ويعتبر اللورد لويد أن موقف سعد يعبر عن عدم تحمله المسئولية كزعيم وطني انظر أيضا Lioyd L . OP . Cit , p ٢٦

وفى انتخابات برلمان ١٩٢٥ تولى محمد على علوبة حملة الدعاية الانتخابية لحزب الأحرار الدستوريين وألقى عدة خطب ضد سعد زغلول[٩٤] حتى لقد فكرت لجنة الطلبة التنفيذية لحزب الوفد في منع خطب الأحرار الدستوريين وخاصة علوبة حيث اتفقوا على تنفيذ خطة تتضمن تنكر طلبة ازهريين سعديين في ملابس العمد والأعيان لأنهم أوفر جرأة وأشد جلدا ويحمل كل منهم في جيبه نبلة وحصى، واتفقوا على زمن محدد يصبون فيه نبالهم دفعة واحدة على مصابيح الحفلة فتنطفئ الأنوار وعند ذلك يهتفون باسم سعد زغلول وتعد تلك صورة تعكس ما كان يحدث أثناء المعركة الانتخابية من أعمال فوضى وعنف [٩٥].

ورغم ذلك ألقى علوبة خطابه وتناول فيه بعض التهم التي كان قد ذكرها في خطاب الاتهام وحاول إثبات أن سياسة سعد زغلول في الحكم كان لها أثر في حادث السيرستاك وما ترتب عليها من الإنذار البريطاني ،واتهام اللنبي لحكومة سعد بأنها تستحق ازدراء العالم المتمدين، وقارن بين وزارة سعد ووزارة مصطفى فهمي التى وصفها بأنها " إنكليزية لحما ودما " لكنها لم تضر بمصالح مصر طوال ١٥ سنة فى الحكم بينما اصابت حكومة سعد البلاد بالضرر، كما انتقد وزراء حكومة سعد زغلول ووصفهم بعدم الكفاءة السياسية على تحمل مسئولية الوزارة .

واكثر من هذا ان علوبة انتقد برلمان الشعب ١٩٢٤ بحجة أن أغلبية أعضائه من الأميين متجاهلاً أن الانتخابات واختيار النواب يهدف إلى التعبير عن مصالح الناخبين في البرلمان مما لا يتطلب أن يكون النائب متعلما ،ويرجح ذلك اشتراك علي شعراوي الذى لم يكن متعلما في الوفد وإعجاب علوبة بحديثه في مقابلة ونجت المندوب السامى البريطانى ومن باب السخرية وصف علوبة أنصار سعد زغلول فى هذا البرلمان بأنهم" فئة الاستغلال التام ودلل على ذلك بعدم وجود برنامج سياسي لحزب الوفد وحصول الأعضاء على مكافأة برلمانية قدرها ستمائة جنيه مما لا يتفق مع الوضع المالي للبلاد بينما لا يحصل النائب

---

[٩٤] أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية ، سنة ١٩٢٥ ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، صـ ٢٥٢

[٩٥] محافظ تقارير الأمن ، المجموعة الثانية ، محفظة رقم (٢) تقارير أمن ١٩٢٥ ، ملخص التقارير الواردة بتاريخ ١٩٢٥/١/٢٦

البريطاني إلا على اربعمائة جنيه رغم أن ايراد إنجلتر ٨٩٠ مليون جنيه[٩٦] ، وعندما وجهت لمحمد حسين هيكل تهمة إهانة البرلمان لنشره مقالات منها " حزب السّمائة " تولى محمد على علوبة الدفاع عنه باعتبارها محاميا. [٩٧]

ومن ناحية اخرى كان علوبة يرى ضرورة ان تطالب الأمة بالأموال التي جمعها الوفد لانتهاء مأموريته وتخصص للجمعيات الخيرية تنفيذا لقانون الوفد، وكذلك انتقد علوبة موقف سعد زغلول من رفضه طلب محمد فريد أن يكون عضواً في الوفد وقوله " لا يبني الناس مجدا على أكتاف العاملين "[٩٨] ، ويبدوا واضحا أن خطاب علوبة ضد سعد زغلول يعبر عن أغراض حزبية مما أثر بشكل سلبي على صرف انتباه الرأي العام عن المطالب الوطنية والدخول في مهاترات وانقسامات داخلية كان لها تأثير سلبياً على الحركة الوطنية.

وبعد انتهاء الحملة الانتخابية فى عام ١٩٢٥ تألفت وزارة أحمد زيور الثانية بائتلاف بين حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين استهدفت تدمير مكانة الوفد لصالح الملك، لذلك ضمت من الدستوريين أبرز رجالهم فاشترك علوبة سكرتير الحزب ومعه توفيق دوس أهم خطباء الحزب وعبد العزيز فهمي رئيس الحزب [٩٩] وجميعهم من المحامين المشهورين وكانوا أعضاء في لجنة وضع الدستور مما يدل على الرغبة في الاعتماد عليهم لإيجاد غطاء قانوني دستوري لكل التصرفات الوزارية "غير الدستورية"، ويرجع ذلك أنهم اختصوا فقط بتعديل قانون الانتخاب،[١٠٠]ولم يتوقف علوبة عن النيل من سعد زغلول كلما سنحت الفرصة فعندما كان وزيرا للأوقاف ١٩٢٥ وفي إطار الدعاية الحزبية لحركة الإصلاح التي أعلنتها الوزارة [١٠١] ألقى خطابا هاجم فيه سعد زغلول وأنصاره ويؤكد الإخلاص للملك [١٠٢].

---

[٩٦] احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية ، سنة ١٩٢٥ ، ، مرجع سبق ذكره، ط ١ ، صـ ٢٥٢ ـ ٢٥٦ انظر ايضاً عاصم الدسوقي ، محمد علي علوبة ، ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٧٩ .

[٩٧] محمد حسين هيكل ، المرجع السابق جـ ١، صـ ١٦٦ .

[٩٨] أحمد شفيق ، المرجع السابق ، صـ ٢٥٧ .

[٩٩] يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، صـ ٢٨٥ ـ ٢٨٦ انظر أيضاً
Marlowe J . , Anglo – Egyptian Relation ١٨٠٠ – ١٩٥٣ , London , ١٩٥٤ p ٢٧٢ .

[١٠٠] وادي النيل ، ١٩٢٥/٤/٣٠ ،(قانون الانتخاب بعد الميزانية)

[١٠١] الإتحاد ١٦ مايو ١٩٢٥ (حركة الإصلاح العام محاربة السعديين لها ـ مصر ١٧ يونيو ١٩٢٥ ،(مناهج الصحف الوزارية بإزاء أعمال الوزارة)

[١٠٢] الأخبار /١٣/ فبراير ١٩٢٥ (كلمة علوبة سكرتير حزب الأحرار الدستوريين)

وفى اثناء تولية وزارة الاوقاف فى حكومة زيور الثانية اهتم بزيارة مدارس الأوقــاف الأولية في القاهرة وإبراز دورها في النهضة التعليمية نظــرا لأنهــا تمــنح نــسبة مجانيــة ٧٥%[١٠٣]، وكذلك زياراته المستشفيات والمستوصفات والتكايا التابعــة للــوزارة [١٠٤]، وكــذا زياراته العديدة إلى فروع الوزارة في الأقاليم ومن ذلك زيارته لدمنهور[١٠٥]وزيارتــه بلدتــه أسيوط،[١٠٦] حيث لاحظ الأحوال السيئة لطلاب المعهد الدينى في أسيوط ، ومن ثم تقدم باقتراح إلى الملك بانشاء معهد علمى جديد فى اسيوط وحدد موقعه على شاطئ النيل ولقد تم إنــشاء المعهد بعد استقالة علوبة من الوزارة ولكن التعصب الحزبي للوفد لم يذكر دور علوبــة فــي إنشاء المعهد [١٠٧]،وقد علقت الصحف على زيارته لأسيوط وتأكيده فى خطبته على أن الحكومة لا تعرف كلمة الانتقام وظهوره بمظهر التقوى والورع يتضح من تــصريحه بفرحــه بتــولي وزارة الأوقاف ليكون مشرفاً على مسجد جلال الدين السيوطي هناك وأطلق اسمه على ابنــه جلال[١٠٨].

وباعتباره وزيرا للاوقاف اهتم بالآثار الاسلامية نظرا لما تمثله من قيمة بالنسبة لتاريخ مصرحتى لقد خصص مبلغ ٨٠٠ جنيه لمساعدة كابتن كرسويل على تأليف كتاب عــن" فــن البناء في الإسلام " لكي يكون دليل الآثار العربية في مصر[١٠٩] ، وأيضاً زيارتــه دار الآثــار العربية في باب الخلق، والمكتبة الزكية في الغورية لصاحبها شيخ العروبه والتى تحتوى على ٢٠ ألف مجلد [١١٠]، بالإضافة إلى اهتمامه بترميم المساجد الأثرية، وفى هذا الخــصوص تــم الإعلان عن مسابقة لوضع تصميم لتجديد جامع عمرو بن العاص [١١١]والإعلان عن مقايسات ومناقصات لتجديد بعض المساجد الأثرية [١١٢].

---

[١٠٣] الأهرام ، ١٨ مايو ١٩٢٥ (وزير الأوقاف فيمدارس الأوقاف الأولية)
[١٠٤] نفسه ، ٢٠ مايو ـ ٢٧ مايو ١٩٢٥ (وزير الأوقاف يتفقد المستشفيات) .
[١٠٥] الاتحاد ١٥ يوليو ١٩٢٥ .
[١٠٦] الأهرام ١٣ مايو ١٩٢٥ (وزير الأوقاف في أسيوط)
[١٠٧] محمد علي علوبة ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره،، صـ ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .
[١٠٨] كوكب الشرق ١٦مايو١٩٢٥(وزير الوسطى) انظر أيضا البلاغ ١٥مايو ١٩٢٥ (كلمة الانتقام غير موجودة في قاموس الحكومة الحاضرة)
[١٠٩] المقطم ٥ أغطس ١٩٢٥(فن البناء فى الإسلام ووضع كتاب عنه)
[١١٠] الأهرام ٣ يونيو ١٩٢٥ (وزير الأوقاف في دار الآثار العربية)
[١١١] وادي النيل ١٣ يونيو ١٩٢٥ (تجديد جامع عمرو ـ انظر أيضا الوقائع المصرية ٢١ مايو ١٩٢٥)
[١١٢] الوقائع المصرية ١٣ اغسطس ١٩٢٥ .

وأيضا حاول الاستفادة من الخرائب التابعة لوزارة الأوقاف خاصة في القاهرة حيث تم حصرها وتباحث في طرق تجديد بنائها وتعميرها بالاستعانة بالشركات في تحمـل تكـاليف تعمير تلك الخرائب مقابل حق الانتفاع بها لمدة محددة ثم تسليمها للوزارة بعد ذلك، وقد اعتبر رجال الأوقاف أن المشروع يحقق ربحا وفيرا لخزانة الأوقاف العمومية يبلغ مئات الألوف من الجنيهات[١١٣].

كما اهتم بالأزهر باعتباره جامعة تعكس امال العالم الإسلامي ويتضح ذلك من تصريحه بضرورة التنسيق مع شيخ الأزهر لتحقيق أمال الأزهريين برعاية الملك، وذلك أثناء زيـارة وفد من طلبة الأزهر لتهنئة علوبة بمنصبه الجديد وتقديم مذكرة بطلب عقد امتحان استثنائي[١١٤] وزيارته شيخ جامع الأزهر بمكتبه في إدارة المعاهد الدينية وتفقد فروع الـوزارة[١١٥]، وكـان علوبة يتمتع بحرية التصرف في شئون وزارة الأوقاف[١١٦] دون تدخل من الملك بل ان الملك أعطاه توكيلا لإدارة الأوقاف الخاصة بالسراي واستبدال وتأجير الأوقاف الملكيـة وتـوكيلا بالأذن بالخطبة في الجوامع[١١٧].

وفى اطار المناخ السياسى الحزبى القائم فى مصر آنذاك من حيث قيام كـل وزارة بالتخلص من انصار حكومات الاحزاب المختلفة وجدنا ان علوبة فى وزارة الاوقاف يمارس هذا الاسلوب حيث اكثر من حالات الرفت والنقل لموظفين الوزارة دون ذكر أسباب[١١٨]، لذلك كان تعليق جريدة " كوكب الشرق " على إحالة مدير أسيوط الى المعاش في شبابه بالرغم من كفاءته نظراً لأنه من السعديين ولو ان علوبة نفى ذلك في خطابه بأسيوط مؤكدا علـى عـدم وجود كلمة الإنتقام في قاموس الحكومة[١١٩].

وبالاضافة إلى وزارة الاوقاف تولي علوبة وزارة الأشغال فـي ١٥ أغـسطس ١٩٢٥ بالنيابة عن إسماعيل سري وزير الأشغال لسفره إلى فرنسا لدراسة مـشروعات الـري فـي

---

[١١٣] الأهرام ٣ أغسطس ١٩٢٥ (اخبار بولكلي تعمير خرائب الأوقاف)
[١١٤] نفسه ٢٠ مارس ١٩٢٥ (وفد طلبة الأزهر في وزارة الأوقاف)
[١١٥] الأخبار ١٣فبراير ١٩٢٥
[١١٦] محمد علي علوبة ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره،، صـ٢٧٠
[١١٧] الوقائع ،١٩ مارس ١٩٢٥ (امر ملكى رقم ٣٨لسنة ١٩٢٥ بتوكيل حضرة علوبة بك وزير الأوقاف العمومية)(امر ملكى رقم ٣٩لسنة ١٩٢٥ بتوكيل حضرة علوبة بك وزير الأوقاف العمومية فى اعطاء الاذان بالخطبة فى الجوامع)
[١١٨] نفسه ١٢-٢١أبريل -٧ مايو ١٩٢٥ ويتضح ذلك من رفت حسين مصباح ملاحظ الفساط دون ذكر اسباب
[١١٩] كوكب الشرق ١٦ مايو ١٩٢٥

السودان ،وهذا الاختيار يدل على سيطرة الأحرار الدستوريين على الوزارة[١٢٠]، ويبدو ان ذلك جاء تنفيذا لنصيحة إسماعيل صدقي وزير الداخلية بتقوية الوزارة بالوزراء الأكفاء من الأحرار الدستوريين [١٢١]أو ربما كانت محاولة لإغراء علوبة بالانضمام لحزب الاتحاد أو مكافأة له لنشاطه في الدعاية للوزارة والملك [١٢٢] .

ونظرا لنشاط علوبة الملحوظ ضد الوفد والمعارضة بشكل عام فقد تعرض لحملة نقد من صحافة المعارضة وخاصة صحافة حزبي الوفد والوطني ويتضح ذلك من كلمة عباس العقاد في مقاله أن " علوبة يكره الأوباش " تعليقا على تصريح علوبة عن تعديل قانون الانتخاب وقوله أن " الحكومة تريد أن يقصى القانون الأوباش أولئك الذين لا مصلحة لهم في البلاد ولا أموال ولا ضرائب ولا رأس مال علمي أو فكري ".

وأيضاً تعليق عباس العقاد على تبرير علوبة حل مجلس النواب للمرة الثانية بقوله " قد اتفقت كلمة الأمم على أنه في المسائل المعينة بالذات إذ يظهر مجلس يخشى منه على أمن الدولة وسلامتها جاز لمليك البلاد إن يحله مرة وثانية وثالثة ورابعة...انما نحن هنا بارادة مليك البلاد نلتمس من جلالته ان يحمي الدستور من المخربين " اذ قال العقاد " ما كان لوزير يعرف معنى الإخلاص الصحيح لجلالة الملك أن يدخل اسمه في وعيد لا يراد به إلا مصادرة شعور الأمة والاعتداء على سلطانها التي لا سلطة فوقها، وما كان لملك مستبد أن يدعي الحق في حل مجلس النواب بلا قيود ولا شروط "، [١٢٣] وفى تقديرى أن وجهة نظر علوبة في حق الملك فى حل مجلس النواب تتنافى بشكل واضح مع مناقشاته فى لجنة وضع المبادئ العامة وفي لجنة وضع الدستور،وفى هذا دلالة على تغير افكار علوبة السياسية وفقاً لمصلحته الشخصيه.

وعلى الرغم من دفاع علوبة عن سياسة الوزارة والائتلاف[١٢٤] ولكن هذا لم يمنع وجود خلافات بين الحزبين تمثلت في اعتراض الوزراء الدستوريين على ضم واحة جغبوب

[١٢٠] الاتحاد ٢١يولية ١٩٢٥(علوبة وزير اشغال)انظر ايضا مصر ٥ اغطس ١٩٢٥
[١٢١] فاطمة سيد أحمد محمد دياب ، حزب السراي في مصر ـ ١٩٢٥ ـ ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، صـ ١٨٦ .
[١٢٢] الأخبار ١٣ فبراير ١٩٢٥ .
[١٢٣] البلاغ ١٧ مايو ١٩٢٥ (علوبة يكره الأوباش) مقال لعباس العقاد .
[١٢٤] الأخبار ١٣ فبراير ١٩٢٥ ـ البلاغ ١٥ مايو ١٩٢٥ .

المصرية إلى ليبيا التي كانت تحت حكم الاستعمار الإيطالي[١٢٥]، حيث رأىعلوبة ان واحة جغبوب جزء من مصر وتضمن تأمين الحدود الغربية للبلاد.[١٢٦]

وفى اثناء أزمة كتاب الشيخ على عبد الرازق "الاسلام وأصول الحكم " كانت وجهة نظر علوبة التي أبلغها للملك فؤاد " إن طلب الخلافة الإسلامية يؤدي الى تنازع ملوك المسلمين عليها وبالتالي يؤدي إلى تقاطع الشعوب الإسلامية وهذا ليس بصالح المسلمين [١٢٧]" ، لذلك اعتبر لقب خليفة كغيره من الألقاب مثل ملك أو سلطان او امبراطور يعد تسمية بشرية، وبرهن على ذلك باطلاق لقب خليفة على أبي بكر بينما كان لقب عمر بن الخطاب أمير المؤمنين،[١٢٨]وفى هذا دلالة على عدم ارتباط الخلافة بنظم الحكم فى الإسلام.

واذا كانت أزمة الكتاب انتهت بطرد عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين من الوزارة بحجة انه لم ينفذ قرار هيئة العلماء بإخراج على عبد الرازق من زمرة العلماء تطبيقاً للمادة ١٠١ من قانون الأزهر وإحالة القضية إلى لجنة قضايا وزارة الحقانية وأعضاؤها غير مسلمين [١٢٩]الا ان علوبة استمر فى الوزارة هو وتوفيق دوس حتى لاتسقط الحكومة الائتلافية بل ان رئيس الوزراء[١٣٠] يحيى إبراهيم عمل على ترضية الوزيرين بإعلان بيان لحزب الاتحاد بشأن أسفه لخروج عبد العزيز فهمي من الوزارة وتأكيد أن الخلاف ليس خلافاً حزبياً إنما هو حادث شخصي ، ولعل هذا يفسر طلب علوبة وتوفيق دوس من حزب الاحرار الدستوريين تأجيل عقد اجتماع مجلس إدارة الحزب في الإسكندرية[١٣١].

وعندما عقد مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين اجتماعا لمناقشة فض الائتلاف مع حزب الاتحاد انقسم أعضاؤه إلى فريقين: فريق يؤيد بشكل واضح فض الائتلاف وخروج الحزب من الوزارة دفاعا عن كرامة الحزب وخاصة بعد رفض إقالة يحيى ابراهيم كترضية

---

[١٢٥] البلاغ ٢١ مايو ١٩٢٥ (مقال لعباس العقاد) انظر أيضاً ١٥٠ , ٤٤٩ Lioyd L . op . cit , p
يرى اللورد اللويد أن المصريين يعتبرون واحة جغبوب جزء من مصر .
تقارير امن ، المجموعة الثانية ، محافظة رقم (٢) تقرير نمرة ٢١ سري سياسي بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٢٥ .
[١٢٦] محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية ، ، مرجع سبق ذكره،، صـ ٢٨٣ .
[١٢٧] عاصم الدسوقي على علوبة، محمد على علوبة سياسيا ومفكرا ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٧٥ .
[١٢٨] محمد علي علوبة ، فلسطين والضمير الإنساني ، مرجع سبق ذكره،، صـ ٢٠٦ .
[١٢٩] يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارت المصريه ،مرجع سابق ذكره ، صـ ١٥٤ ـ ١٥٧ .
[١٣٠] سامي ابو النور ، المرجع السابق ، صـ ١٨٧ انظر ايضاً الأخبار ٦ سبتمبر ١٩٢٥ .
[١٣١] سعيدة محمد حسني ، موقف عبد العزيز فهمي من كتاب الإسلام واصول الحكم، مرجع سبق ذكره، صـ ١٦٠ ـ ١٦١ ، انظر أيضاً احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، حولية الثانية ١٩٢٥ ، مرجع سبق ذكره، صـ ٧٩٦.

للحزب وتوجيه اللوم الشديد إلى علوبة وتوفيق دوس لعدم تقديم استقالتهما فوراً بعد طرد رئيس الحزب ، ولكن حجة الوزيرين كانت انتظار قرار مجلس إدارة الحزب .

والفريق الاخر ممن يطلق عليه " أصحاب المصالح " كان يعارض تقديم الوزيرين استقالتهما واشترط ترضية للحزب تعيين وزير دستوري بدلاً من عبد العزيز فهمي منعاً للأضرار التي تلحق بمركز الحزب في الانتخابات بعد انفضاض الائتلاف [١٣٢]، وكانت جريدة " المقطم " قد طلبت استمرار الوزيرين حتي يتم إعداد قانون الانتخاب لكي يتوفر للبلاد نظام برلماني ولكن مجلس إدارة الحزب قرر فض الائتلاف مع حزب الاتحاد واستقالة الوزيرين من الوزارة [١٣٣].

وهكذا جاء خطاب استقالة علوبة مختصرا بدون ذكر أسباب ونصه " أتشرف بأن أرفع لدولتكم استقالتي من الوزارة "، مما يدل على اضطراره لتقديمها نزولاً على رغبة مجلس إدارة الحزب ولكنه لم ينضم إلى حزب الاتحاد رغم كل المحاولات بعكس توفيق دوس الذى انضم للاتحاد بعد تقديم استقالته [١٣٤].

كما انقسم أعضاء حزب الأحرار الدستوريين إلى فريقين بشأن مناقشة اتفاق محمد محمود وكيل الحزب مع سعد زغلول أثناء اجتماع لجنة الأحرار الدستوريين، ويتضح ذلك من نتيجة التصويت الذى أعلنه علوبة إلى عبد الخالق ثروت وكانت ١١ صوتاً تأييد الاتفاق ضد ١٠ أصوات برئاسة عبد العزيز فهمي بحجة أن سياسة سعد في الحكم كانت وراء كل المصائب في البلاد ، والطريف تأييد علوبة الاتفاق على الرغم من توجيه خطاب اتهام ضد سعد زغلول مما يدل على تغيير علوبة موقفه السياسي وفقاً للظروف السياسية [١٣٥].

---

[١٣٢] تقارير أمن ، محافظ رقم (٢) مذكرة بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٢٥ (اجتماع الحزب الدستوري) .
[١٣٣] المقطم ٩ /١٠ سبتمبر ١٩٢٥ (الأزمة الوزيرية) انظر أيضا سعيدة محمد حسني ، موقف عبد العزيز فهمي من كتاب الإسلام وأصول الحكم، مرجع سبق ذكره صـ ١٦١ .
[١٣٤] نفسه، صـ ١٥٩ انظر أيضا تقارير أمن محفظة رقم (٢) ، (حديث كاتب التقرير مع الدكتور حامد بعد انصرافه من بيت سعد) يذكر التقرير " محمد علي وان كان لم يستقل فإنه باق علي مضض" انظر أيضا، صور تقرير أحدى مندوبي الأمن العام بتاريخ ١٩٢٥/١٠/٧ يذكر التقرير محاولات التأثير على علوبة لكي ينضم إلى حزب الاتحاد .
[١٣٥] تقارير أمن ، المجموعة الثانية ، محافظة رقم (٣) تقارير امن ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ مذكرة بتاريخ ٣١ مارس ١٩٢٦ .

وقد كان علوبة سكرتير الحزب أحد الذين وقعوا على بيان بمقاطعة الانتخابات على اساس قانون الانتخاب الجديد ،كما كان عضوا فى لجنة الأحزاب المؤتلفة لتنفيذ قـرارات المـؤتمر الوطني بشأن الاحتجاج على تصرفات الوزارة غير الدستورية وطلب دخول الانتخابات على أساس قانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وتأليف وزارة ثقة وعقد البرلمان وإيقاف إجـراء أي عمـل تشريعي وإيقاف النظر في ميزانية الدولة وما يحمل الخزانة من نفقـات ليـست واردة فـي الميزانية ، ومما يترتب عليه من نقص في حقوق الدولة أو فـي أراضـيها ،والطريـف أن يعارض علوبة وزارة كان يدافع عن سياستها في الحكم أثناء وجوده فيها[١٣٦].

على أثر انفضاض الائتلاف بين حزبي الوفد والأحرار الدستوريين قامت وزارة محمـد محمود الأولى فى عام ١٩٢٨ بتعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد بحجة القـضاء على الدجل السياسي وإرساء قواعد النظلم البرلماني السليم من أجل إتاحـة الفرصـة لقيـام الوزارة بحركة الإصلاح الداخلي في البلاد [١٣٧]، لذلك حاول قادة الحزب إيجاد وسيلة لمواجهة المعارضة الوفدية فاتجة التفكير إلى اعادة مشروع قديم لتنظيم لجان الحزب في الأقاليم أثنـاء الائتلاف فى عام ١٩٢٥ بغرض توفير الدعاية المناسبة للحزب في المعركة الانتخابية .

وفى هذه الحكومه كلف علوبة بوضع مشروع لائحة لتنظيم لجان الحزب وأعماله على منوال ما هو متبع في الأحزاب الأوربية ، فقدم مشروعا من ٤٥ مادة ونصت المـواد " ١-١٠ " على تأليف لجنة باسم " اللجنة العامة للأحرار الدستوريين " في كل محافظة أو مديريـة وتأليف لجان في أقسام المحافظات ومراكز المديريات باسم " اللجنة المركزية "، وكذلك تأليف لجان فرعية في القرى تتصل باللجان المركزية وتكون على اتصال بمجلس إدارة الحزب في القاهرة ، كما حدد المشروع ان مهام عمل اللجان العامة تتمثل في نشر مبادئ الحزب والعمل على زيادة الأعضاء والأنصار ومساعدة مرشحى الحزب في الانتخابـات والتعـرف علـى مطالب انصاره في شتى النواحي وتوجيهه النظر إليها وإلقاء محاضرات وتوزيع مطبوعـات متصلة باتجاهات الحزب [١٣٨].

---

[١٣٦] عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة ، جـ ٢ ،مرجع سبق ذكره ، صـ ١٩٦ – ١٩٨ انظر أيضا تقارير أمن ، محفظة رقم (٣) ، مذكرة بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٢٦ .
[١٣٧] نفسه ، في أعقاب الثورة ، جـ ١، مرجع سبق ذكره صـ ٨٩ . ،انظر أيضا، محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، جـ ١ ، صـ ٢٤٣ .
[١٣٨] أحمد زكريا الشلق ، المرجع السابق ، صـ ٨٩ .

كما حدد المشروع بشكل مفصل فى المواد من "٦ – ١٥ " كيفية تشكيل هذه اللجان المركزية ومدة عضويتها ، وتشكيل هيئات تنفيذية للجان الحزب حيث جعل لكل لجنة رئيس ووكيلين وسكرتير وأمين صندوق، وفي المواد من " ١٦ – ٢١ " حدد المشروع كيفية نظام عقد جلسات اللجان واشترط أن تكون القرارات بالإجماع أو الأغلبية المطلقة حرصاً على عدم إيجاد انقسام بين الأعضاء ، كما حددت المادتان من "٢٢– ٢٣" اختصاص الهيئة التنفيذية فى وضع نظام مالية اللجان تتعلق بتسجيل كل التعاملات المالية في دفاتر ومنع الأعضاء من جمع أموال وتبرعات من الأهالي باسم اللجان حرصاً على سمعة الحزب المالية.

كما حدد المشروع في المواد من "٣٢– ٣٦ " شروط الفصل من عضوية اللجان في إطار المحافظة على وحدة الحزب ، أما المواد من " ٣٧ – ٤٥ " قد اشتملت على أحكام عامة تتعلق بتدوين أعمال اللجان في دفترين لكل لجنة، أحدهما لتسجيل أسماء الأعضاء، والثاني لمحاضر الجلسات على أن تكون مراسلات اللجان باسم الرئيس والسكرتير واعتبار أعضاء اللجان العاملين هم أعضاء في الجمعية العمومية وإعطاء حق لكل لجنة بتأليف لجنة من شباب الحزب تحت رعايتها والقيام بإنشاء نادي خاص به ،كما نص أنه لا يجوز الغاء أي حكم من أحكام هذه اللائحة او تعديله إلا بقرار من مجلس إدارة الحزب [١٣٩].

وعلى الرغم من دقة المشروع والتطابق لحد كبير بين اللجان الفرعية وتنظيمات الحزب العامة فاللجنة العامة للمحافظة تشبه الجمعية العمومية للحزب واللجنة المركزية تشبه مجلس إدارة الحزب ،إلا ان النظام الشامل الدقيق الذي وضعه علوبة وحركة تأليف هذه اللجان ونشاطاتها العملية قام على المركزية الشديدة التي لم تكن تتلاءم مع ظروف الأقاليم وجعل نشاط لجان الحزب يقتصر على مناسبات معينة، وخاصة عندما يكون الحزب داخل السلطة. ويؤكد ذلك حركة تشكيل هذه اللجان في مديريات الوجهين البحري والقبلي أثناء وزارة محمد محمود الأولي، [١٤٠] لذلك فإن مشروع علوبة لم يتمكن من علاج العيب الأساسي في تنظيم البناء الحزبي الذي يتمثل في افتقار الحزب إلى اللجان الفرعية التى توفر للحزب الدعاية

[١٣٩] السياسة ١٦ مارس ١٩٣٠ .
[١٤٠] زكريا أحمد الشلق ، المرجع السابق ، صـ ٩٠ – ٩١ .

المناسبة والشعبية مثل حزب الوفد أو جماعة الإخوان المسلمين ، مما اضطر الحزب إلى الاعتماد على العصبيات العائلية لتقوية مركزه في الأقاليم [١٤١].

وعندما استقالت وزارة محمد محمود على أثر فشل المفاوضات مع بريطانيا وقيام مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة للمرة الثانية [١٤٢] جعل حزب الأحرار الدستوريين في جانب المعارضة ،وهنا تكفل علوبة وكيل الحزب بالهجوم على الوفد فى خطبته في افتتاح نادي شباب حزب الأحرار الدستوريين ، حيث اعتبر أن الأحرار الدستوريين هم الوفد الحقيقي لتحقيق المطالب الوطنية التى تتمثل في الحصول على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ووضع دستور للبلاد على القواعد الحديثة وعقد معاهدة مياه النيل١٩٢٩ بهدف حفظ مياه مصر ، كما اعتبر أن الأحرار الدستوريين يمثلون الصفوة الفكرية في المجتمع ،لذلك شرح فكرة إنشاء نادي لشباب الحزب يوفر التربية السياسية السليمة من خلال القاء عدة محاضرات في مختلف المجالات، حيث كان علوبة يرى أن تقدم الأمم قائم على دعامتين هما المدرسة واستقلال القضاء، كما وصف علوبة أعضاء الحزب بقوله " إننا من عباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً " [١٤٣].

وعلى أثر سقوط وزارة مصطفى النحاس الثانية بسبب صدامها مع الملك وفشلها في المفاوضات مع بريطانيا تم تكليف إسماعيل صدقي بتشكيل الوزارة في ١٩ يونية ١٩٣٠ [١٤٤] وقد حاول إسماعيل صدقي إقناع علوبة بالأشتراك في الوزارة، لكن علوبة رفض تنفيذاً لقرار الحزب [١٤٥] الذي صدر بناء على رغبة محمد محمود رئيس الحزب الذي اعتبر تشكيل الوزارة اثناء مرضه في المستشفى يدل على رغبة في إبعاده وحزبه من الحكم ، ويفسر هذا تهديده بأن كل من يشترك في الوزارة من الحزب يعتبر متخلياً عن عضويته في الحزب [١٤٦].

---

[١٤١] جلال الدين محمود الشاعر ، المرجع السابق ، صـ ١٧٤ .
[١٤٢] عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب ثورة ١٩١٩ ، جـ ٢ ،مرجع سبق ذكره ، صـ ١٠٩ ــ ١١٠ ، ١١٥ .
[١٤٣] السياسة ١٠ مارس ١٩٣٠ (كلمة حضرة صاحب المعالي علوبة) .
[١٤٤] فؤاد كرم (جمع وترتيب) ، النظارات والوزارات المصرية ، جـ ١ ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . صـ ٣١٧ .
[١٤٥] محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ، جـ ١، صـ ٢٦٠ انظر ايضاً السياسة / ٢٣ يونيه ١٩٣٠ (حوادث وأخبار) .
[١٤٦] صفاء محمد فتوح شاكر ، اسماعيل صدقي باشا ودوره في السياسة المصرية ١٩١٤ ــ ١٩٥٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ١٩٩١ ، صـ ١٨٨ انظر أيضاً محمد حسين هيكل المرجع السابق، جـ ١، ، صـ ٢٦٠ .

ورغم ذلك ساند الحزب الإجراءات غير الدستورية التى تمثلت فـي تأجيـل انعقـاد البرلمان شهرا وتعديل قانون الانتخاب ظناً أن إسماعيل صدقي يعمل لمصالحة حزب الاحرار ويحقق مصالح أعضائه في تمثيل الصفوة الفكرية النيابية ،ولكن وضـع إسـماعيل صـدقي دستورًا جديدًا بدون استشارة الحزب ، وفشل كل محاولات علوبة وغيره من قـادة الحـزب بغرض إقناع إسماعيل صدقي ان التعديلات الخاصة بقانون الانتخاب ليست مبرراً لكي يصدر دستور جديدًا،[١٤٧] بالإضافة إلى تبليغ اسماعيل صدقي انذارًا نهائياً باتفاق مع الملك مـن أجـل إصدار دستور جديد أثناء الاجتماع مع علوبة وبعض قادة الحزب .

وعلى أثر ذلك انتقد علوبة الدستور الجديد واعتبر أن الجرأة على تعديل الدستور دون مراعاة القواعد المنصوص عليها يجعله أقل احتراماً وتقديرا من لائحـة التـرع والجـسور[١٤٨] ووصف علوبة دستور صدقي " بأنه دستور تقشعر منه الأبدان " يهدف إلى سيطرة السلطة التنفيذية على اختصاصات السلطة التشريعية، ويبرهن على ذلك بإقرار الدستور فض الـدورة البرلمانية قبل الانتهاء من بحث ودراسة الميزانية مما يعد إخلال بمهمة البرلمـان الأساسـية التى تتمثل في مراقبة أموال الدولة إيراداً وصرفاً مما يجعله برلمانًا صورياً وألعوبة في يـد الوزارة ويكون أعضاؤها مجرد " بصمجية " كموظفين حريصين على صرف مكافأة البرلمان واستند إلى إعطاء الحكومة الحق في تنفيذ الميزانية وإصدار قوانين مالية دون الرجوع إلـى البرلمان لذلك إعلان تأييد قرار حزبه بعدم الثقة في الحكومة وتمسك بمبدأ أن الأمة مـصدر السلطات وليست الوزارة هي مصدر السلطات[١٤٩].

كما كان تعليق علوبة بشأن تحريض إسماعيل صدقي أعضاء الحزب على الاستقالة من أجل الانضمام اليه بغرض تكوين حزب وصفه بأنه " حزب الأحـرار المـستغلين " بهـدف إضعاف مركز الحزب وينكر علوبة اشاعة استقالة رؤساء لجان الأحرار الدستوريين في إطار تأكيده أن مكانة الحزب تستند إلى عقيدة ثابتة لا تهتم بعدد الأعضاء والأنصار مستـشهداً أن

[١٤٧] مصطفى الغريب محمد القصير ، محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية ١٨٨٨-١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب صــ ٢٠٠٣ .
[١٤٨] محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، جـ ١ ، صـ ٢٦٤ ـ ٢٦٩ .
[١٤٩] السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ (كلمة حضرة الأستاذ صاحب المعالي محمد علي باشا)

الإسلام ظهر برجل واحد هو رسول الله (ص) ، كما انتقد علوبة حكومة إسماعيل صدقي واعتبره أشد خطرًا من الاستعمار الأجنبي الذي استخدمها[١٥٠] .

ويتضح ذلك من الائتلاف بين حزبي الوفد والأحرار الدستوريين وتأليف لجنة اتصال مثل فيه الوفد فتح الله بركات ومكرم عبيد ومثل فيه الأحرار الدستوريين علوبة ومحمد حسين هيكل وأقرت هذه اللجنة في أول اجتماع لها زيارة كل من طنطا وبني سويف على أن يتقدم المسافرين كل من النحاس ومحمد محمود ، كما كان علوبة أحد الذين وقعوا على الميثاق القومي الذي عقده الحزبين في نهاية مارس ١٩٣١ وقرروا فيه مقاطعة الانتخابات في ظل دستور ١٩٣٠ وتشكيل جبهة وطنية بغرض إعادة النظام الدستوري، وأيضاً كان أحد الذين وقعوا بصفته وزيراً سابقًا على قرارات المؤتمر الوطني بشأن الاحتجاج على تعطيل الصحف والتمسك باعادة دستور ١٩٢٣ ورفع قرارات المؤتمر إلى الملك وإبلاغها لممثلي الدول الأجنبية في مصر [١٥١].

أما عن استقالة علوبة من حزب الأحرار الدستوريين في ٤ فبراير ١٩٣٤ ، فقد اتضحت أسبابها من حديثه إلى جريدة " الأهرام " حيث تتعلق بتغيير رؤيته السياسية ونبذه فكرة التفاوض مع الاحتلال مما لا يتفق وخطة حزب الأحرار الدستوريين في حل القضية المصرية من خلال التفاوض الذي اعتبره يعكس دائماً موقف الاحتلال وذلك بقوله " أن للإنجليز خطة مرسومة وبرنامجاً لا يحيدون عنه مهما كانت الصيغ والعبارات في مشاريع المعاهدات المختلفة لذلك فإنني يائس من معاهدة ترضي مصر " .

بالإضافة إلى انه وضح أن الاحتلال الأجنبي يستغل الخصومات الحزبية بغرض تحقيق مصالحه التي تتمثل في فصل السودان عن مصر والإضرار بمصالح مصر الاقتصادية وسلطتها القضائية بفعل نظام الامتيازات الأجنبية الذي يمس كرامة المصريين ، لذلك اعتبر

---

[١٥٠] أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، حولية السابعة ١٩٣٠ ، ط ١ ، دار الكتاب ، ١٩٣١ ، صـ ١٣٥١ – ١٣٥٤ .

[١٥١] عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، ط ٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ، ١٩٦٦ ، صـ ١٦٥ – ١٦٧ ، ١٧٠ . ،انظر ايضا، ماجدة محمد حمود ، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية ١٩١٩ – ١٩٤١ ، رسالة ماجستير ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ ، صـ ١٦٤ .
انظر ايضا عن مهاجمة حزب الاحرار الدستوريين لدستور صدقي ١٩٣٠.
THE ROYAL INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS, GREAT BRITAN AND EGYPT ١٩١٤-١٩٣٦,LONDON,١٩٣٦,P٣٠

علوبة أن الخصومات الحزبية تؤدي إلى عرقلة جهود التضامن القومي التي تهدف إلى قيام نهضة شاملة لمواجهة الاحتلال [152].

لكن يبدو أن علوبة لم يوضح أسباب استقالته الحقيقية من الحزب التي ربما تتعلق بعدم اختياره وزيراً في وزارة محمد محمود الأولى (١٩٢٨ – ١٩٢٩) ، برغم كونه من وزراء الحزب السابقين وسكرتيره الأول، مما يفسر انقطاعه عن حضور اجتماعات الحزب منذ ديسمبر ١٩٣١ وانشغاله خلال تلك الفترة بالدفاع عن القضايا العربية والإسلامية خاصة القضية الفلسطينية مما منحه شهرة طغت على وضعه الحزبي [153]، وكانت توجهاته فرصه لجريدة الشعب لكى تعلق على انقطاع علوبة عن الحزب والاتجاه إلى نشر مقالات في صحف الوفد التى كانت قد اعتنقت سياسة متطرفة وتدعو للمقاطعة والثورة على الاحتلال [154].

والطريف ان علوبة نشر خطاب استقالته في جميع الصحف على الرغم من أن استقالته تعد مسألة حزبية، ويمكن تفسير ذلك في إطار شعور علوبة بتجاهل مناقشة استقالته في مجلس ادارة الحزب وتأخير الرد عليه، ويؤكد ذلك رد محمد محمود رئيس الحزب بشأن قبول الاستقالة مع الاعتراف بنشاط علوبة في الحزب سكرتيراً ثم وكيلاً، لذلك اعتبر محمد محمود أن سبب الاستقالة خلاف فكري وليس شخصيا وذلك بقوله " وأسفي على أنكم ذهبتم أخيراً إلى ما يخالف رأي الحزب في حل المسألة المصرية عن طريق المفاوضة مع انجلترا على أن هذا الخلاف في الرأي لن يغير شيئاً مما أحفظه لسعادتكم ويحفظه أعضاء الحزب لكم من التقدير والاحترام والود " [155].

وقد أحدثت استقالة علوبة من الحزب رد فعل واضح في الصحف خاصة جريدة " الشعب " ويتضح من تعليقها على مقالة علوبة في جريدة " الأهرام " حيث اعتبرت أن استقالته بمثابة إنكار لسياسة الدستوريين والوفديين في التعاون مع الاحتلال بغرض التنافس على الوزارات مما جعل الاستقلال استغلال من أجل الوصول إلى الحكم بطرق غير مشروعة وبدون وجود برامج حزبية تهدف إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي واعتبرت تأخير

---

[152] الأهرام ٤ فبراير ١٩٣٤ (استقالة علوبة باشا من حزب الأحرار الدستوريين) انظر أيضا، الأهرام ١٠ فبراير ١٩٣٤(محمد على باشا يتحدث الى الأهرام عن موقفه السياسي) .
[153] أحمد زكريا الشلق ، المرجع السابق ، صـ ١٤٩ .
[154] الشعب ١٠ يونيو ١٩٣٢ .
[155] المقطم ٦ فبراير ١٩٣٤ (استقالة علوبة من حزب الأحرار الدستوريين) .

علوية في تقديم استقالته لا يعني نقص فى الشجاعة الأدبية ولكنها بمثابة درس قاسى وجهــه علوية لسياسة الائتلاف قد يؤدي إلى استقالة أعضاء من حزبي الأحرار الدستوريين والوفــد إلا ان جريدة الشعب انتقدت وجهة نظر علوية بشأن ضرر تعدد الأحــزاب واســتندت إلــى ضرورة تعدد الأحزاب لكي تعبر عن وجهات النظر المختلفة وترى أن الشر في التحزب [١٥٦].

ورغم أن استقالة علوية من الحزب على أثر رفضه الحياة الحزبية جعلته من المستقلين *إلا أن الوثائق البريطانية في عام ١٩٣٧ ترجح وجود صلة لعلوية بالحزب الوطني وجمعية مصر الفتاة وبعض العناصر المتطرفة الأخرى، ولكن هذا لم يمنع محــاولات قــادة حــزب الاحرار الدستوريين إعادة علوية إلى الحزب [١٥٧].

ويتضح ذلك من عتاب دسوقي أباظة سكرتير الحزب لعلوية لمعارضته معاهدة ١٩٣٦ ورد علوية عليه بأن المصلحة القومية للوطن تعلو على أي التزام حزبي، كما يفسر اتهــام صحف الوفد بشأن ترشيح علوية لانتخابات نقابة المحامين بأنه يمثل سياسة حزبيــة لحــزب الأحرار الدستوريين [١٥٨]،ويؤكد ذلك اعتذار علوية عن الاشتراك في وزارة محمــد محمــود الثانية نظراً لأنه تم ترشيحه في انتخابات مجلس نقابة المحامين [١٥٩]وهو الترشيح الذى لقــى تأييد صحيفة " السياسة " لسان حال الحزب وابرزت دوره في الدفاع عن القــضايا العربيــة والإسلامية خاصة قضية فلسطين وكفاءته القانونية ، مما يفسر تأييد شباب المحامين لعلويــة ضد المرشح الوفدي كامل صدقي[١٦٠] ،كما يفسر فرح أعضاء حزب الأحرار الدستوريين بفوز علوية في انتخابات النقابة أثناء وزارة محمد محمود الثانية واعتبره دليلا على انصراف الرأي العام عن تأييد الوفد [١٦١].

---

[١٥٦] الشعب ٥ فبراير ١٩٣٤ (في الميدان السياسي استقالة الأستاذ علوية باشا من حزب الأحرار الدستوريين انكار لسياسة الدستوريين والوفديين) انظر ايضا، الشعب ١١ فبراير ١٩٣٤ (في الميدان السياسي درس للوفديين والدستوريين يلقيه الأستاذ محمد على علوية باشا)

* المستقلون هم مجموعة من الشخصيات المستقلة عن الأحزاب لا يكونون أي أحزاب أو جماعة سياسيه،انظر عاصم الدسوقى ،مصر فى الحرب العالمية الثانية ،ط٢،دار الكتاب الجامعى ،١٩٨١، ص ١٥٦

[١٥٧] ، محمد علي علوية مفكراً وسياسيا، مرجع سبق ذكره، ، صـ ١٧٦ .

[١٥٨] عادل محمد علوية ، المرجع السابق ، صـ ٣٣ .

[١٥٩] السياسة ٩ ديسمبر ١٩٣٧ (وترشيحه لنقابة المحامين)

[١٦٠] عادل محمد علوية ، المرجع السابق ، صـ ٤٤ انظر أيضا السياسة ١٥ ديسمبر ١٩٣٧ (محمد على علوية وترشيحه لنقابة المحامين) .

[١٦١] محمد حسين هيكل ، ، المرجع السابق ، جـ ٢ ص ٥٣

ويرى علوبة أن اختياره كأول نقيب للمحاميين الأهليين لا يمثل سياسة حزبية ولكنه بمثابة إعلان استقلال نقابة المحاماة عن العمل السياسي والحزبى ، ويؤكد ذلك ما جاء في خطـاب علوبة في حفلة تكريمه قوله " إن المحاماة أعلنت استقلالها منذ الانتخاب الأخير لم تعد ذنبـاً لحزب من الأحزاب "[١٦٢] .

اما بالنسبة لعودة علوبة لعضوية حزب الأحرار الدستوريين واشتراكه فـي حمـلات الحزب الانتخابية عام ١٩٤٤ أثناء رئاسة محمد حسين هيكل للحزب فلم يوضح علوبة أسباب عودته إلا انها كانت عودة شكليةً لم يصاحبها نشاط حقيقي في الحزب، ويؤكد ذلك تـصريح علوبة في يناير ١٩٤٦ بأن وجود الأحزاب يسئ إلى الحياة النيابية [١٦٣].

لذلك فإن اختيار علوبة في وزارة النقراشي الثانية فى عام ١٩٤٧ لم يكن بصفته الحزبية بل الشخصية، ويرجح ذلك رفض علوبة الاشتراك في الوزارة على الرغم من مشاركة حزب الأحرار الدستوريين مع الهيئة السعدية فيها نظراً لأن علوبة كان يختلف مع الوزارة وحزبـه بشأن المفاوضات المصرية البريطانية [١٦٤].

علوبة وجماعة مصر الفتاة

عندما استقال علوبة من حزب الاحرار الدستوريين كانت جمعية مصر الفتـاة* قـد ظهرت على الساحة (٢١ اكتوبر ١٩٣٣) بغرض تشجيع الصناعات الوطنية من خلال تبرع المواطنين بالأموال تحت مسمى " مشروع القرش " [١٦٥]وقد بادر بتقديم إعانات مادية ومعنوية

---

[١٦٢] البلاغ ٢٦ يناير ١٩٣٨ (دعوة المحامين لتكريم نقيبهم علوبة باشا) انظر أيضاً، نفسه ١٥ يناير ١٩٣٨ (نقيب المحامين الاهليين في حفلة تكريمه امس الأول بالأسكندرية) .

[١٦٣] أحمد زكريا الشلق ، المرجع السابق ، صـ ١٤٩) انظر أيضاً. الدستور ١٨ أكتوبر ١٩٤٤ (تكريم علوبة باشا في حزب الأحرار الدستوريين)

[١٦٤]نفسه ، صـ ١٤٩ ـ ١٥١.

[١٦٥] علـى الـدين هـلال ، الـسياسة والحكم فـي مـصر ، مكتبـة نهضة الـشرق ، القـاهرة ، ١٩٧٧ ، صــ ٢٢٠

*وصارت حزباً في عام ١٩٣٧ ونظراً لازدياد نمو التيار الإسلامي تغير اسمها في عام ١٩٤٠ إلى الحـزب الوطني الإسلامي ثم تغير ا سمها إلى حزب مصر الاشتراكي انظر على شلبى ،مصر الفتاة ودورهـا فـى السياسة المصرية ١٩٣٣-١٩٤١،ط١،دار الكتب الجامعى ،١٩٨٢،ص٤

لأعضائها باعتبارها حزبًا منظما له برنامج معروف في الإصلاح الاجتماعي والسياسي يتفق مع رؤية علوبة الاجتماعية والسياسية [١٦٦]، بل ان ابنه عادل علوبة اسهم فـي بنـاء مـصنع طرابيش تحقيقا لدعوة الجمعية بتشجيع الصناعات الوطنية مما جعله يتعرض للقبض عليه من وزارة النحاس الثالثة وتم الإفراج عنه بوساطة أمين عثمان [١٦٧]، كمـا سـاهم علوبـة فـي الاكتتاب الذي نظمه أحمد حسين من أجل الدعاية للقضية المصرية وسفره إلى إنجلترا في عام ١٩٣٥[١٦٨].

كما كان علوبة ضمن مجموعة من الشخصيات البارزة الذين اتهمهم مصطفى النحـاس فى بلاغ إلى النائب العام بتقديم اعانات مالية لجمعية مصر الفتاة وتتلقى أوامرها مـن تلـك الشخصيات وانها على صلة بمصادر أجنبية (يقصد إيطاليا) وهذا يعني اتهام الشخصيات التي تقدم لها الإعانات ومنهم علوبة بالفاشية مما يفسر طلبه التحقيق مع تلك الشخصيات [١٦٩].

واكثر من هذا ان مصطفى النحاس زج باسم علوبة فى التدبير لاغتياله ومعه على ماهر ومحمد محمود وهما من الذين يقدمون إعانات للجمعية، إلا ان علوبة اعتبر أن تقديم الـبلاغ يرجع إلى عوامل شخصية بحته حيث قال "أما على ماهر باشا فلأنه أخذ رياسة ديوان صاحب الجلالة مولانا الملك رغم أنف النحاس باشا، ومحمد محمود باشا لأنه أخذ رئاسة الوزارة بعد أن طرد مولانا الملك المحبوب النحاس باشا منها ، ثم محمد على علوبة باشا لأنه أخذ نقابـة المحامين الأهليين رغم إرادة النحاس باشا بواسطة انتخاب خذله فيه المحامون " وردا علـى هذا بادر علوبة باتهام مصطفى النحاس بمسئوليته عن جرائم فرق القمصان الزرقـاء التـي تألفت لتكون وسيلة لارهاب خصوم مصطفى النحاس قائدهم الأعلى [١٧٠].

[١٦٦] البلاغ ٢٦ يناير ١٩٣٨ (خطبة علوبة باشا في اجتماع مصر الفتاة) .
[١٦٧] لقاء مع الأستاذ علوبة ١٣ يونيو ٢٠٠٥ .
[١٦٨] عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، جـ ٣ ، ١٩٣٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨ صـ ٢٠١ .
[١٦٩] نفسه ، صـ ٢١٠ ، ٢١٦ .
[١٧٠] البلاغ ٢٦ يناير ١٩٣٨ .

علوبة وجماعة الإخوان المسلمين

ويبدو أن صلة علوبة بجماعة الإخوان المسلمين(تأسست فى عام ١٩٢٨ وتحولت إلى النشاط السياسى١٩٣٨)[١٧١] كانت من منطلق الدفاع عن قضية فلسطين من منظور ديني يهدف إلى الدفاع عن مقدسات اسلامية [١٧٢]مما أكسبها عطف مفتى فلسطين والاتصال ببعض حكـام البلاد العربية والإسلامية والشخصيات المصرية المهتمة بالقضايا العربيـة[١٧٣] وهـى رؤيـة مشتركة بدت من تعليق مجلة الإخوان المسلمين على ما ذكره علوبة في كتابه" مبـادئ فـي السياسة المصرية " عن مصر والبلاد العربية وزعامة مصر للأمم العربية والاسـلامية [١٧٤]، ومن ناحية اخرى قدم حسن البنا التبرعات إلي هيئة وادي النيل العليا برئاسة علويـة لإنقـاذ فلسطين [١٧٥].

كما اتفقت معارضة علوبة للحياة الحزبية [١٧٦]مع موقف الإخـوان المـسلمين بغـرض الهجوم على الوفد صاحب الأغلبية الشعبية المستفيد من إقرار شرعية النظام الحزبي [١٧٧]إلا أن الإخوان المسلمين اعترضوا على بعض أراء علوبة بشأن ضرر تعدد الزوجات وإباحة الفائدة المالية[١٧٨].

مفهوم علوبة للحياة الحزبية :

بعد استعراضنا لعلاقة علوبة بالحياة الحزبية فى مصر من الارتباط والانفصال يبدو من المناسب ان نتعرف على رأيه فى تلك الحياة وفى هذا الخصوص يرى علوبة أن الأحزاب ضرورة لا بد منها لكل حياة نيابية دستورية بشرط أن تعتمد على مبادئ صريحة مرسـومة الحدود إلا أن الاحزاب قد تسئ إلى الحياة النيابية في حالتين : الحالة الأولى عنـدما تتعـدد الأحزاب فتؤدي إلى تمزيق الجهود ،ودلل على ذلك بأن الخلافات التي تؤدي لتمزيق الحزب

---

[١٧١] يونان لبيب رزق ، تاريخ الأحزاب المصرية ، ، مرجع سبق ذكره صـ ١٨٢ ، ١٨٤ .
[١٧٢] مجلة الإخوان المسلمين ، ٥ يناير ١٩٤٦ ، (تعداد الأحزاب) انظر أيضا ، لقاء مع الأستاذ عادل علوبة ، ١٣ يونيه ٢٠٠٥)
[١٧٣] يونان لبيب رزق ، تاريخ الأحزاب المصرية ، ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٨٤ .
[١٧٤] مجلة الإخوان المسلمين ، ٢٦ سبتمبر ١٩٤٢ (نظرات في كتاب مبادئ في السياسة المصرية) .
[١٧٥] الأساس ١٩٤٨/١/٩ .
[١٧٦] مجلة الإخوان المسلمين ٥ يناير ١٩٤٦ (علوبة باشا يقول)
[١٧٧] السيد يوسف ،الإخوان المسلمين ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ صـ ٣٣٥ .
[١٧٨] مجلة الإخوان ١٢ يونيو ١٩٤٥ (مشروع تقييد الطلاق وتعدد الزوجات)

الواحد إلى حزبين أو أكثر تعتبر نوعا من الفوضى لا توجد في البلاد الديمقراطية الأخرى[١٧٩]،أما الحالة الثانية فهى وجود الأحقاد الحزبية لتحقيق مصالح شخصية والضعف العقلي الذي يتمثل في عبادة الأشخاص مما يجعل الديمقراطية تتحول إلى ديكتاتورية مقنعة أو " ديماجوجية " ملونة يلتف حولها النفعيون والانتهازيون على حساب مصالح الأمة .

لذلك كانت دعوة علوبة لوجود حزبين يتناوبان الحكم: حزب حاكم وحزب معارض يحاسب الحزب الحاكم على أخطائه من خلال مناقشات البرلمان من أجل تحقيق الغرض الأساسي للأحزاب فى خدمة الأمة مما يدفع المواطنين للانضمام إلى الحزبين ويوفر عددا كبيرا من أصحاب الكفايات والتجارب السياسية لإدارة الحزب وتحقيق مصالح البلاد، ومن هنا رأى علوبة أن عدم وجود الكفايات لإدارة الأحزاب وكثرة عدد المستقلين يضر بالحياة الحزبية، واستند فى دعوته إلى أن الحياة الحزبية في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تقوم على وجود حزبين مما يناسب ظروف البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية "[١٨٠].

وفى تقديرى ان علوبة بدعوته هذه يتجاهل بشكل واضح وجود تيارات فكرية مختلفة تريد أن تعبرعن مصالحها ،[١٨١]كما أن الأحزاب ليست مؤسسات حكومية مثل وزارات تقام بغرض تحقيق أهداف معينة، لذلك فإن الحياة الحزبية تعكس ظروف المجتمع الذي نشأت فيه ومعالجة ضرر الصراعات الحزبية يكون من خلال التربية السياسية السليمة للمواطنين في إطار المناقشة والحوار المتبادل، وربما يكون مفهوم علوبة للحياة الحزبية يتعلق بتجربته الشخصية مع حزب الوفد .

معارضة علوبة لمعاهدة ١٩٣٦ :

شارك علوبة في وزارة على ماهر الأولى ١٩٣٦ التي تألفت بغرض إجراء انتخابات حرة وإتاحة التسهيلات لوفد المفاوضة برئاسة مصطفى النحاس. ولم يكن مصطفى النحاس آنذاك رئيسا للحكومة مما يدفعنا إلى التذكرة بموقف علوبة حين اعترض على سعد زغلول لاصراره على التفاوض مع الانجليز اثناء ثورة ١٩١٩ولم يكن رئيسا للحكومة بحجة أن

[١٧٩] مجلة الأخوان المسلمين ٥ يناير ١٩٤٦ – ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ (الخصومة السياسية الشريفة) . أنظر أيضا
[١٨٠] محمد على علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية ، مرجع سبق ذكره،، صـ ١١٣ – ١١٥ .
[١٨١] الشعب ، ١١ فبراير / ١٩٣٤ .

التقاليد السياسية تقضي بأن تكون المفاوضات الرسمية بين حكومتين، وأيضاً استقالة علوبة من حزب الأحرار الدستوريين بسبب رفضه حل القضية المصرية عن طريق المفاوضات [١٨٢].

وعند مناقشة مشروع المعاهدة في مجلس الشيوخ تم الضغط على المعارضة في المجلس ومخالفة اللوائح الداخلية الخاصة التى تنظم مناقشة مشاريع القوانين، [١٨٣]وفى هذا وجه علوبة عتاباً بسبب عدم إتاحة فرصة لمعارضة مشروع المعاهدة وذلك بقوله "إن هذا المشروع لا يطلع على محاضر جلساته أحد .... حرم علينا أساس تفسير المعاهدة وهي ليست إلا قوانين "، وأوضح أنه منع بالقوة من إلقاء خطبة في الإسكندرية وتمت معاقبة موزع الخطبة بالسجن مما يعد تعديًا على مهمة العضو في البرلمان وقوله " لذلك كان واجباً عليه أن يدلي برأية للشعب حتى يفهم الناس وهم الناخبون وهم أصحاب التوكيل – ما عليه هذا المشروع من أضرار أو من مزايا " [١٨٤].

وكانت معارضة علوبة لمعاهدة ١٩٣٦ استناد إلى عدم استغلال المفاوض المصري تغير الظروف الدولية عما كانت عليه أثناء المفاوضات السابقة وعدم محاولة الإفادة من الصراع الدولي بين القوى الاستعمارية الجديدة واحتمال قيام حرب عالمية ثانية مما يضطر بريطانيا للحصول على معاونة مصر بغرض تحقيق مصالحها[١٨٥]،ورأى أن المعاهدة لا تحقق الاستقلال والجلاء وهما أساس الحركة الوطنية لكنها تعتبر وثيقة من أجل تنظيم وجود الاحتلال وذلك بمقارنة نصوصها بنصوص مشروعات المفاوضات السابقة (مشروع ملنر أو مفاوضات النحاس هندرسن) فيما يتعلق بالجانب العسكري ووضع السودان .

وقد اعترض علوبة على اتساع المنطقة العسكرية من أجل إقامة القوات العسكرية البريطانية في منطقة القناة،ودلل على ذلك بتحديد المنطقة العسكرية على الخريطة حيث تغير خط طول ٣٢ شرق خط الصالحية إلى درجة ٣١,٥ شرق مدينة الزقازيق لكي يوضح أن المنطقة العسكرية قد تزحزحت ودخلت في الوادي، كما أن مساحة هذه المنطقة وهى اكثر من تسعة آلاف كيلو متر مربع تدخل في صميم البلد وتراقب المدن.

---

[١٨٢] انظر الفصل الاول صـ ٢٢، ٢٣ ، ٣٨، ٣٩

[١٨٣] مجلس الشيوخ ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمي ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، جلسة ١٦ نوفمبر ١٩٣٦ صـ ١٣٢ – ١٣٣ .

[١٨٤] نفسه ، جلسة ١٧ نوفمبر ١٩٣٧ صـ ١٦٥ – ١٧٠ .

[١٨٥] البلاغ ١٠ أكتوبر ١٩٣٦ ، (خطبة محمد على علوبة باشا في المعاهدة المصرية الإنجليزية) .

واعترض علوبة على تحديد شبه جزيرة سيناء من أجل تمرين الجنود والطيـارات الإنجليزية ، حيث اعتبر أن هذه المنطقة واسعة وغير ضرورية للطيران بالقياس إلى مساحات الدول الصغرى مثل بلجيكا وهولندا، لذلك أوضح خطورة إجراء المناورات العسكرية إذ يؤدي إلى ضياع شبه جزيرة سيناء بغرض تحقيق أهداف استعمارية [١٨٦] .

ويذكر علوبة في كتابه " ذكريات اجتماعية وسياسية " إن احد الوفـديين وهـو محمـد المغازي تاجر الأقطان وصاحب المزارع الواسعة احتج بقوله " ما هي سينا شوية رمل " ثـم انسحب من الجلسة غاضباً ورد عليه علوبة بقوله " نعم يا باشا ليس فيها زراعة قطن ولكنها أرض مقدسة وجزء من الوطن من الخيرات ما فيه " ،وفى هذا دلالة على اهتمام كبار مـلاك الأراضي الزراعية بمصالحهم الشخصية بغض النظر عن المصالح القومية للبلاد [١٨٧].

كما انتقد تعهد مصر إنشاء مطارات برية ومائية والسماح بتدريب الطائرات الإنجليزيـة حيث تشاء في جميع أنحاء البلاد على أن تطير عادة فـوق الـصحراء أو فـوق الأراضـي الزراعية عند الضرورة واعتبر ذلك احتلال بريطاني جوي ، وأيضاً انتقد اسـتخدام القـوات العسكرية البريطانية وسائل المواصلات وخاصة سكك حديد الحكومة المصرية بـدون دفـع مكوس ،وكذا انتقد التسهيلات المجانية للقوات البريطانية في الموانى المصرية .

ويضاف إلى ذلك تعليق علوبة على غموض تصريحات مصطفى النحاس فيما يتعلـق بمسألتين : المسألة الأولى تصريحه بالنظر في تعديل المعاهدة بعد عـشر سـنوات أو بعـد عشرين عاماً بشرط أن تكون مصر قادرة بمفردها على الدفاع عن قناة السويس ، وهذا شرط يصعب تحديده لأنه يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم ،وكان يكفي فى رأيه أن ينص فـي المعاهدة على حلول عشرة الاف من الجنود المصريين أو جعل كفالة الجيش المصري لحماية القنال مقيدة بوصول نجدة الحليف، كما تضمن النص الذي حـذف فـي مـشروع معاهـدة ١٩٣٠[١٨٨].

.

[١٨٦] مجلس الشيوخ ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، جلسة ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ صـ ١٦٦ – ١٦٧ .
[١٨٧] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٢٩٠ .
[١٨٨] مجلس الشيوخ ، قانون رقم ٨٠ ، جلسة ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ ، صـ ١٦٨ – ١٦٩انظر أيضاً .
Marlowe J.٩ , Op . Cit , p ٣٠١ .

أما المسألة الثانية فهي غموض تصريح مصطفى النحاس بشأن الاختلاف في تحديد حالة خطر الحرب عما نص عليه في مشروع معاهدة ١٩٣٠ وهو اختلافاً شكلياً يتعلق بقيام حالة دولية يخشى خطرها فلا يعلن عنها أي أن تكون حالة الطوارئ في ذاتها علناً أو سراً ،إلا أن علوبة أوضح رفض المفاوض المصري في مفاوضات سنة ١٩٣٠ لكلمة خطر الحرب نظراً لأنها كلمة مرنة يجب أن تضاف اليها كلمة " داهم " حتى لا يمكن أن يساء استعمال هذه الحق ، ولذلك أوضح اختلاف النص العربي القائل بأن " تتدخل مصر عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها" عما يقصد من النص الانجليزي" طارئ دولي يخشى منه او مفاجأة دولية موجبة للخوف [١٨٩]" .

وفى هذا الخصوص اعترض عبد الرحمن البيلي على وجهة نظر علوبة في المعاهدة واشار إلى تغير موقف علوبة من سياسة الاعتدال حيث سبق ان وافق على إقامة القوات العسكرية في منطقة القنال أثناء مشاركته في مفاوضات سعد – ملنر في عام ١٩٢٠ وانه اصبح معتنقا لنظرية الحزب الوطني التى تنص على أن الجلاء أساس من أسس الاتفاق التي يجب ان تجري عليها المعاهدة، واعتبر ان اعتراض علوبة على اتساع المنطقة العسكرية ليس له أساس واقعي مستندا فى ذلك إلى تغير الظروف الدولية عما كانت عليه في المفاوضات السابقة (سعد – ملنر ١٩٢٠ والنحاس – هندرسن ١٩٣٠) نظراً لأن تحديد شروط رقعة الأرض لإقامة القوات العسكرية يكون بمقتضى ما يتطلب الفن العسكري في الحرب الحديثة[١٩٠].

ومن الجوانب التى انتقدها علوبة فى المعاهدة النصوص الخاصة بالسودان حيث أوضح أن المفاوض الانجليزي خدع المفاوض المصري فيما يتعلق بالمساواة مع الإنجليز في التملك والهجرة وقال " إنما لنا روابط خاصة مع السودانيين لنا روابط اللغة والدين " ،بالإضافة إلى تهاون المفاوض المصري وعدم مطالبته بتعويض عن تكاليف الثكنات والطرق والسكك الحديدية التي انشأتها مصر في السودان واعتبر أن وجود قوة عسكرية مصرية مكونة من ٤٠٠ جندي يجعل الجنود المصريين كجيوش المستعمرات تحت خدمة الحاكم العام وهو

---

[١٨٩] نفسه ، صـ ١٧٠ أنظر ايضاً ،عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية جـ ١ ، مرجع سبق ذكره،، صـ ٧٩٨ . أنظر ايضاً ،السياسة الأسبوعية ، ٩ أغسطس ١٩٤٧ (قيود معاهدة ١٩٣٦)
[١٩٠] مجلس الشيوخ ، قانون رقم ٨٠ جلسة ١٩ نوفمبر ١٩٣٦ .

انجليزى وانتقد بصفة خاصة تحديد مكان وجود الأورطة المصرية في بورسودان وهي منطقة صحراء جرداء ليس فيها عرب إنما قبائل لا يتكلمون العربية [191]،واخيرا كان علوبة ضمن سبعة أعضاء رفضوا التصديق على مشروع معاهدة ١٩٣٦ مقابل ١٠٩ وافقوا على مشروع المعاهدة [192]،مما يراه البعض دلالة على طغيان ديكتاتورية الوفد في مجلس الشيوخ .

دور علوبة في معركة الجلاء ووحدة وادي النيل :

بدأت معركة الجلاء ووحدة وادي النيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث ثبت ان معاهدة ١٩٣٦ لم تحقق المطالب الوطنية [193] ذلك أن وجود قوة اجنبية في البلاد على أي وضع أو صفة تعتبر فى نظر علوبة احتلال، ودلل على ذلك بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وتغلغل الإنجليز في الإدارة المصرية مما أدى إلى تأخر البلاد في كافة المجالات.

وعلى هذا وفى سبيل تحقيق الاستقلال الحقيقى طلب علوبة أن تكون المفاوضات فيما يختص بالشركات مثل شركات الطيران في إطار التعاون الاقتصادي بين دولتين تحت إشراف ومراقبة البرلمان، وأن عرض القضية المصرية على مجلس الأمن ليس له فائدة نظراً (لأن الأمم لا تنال حرياتها إلا بقوتها الذاتية وتضامنها)،لذلك فإن الاستقلال ما هو الا جهاد وجدارة[194].

وردا على سياسة انجلترا فى فصل السودان عن مصرعرض علوبة على حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر ١٩٤٤ تبنى مبادئ خاصة بشأن السودان تنص على " إعادة مصر والسودان دولة واحدة مستقلة بالفعل ليس بأراضيها أي قوة أجنبيه " ، حيث يرى علوبة مفهوم الوحدة الشاملة المطلقة مع السودان التي تتساوى فيه واجبات وحقوق المصري والسوداني من خلال تدعيم الروابط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في إطار الاتحاد العربي بهدف التأكيد على عروبة السودان قائلا "فاتحادها ائتلاف يبقي معه لكل منهما استقلاله وسيادته " ويؤكد [195]ذلك خطبته في احتفال بعثة فاروق الأول السودانية [196].

---

[191] نفسه، جلسة ١٧ توفمبر صـ ١٧٠ .

[192] MarloweJ.OP.CIT,P ٣٠٠ – ٣٠٨

[193] محمد عبد الحميد أحمد الحناوي ، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨ ، صـ ٤٢ .

[194] العروبة ١ مايو ١٩٤٥ (معالي علوبة باشا يحدث العروبة عن المفاوضات المصرية) .

[195] السودان ٢٦يناير ١٩٤٥ (مصر والسودان لصاحب السعادة محمد علي علوبة)

لذلك كان طبيعياً معارضة علوبة موافقة حزبه على مشروع اتفاق صدقي – بيفن ١٩٤٦[197] نظرا لأنه يتضمن نصوصًا خاصة بالسودان والدفاع المشترك ولعل موقفه هذا يفسر اختيار النقراشى له وزيرا للأوقاف في وزارته الثانية ١٩٤٧ التي تألفت من حزب الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية، ولكن علوبة رفض حتى يكون حراً في معارضته مشروع المعاهدة [198]وعلى أثر فشل كل محاولات اقناع علوبة من حزبه أو السراي لقبول الوزارة، اضطر النقراشي لتبرير رفض علوبة منصب الوزير بضعف صحته مما لا يمكنه من القيام بمهام الوزارة [199].

وعلى أثر تصريحات الحاكم العام للسودان في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ بتفويض من الحكومة البريطانية بأن حكومة السودان لا توافق على مطالبة مصر باتحادها مع السودان تحت تاج واحد نظراً لأن السودانيين لا يريدون ذلك[200]، طلب علوبة وهو في مجلس الشيوخ قطع المفاوضات مع بريطانيا [201] لأنها لاتحقق المطالب الوطنية التى تنحصر في الجلاء ووحدة وادي النيل، أما الجلاء فلم تجعله الحكومة البريطانية ركناً من أركان سياستها مع ان ميثاق الأمم المتحدة ينكر احتلال بلد عضو في هيئة الأمم المتحدة فضلا عن اعلان بريطانيا من قديم أن احتلالها لمصر احتلال مؤقت.

أما بخصوص الدفاع المشترك الذى ورد فى المفاوضات (صدقى–بيفن) فقد أشار علوبة إلى تعقيده وغموض نصوصه والذي ينص على أنه إذا حصل اعتداء على مصر وإنجلترا في بلد متاخم لمصر وجب على مصر أن تدخل في الدفاع، حيث اعترض على عدم تحديد البلد المتاخم لمصر وقال " البلد المتاخم كما نراه الآن هو فلسطين وشرق الأردن ولوبيا من الشمال، ولكن إذا ضم شرق الأردن مثلاً إلى بلد آخر ، فسيصبح البلد الآخر متاخم أيضاً ويصبح ما بعده مجاوراً فتتسع مسئولية مصر " ، بل ان مفهوم الوحدة الرمزية بين مصر والسودان الذي يهدف إليه مشروع المعاهدة يعتبر أن الاعتداء على إريتريا والحبشة والكنغو

---

[196] السياسة ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ (بعثة فؤاد الأولى).
[197] الدستور ٢٠ نوفمبر ١٩٤٦ (موافقة حزب الأحرار على مشروع الاتفاق)
[198] المصري ١١ ديسمبر ١٩٤٦ (الوزارة الجديدة تحلف اليمين هل يعدل علوبة عن عدم الاشتراك فيه) .
[199] المصدر نفسه ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ (منصب وزير الأوقاف بعد تنحي علوبة باشا عن عدم قبوله)
[200] محمد عبد الحميد احمد الحناوي،المرجع السابق ،ص ١٧٨
[201] مجلس الشيوخ ١٩٤٧/١/١٦ صـ ٩٧ – ٢٩٨ ،انظر أيضا الكتلة ١٩٤٧/١/٧ .

وأوغندا يمثل اعتداء على بلاد متاخمة، مما يجعل الجيش المصري وفقاً لنظرية الدفاع المشترك كجيوش المستعمرات البريطانية ،واختتم ملاحظاته بقوله : " لم هذا التعقيد ؟ لم هذه الألفاظ التي تحمل معاني كثيرة ؟ ولم هذا البلاغة الدبلوماسية وهذا الإيجاز الغريب ؟. ما هو ثمن الدفاع المشترك ؟ " ثمنه بتر السودان" .

وقد أوضح علوبة محاولات الاحتلال فصل السودان عن مصر، وذلك بالتفرقة في المعاملة بين الانفصاليين والفريق الوطني السوداني في لندن ، وأيضاً تصرفات الحاكم العام من حيث منع زيادة عدد الموظفين المصريين في السودان وإنهاء خدمة قاضي القضاة المصري ، لذلك أوضح أن وحدة وادي النيل التى يدعو لها لا تهدف لغرض استعماري إنما تريد سيادة وادي النيل على نفسه .

وعلى أثر قطع المفاوضات طلب علوبة بعدم إقالة رئيس الوزراء المصري نظراً لأن ذلك يمثل إهانة للأمة ، واقترح عرض القضية المصرية على الهيئة الدولية بمساعدة البرلمان لكي تتحقق المطالب الوطنية، أما في حالة عدم إنصاف الأمم المتحدة القضية المصرية فإن ذلك لن يضر بوضعه ، لذلك كانت دعوته للتضامن والاتحاد ونبذ الخلافات بهدف الخروج من مأزق المفاوضات [٢٠٢].

كما دعا علوبة رئيس الاتحاد العربي إلى إعلان الحداد العام يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ الذي يوافق ذكرى اتفاقية السودان والحكم الثنائي ١٨٩٩ من باب الاحتجاج وتباحث مع النقراشي بشأن كيفية إعلان الحداد وطرائقه، وتم الاتفاق على أن تكون في الإطار السلمي بتنكيس الأعلام، ووضع شارات سوداء وارتداء رباط عنق أسود [٢٠٣] وتسمية اليوم بيوم الوحدة ، وقررت لجنة الاتصال بين الأحزاب صنع شارة خاصة تجمع بين ألوانها ورسومها كل ما يوحي بالاتحاد والجهاد على أن توزع في مدن وقرى وادي النيل وتباع بقرش واحد يسمى قرش الوحدة، ويرصد ما يجمع في ذلك اليوم بغرض تنظيم الدعوة للوحدة وتوثيق روابطها بين أبناء وادي النيل [٢٠٤].

---

[٢٠٢] مجلس الشيوخ ٦ / ١ /١٩٤٧ صـ ٩٨ – ٩٩ .
[٢٠٣] الكتلة ١٤ يناير ١٩٤٧ .
[٢٠٤] المصري ١٢ يناير ١٩٤٧ (الحداد العام يوم ١٩ يناير الحالي)

وفى هذا الخصوص اجتهد علوبة فى توضيح بطلان اتفاقيـة الحكـم المـشترك عـام ١٨٩٩ بالأسانيد التاريخية والقانونية ، وكذا تصرفات الحاكم العـام والإجـراءات الواجـب اتخاذها بغرض عرض قضية الجلاء ووحدة وادي النيل على مجلس الأمن، وفى هذا عرض تاريخ الصلات المصرية والسودانية [٢٠٥] وتاريخ الارتباط الاجتماعي والديني الذى يرجع إلـى ثلاثة الاف وخمسمائة عام، كما أوضح أن ثورة المهدي لم تكن ضد المصريين إنمـا ضـد الحكام الشراكسة والأتراك، [٢٠٦] ودلل على سيادة مصر في السودان بحادث فاشودة عندما طلب اللورد "كتشنر" من الفرنسيين مغادرة فاشـودة بوصـفه ممثـل الحـاكم الـشرعي لمـصر والسودان[٢٠٧].

ويرى علوبة أن اتفاقية ١٨٩٩ عقدت في ظروف قاهرة لذلك قدم محمد شريف رئيس الوزراء استقالته احتجاجًا على الاتفاقية التي تمنح إنجلترا فقـط حـق المـشاركة فـي إدارة السودان لا في ملكيته أو تنقص من حق السيادة المصرية ، كما أوضح تطور مركز الحـاكم العام من حاكم إداري بسيط إلى حاكم سياسي مصدر سلطته من الحكومة الإنجليزية ، واعتبر دعوة بريطانيا ترقية الشعب السوداني وتأهيله للحكم الذاتي بغرض تحقيق غرض استعماري وضم السودان إلى الممتلكات البريطانية [٢٠٨].

أما عن موقف علوبة من مفاوضات الوفد مع إنجلتر في عام ١٩٥٠ على أثر ظهور بعد ثالث لقضية الجلاء ووحدة وادي النيل يتمثل في خطر اسرائيل على الأمن المصري، ونقـل قاعدة بريطانيا العسكرية من فلسطين فأنه يتضح من حديثه في مجلة النداء بشأن عدالة مطالب مصر الوطنية وإجماع المصريين والسودانيين على طلب جلاء ووحدة وادي النيل .

وفى هذا الخصوص اوضح علوبة حصول أمم كثيرة أقل من مصر على حقوقها مثـل ليبيا مما لا يحتاج اشتراط الجانب البريطاني تحديد موقف مصر في الحرب المقبلة وإعـلان انضمامها للمعسكر الغربي، ويؤكد ذلك دور مصر في مساعدة الحلفاء خاصة إنجلترا رغـم

---

[٢٠٥] الرابطة العربية، (معالى رئيس الاتحاد العربى يتحدث عن معاهدة ١٨٩٩) أنظر أيضا ،العالم العربى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ (السبيل إلى حل مشاكل السودان) .

[٢٠٦] السياسة ١٩ يناير ١٩٤٧ (وادي النيل كما يجب أن يكون – اتفاقية ١٨٩٩ محاضر الأستاذ الجليل محمد علي علوبة باشا وتعليق الأستاذ الأزهري رئيس الوفد السوداني)

[٢٠٧] الرابطة ١١ يناير ١٩٤٧ (معالي رئيس الاتحاد العربي يتحدث عن معاهدة سنة ١٨٩٩) .

[٢٠٨] نفسه

إعلان مصر الحياد فى الحرب العالمية الثانية، وتحقيق مطالب مصر الوطنية يضمن للإنجليز كسب صداقة العالم العربي والإسلامي الذي تتزعمه مصر كما يحسن صورة إنجلترا بعد مـــا حدث في حرب فلسطين ١٩٤٨ .

وكان علوبة يرى ان كفاءة الجيش المصري تمكنه من تولي مهمة الدفاع عن منطقة قنال السويس ويوفر هذا على الانجليز تكاليف باهظة وقوات عسكرية قد يحتاجون اليها في مناطق آخرى، وبرهن على ذلك بما أثبته الخبراء العسكريون بعد تقدم الطيران البعيد المدى ممـــا لا يتطلب تجميع الجيوش في مثل هذه المنطقة .

كما يرى أن وحدة مصر مع السودان تحت تاج مشترك لن تتحقق إلا بخروج الإنجليـــز من السودان، مما يمكن من إجراء استفتاء ديمقراطي بهدف تقرير مصير وحدة مـــصر مـــع السودان كطلب الانفصاليين ويكون النتيجة فوز الدعوة الاتحادية،وبطلان الدعوة الانفـــصالية التي تنادي بها أقلية من أهل السودان بتشجيع من الإنجليز[٢٠٩].

---

[٢٠٩] النداء ٤ مارس ١٩٥٠(علوبة باشا يقول مصر حليفة طبيعية للمعسكر الغربى إذا سلمت إنجلتر ا بمطالبها القومية) انظر أيضا، محمد عبد الحميد أحمد الحناوي،المرجع السابق ،ص٢٤٢-٢٤٤

الفصل الثاني

علوبة في الحياة البرلمانية

ومن واقع ارتباط علوبة بالحزب الوطنى رأيناه يشترك فى الحياة البرلمانية فــى أول فرصة سنحت وكانت انتخابات الجمعية التشريعية التي تأسست في أول يوليه ١٩١٣*[1] نتيجة لمطالبة الحركة الوطنية متمثلة في الأحزاب وبخاصة الحزب الوطني بإلغاء مجلس شــورى القوانين والجمعية العمومية التى أوجدهما الاحتلال وإقامة برلمان بالمعنى الصحيح ووضــع دستور يعطي للأمة حقوقها كاملة،[2] مما اضطر المعتمد البريطاني " كتشنر " إلى إقامة نظــام شورى جديد هو الجمعية التشريعية .

علوبة عضو في الجمعية التشريعية :

رشح علوبة نفسه في انتخابات الجمعية باعتباره من رجال الحــزب الــوطني ، وعلــى الرغم من أنه كان قد ابتعد عن الحزب وان لم يستقل منه منذ حدث خلاف في اللجنة الإدارية للحزب حول رئاسة محمد فريد للحزب سنة ١٩١٣ [3]، ونظراً لأنها كانت أول مرة تجري فيها انتخابات بصورة شرعية، فقد استعمل المرشحون فى المعركة الانتخابية أساليب الدعاية وتقديم العهود والوعود للناخبين [4] ، ويتضح ذلك من طريقة انتخاب علوبة الذي رشح نفسه عن بندر أسيوط لأنه كان محامياً هناك لمدة ثلاثة عشر عاماً ،ورشح ضده اثنان من اسرة خشبة مــن الأعيان لا ينتميان إلى أي حزب [5].

---

[1] محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنازة محمد على باشا ، جـ ٦ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٩ صـ ٨١ * وحلت في ٢٣ أبريل ١٩٢٣ عقدت فصلاً تشريعياً واحدا مدته خمسة شهور من ٢٢ يناير ١٩١٤ الى ١٧ يونيه ١٩١٤ وبلغ عدد أعضائها واحد وتسعون عضوا منها ثمانية قانونيون ونظار وسبعة عشر معينون وستة وستون منتخبون وتعطلت أعمالها بوضع مصر تحت الحماية البريطانية ديسمبر ١٩١٤.انظر أيضا المصدر نفسه

[2] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، ، مرجع سبق ذكره، ، صـ ٦٤ .
انظر أيضاً نبيه بيومي عبد الله ، الحياة البرلمانية في مصر ١٩٢٤ ــ ١٩٣٠ ، رسالة دكتوراه باداب عين شمس ١٩٧٩ ، صــ ١٩ .

[3] ارثر جولد شميث ، الحزب الوطني، مرجع سبق ذكره، ، صـ ٢٤٢ - ٢٤٣ ــ ٢٤٥ .

[4] سعيدة محمد حسني ، المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ــ ١٩١٤، مرجع سبق ذكره ، صــ ١٥٨ .

[5] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره،، صــ ٦٤ ، ٦٥ .

وقد انتهزا فرصة سفر اللورد " كتشنر " المعتمد البريطانى إلى أسوان واتفقا مع مستشار الداخلية الانجليزى في القاهرة على أن ترسو باخرة اللورد في أسيوط عند رجوعه ليحضر احتفالاً لافتتاح مدرسة ابنوب ، وقد ادرك علوبة تأثير ذلك على الناخبين لأن معظمهم من الأميين ،لذلك عمل على منع هذه الاحتفال فاتصل بمدير المديرية الذي رفض لأن الأمر صادر اليه من مستشار الداخلية ، واضطر ذلك علوبة إلى أرسال برقية إلى مستشار الداخلية بالقاهرة سير جراهام وخطاباً باللغة الإنجليزية مما جعل اللورد كتشنر يؤجل حضوره الاحتفال إلى ما بعد الانتخابات [6] ،يتضح من ذلك مدى علاقة التقارب بين الأعيان وسلطة الاحتلال البريطاني واعتبار اللورد كتشنر أنه الحاكم الفعلي للبلاد محاولة التقرب إليه باعتباره مصدر لنفوذ مما يدعو للتباهي والتفاخر وقبول المرشحين لسيادة سلطة الاحتلال عليهم .

وعلى الرغم من ذلك يعتبر علوبة أن تلك المعركة الانتخابية تتميز بالنزاهة حيث الاحترام المتبادل بين المرشحين،ولا وجود للطعن الشخصي بينهم ،ودلل على ذلك أنه عند فوزه في الانتخابات أن منافسه اعتبره أقدر منه على خدمة البلاد ، كما أن شقيق منافسه وكان صديقاً له وقف موقف الحياد، وفسر ذلك بإنه لا توجد استفادة مادية من الترشيح في الجمعية لأن أعضائها لا يتولون الوزارات وأن الوزراء مستقلون عنها [7].

وعلى كل حال لقد انتخب علوبة عضوًا عن مديرية أسيوط [8] وبذلك يكون من الأعضاء المنتخبين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى من المتعلمين والمهنيين، [9] وكان لعلوبة نشاط واضح في اللجان أثناء عضويته في لجنة وضع اللائحة الداخلية بالجمعية وفي اللجنة المختصة بدرس مشروعات نظارة الداخلية ،وأيضاً في لجنة درس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بنظارتي الحقانية والمعارف العمومية وهى من اللجان الهامة في الجمعية[10] .

وقد أخذ علوبة جانب المعارضة فى الجمعية ويتضح ذلك من مناقشاته وأرائه حول الموضوعات المطروحة التي تعبر عن طبيعة الأفكار المسيطرة في تلك الفترة، وقد تمنى أن

---

[6] نفسه ، صـ ٦٥ ، ٦٦ .
[7] نفسه، صـ ٦٧ ، ٦٨ .
[8] محمد خليل صبحي ، المرجع السابق ، جـ ٦ ، صـ ٨٥ .
[9] سعيد محمد حسني المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٦١ .
[10] الجمعية التشريعية ، دور الانعقاد الأول ،ال جلسة الثانية ١٩١٤/٢/٢ ، والجلسة الخامسة ١٩١٤/٢/٩، صـ٧٠

يكون رأي الجمعية قطعياً في المشروعات المعروضة عليها وعند حدوث خلاف حول ذلك يؤدي إلى حل الجمعية، وإذا اتفقت الجمعية المنتخبة الجديدة على نفس الرأي السابق يؤخذ به[11] لو ان هذا كان يتناقض مع نصوص اللائحة الداخلية للجمعية التي تنص على أن تصدر الحكومة القانون كما تراه مع إبلاغ الجمعية بالأسباب [12] .

أما بالنسبة لمناقشة مواد اللائحة الداخلية خاصة المادة الخامسة والستين التى تتعلق بآراء الأعضاء في المشاريع المحولة على اللجان من غير أعضائها فقد وافق علوبة على اقتراح عبد العزيز فهمي الخاص بحق حضور الأعضاء لمناقشات اللجان دون أن يشتركوا في المناقشات ،وإذا كان هناك رأي أو تعديل أو اقتراح يبعث به كاتبه لرئيس اللجنة لعرضه عليها[13].

وقد حدثت مناقشات حادة بشأن المادة ٩٦ من اللائحة الداخلية الخاصة بحرمان العضو من المكافأة فى حالة غيابه عن حضور جلسات الجمعية وكان راى علوبة فى هذا يعبر عن فكر معتدل ويعتبر حل وسطا ، ويعد مؤيد للجنة اللائحة الداخلية الذي هو من أعضائها حيث طلب ان يوافق على نص المادة كما هى مفسرا ذلك بأن اللجنة اعتبرت غياب العضو بأنه يريد أن يتنازل عن المكافأة لأنها تدفع من أموال الأمة ليس فيها أي مساس بكرامة الأعضاء كما اعترض على أقتراح سعد زغلول الذى اعتبره غاية في الشدة يقضى بنشر أسماء الأعضاء المتغيبين في مركز المندوبين في دائرة انتخابهم واتفق مع رأي اللجنة بالاكتفاء بكتابة ذلك في مضبطة الجلسة ونشره بالجريدة الرسمية، وأوضح أنه لا يجب التشدد في أحكام اللائحة الداخلية مستنداً إلى أن القوانين الأوروبية وضعت عقوبات خاصة بالأعضاء المتغيبين وتقرر إبقاء المادة على أصلها [14].

أما بخصوص كيفية مناقشة الميزانية فقد اتفق علوبة مع عبد العزيز فهمي فى أن كل لجنة تدرس من الميزانية الفصل الخاص بالنظارة الداخلة في اختصاصها ،ولما اعترض بعض الأعضاء على هذا الرأى على أساس ان الميزانية من اختصاص اللجنة المالية رد

---

[11] نفسه ، الجلسة الثانية ، ١٩١٤/٢/٢ ، صـ ٧ .
[12] سعيدة محمد حسني ، المرجع السابق صـ ١٤٩ ، ١٥٠ .
[13] الجمعية التشريعية ، الجلسة الرابعة ، ١٩١٤/٢/٩ صـ ٥٢ ، ٥٣ .
[14] نفسه ،الجلسة الخامسة ، ١٩١٤/٢/٩ صـ ٥٧ ، ٦٢ .

علوبة بقوله أن الميزانية تختلف عن باقي المشروعات لأنها تتناول جميع إدارات الحكومة وأن نظرها يتم في وقت معين، ومن هنا تأتي أهمية مناقشة الآراء في كل اللجان حتى تعرض ملاحظاتها في تقريرها على اللجنة المالية لتسهل مهمة اللجنة وتوفيرا للوقت الضائع في طرح أفكار الأعضاء لمناقشتها علناً [١٥].

ومن أكثر القضايا التي أثارت جدالاً عنيفاً ليس في الجمعية فقط إنما انتقلت إلى الرأي العام من خلال تعليق الصحف عليها قضية وكيلى الجمعية حيث فرزت بشكل واضح أنصار سعد زغلول المدافعين عن سلطة الأمة وأنصار الحكومة، واستخدمت فيها كافة اشكال المناقشات والأساليب البرلمانية [١٦]، رغم أنها تعد في الأصل مسألة شكلية أي غير ذات أهمية تذكر ليدور حولها كل هذا الجدال ومسألة داخلية تحل عادة خارج الجلسة العلنية في البرلمانات المختلفة [١٧]، ولذلك لم تضم مواد اللائحة الداخلية وهى ٨٤ مادة أي إشارة عن رئاسة الجلسات [١٨].

ولقد بدأت هذه القضية عندما قدم إبراهيم راجي *عضو الجمعية سؤالاً عن من ينوب الرئيس في حالة غيابه ثم تجدد النقاش عندما عرض اقتراح (رقم ٢٢) مقدم من ٣٨ عضواً من الجمعية بدون ذكر أسمائهم [١٩] أثار ضجة كبيرة ومناقشة طويلة عنيفة بين الأعضاء جعلت سعد زغلول يعتبر الاقتراح عريضة من مجهول ولا تجب مناقشته، لذلك عندما أخذ الرئيس الرأي عن دعوى الاستعجال في نظر الاقتراح كما طلب إبراهيم راجي أو عدمه انسحب من قاعة الجلسة من يعتبرون أنصار زغلول ومنهم علوبة بدون استئذان من الرئيس فاصبح عدد الحاضرين أقل من العدد القانوني الواجب وجوده لأخذ الآراء والاستمرار في الجلسة فتقرر انعقاد الجلسة في اليوم التالي [٢٠]، لقد كان أنصار زغلول هؤلاء يرون عدم أهمية الاقتراح وأن

---

[١٥] نفسه ، الجلسة الثامنة ، ١٩١٤/٢/٢٢ صـ ٨١ .
[١٦] محمد على علوبة ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره،صـ ٦٧ - ٦٨ .
انظر أيضاً سعيدة محمد حسني ، المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، مرجع سبق ذكره ، صـ ١٦١ إلى ١٦٥ .
[١٧] محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ،جـ ١ ، صـ ٤٩
[١٨] الجمعية التشريعية ، الجلسة التاسعة (١٩١٤/٢/٢٤) ، صـ ٩٢ .
* ابراهيم راجي كان ضابطاً في الجيش واشتهر بمشايعته للانجليز خاصة كتشنر وكان تعيينه في الجمعية التشريعية بتوصية من الوكالة البريطانية ، أنظر المزيد من التفاصيل ، عباس محمود العقاد ، سعد زغلول ، سيرة وتحية ، القاهرة ١٩٣٦ صـ ١٦٤ .
[١٩] الجمعية التشريعية ، الجلسة الحادية عشرة ، ١٩١٤/٣/١٧ ، صـ ١٣٦ .
[٢٠] نفسه، صـ ١٤١ .

الأهم الانتهاء من قانون الجنايات ، لذلك كان علوبة ضمن ٣٤ عضوًا لم يوافقوا على أن ينظر الإقتراح بطريق الاستعجال ويقدم على ماعداه من الأعمال [٢١] .

على ان علوبة قدم تعديلاً للاقتراح نصه " إذا غاب الرئيس ناب عنه الوكيل المنتخب وفي حالة غيابه تكون الرئاسة للوكيل المعين وإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سناً "، وقد أحدث هذا التعديل ضجة كبيرة خاصة أنه جاء بعد خطاب طويل لسعد زغلول مما جعل ابراهيم راجي يصفه أنه اقتراح جديد رد عليه عبد العزيز فهمي أنه تعديل الاقتراح الأصلي وضع منتخب بدلاً من معين والعكس مما جعل إبراهيم راجي و منصور يوسف يصفه أنه من قبيل المشاغبات ، ثم حدثت بعد ذلك مشاداة بين علوبة وابراهيم راجي بشأن مكان جلوس علوبة بجانب الرئيس والوكيلين [٢٢] مما جعل رئيس الجمعية يطالبه بالعودة إلى مكانه ثم شرح علوبة اقتراحه وأوضح أن الاقتراح رقم (٢٢) كان في الأصل خاصاً بترتيب المقاعد فقطً ،ثم أضيف عليها النص الخاص بالوكيلين بطريقة عرضية لا قيمة لها، وأن النص لا يفضل أحدهما على الآخر وأنه لا حاجة لوضعه لوجود موضوعات أكثر أهمية تتعلق بمصالح الأمة حيث سحب في بدء الأمر عند عرضه بحكمة وزير الحقانية ويرى ان الوكيلين متفقان في النهاية وطالب بأن تكون الرئاسة الأولى في حالة غياب الرئيس تكون ثابتة بنص في اللائحة إلا أن تكون بالقرعة وتم في النهاية الموافقة على اقتراح حمد الباسل [٢٣]. يبدو أن قضية الوكيلين أخذت كل هذه الضجة خاصة لدى أنصار زغلول منهم علوبة لأنهم اعتبروها نوع من التعبير عن سلطة الأمة .

لقد أثارت مناقشة تقرير لجنة الحقانية عن مشروع للقانون بتقرير الطعن بإعادة النظر في مواد الجنايات لمسائل تتعلق بالدعوى نقاشاً واسع المدى [٢٤]، استغرق أربع جلسات.[٢٥]ولما كان علوبة مقرراً للجنة الحقانية ، فقد دافع عن وجهة نظر اللجنة وأوضح في بيان قدمه الأسباب التي جعلت نظارة الحقانية تسحب مشروعها الأول وتعديلات اللجنة عليها ومن أهمها التعديلات التي كانت محاور للمناقشة، وقد نصت على أن الأحكام الصادرة باتحاد

---

[٢١] نفسه،، الجلسة الثانية عشرة ، ١٩١٤/٣/١٨ صـ ١٤٤ ــ ١٥٠ .
[٢٢] نفسه، الجلسة الثالثة عشر ، ١٩١٤/٣/١٩ ، صـ ١٦١ - ١٦٣ .
[٢٣] نفسه، صـ ١٦٣ الى ١٦٩ .
[٢٤] نفسه، ، الجلسة العاشرة ، صـ ١٠١
[٢٥] نفسه، الجلسة العاشرة ، الثامنة عشرة ، العشرين، والسادسة والثلاثين .

الآراء تدل على يقين في الحكم لايصح أن يطعن فيها بطريق إعادة النظر سواء كانت صادرة بالبراءة أو الإدانة ، وأن الأحكام الصادرة بالأغلبية هي وحدها التي يجوز الطعن فيها لوجود شك في أصل الحكم [٢٦].

وقد انقسم أعضاء الجمعية بين مؤيد ومعارض للتعديل اللجنة وكان من أشد المعارضين عبد العزيز فهمي الذى طلب إلغاء أحكام الإعدام وايجاد هيئة محلفين مستنداً إلى أن الأمم المتمدنة الغت هذه العقوبة من قوانينها ويكون تقدير العقوبة في ذاتها سواء كان بالأغلبية أو بالإجماع ، ولكن علوبة اعترض مستنداً إلى أن المحكمة التي توفر له رؤية المتهمين وسماع الشهود ومناقشتهم في أقوالهم وتقدير الأدلة والظروف هي المحكمة التي تستطيع تقدير التهمة والحكم العادل ، أي التي توفر له متابعة كافة تفاصيل القضية من جميع الجوانب ، لذلك رفض أن يكون مقدار العقوبة المحكوم بها مقياساً لأحتمال الشك في الحكم وجواز الطعن فيه حتى تتوفر القدسية لأحكام القضاء ، كما أوضح أن ناظر الحقانية يبحث إقامة قومسيون العفو مخصصاً لفحص جميع القضايا التي يحكم فيها بالإعدام [٢٧] ، لذلك اعتبر أن كل حكم خالف العدالة ولو قضى بحبس يوم واحد هو خطر على الأمن العام [٢٨].

وبالرغم من تأييد سعد زغلول رئيس لجنة الحقانية لوجهة نظر علوبة إلا أنه تمت الموافقة على تعديل عبد العزيز فهمي " بجواز إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالإعدام ولو كانت بالإجماع " بأغلبية ٤٧ ضد ١٢ صوتاً ومنهم علوبة [٢٩]، يبدو أن علوبة كان متشدداً بعض الشئ في وجهة نظره في تلك المسألة من حيث رفضه تخفيف القيود على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو الإعدام .

وعند مناقشة عبد العزيز فهمي المادة الرابعة من مشروع قانون الجنايات الخاصة بتحديد ميعاد الطعن وجعله ثمانية عشر يوماً طالب أن يحدد الميعاد من يوم النطق بالحكم بشرط أن يشتمل الحكم على أسبابه وقت النطق بها ، ولكن علوبة اعتبر أن المدة كافية اعتماداً على أن أقصى مدة تعطى للقضاة لكتابة أسباب الأحكام هي ثمانية أيام ، كما اعتبر أن

---

[٢٦] نفسه، الجلسة العاشرة ، صـ ١٠١ .
[٢٧] نفسه، الجلسة الثامنة عشر ، ١٩١٤/٣/٣١
[٢٨] نفسه، الجلسة العاشرة ، صـ ١٣٠ .
[٢٩] نفسه، الجلسة الثامنة عشر ، صـ ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

الطعن بطريق إعادة النظر أكثر توفيقاً لمصلحة المتهم لأنها متعلق بموضوع الدعوى ومبني على الموضوعات الثابتة في أوراق الدعوى وعلى الوقائع التي راها المتهم ومحاميه بشكل أفضل من الطعن بطريق النقض والإبرام لأنه مبني على أوجه قانونية لا يعرفها إلا المحامون ورجال القانون [30].

وعندما تقدمت نظارة الحقانية بمشروع يتعلق بالقاضي الجزئي حدث انقسام واضح في الأراء بين أنصار زغلول وهم المعارضة تجاه أنصار الحكومة ،فأوضح علوبة باعتباره عضوًا معارضًا وعضوًا في اللجنة الحقانية إن اللجنة في بادئ الأمر رفضت مشروع نظارة الحقانية لأن رأي الجمعية استشارياً واضطرت أن تقبله لكن بعد تعديلات اللجنة التي نصت على أن القاضي الجزئي متى حكم بعدم الاختصاص يجب أن يمنع من نظر الموضوع بصفته قاضي إحالة واعادة القضية لقاضي الإحالة الأصلي، وعلى الرغم من عيوب هذا التعديل التي لا تنكرها اللجنة إلا أنه أخف وطأة من المشروعات التي قدمت من نظارة الحقانية وعبد العزيز فهمي ، ولكن ناظر الحقانية اعترض على تعديل اللجنة واعتبرها مخالفة لقواعد التشريع[31] .

لقد طالب علوبة أن ينص مشروع القانون على أن التضارب بين رأي القاضي الجزئي وقاضي الإحالة يعتبر شكاً في وصف التهمة يعطي الحق لقاضي الإحالة أن يصدر باتحاد الآراء أمر إحالة على محكمة الجنايات تطبيقاً للمادة (٣٣) من قانون محاكم الجنايات وعلى الرغم من معارضته لسعد زغلول في الشك في الوصف للتهمة التي تدخل ضمن تفسير المادة إلا أنه اتفق معه على أن نص تعديل اللجنة غير كاف[32].

ورغم انتهاء المناقشة في مشروع قانون الجنايات فقد اعيد مرة اخرى لمناقشته ، مما جعل الرئيس يقول إن المناقشة قد استوفيت كلياً وأعطي خمسة دقائق فقط لعلوبة للرد على عبد الفتاح الجمل المؤيد لمشروع الحكومة واعتبره أضمن للمتهم واستند إلى أن القاضي الجزئي الذي يحكم في مشروع ردم البرك مثلا لا يصح أن يعدل عن ثقة فيه ، مما جعل

---

[30] نفسه، الجلسة العشرين ، صـ ٣٠٤ .
[31] نفسه، الجلسة السادسة والثلاثين ، ١٩١٤/٧/٣ صـ ٦٣٢ .
[32] نفسه، صـ ٦٣٣ .

علوبة يوضح أن القاضي الجزئي يحرم عليه وصف القضية باعتبار أنها جنحة بمقتضى القانون [٣٣].

وفى هذا الخصوص اعترض علوبة على تفسير ناظر الحقانية للمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التى تنص على أن قاضي الإحالة متى وجد في جناية شبهة جنحة أحالها على محكمة الجنح دون أن يحكم فيها على أساس ان التفسير القانوني ينفي ذلك مستندًا إلى أن القاضي الذي ينظر في التهمة وظروفها المشددة اذ لم يجد أثرا للجريمة له أن يصدر حكمًا بأن لا وجه لإقامة الدعوى سواء كانت الجريمة جنحة أو مخالفة ، كما اعتبر أن المشروع بعد تعديل اللجنة و سعد زغلول كاف لضمانه المتهم ،ومن ثم طلب إضافة فقرة في القانون تفيد أن الاختلاف بين حكم القاضي الجزئي بعدم الاختصاص ورأي قاضي الإحالة الذي يجد القضية جنحة أو مخالفة يعتبر شكاً في مدلول المادة (٣٣) من قانون تشكيل محاكم الجنايات[٣٤].

ويلاحظ فى هذا المقام وهو أمر طبيعى سيطرة العقلية القانونية على مناقشات علوبة كأنها مرافعات أمام محاكم والاهتمام بالصيغة النظرية للقانونين دون التركيز على امكانية تطبيقه في الواقع طبقا للظروف المحيطة فى المجتمع المصرى، وكذلك بعض أعضاء الجمعية من القانونين.

ومن المشاريع التي أثارت جدالا واسع المدى مشروع القانون الخاص بردم البرك والمستنقعات [٣٥].وقد ادى لانقسام أعضاء الجمعية بين أنصار الحكومة وأنصار زغلول وهم المعارضة فيما يتعلق بتنفيذ المشروع على الأهالى والأجانب معاً . وكان علوبة يتفق مع

---

33 نفسه، صـ ٦٣٧ .

34 نفسه.

35 نفسه ، الجلسة الرابعة والثلاثون ، ١٩١٤/٥/٣٠ صـ ٥٨٨ .

*تتكون البرك والمستنقعات من الأتربة المأخوذة من الأراضي المجاورة لبناء مساكن الفلاحين ،مما ادى على توالى الأزمان والعصور إلى تكون البرك والمستنقعات حول المساكن حتى اصبحت مشكلة خطيرة احاطت بحياة الفلاحين وهم العنصر الأساسى للشعب المصرى آنذاك حيث انها مصدر لتلوث البيئة وانتشار الأوبئة مثل الملاريا وغيرها ، نظراً لأن الفلاحين يستخدمونها في كافة أوجه حياتهم من مصدر لمياه الشرب وري الأراضي والاستحمام وملعب الأطفال وغيرها ، ونظرا لتفاقم المشكلة وخطورتها على الجانب الصحي والزراعي استمرت جهود الحكومة في إصدار مراسيم ومنشورات للتخلص منها ونظرا للتكاليف المالية الباهظة والحالة المالية للبلاد لا تسمح تقرر أن من يرغب بردم البرك والمستنقعات على حسابه تكون ملكاً له لذلك نالت المسألة اهتماما من الاحتلال حيث رأى السير جورست أن كل مديرية من المديريات تشغل مسجونيها في أعمال الردم، وكما نالت اهتماما من الصحافة يتضح من مقال في جريدة الأهرام بعنوان " كيف تردم البرك.انظر لمزيد من التفاصيل إيمان محمد أحمد الشعراوى،المرجع السابق ، صـ ٢٢٤ ـ ٢٢٩ .

الرأي القاضي بتنفيذه على الأجانب ، لكن أنصار الحكومة اعترضوا على تنفيذه على الاجانب بحجة قلة عددهم وقلة ما يملكون من برك، وقد أوضح علوبة مقرر اللجنة الحقانية صعوبة تنفيذ المشروع على الحكومة لأن لها الحق في أن تتفق مع من يكون قادرًا من الأهالي على إصلاح مستنقع* أن يقوم بردمه وكما تقدم المسجونين لمجالس المديريات [٣٦].

كما اعترض علوبة على قيام مجالس المديريات بردم البرك والمستنقعات من حصلية ضريبة ال ٥% لأن هذه الضريبة مخصصة للصرف فقط على التعليم وحدث نقاش بين علوبة وناظر الزراعة حول المبالغ التي تصرفها مجالس المديريات على الردم دون مقابل ، الأمر الذى جعل علوبة يقول إن مجالس المديريات تضيع أموالها هباء[٣٧]،واقترح ان تقوم المحاكم المختلطة بالفصل في المنازعات الخاصة بتقدير ثمن المستنقع وتكاليف الردم والتجفيف ليسهل تنفيذ القانون على الاهالى والأجانب بدلاً من مجالس المديريات ، وكما طالب ألا يزيد ثمن الفدان في المستنقع بحسب حالته قبل الردم على عشرين جنيهاً [٣٨] .

ومن خلال متابعة نشاط علوبة في الجمعية التشريعية يتضح انتماؤه لتيار المعارضة ويتمثل في أنصار سعد زغلول [٣٩] ،وفي أغلب المناقشات اتفق مع عبد العزيز فهمي إلا أنه لم يكن اتفاقًا دائمًا خاصة في المناقشات ذات الطابع القانوني ، ومما يدل على تقدير علوبة للدور النيابي مواظبته على الحضور والادلاء برأيه في أغلب المناقشات المطروحة [٤٠] استناد إلى خبرته القانونية التي جعلت المناقشات كأبحاث قانونية أدت إلى شهرته، ولعل هذا كان وراء طلب حسين رشدي من سعد زغلول باعتباره صديق لعلوبة أن يعرض عليه تعيينه مستشار بمحكمة الاستئناف إلا أن علوبة رفض حتى لا يترك الجمعية [٤١]،وفى هذا دلالة على ادراكه أهمية العمل النيابى.

36 نفسه، صـ ٥٩٢ ــ ٥٩٣ .
37 نفسه، صـ ٥٩٥ .
38 نفسه، الجلسة الخامسة والثلاثون ، ١٩١٤/٦/١ صـ ٦٠٧ .
39 سعيدة محمد حسني ، المجالس النيابية ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٦١ .
40 الجمعية التشريعية ، الجلسات من ٢٢ يناير الى ١٧ يونيه ١٩١٤ .
41 محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره ، صـ ٦٩ .

وفى ضوء ما سبق يمكن تقييم دور علوبة كعضو معارضًا شابًا بالإضافة لحداثة عمله النيابي من طريقة أسلوبه في المناقشات التي اتصفت في بعض الأحيان بالعنف والشدة خاصة مع أنصار الحكومة حتى لقد طلب من ناظر الأوقاف محمد محب* أن يقف احتراماً للجمعية[43]، كما كانت مناقشاته تتصف بالإطالة مسرفاً في الاستشهاد بالقوانين الأوربية متجاهلا في بعض الأحيان ما يتناسب مع المجتمع المصري، إلا أن هذا لا يمنع ما تميزت به مناقشاته من أساليب دبلوماسية وقدرة على الإقناع بسلامة وجهة نظر تدل على سعة اطلاعه.

وعلى الرغم من دخول علوبة كعضو منتخب في الجمعية بمساندة الحزب الوطني إلا انه لا يوجد اثرًا لتلك الحزبية في الجمعية، وتفسير ذلك أن أعضاء الجمعية لم يكونوا يمثلون سياسة حزبية نظراً لعدم قوة الأحزاب واضطهاد الاحتلال للحزب الوطني [44] .

علوبة عضو في لجنة وضع الدستور (أبريل – أكتوبر ١٩٢٢) .

يبدو أن هناك عدة عوامل كانت وراء اختيار علوبة عضوًا فى لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب المكونة من ثلاثين عضوًا برئاسة حسين رشدى من ذلك تأييده لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى اعطى مصر استقلالا مشروط وانشقاقه عن الوفد وعضويته السابقة فى الجمعية التشريعية وشهرته فى المحاماة، [45] وقد كانت اللجنة حكومية استجابة لرغبة الملك ضاربًا عرض الحائط بطلب الوفد والحزب الوطني تكوين جمعية وطنية منتخبة لوضع الدستور ، لذلك كان طبيعياً رفضهما الاشتراك فيه وتوجيه النقد إليها وإلي أعضائها

* محمد محب ناظر الأوقاف – كما تولى وزارة الزراعة ، المالية ، المعارف العمومية .

[43] سعيدة محمد حسني ، المرجع السابق ، صـ ١٦٧ تعليق جريدة مصر على عنف أعضاء المعارضة أنهم تناسوا الأداب الشرقية في مخاطبة الرؤساء والزملاء .

[44] سعيدة محمد حسني ، المرجع السابق ، صـ ١٥٨ . حيث تذكر أن الأحزاب في مصر خلال تلك الفترة كانت عبارة عن اندية يجتمع فيها بعض الأصدقاء والزملاء ولا تتعدى حدود القاهرة والعواصم الكبرى، لذلك لم تستطع الاحزاب خوض المعارك الانتخابية لصعوبة جمع المرشحين عنها في كل دائرة، بالإضافة إلى أن مبادئ هذه الأحزاب تجاه الحكم النيابي والمطالبة بالدستور متباينة، لذا حرص الحزب الوطني على مساعدة كل مرشح يعتقد فيه النفع إن لم يكن من رجاله المعروفين، وهذا ينطبق على علوبة .

[45] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٣٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، صـ ٢٠٧ ، ٢٠٨ انظر أيضا محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم (٥) الدستور مذكرة الى مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء عبد الخالق ثروت بتاريخ (١٩٢٢/٤/٣) . انظر أيضا محمد حسين هيكل ، المرجع السابق، جـ ١ صـ ١١١، ١١٢ .

ووصفها سعد زغلول بأنها لجنة الاشقياء ، ولقد استمر عمل اللجنة ستة أشهر متوالية وكانت تعقد جلساتها في الجمعية التشريعية في القاهرة وجزء منها بالمجلس البلدي بالإسكندرية [٤٦].

ولقد تمت الموافقة في الجلسة الثانية للجنة الدستور على اقتراح حسين رشدي بتكوين لجنتين أحداهما لجنة الانتخاب والأخرى لوضع المبادئ العامة وأيده في ذلك علوبة الذي أصبح عضواً في لجنة المبادئ العامة المكونة من ١٨ عضواً [٤٧]، وقد عقدت هذه اللجنة ثماني عشرة جلسة من ١٩ أبريل إلى ٢٠ مايو ١٩٢٢ ، واصدرت مائة وعشرون قراراً خاصاً بالقواعد العامة [٤٨].

ومن خلال مناقشات لجنة المبادئ العامة وجدت ثلاثة اتجاهات رئيسية : الاتجاه الأول "أوتوقراطي " يعتبر أنصاره أن الملك يملك ويحكم بحجة انقسام الأمة المصرية بين سعد وعدلي وإضرار ذلك بالقضية المصرية ، والاتجاه الثاني "جماعة الملكيين المعتدلين " وفي مقدمتهم حسين رشدي وأيضاً عبد الخالق ثروت وترى الإقرار بالحريات العامة ولكن مع التسليم بحقوق معينة للملك حتى لا يقوم بوضع عقبات في التصديق على مشروع اللجنة للدستور ، أما الاتجاه الثالث " جماعة الملكية الدستورية " فيرى أن الأمة مصدر السلطات ومن ثم ضرورة الفصل بين السلطات، [٤٩]وكان علوبة مع هذا الفريق وحجته أن الأمة المصرية جاهدت منذ زمن ليكون لها نظام نيابي وأن الدستور جاء بفضل ثورة ١٩١٩ ،ومن هنا كانت محاولة تحديد علاقة الملك بالسلطة التشريعية والتنفيذية واعتبار الملك يملك ولا يحكم كما هو الحال فى انجلترا[٥٠].

وعند مناقشة شروط الانتخاب اقترح علوبة أن يكون عمر المرشح ٣٠ سنة، واقترح آخرون أن يكون ٢٥ أو ٣٥ سنة ، ولكن تقرر بالأغلبية الموافقة على اقتراح علوبة وعلى المنزلاوي ، كما طلب علوبة أن لا يشترط المال بالنسبة للحاصلين على شهادة عالية وأيده

---

[٤٦] عبد الرحمن الرافعي ، في اعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، صـ ٥١ ، ٥٢ أنظر ايضاً : محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٢٠٧ .

[٤٧] دار الوثائق القومية ، محاضر لجنة الدستور ، محافظ عابدين (٥٧٣) الجلسة الثانية ، ١٩٢٢/٤/١٣ ، صـ ١٣ ، ١٤ ، ١٩ .

[٤٨] لجنة المبادئ العامة ، ملحق نمرة ١٥٥ تقرير لجنة المبادئ العامة .

[٤٩] محمد حسين هيكل، المرجع السابق، جـ ١ ،صـ ١١٥ .

[٥٠] محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٠٢ .

المكياتي بشرط ممارسة المهنة ثلاث سنوات وتقرر بالأغلبية إعفاء الحاصلين علـــى شـــهادة عالية مضى عليها خمس سنين من الشرط المالى[٥١].

وعند مناقشة دخول طبقة أو طائفة الأمراء و(البرنسيسات) في مجلس الشيوخ والنواب أيد علوبة اقتراح المكباتي الذي استند إلى أن الأمراء في اليابان يقبلون في مجلـس الـشيوخ وليس النواب لأن انتخابهم قد يؤدي للحرج والتأثير على الناخبين[٥٢] ،وكان الـنص الاصـلى ينص على الطبقات التى يختار منها أعضاء مجلس الشيوخ [٥٣].

ودار نقاش حول كيفية تعيين القضاة حيث أراد أنصار الملك أن يكون التعيين بأمر من الملك وفى هذا تبعية السلطة القضائية للملك ، واعترض علوبة مستشهداً بالدستور البلجيكـي الذي ينص على أن تعيين القضاة يتم بطريق الترشيح بؤاسطة هيئات معينة حتـى لا يعـين قاض بغير رغبة من زملائه ، كما أوضح أن الأصل في القضاة عدم العزل ، لـذلك كانـت وجهة نظره أن تعيين الوحدات القضائية وتوزيع اختصاصها لا يكون موضع نص دسـتوري لارتباطه بالتجارب العملية وأن يترك الأمر للتطور التدريجي، ولكن تمت الموافقة بالأغلبيـة على أن تعيين القضاة كافة يكون بأمر عال بالكيفية والشروط التي يقررها القانون ، ويتـضح من خلال المناقشة انقسام اللجنة بين أنصار الأمة وأنصار الملك [٥٤].

أما بالنسبة لتحديد عدد الأعضاء المرشحين لمجلس النواب فقد أيد علوبة النسبة التـي قررتها اللجنة الفرعية بواقع نائب واحد لكل ٧٥ ألف نسمة واعتبره مناسباً لعدد سكان الـبلاد آنذاك ويوفر العدد الكافي للمناقشات،ولذلك اعترض على ان تكون النسبة واحد إلى ٥٠ ألـف وعلى اقتراح حافظ حسن بجعل النسبة واحدًا إلى مائة ألف واستند فى ذلك إلى أن انتخابـات الجمعية التشريعية كانت بنسبة واحد الى ٢٠٠ ألف ، وعلل علوبة اعتراضه بأن كثرة النواب

---

[٥١] لجنة وضع المبادئ العامة ، جلسة الأولى ١٩٢٢/٤/١٩ صـ ٢-٤

[٥٢] نفسه، جلسة الثالثة ١٩٢٢/٤/٢١ صـ ٦.

[٥٣] نفسه ،جلسة الثانية ، ٢٠ابريل ١٩٢٢ ،ص٤وكانت الطبقات الأمراء والوزراء ورؤساء مجلس النولب وهيئة كبار العلماء والرؤساء الروحيؤن ووكلاء الوزارت ورؤساء محكمة الاستئناف والنواب العموميون ومستشارو الاستئناف ورؤساء المصالح العامة الذين شغلوا تلك المراكز خمس سنين على الاقل وكبار الضابط من رتبة لواء والنواب الذين قضوا مدتين فى النيابة وكبار الملاك الذين يؤدون ضريبة لاتقل عن ثلثمائة جنيه فى العام وكبار التجار وكبار رجال الصناعة والمهن الحرة ممن لايقل دخلهم السنوى عن ألف جنيه

[٥٤] نفسه ، جلسة التاسعة،٧

في بلاد لم تعتد على أو تألف الأنظمة الدستورية يؤدي إلى كثرة المناقشات مما يضر بالحياة النيابية[٥٥].

كما دار جدل بين أعضاء اللجنة حول القرار التاسع والعشرين الخاص بعدد أعضاء مجلس الشيوخ ، حيث اعترض علوبة على أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ أعلى نسبة من عدد أعضاء النواب نظرا لاختلاف المدة التشريعية بين المجلسين حيث أنها لمجلس النواب خمس سنين ولمجلس الشيوخ عشرة سنين مما دفعه للتساؤل عن التكييف القانوني لذلك مع زيادة عدد السكان ، ولكن تقرر بالأغلبية أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ نصف عدد أعضاء مجلس النواب [٥٦].

ويبدو واضحا ان علوبة لم يكن راضيا عما تقرر من نسبة العضويه لمجلسى البرلمان فنراه فى كتابه "مبادى فى السياسه المصرية" قد انتقد هذا النص الدستوري وطالب بتحديد عدد معين لأعضاء البرلمان على اعتبار أن وظيفة البرلمان التشريع الذي لا يتطلب سوى كفايات ولا يشترط أن يكون عدد الاعضاء متناسباً مع عدد السكان موضحاً تأثير ذلك على الحالة الاقتصادية ، ومن ثم طالب بأن يكون عدد أعضاء الشيوخ مائة وعشرين عضوا ثلاثة أخماسهم من المنتخبين وخمسهم من المعينين وان يكون عدد النواب مائتين وأربعين، وتوسيع التمثيل النيابي بمجالس المديريات والبلديات والمجالس المحلية والمجالس القروية ،وأوضح أن فائدة ذلك تدريب الأهالي على اعتياد الحياة النيابية ومشاركتهم في حل المسائل الخاصة بدلاً من أن يضيع فيه وقت البرلمان مستشهدًا بدستور الولايات المتحدة الذي حدد عدد الأعضاء الشيوخ ٩٦ شيخاً وكذلك دستور مملكتا السويد والنرويج [٥٧] .

أما بالنسبة للمساواة بين المجلسين في الحقوق والواجبات خاصة عند عرض القوانين فقد اختلف علوبة مع عبد العزيز فهمي، حيث رأى علوبة أن يعرض أي قانون للمناقشة على مجلس النواب أولاً على حين رأى عبد العزيز فهمى أن هذا يتناقض مع مبدأ تساوي المجلسين ولكن علوبة أصر على رأيه مفسرًا ذلك بأن أغلب القوانين تقدم من الحكومة أو من مجلس

---

[٥٥] محاضر لجنة العامة للدستور ، الجلسة السادسة ١٩٢٢/٦/٧ . صـ ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ – أنظر أيضاً عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ – ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره صـ ٢٣٨ .

[٥٦] نفسه، الجلسة الثامنة ١٩٢٢/٦/١٢ ، صـ ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٦ .

[٥٧] محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية ، ، مرجع سبق ذكره ،صـ ١٠٦ ، ١١١ .

النواب والنادر الذي لا حكم له أن يقدم مجلس الشيوخ قانوناً ذلك أن دور مجلس الشيوخ مراجعة مجلس النواب فى القرارات الانفعالية بصفته وبحكم تكوينه مجلس اعتدال واتزان[٥٨]،واعترف علوبة بفائدة وجود مجلسين للبرلمان من حيث إتقان التشريع والبعد عن الخطأ، وربط ذلك بالطبيعة النفسية لشعوب الجنوب التي تتصف بسرعة التأثر والانفعال بينما شعوب الشمال المعروفة بضبط النفس تتمسك بوجود مجلسين [٥٩].

وعند مناقشة عدم جواز الترشيح إلا في المديرية او المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيد فيها انقسم الاعضاء فيما بينهم فالمؤيدون ملاك زراعيون مقيمون في قراهم والمعارضون ملاك زراعيون لكنهم مقيمون بعيدًا عن قراهم ،وعلى الرغم من اتفاق علوبة مع اللجنة في مضمار تعدد جهات الترشيح إلا أنه طالب بأن لا يقصر الترشيح في دائرة واحدة بحجة أن بعد المرشح يؤدي لعدم شعبيته في دائرته رغم كفاءته واستند إلى أن النائب وكيل الأمة لا نائب دائرة بذاتها[٦٠].

وعند مناقشة المادة الثالثة والعشرين الخاصة بجعل دوائر المحافظات وعواصم المديريات التي عدد سكانها ثلاثون ألفاً وحدة انتخابية قائمة بذاتها اعترض علوبة استنادا إلى أن لجنة وضع قانون الانتخاب الذي هو من أعضائها رأت أن مطالب عواصم المديريات وعقلية سكانها تختلف نوعاً ما عن مطالب أهالي القرى، لذلك جعلت منهما وحدات انتخابية مستقلة مستشهداً بقوانين بلجيكا وفرنسا وانجلترا ، وأوضح أن الفكرة موجودة في قانون انتخاب ١٨٨٣ تخص بعض البنادر مثل طنطا، ولكن تقرر بالأغلبية بقاء النص على حاله [٦١].

أما بالنسبة لنص لجنة وضع المبادئ الخاص بشكل الحكومة فقد اقتراح علوبة أن "ينص مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة غير قابلة للتجزئة ولا يجوز التنازل عن شئ من أراضيها وحكومتها ملكية دستورية وراثية في سلالة محمد علي " ،ووافقت اللجنة على اقتراحه،[٦٢]وعند مناقشة المبدأ الحادي عشر من المبادئ العامة الخاص بتحديد مخصصات الملك ومرتبات

---

[٥٨] لجنة وضع المبادئ ، الجلسة الخامسة ، ١٩٢٢/٤/٢٥ ، صـ ١٢ .
[٥٩] محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٠٧ .
[٦٠]محاضر لجنة الدستور ، الجلسة السابعة ١٩٢٢/٦/٨ ، صـ ٥١ ، ٥٥، . انظر أيضاً ، عاصم الدسوقي كبار ملاك الأراضي الزراعية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
[٦١] نفسه، الجلسة الثالثة والأربعين صـ ٤٠٦ ، ٤٠٨ .
[٦٢] نفسه، الجلسة الخامسة ١٩٢٢/٦/٤ صـ ٢٩ -٣٢ .

أوصياء العرش اقترح علوبة أن " مرتبات أوصياء العرش تقرر بقانون وتؤخذ من مخصصات الملك ..... أما مخصصات جلالة الملك تبقى كما هي ، ويقرر البرلمان مرتبات كل ملك عند ارتقائه العرش "، ولكن تمت الموافقة على اقتراح عبد العزيز فهمي القائل بأنه "عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات العائلة الملكية بقانون ومرتبات أوصياء العرش تؤخذ من مخصصات الملك " [٦٣].

ومن أبرز المناقشات التي شارك فيها علوبة وأثارت جدالاً لحد كبير بين أعضاء اللجنة كانت حول القرار رقم (٥١) الذي ينص على أن " كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً أو لم يصدق عليه الملك ولم يرده للبرلمان لإعادة النظر فيه فلا يجوز أن ينظر مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه، فإذا تجدد القانون الذي لم يصدق عليه الملك في دور انعقاد آخر ، فإما أن يصدق الملك على القانون أو يحل المجلس " ، ولقد تمت مناقشته على مدار أربع جلسات حيث كان على رأس المعارضين المكباتي وعلى ماهر الذي اعتبره تنظيماً للاستبداد[٦٤].

وقد اعترض علوبة على هذه المادة عند مناقشته في لجنة وضع المبادئ العامة، حيث طالب ألا يحل مجلس النواب إلا بعد أخذ رأي مجلس الشيوخ [٦٥]، وكانت وجهة نظره عندما انتقلت المناقشة إلى لجنة الدستور، أن الدساتير الأوربية لا تدخل مسألة الحل بتلك الطريقة التي تجعل الحل سيفاً معلقاً على رأس المجلس عند مناقشة مشاريع القوانين التي هى العمل الطبيعي للمجلس، كما أوضح في اجابته على إلياس عوض أن كل قانون جديد يسن يجب أن يؤخذ فيه بما اتفقت عليه أحكام المحاكم وليس تطبيقات الدساتير الأخرى فقط ، لذلك اقترح عند وجود قانون صدق عليها المجلسان ولم يصدق عليه الملك وجب رده للمجلسين فإذا صدقا عليه بأغلبية وجب تنفيذ القانون ، ونظرا لشدة تيار المعارضة لهذا النص في لجنة الدستور فقد تغير الموقف عما كان عليه في لجنة وضع المبادئ حيث تمت الموافقة على اقتراح توفيق دوس [٦٦].

---

[٦٣] نفسه، الجلسة الخامسة والعشرون صـ ٢٤٨ .
[٦٤] نفسه، الجلسة العاشرة ١٩٢٢/٦/١٥ صـ٩٤-٩٦
انظر أيضاً المصدر نفسه ، الجلسات ١٠ ، ١١، ١٣ في ٦/١٥ ، ٦/١٩ ، ٦/٢٠ ، ١٩٢٢/٦/٢١ .
[٦٥] محاضر لجنة وضع المبادئ العامة ، الجلسة الخامسة عشرة ١٩٢٢/٥/١٢ صـ ٤٥ .
[٦٦] محاضر لجنة الدستور ، الجلسة الثالثة عشر ،

وعند مناقشة النص الخاص بالسودان وقد دارت على أساس مناقشة سيادة مصر على الحدود المصرية اقترح علوبة النص"على أن السودان جزء من مصر ونظام الحكم فيه يقرر بقانون "،وذلك ردا على محاولات فصل السودان عن مصر ،ولقد اعترض رئيس اللجنة على اقتراحه بدعوى أن حدود مصر غير ثابتة وسانده عبد الحميد بدوي بقوله إن السودان يعتبر مطلب سياسي فلا يرى مناسبة للنص عليه في الدستور، وتقرر الموافقة على اقتراح توفيق دوس القائل بأن " يسري هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ماعدا السودان، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع لملكها فإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص .كما تمت الموافقة على اقتراح المكباتي أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان[٦٧]ويلاحظ أن مسألة سيادة مصر على السودان كانت من الموضوعات الشائكة بالنسبة للاحتلال البريطاني الذي لا يريد الاقتراب منها لذلك اعترض على نص اللجنة وطلب حذفه فيما بعد [٦٨]،ولكن موقف علوبة لم يتغير من اعتباره السودان جزء من ممتلكات مصر [٦٩].

أما عند مناقشة امتياز الأقليات الخاصة بالعربان الذي طالب به صالح لملوم ممثلاً لعرب البادية على أساس حصول البدو منذ عصور على الاعفاء من الجندية لدفاعهم عن الحدود عندما كانوا قاطنيها، دار نقاش بين المؤيدين والمعارضين ،وقد اعترض علوبة على هذه الامتيازات على أساس ان البدو أصبحوا مندمجين في المجتمع المصري ،وأن الديموقراطية الحديثة تهدف إلى هدم الفوارق بين الطبقات ، كما أبان أن كثيرا من أعيان العرب يعتبرون هذا الإمتياز بمثابة عارعليهم لأن الجندية أو الخدمة العسكرية شرف،وإن كان الاستثناء منه لأصحاب الشهادات العليا نظراً لاحتياج الوطن إلى علمهم وكفاءتهم ،فقد يزال هذه الاستثناء مثل دولة فرنسا عندما ينتشر التعليم فى مصر[٧٠].

وعند مناقشة القرار التاسع والخمسون الذى ينص على أن " ليس للنائب أن يشتري أو يستأجر باسمه أو باسم غيره أطيان الحكومة بغير المزاد العمومي ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أي منفعة شخصية تعود عليه بالربح في مدة نيابته "، اكتفى علوبة

---

[٦٧] لجنة وضع المبادئ العامة ، الجلسة الثانية عشرة ، ١٩٢٢/٥/٦ صـ ٣٥ .
[٦٨] عبد الرحمن الرافعي ، في اعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، صـ ٧٤ ، ٧٥ .
[٦٩] محمد على علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٢٩ -٣١ .
[٧٠] محاضر جلسة لجنة الدستور ، الجلسة التاسعة عشر ، ١٩٢٢/٨/١٥ صـ ١٨٩ ــ ١٩٠ .

بأن طلب تحديد المنافع خاصة المباح والممنوع وضرب مثلاً أن الحكومة تريد شق ترعة في أرض مملوكة لعدد من الناس أحدهم نائب هل يدفعه ذلك لعدم القيام بما تريده وربما جاء رأيه متأثرًا بوضعه الطبقي لكونه من كبار ملاك الزراعيين[٧١] .

ومن أكثر المبادئ العامة التي أثارت نقاشًا حادا وطويلاً بين أعضاء لجنة وضع المبادئ الاقتراح الذى قدمه علوبة ان " لا يجوز لوزير في مدة وزارته أن يشترى أو يستأجر باسمه او باسم غيره أطيان الحكومة، ولا أن يتولى عملاً من الأعمال يجعله مسئولاً أمام مصالح الحكومة " ، ولقد اعترض على هذا الاقتراح عبد العزيز فهمي واعتبره غير قانوني ويعد حجرًا على الحرية الشخصية لأنه لا يستند إلا على الدستور البولندى الذي اعتبره خليطًا من الدساتير ولا يعتمد عليه، وعلى الرغم من ذلك تقرر تكليف علوبة بوضع نص خاص بالوزير[٧٢].

وعند عرض النص الذي كلف علوبة بوضعه ونصه أن " لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطيان الحكومة بغير المزاد العمومي، ولا أن يكون رئيساً أو عضوًا في مجلس إدارة شركة مساهمة، ولا أن يكون في غير أحوال القرابة وصياً أو قيماً أو ناظرًا على وقف ويستثنى من هذا المنع الأخير الأوصياء المختارون والنظار المعينون بشرط الواقف ،وقد أدت مناقشة هذا النص إلى اثارة نقاش حاد عنيفاً وطويل حيث انقسم أعضاء اللجنة بين مؤيد مثل توفيق دوس الذى طالب أن يطبق على أعضاء مجلس النواب والهلباوي الذي اعتبره يجنب الوزير مسالك التهم والشك واستغلال اسمه.

أما المكباتي فأوضح أن العصمة لا تكون إلا للأنبياء، وقد اعترض عليها بشدة إلياس عوض والمنزلاوي ومحمد أبو النصر وزكريا نامق بحجة مخالفته لنصوص الدساتير الأوربية الأخرى باستثناء دستور بولندا الذي اعتبروه شاذا عن باقي الدساتير لأنه وضع بسرعة ويتصادم مع حرية التعامل ويمس كرامة الوزراء ،ولكن تقرر الموافقة على جزء الأول من

---

[٧١] نفسه ، الجلسة الرابعة عشر ، ١٩٢٢/٨/٩ ، صـ ١٤٣ .
[٧٢] نفسه ، الجلسة الخامسة والثلاثين ، ١٩٢٢/٩/٣٠ صـ ٣٢٤ – ٣٢٦ .

اقتراحه ربما دفع ذلك علوبة للبحث في كتابه "مبادئ في السياسه المصرية"في نصوص الدساتير الأوروبية ومقارنتها ببعض لإثبات صحة وجهة نظره[٧٣].

وعند عرض الجزء الأخير من اقتراحه الخاص بمنع الوزير أن يكون رئيساً أو عضوًا في مجلس إدارة شركة مساهمة حدث جدال بين أعضاء اللجنة بشكل حاد أيضا ،حيث أيد المكباتي بغرض منع إقامة شركات مساهمة وهمية تستغل منصب أو اسم الوزير وضرب مثلاً بشركة ويلكوكس ، وقد اعترض عبد الحميد بدوي موضحاً أن الضرورات تقدر بقدرها كما تعالجها الدساتير الأوربية .وعندما اقتراح توفيق دوس النص على أن " لا يكون الوزير عضو بمجلس إدارة أو مراقبة شركة إذا كان للشركة أو العمل أو الإدارة عقود دائمة مع الحكومة أو كانت الحكومة ضامنة لفوائدها أو أرباحها أو كانت تتقاضى إعانات من الخزينة الأميرية الا اذا كانت الاعانات مرتبة حتما على قانون عام يسرى على الجميع على السواء " اعترض علوبة على أساس ان هذا النص لا يمنع الوزير من استغلال نفوذه أو الشك في ذلك ضاربًا عدة أمثلة منها أن الوزير إذا كان عضوًا في شركة الترمواي ،وقررت الحكومة اضافة مليم إلى ثمن التذكرة فذلك يكون محلاً للطعن في ذمة الوزير ، لكن علوبة تنازل عن الجزء الأخير من اقتراحه دون إبداء أسباب لذلك ، وتمت الموافقة على اقتراح عبد العزيز فهمي [٧٤].

وقد اهتم علوبة ببحث المسألة في كتابه "مبادئ فى السياسة المصرية" حيث لم يقصره على الوزراء بل أضاف إليهم أعضاء البرلمان مستندا إلى نصوص الدساتير الأوربية فى بولندا وفرنسا والولايات المتحدة وانجلترا ومقارنتها ببعضها لإثبات أنها تهدف إلى التوفيق بين الحرية الشخصية وكرامة الحياة النيابية ومنع استغلال النفوذ للمصلحة الشخصية، وانتقد التشريع الخاص بالوزراء وأعضاء البرلمان موضحا ضرورة وضع تشريع خاص بالوزراء وأعضاء البرلمان [٧٥]، والغريب أن علوبة كان عضواً في شركات سكك حديد الدلتا المصرية،

[٧٣] نفسه ، الجلسة الثامنة والثلاثين ، صـ ٣٥٧ – ٣٦٣ ، انظر ايضاً محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية ، مرجع سبق ذكره، صـ ١١٦ – ١٢٦ .
[٧٤] نفسه ، الجلسة الأربعين ، صـ ٣٧٦ – ٣٨٠ .
[٧٥] محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية ، مرجع سبق ذكره، صـ ١١٦ – ١٢٦ .

وبنك التسليف الزراعي المصري، ومصر للملاحة البحرية مما يجعل موقفه محيراً في التفسير لوجهة نظره [٧٦].

واستمراراً لمناقشة المواد التى تتعلق بالوزراء الذين يمثلون السلطة التنفيذية كانت مناقشة تشكيل محكمة للوزراء حيث طلب علوبة أن يكون لمجلس النواب حق الاتهام ولمجلس الشيوخ حق المحاكمة واستند إلى أن الجرائم التي تنسب للوزير جرائم سياسية ، لذلك فيكون رجال السياسة أقدر على تحديد جهات المسئولية من رجال القضاء الذين يحسن إبعادهم عن التدخل في المسائل السياسية، كما أن البرلمان بما له من سلطة الرقابة على السلطة التنفيذية هو الذي يحدد مقدار المسئولية السياسية، لذلك اقترح وضع قانون إجراءات لمحاكمة الوزراء[٧٧]، كما اعترض على المادة الدستوريه الخاصة بمحاكمة الوزراء واستند إلى أن الوزراء لا يختارون جميع الموظفين الذين يعملون تحت رياستهم، فلذلك فإن مسئولية الوزير لا تتعلق بالجريمة التي يرتكبها موظف مرؤوس له، إنما تتعلق بإهمال الوزير في معاقبة الموظف الذي أخطأ [٧٨].

ويتضح مدى المجهود الذي بذله علوبة في تحضير مشروع الدستورمن خلال عضويته فى لجنة المبادئ العامة المكونة من ١٨ عضوًا واشتراكه في لجنة مناقشة مشروع الدستور المكونة من ثلاثين عضوًا ولجنة وضع قانون الانتخاب المكونة من ٦ أعضاء [٧٩].

وقد كانت أغلب المناقشات تستند إلى الاستشهاد بالدساتير الأخرى خاصة الدساتير الأوربية على الرغم من أنها في بعض الأحيان لا تكون مناسبة للتطبيق على المجتمع المصري مثل مناقشة شروط الانتخاب وتحديد عمر المرشح وجمع الوزراء بين عضوية الشركات ومناصبهم، كما كان علوبة من أصحاب المصالح الزراعية الذين حاولوا أن تعبر السلطة التشريعية عن مصالحهم وأن تكون السلطة التنفيذية أداتهم في حمايتها، لذلك عملوا

---

[٧٦] عاصم الدسوقي ، نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي ، ط ١ دار الكتاب الجامعي ١٩٨١ ص١٠٢ملحق أسماء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التجارية والصناعية .

[٧٧] محاضر لجنة المبادئ العامة ، الجلسة العاشرة ١٩٢٢/٥/٣ . صـ ٢٧ – ٢٨ .

[٧٨] محاضر لجنة الدستور ، الجلسة التاسعة والثلاثين ، صـ ٣٧٠ .

[٧٩] محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم (٥) مذكرة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٢٢/٤/٣ بأسماء أعضاء لجنة الدستور .

انظر أيضا محاضر جلسات لجنة الدستور ، جلسة التاسعة والعشرين ، ٢٨ اغسطس ١٩٢٢ ، صـ ٢٨٥ الخاصة باعتبار أعضاء لجنة التحرير اربعة أعضاء (عبد العزيز فهمي – عبد الحميد بدوي – توفيق دوس - واعضاء لجنة قانون الانتخاب من ٦ أعضاء) .

على الا يحتفظ الملك بسلطات مطلقة [٨٠]، واستندا إلى الدفاع عن مبدأ أن الأمة مصدر السلطات وإلى الدستور الانجليزي الذي يجعل الملك يملك ولا يحكم، مما كان يتعارض مع رغبة الملك وجعله يحاول تعديل الدستور ليصبح منحة منه لايجاد مجالس استشارية .

ولم يقتصر الأمر على اشتراك علوبة فى وضع الدستور والدخول فى معارك فكرية حول مواده عند مناقشة بل لقد كان حريصا على ان يصدر الدستور كما تم الاتفاق عليه فى لجنة الثلاثين.ولهذا بادر ومعه وبعض أعضاء لجنة الدستور بارسال خطاب احتجاج إلى رئيس مجلس الوزراء على إدخال أي تعديلات على المشروع الذى قدمته اللجنة لأنه يحقق التوازن بين جميع السلطات [٨١]، ومع هذا حدثت محاولات للتعديل من قبل الملك وسلطات الاحتلال خلال الفترة من تقديم اللجنة مشروعها وبين صدور الدستور أثناء وزارة ثروت وأدت إلى تقديم استقالته ثم ظهرت محاولة تشويه نصوص الدستور في وزارة توفيق نسيم حتى صدر الدستور في عهد وزارة يحيى ابراهيم ١٩ أبريل ١٩٢٣ بعد تعديل لقب ملك مصر والسودان والنصوص الخاصة بالسودان وبناء على هذا ارسل علوبة وبعض زملائه فى اللجنة[٨٢] خطاب شكر للملك على إعلانه الدستور بل أيضا لحثه على أهمية عدم تعديل الدستور[٨٣].

دور علوبة فى مجلس النواب

بعد صدور الدستور صدر مرسوم ملكي بقانون الانتخاب في ٣٠ أبريل ١٩٢٣ وبدأت القوى السياسية فى الاستعداد للمعركة الانتخابية وكانت معركة شرسة وعنيفة خاصة بين الوفد والأحرار الدستوريين نظرا لعدم توقع دخول الوفد في الانتخابات لرفضه تصريح ٢٨ فبراير ولجنة الدستور التى وصفها سعد زغلول بلجنة الأشقياء، واستمرت الانتخابات إلى ١٢ يناير ١٩٢٤ أي ما يقرب من ثمانية شهور. ورشح علوبة نفسه عن الدائرة العاشره (الحمراء) حيث استخدم فى المعركة "خطاب الاتهام" ضد سعد زغلول والوفد إلا أن التأييد الشعبي للوفد وبصفة خاصة لزعامة وشخصية سعد زغلول أدى إلى هزيمة الأحرار الدستوريين لم يتوقعها

---

[٨٠] عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية مرجع سبق ذكره صـ ٢٤٣ .

[٨١] محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم (٥) الدستور ملف خطاب احتجاج من أعضاء لجنة الدستور الى رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٢٣/٣/١٩ .

[٨٢] محمد حسين هيكل ، مرجع سبق ذكره، جـ ١ ، صـ ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٧ .

[٨٣] محافظ عابدين ، محفظة (٥٧٢) الدستور ، ومسائل دستورية ، خطاب بتاريخ ١٩٢٣/٤/٢١ .

الحزب، [84] وحصل علوبة على(٤٤) صوتاً أمام محمود بسيوني الوفدي الذى حصل على أغلبية بحوالي (٣٣١) صوتاً [85]، مما كان له تأثير على موقف علوبة وحزبه من السياسة المصرية متجاهلين أن الحياة النيابية تقوم على انتخابات حرة بهدف اختيار ممثلين عن الناخبين [86].

لذلك كان من الطبيعى ان ينتقد علوبة برلمان ١٩٢٤وان يصف سعد زغلول بالمراوغ لأنه امتدح الدستور في خطاب العرش بينما وصف اللجنة التي وضعته بلجنة الأشقياء والطريف أنه اتهم سعد زغلول باتخاذ مواقف لينة مع الإنجليز فى ضوء أسئلة عبد الرحمن الرافعي إلى وزير الأشغال بشأن وقف المشروعات التي يقيمها الإنجليز في أرض الجزيرة بالسودان وعدم تعليق سعد زغلول عليه [87].

ولما قدم سعد زغلول استقالة حكومته على إثر مقتل السير لى ستاك، وتكليف أحمد زيور بتشكيل الوزارة (الأولى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) وصدر المرسوم الملكي في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا وتم صدور مرسوم أخر في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ بحل مجلس النواب [88]، لم يعترض علوبة وهو الحريص على قدسية الدستور كما رأينا بل لقد اشترك في وزارة أحمد زيور الثانية التي تشكلت في ١٣ مارس ١٩٢٥ وزيرا للاوقاف[89].

وبناء على تلك التطوارت الجديدة فى مواقف علوبة أعاد ترشيح نفسه لانتخابات ١٩٢٥عن دائرة الواسطى مديرية اسيوط وفاز بالعضوية [90] بفضل تدخل إسماعيل صدقي وزير الداخلية لإنجاح أنصار السراي وخاصة أعضاء حزب الأحرار الدستوريين [91]،وكانت

---

[84] محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، جـ ١ ، ، صـ ١٤٣ – ١٤٧ . انظر أيضاً جلال الدين محمود الشاعر ، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين ، رسالة ماجستير ، اداب القاهرة ١٩٨٠ صـ ٣١٤ – ٣١٦.

[85] دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم ٥٨١ الانتخابات ١٩٢٤/١/٢٠ – ١٩٤٤/١١/١٩ ، ملف انتخابات لعضوية مجلس النواب ، كشف ببيان المرشحين للعضوية مجلس النواب بمديرية أسيوط .

[86] حلمي أحمد عبد العال شلبي ، الحياة البرلمانية في مصر ١٩٣٦ – ١٩٥٢، . رسالة دكتوراه– اداب عين شمس ١٩٨٢ ، ص ب من المقدمة .

[87] محمد علي علوبة، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٢٥٤ – ٢٥٦ .

[88] محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية ، جـ ٥ ، صـ ٥٥٥ – ٥٦٠ .

[89] دار المحفوظات المصرية ، ملف معاش محمد على علوبة ، تحت رقم ٤٦١٤ – ٤٠١٢ – ٣٨٣ – ٢ ،انظر ايضاً يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارت المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ ،مرجع سبق ذكره ، صـ ٢٨٥ ، وزارة زيور (١٣ مارس ١٩٢٥ – ٧ يونيو ١٩٢٦) .

[90] دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم (٥٨١) ، انتخابات .

[91] على شلبي ومصطفى النحاس جبر ، الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٢٣ – ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ، صـ ٤٠ .

معركة انتخابية اتسمت بالعنف بشكل واضح، ولكن طغيان شعبية وزعامة زغلول أدت لفوز الوفد ، فما كان من الحكومة إلا الاقدام على حل مجلس النواب يوم انعقاده في ٢٣ مارس ١٩٢٥ الذي يعد أقصر المجالس النيابية عمرًا نظراً لأنه لم يمكث غير تسع ساعات [٩٢].

وقد اعتبر علوبة حل مجلس النواب مخالفاً لأحكام الدستور لكنه أيد الاجراء وعلل موقفه الذي يمثل وجهة نظر حزبه حتى لا يتمكن سعد زغلول من السيطرة على زمام الأمور برئاسة المجلس وتأليف حكومة تنشر الفوضى والفساد في الإدارة [٩٣]،وهذا معناه ان علوبة شارك في الاعتداء على الدستور والبرلمان لتوقيعه كوزير للأوقاف على مرسوم حل مجلس النواب [٩٤]، مما يبدو مناقضاً لمواقفه التي أبداها أثناء عرض هذه المسألة في اجتماعات لجنة وضع المبادئ العامة ولجنة تحضير مشروع الدستور ، ولعل هذا يؤكد طابع الانتهازيه في العمل السياسى الذى لا يعرف إلا المصالح وليس المبادئ.

فى تلك الاثناء كانت حكومة زيور تسعى لتغيير قانون الانتخاب قبل اجراء انتخابات جديدة بدعوى أن قانون الانتخاب الذي عدله برلمان ١٩٢٤ لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً [٩٥] لذلك شكلت لجنة حكومية لتعديل القانون مكونة من علوبة وعبد العزيز فهمي وعلي ماهر وتوفيق دوس [٩٦].

ولقد اوضح علوبة أن التعديل استهدف التمييز الطبقى وحرمان الطبقتين الفقيرة والوسطى من التمثيل النيابي وجعله قاصرا على ذوي الثروة المالية والفكرية واعتبره نوعًا من الأرستقراطية المادية والذهنية تتنافى مع الديموقراطية الحديثة التي تدعو للمساواة بين الجميع في الحقوق الدستورية[٩٧].

ويبدو واضحا أن علوبة كان يتردد بين الحرص على المبادئ الدستورية كما يعرفها وبين الحرص على مصالحه الخاصه فرغم تأييده اجراء حل المجلس فقد استجاب لدعوة أمين

[٩٢] عبد الرحمن الرافعي ، في اعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، صـ ١٦٨ ـ ١٧٠ .
[٩٣] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .
[٩٤] عبد الرحمن الرافعي ، في اعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٧٠ ـ ١٧١ .
[٩٥] محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، جـ ١ ، مرجع سبق ذكره، ص١٦ـ انظر أيضاً . وادي النيل ، ١٩٢٥/٤/٧ ، دخول قانون الانتخاب هل هناك تراجع التعديل .
[٩٦] الأخبار ١٩٢٥/٣/٢٥.(لجنة تعديل قانون الانتخاب)انظر أيضاً المصدر نفسه ١٩٢٥/٣/٢٤(تعديل قانون الانتخاب)
[٩٧] وادي النيل ، ١٩٢٥/٥/١٩ ، (حول قانون الانتخاب) .

الرافعي الصحفي بجريدة الأخبار وعضو الحزب الوطني إلى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه تطبيقاً لنص المادة ٩٦ من الدستور، ونظراً لحصار دار البرلمان بقوات البوليس فقد اضطر اعضاء البرلمان إلى الاجتماع بفندق الكونتنتال في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وحضرعلوبة باعتباره نائب دائرة الواسطى بأسيوط ووقع على القرارات التي صدرت بشأن الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعدم الثقة بالوزارة تطبيقاً للمادة ٦٥ من الدستور، والطريف أن يوقع علوبة وغيره من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين على هذه القرارات رغم تأييدهم قبل ذلك لوقت قريب كل تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وأيضا المشاركة فيها [٩٨].

وأمام اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخاب على أساس قانون الانتخاب المعدل في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ [٩٩]، قررت وزارة زيور اجراء الانتخابات طبقاً لأحكام القانون المباشر مما أدى إلى ذهاب محمد فتح الله بركات وعلوبة كنائبين عن لجنة الأحزاب المؤتلفة إلى وزارة الداخلية في ٢٦ مارس ١٩٢٦ للمطالبة بإعادة تقسيم الدوائر كما كانت في انتخابات ١٩٢٣ على أن تقوم الإدارة بإرسال تذاكر الانتخاب إلى جميع الناخبين فوافق الوزير [١٠٠]، مما يدل على قوة تأثير الائتلاف.

على كل حال رشح علوبة نفسه مرة اخرى في دائرة الواسطى بمديرية أسيوط أمام سامي أخنوخ فانوس ومحمد على حمادى على مبادئ الوفد وهما مرشحان لم يتم اختيارهما بمعرفة الأحزاب المؤتلفة . [١٠١]وقد فاز علوبة باغلبية الأصوات ٤٦١٨ مقابل ٣٦١٨ لسامى اخنوخ وسبع اصوات فقط لمحمد على حمادى من جملة الأصوات الصحيحه وقدرها ٨٣٠١ صوتا ولكن سامى اخنوخ تقدم بطعن [١٠٢]ضد علوبة مصدق عليه من محكمة الموسكي الجزئية

[٩٨] عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب ثورة ١٩١٩، جـ ١ ، مرجع سبق ذكره ،صـ ١٨٤ – ١٨٩ .انظر ايضاً عباس محمود العقاد ، سعد زغلول،القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٢ ، صـ ١٨٦ . انظر أيضاً تقارير أمن ، المجموعة الثانية ، محافظة رقم (٩) ١٩٤٢ – ١٩٥٢ ، تقرير نمرة ١٦٠ سري سياسي إلى حكمدارية القاهرة.

[٩٩] احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية سنة ١٩٢٥ ط١ ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، انظر أيضاً تقارير امن ، المجموعة الثانية ، محافظ رقم (٩) ملف تقارير بدون تاريخ ، تقرير عن قرارات مؤتمر الائتلاف ١٩٢٦

[١٠٠] نبيه بيومي عبد الله ، الحياة البرلمانية في مصر ١٩٢٤ – ١٩٣٠ ، رسالة دكتوراه ، كلية الأداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ ، صـ ٢١٥ .

[١٠١] محافظ عابدين ، محفظة رقم (٥٨١) الانتخابات ، تقرير من حكمدار بوليس مصر الى سعيد ذو الفقار كبير الأمناء بالسراي بتاريخ١٩٢٦/٤/١٩ .

[١٠٢] نبيه بيومي ، المرجع السابق ، صـ ٢٢٣ .

الأهلية في ٨ يونيه ١٩٢٦ [١٠٣]، يرتكز على عدة أوجه نذكر منها التشابه الاسمي في التصويت باسم محمد علي ، مما أدى لحصول علوبة على آلاف الأصوات وحصول المرشح الثالث على سبعة أصوات واعتبر هذا لا يتناسب مع وضعه ومركزه الاجتماعي وشعبيته بين أهالي الدائرة .

أما الوجه الثاني للطعن فقد ارتكز على الإخلال بالميعاد القانوني تطبيقاً للمادة ٥٠ نتيجة لاقتحام أعوان علوبة من عمد ومشايخ باب مكتب الانتخاب مرتين فى دوائر الغريب والأكراد وبني زيد وبني مر والساحل وعدم تمكن الأمن من السيطرة على الفوضى مستشهداً بحضور علوبة الساعة ٧ مساءاً فضلا عن انه لم يحدث تنبيه على الناخبين الموجودين بالخارج في حوش مكتب الانتخاب للتصويت ، وانتهى الامر باقتناع لجنة الطعون بحدوث إخلال بعملية الانتخاب وقع بعد الساعة الخامسة مساءاً وقررت استنزال ٢٩٢ صوتاً من مجموع الأصوات الصحيحة من كل من علوبة وسامي أخنوخ وهي الأصوات التى اعطيت من الساعة الخامسة إلى السابعة مساءاً .

وأما الوجه الثالث للطعن فكان بخصوص حصول مظاهرات تهديدية من أعوان علوبة في دائرة بني زيد والغريب والساحل وقامت لجنة الطعون بالتحقيق فيه وراجعت المحاضر حيث ثبت لديها عدم التقدم بشكوى من أي ناخب لمنعه من الحضور . كما بحثت اللجنة الوجه الرابع الخاص بصحة أختام صندوق أوراق الانتخاب حيث ثبت أن عملية ختم الصندوق تمت بخاتمى رئيس اللجنة وعضو الداخلية على مرأى من جميع الأعضاء ،وفى حراسة ضابط المباحث ومفتاحه كان في يد العضو بلجنة الفرز، لذلك أرجعت اللجنة صحة الأختام المطموسة إما للعيب في الختم أو أثر كثرة الشمع الأحمر مما أدى الى سيولته ، وعلى الرغم من اعتراض على ترك رئيس لجنة الساحل العمل والاستراحة أثناء عملية الانتخاب ولكنها اعتبرت أنه لم يحدث تأثير على العملية الانتخابية على ذلك اقترحت اللجنة رفض الطعن وإقرارصحة نيابية علوبة [١٠٤].

---

[١٠٣] مضابط مجلس النواب ،الهيئة النيابية الثالثة ،دور الانعقاد الأول العادي (١٠-٢٠سمبتر ١٩٢٦)، جلسة الأربعون ، ١٩٢٦/٨/٢٥ ، صـ ٦٤١ .
[١٠٤] نفسه ، صـ ٦٤٢ ، ٦٤٦ .

بعد اثبات صحة عضوية علوبة بمجلسى النواب بدأ حياته النيابية بتقديم اقتراحات لمصلحة ابناء دائرته فضلا عن المشاركة فى توجيه الأسئله والمناقشات ومن ذلك أنه قدم اقتراحا لإنشاء سكة حديدية ضيقة بين أخميم والمعابدة في شرق النيل تبتدي من أخميم بمديرية جرجا إلى ناحية المعابدة بمديرية أسيوط نظرا لعدم وجود وسيلة للمواصلات في تلك المنطقة تصل قراها وبنادرها بعضها ببعض بغرب النيل إلا بواسطة المراكب في النيل مما يؤدي لوقع الكثير من الحوادث في منطقة ذات كثافة سكانية ، واعتبر هذا العمل غير مكلف للحكومة لتوفر كثير من أدوات السكة الحديدية الضيقة ومهماتها ،وضرب مثلاً بإنشاء سكة حديد بين الأقصر وأسوان في جهات قليلة السكان مترامية الأطراف ، وعلى الرغم من ان رئيس المجلس اعتبر أن هذا الاقتراح من اختصاص مجالس المديريات إلا ان تبرير علوبة طلبه بأن الخط الحديدي المطلوب يمر بين مديريتين، وتمت الموافقة على إحالة الاقتراح إلى لجنة المواصلات [١٠٥]،ويتضح من اقتراح علوبة اهتمامه بالشئون الزراعية لإتاحة وسيلة مواصلات آمنة تسهل حركة انتقال الفلاحين والمحاصيل الزراعية .

كما اهتم علوبة بمسائل التعليم والطلاب عند مناقشة " لتقرير اللجنة عن مشروع القانون بعقد امتحانات ملحقة بصفة استثنائية هذا العام لمدرسة الهندسة الملكية " [١٠٦]، لقد أوضح علوبة من خلال الشرح والمقارنة بين نظام الامتحان الجديد الذي وضع بناء على قانون مايو ١٩٢٦ والقديم بناء على قانون ١٩١٦ من حيث توزيع الدرجات بجعل درجة النجاح في كل فرع ٥٠% بعد أن كانت ٣٠% وجعل درجة النجاح في مجموع نمر درجات العلوم ٦٠% من المجموع بعد أن كانت ٤٠% مما يقتضي طرد من يحصل على أقل من ٥٠% من مجموع الدرجات، وان الكيفيه التى عالجت بها الوزارة لهذه الحالة تعنى بأنها تريد رفض ٣٢ طالباً وتتحاشى رفض ٤٢ طالباً .

وعلق علوبة على عدم وجود سياسة مستقرة لوزارة المعارف تبدو فى عدم إتاحة الوقت الكافي للطلبة لمعرفة النظام الجديد الذي طبق قبل الامتحان بثلاثة أسابيع من حيث درجات الامتحان وتقسيم فروع المادة الواحدة على سنين مختلفة، بالإضافة إلى تأخير حضور المعلمين

---

[١٠٥] نفسه ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد العادي الثاني (١٨ نوفمبر ١٩٢٦ – ١٤ يوليو ١٩٢٧) ، جلسة الرابعة ، ١٩٢٦/١/٢٤ صـ ٢٧ .
[١٠٦] نفسه ، دور الانعقاد العادي الأول ، جلسة الثانية ، ١٩٢٦/٩/٢ . صـ ٧٧٨ .

الأجانب من السويد وسويسرا ليلقوا دروسهم باللغة الانجليزيـة وعـدم معـرفتهم بـالبرامج الموضوعة ، ثم أوضح أن تجزئة العلوم وعدم احتساب درجات العملي وأعمال السنة كـان سبب سقوط ١٥١ طالباً من السنوات الأولى والثانية والثالثة بشكل غير معهود ، ويرى تناقض نص المادة الأولى من مشروع القانون [١٠٧] التي تسمح لطلبة السنة الأخيرة (الـدبلوم) بعمـل ملحق لمتخرجي مدرسة الهندسة الذين امتحنوا على النظام القديم ولا ترى أن يشمل من طبقوا عليهم النظام الجديد .

وفى هذا الاطار أوضح علوبة أنه لا يؤيد نظام الملاحق أي طلب إعادة امتحانات كانت وضعت بطريقة شرعية على موجب نظام مقرر واعتبر الامتحان بتلك الطريقة باطلاً بطلاناً جوهرياً من جميع الوجوه ولا يصح مطلقاً أن يسمى امتحاناً اذ لم يحدث في أي أمة متمدينـة أو في تاريخ التعليم المصري منذ عهد محمد علي أن تقرر برامج التعليم بأوامر ادارية ليست لها أية صفة تشريعية، وأن تعدل في السنة الواحدة مرات عديدة وأن ينفذ قانون يصدر قبـل الامتحان بثلاثة أسابيع فقط ، لذلك طلب تأييد اقتراحه ونـصه أن [١٠٨] " لا تـسري أحكـام المرسوم الصادر في ١٠ مايو ١٩٢٦ الخاصة بشروط النجاح في امتحانات النقـل بمدرسـة الهندسة الملكية على من رسبوا في امتحانات هذا العام وتسري عليهم بصفة استثنائية للطلبـة الذين رسبوا في امتحانات الانتقال هذا العام أن يمتحنوا فيما رسبوا فيه " ، ولكن الاقتراح تـم رفضه بأغلبية ٥٦ صوتاً ضد ٨٩ صوتاً .

وعند عرض مشروع قانون خاص بعقد امتحانات ملحقة بصفة استثنائية بمدرسة الهندسة الملكية اعترض علوبة على جعل الطالب الذي يرسب في ثلاث مواد يمتحن في جميع المواد وتبريرا لذلك أن أحد الراسبين قد يكون حصل على الدرجة النهائية في العلم الـذي يريـد أن يمتحن فيه مرة أخرى ، ولكن وكيل المعارف اعتبر وجهة نظره خروجًا على القاعدة المتبعة باعتبار أن سقوط الطالب في أكثر من ثلاث مواد لا يجعله أهلاً للنجاح ، ولكن تقرر قبـول المشروع بأغلبية ١٠٦ أصوات ضد ٤١ وكان علوبة من الموافقين على المشروع .

---

[١٠٧] نفسه ، صـ ٧٩٢ .
[١٠٨] نفسه ، صـ ٧٩٣ .

فيما يتعلق بوضع المعاهد الدينية تحت سلطة البرلمان بدلا من سلطة الملك تطبيقاً لنص المادة ١٥٣ من الدستور لحين وضع قانون من خلال إصرار مجلس النواب لفرض الرقابة البرلمانية على ميزانية المعاهد الدينية والأوقاف [١٠٩] تقدم علوبة واخرون باقتراح " بشأن تنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف " ، ويهدف الاقتراح إلى محاولة وضع المؤسسات الدينية تحت الرقابة البرلمانية للتقليل من سلطات الملك الأوتوقراطية ومحاولة إضفاء الطابع المدني والعلماني على مؤسسات الدولة ربما تأثرا بالتجربة التركية فى إبعاد الدين عن السياسة[١١٠]، قرر المجلس إحالة الاقتراح الى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية [١١١] .

وعندما عرض تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف ١٩٢٤-١٩٢٥ على مجلس النواب [١١٢]، حاول سعد زغلول كرئيس للمجلس معرفة من أين تدفع الوزارة التعويضات في الوقف الأهلي إذ حكم بدفعها وهنا أوضح علوبة كعضو في لجنة الأوقاف أن لكل وقف شخصية قائمة ومستقلة وله أعيان سواء كانت موقوفة وقفا خيرياً أو أهلياً وللوزارة أجر قدره ١٠ في المائة لإدارتها الأوقاف الأهلية ، أما فيما يختص بالأوقاف الخيرية فقد استصدارت الوزارة فتوى شرعية مؤداها أن كل ريع من وقف خيري زاد عن حاجته يصرف في إصلاح الأوقاف الخيرية الأخرى، فأوجدت هذه الفتوى شبه تتداخل بين ايراد الأوقاف الأهلية وإيراد الأوقاف الخيرية مما جعل في استطاعة الوزارة أن يكون لها إيراد عام هو باب ايرادات الأوقاف الخيرية وأوضح أن هذه خطة الوزارة في العمل [١١٣] ومن الواضح أن علوبة فى مناقشته هذا الموضوع قد استفاد من سابق خبرته كوزير للأوقاف (١٩٢٥) في معرفة كافة تفاصيل الميزانية وطريقة العمل بالوزارة ،[١١٤] ومن هنا كان عضوًا في لجنة الأوقاف

---

[١٠٩] السياسة / ١٩٢٦/٢/٢٤ ، (المعاهد الدينية ووسيلة إصلاحها) .
[١١٠] مارسيل كولومب ، تطور مصر ، ترجمة زهير الشايب ، صـ ١٥٨ .
[١١١] مجلس النواب ، دور الانعقاد العادي الثاني ، الجلسة الأربعون ، ١٩٢٧/٣/٣ ، صـ ٦٨٦ .
[١١٢] نفسه ، مضابط انعقاد الدول الأول العادي ، الجلسة الحادي والخمسون ١٩٢٦/٩/٨ ، صـ ٨١٥ .
[١١٣] نفسه، الهيئة النيابية الثالثة ، مضابط الانعقاد الأول ، الجلسة الحادية والخمسون ١٩٢٦/٩/٨ ، صـ ٨٦٥ - ٨٦٦ .
[١١٤] ملف خدمة علوبة أنظر ايضا محمد الجوادي ،المرجع السابق ، صـ ٢٠٠ ، ٢١٣ حيث يذكر أن أخا علوبة أحمد على علوبة كان وزير الأوقاف أربع مرات .

ورئيس لجنة الأوقاف ومقررًا للجنة عند مناقشة مشروع القانون الخاص بالحساب الختامي لميزانية الأوقاف عن سنة ١٩٢٦ – ١٩٢٧.

ولم يقتصر نشاط علوبة على المشاركة في الموضوعات المطروحة للمناقشة في المجلس بل شارك في عدة لجان نوعية ذات أهمية منها لجنة الحقانية والطعون [١١٥] التي ربما جاء اختياره عضواً فيها لخبرته فى المحاماة ولجنة الشئون الدستورية التي لم يكن منصوص على وجودها في اللائحة الداخلية [١١٦] للمجلس ،مما جعل سعد زغلول يطلب تشكيلها للنظر في دستورية القوانين التي صدرت في غيبة البرلمان أثناء وزارة زيور. وقد أثار هذا الطلب مناقشة حول شرعية وجود هذه اللجنة دفع سعد زغلول لتشكيل لجنة من سبعة أعضاء من كبار القانونيين [١١٧].

وقد انتهى رأي اللجنة ببطلان وعدم دستورية مراسيم القوانين الصادرة في غيبة البرلمان، ولكن يسرى حكم البطلان على نتائج المراسيم القانونية الخاصة بالانتخابات والمطالبة بوضع قانون يعاقب من يتعرض من وزراء الدولة في المستقبل لإصدار مثل تلك المراسيم بقوانين، والطريف أن يقر علوبة كعضو في اللجنة بعدم شرعية القوانين الصادرة في غيبة البرلمان وهو الذي وقع كوزير للأوقاف في وزارة زيور الثانية على بعض من تلك المراسيم مما يدل على تناقض المبادئ حسب المصالح الشخصية [١١٨].

ويتضح احترام علوبة لدوره في الحياة البرلمانية من خلال مواظبته على حضور معظم جلسات مجلس النواب ،كما كان يقدم الاعتذار عن الجلسات التى لم يحضرها قبل كل جلسة [١١٩] مما يدل على تقديره للاداب البرلمانية وللسلطة الرقابية للبرلمان على الحكومة وكان يتميز بأنه عضو معارض بحياد وموضوعيه عن طريق تقديمه للمقترحات البناءة والحلول السليمة التى تهدف إلى سيادة الأمة وقيام نظام برلماني سليم، كما أكسبته خبرته بممارسة

---

[١١٥] مجلس النواب ، دور الانعقاد العادي الأول ، الجلسة الثانية ١٩٢٦/٦/١٢ ، صـ٨، ١١ ، ١٧ ، نفسه ، دور الانعقاد العادي الثاني ، الجلسة الثالثة ، ١٩٢٦/١١/٢٢ ، صـ ١٦ – ١٩ ، نفسه ، دور الانعقاد العادي الثالث الجلسة الثالثة ، ١٩٢٧/١١/٢٢ ، صـ ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ .

[١١٦] نفسه ، دور الانعقاد العادي الأول ، الجلسة الثالثة ، ١٩٢٦/٦/١٣ ، صـ ٢١ .

[١١٧] نفسه ، الجلسة العاشرة ، ١٩٢٦/٧/١٢ ، صـ ١٠٣ .

[١١٨] نفسه ، جلسة السادسة والعشرون ، ١٩٢٦/٨/٧ ، صـ ٣٦٢ – ٣٦٤ .

[١١٩] ويتضح مواظبته على حضور جلسات من خلال الإطلاع على مضابط جلسات مجلس النواب، دور الانعقاد الأول والثاني والثالث لبرلمان الائتلاف ١٩٢٦ – ١٩٢٨ .

العمل البرلماني إلمامًا بكافة الموضوعات المطروحة في المجلس حتى وإن لم يشارك في مناقشتها مثل بعض الموضوعات السياسية والاقتصادية الخاصة بأزمة مخصصات الملك والمفوضيات المصرية في الخارج، وأزمة الجيش أثناء مناقشة ميزانية وزارة الحربية وتوظيف المال الاحتياطي للحكومة، وأزمة القطن ويدل عدم مشاركته في مناقشة تلك الموضوعات على حرصه على عدم الصدام مع السراى والاحتلال البريطانى [١٢٠].

ولعله يمكن ارجاع عدم مشاركة علوبة في الحياة النيابية خلال الفترة من ١٩٢٨ إلى ١٩٣٦ إلى الظروف التي أحاطت بعرقلة الحياة النيابية[١٢١] نذكر منها تصدع الائتلاف بسبب انسحاب علوبة وغيره من نواب الأقلية عند مناقشة اقتراحى حسين الجندي وأحمد ماهر بتعديل اللائحة الداخلية للمجلس [١٢٢]، وتجاهل مطلب الأقلية خاصة الأحرار الدستوريين بتأجيل نظر التعديل الذي يهدف للتقليل من حرية المعارضة في المجلس ووضع ضوابط عليها مما جعلهم يعتبرونه يمس كرامتهم ،ولكن الأغلبية الوفدية اعتبرت أن تأجيل طلب التعديل يعتبر ضعفًا ،[١٢٣] ويبدو أن النية كانت مبيتة للتخلص من البرلمان وتقويض نفوذ الوفد ، مما أدى بمحمد محمود إلى تأجيل انعقاد البرلمان شهرًا في اليوم التالي لتأليف وزارته، ثم أصدر مرسومًا ملكياً بحل البرلمان، ويلاحظ أن علوبة قد أيد ذلك الاجراء غير الدستورى ربما لكونه سكرتيرًا للحزب بينما رئيسه يعرقل الحياة النيابية وفى هذا دلاله على[١٢٤]مدى التناقض بين موقف علوبة المؤيد لاعتداء البرلمان للمرة الثانية على الرغم من مشاركته في لجنة الأحزاب المؤتلفة ولجنة الشئون الدستورية [١٢٥].

ولكن عندما قام إسماعيل صدقى بالغاء دستور ١٩٢٣وأصدر دستورا جديدا سنة ١٩٣٠ بدون لجنة أو جمعية تأسيسية أسرع علوبة بالانضمام إلى الائتلاف الحزبى لمقاطعة الانتخابات على أساس دستور ١٩٣٠ الذي سمي بدستور الحكومة وهاجمه بشدة على صفحات

---

[١٢٠] عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، جـ ١ ، صـ ٢٠٦ – ٢١١ .
[١٢١] على شلبي ومصطفى النحاس ، المرجع السابق ، صـ ٩٥ – ٩٦ / ١٥٣ ، ١٦٢ / ٢٤٧– ٢٤٨ .
[١٢٢] مجلس النواب ، دور الإنعقاد العادي الثالث ، الجلسة الثالثة صـ ١٤ – ١٧ .
[١٢٣] السياسة ، ١٩٢٨/٦/١٠ (انسحاب الأحرار الدستوريين ونوابهم مقال لمحمد حسين هيكل ، السياسة ١٩٢٨/٦/٢٢ (النواب ولائحتهم الداخلية) .
[١٢٤] السياسة ١٩٢٨/٦/٢٩ ، (تضامن محمد على باشا) .
انظر أيضاً : أحمد فارس عبد المنعم ، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ، صـ ٥٦ .
[١٢٥] تقارير أمن ، محفظة رقم (٩) مذكرة بدون تاريخ .

الجرائد[126]حتى قامت وزارة توفيق نسيم الثالثة بالغائه في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بدون إعلان إعادة دستور ١٩٢٣ مما أدى لضغط الجبهة الوطنية ممثلة في ثورة الطلبة التي أدت لاتفاق الأحزاب على ائتلاف ورفع كتاب إلى الملك لمطالبته بإعادة دستور ١٩٢٣، ولقد استجاب الملك لمطلبهم بصدور مرسوم ملكي بإعادته [127].

ويلاحظ عدم وجود دور لعلوبة خلال الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٣٦ في معركة إعادة الدستور، ربما يكون ذلك لانشغاله في تلك الفترة بالقضايا العربية خاصة قضية فلسطين ورحلاته في بلاد المشرق العربي والهند من أجل ذلك وتنكر لاتجاه الحزبية بتقديم استقالته من حزب الأحرار الدستوريين ١٩٣٤ [128].

نشاط علوبة في مجلس الشيوخ (١٩٣٦ - ١٩٤٨) .

لقد شارك علوبة في مجلس الشيوخ كعضو معين بمرسوم ٨ مارس ١٩٣٦ حتى تقديم استقالته من المجلس لتعيينه كأول سفير لمصر في باكستان بعد انفصالها عن الهند، [129]ويبدو حرص جميع الوزارات خلال فترة الاثنى عشر عاماً على اختيار علوبة كعضو معين نظرًا لكفاءته ومهارته بأداء العمل البرلماني التي تتضح من مناقشاته البرلمانية التى كان يعبر فيها عن فكر مستقل ليس متأثراً بأي نزاعات حزبية حتى بعد عودته لحزب الأحرار الدستوريين في عام ١٩٤٤[130]، وربما يكون عدم اختياره بطريق الانتخاب يرجع لعدم استناده لتأييد شعبي مما كان له تأثير على قلة مناقشاته في المجلس ،وأيضاً غيابه عن حضور الجلسات فاصبح قليل المناقشة معتدا بنفسه .

ويتضح التطور الفكري والنضج السياسي لدى علوبة من خلال التعرض لبعض مناقشاته لموضوعات متنوعة سياسية واجتماعية واقتصادية، مما يدل على أن علوبة مفكر من طراز موسوعى والإلمام واحاطة بكافة تفاصيل، لذلك سوف نتعرض لمعرفة أرائه تجاه بعض

---

[126] محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، جـ ١ ، ، صـ ٢٥٨ ــ ٢٦٠ ، صـ ٢٧٣ ــ ٢٧٤ أنظر ايضاً أحمد شفيق حوليات مصر السياسية ، السابعة ١٩٣٠ ، ط ١ ، دار الكتاب ١٩٣١ ، صـ ١٢٣٨ ، ١٢٤٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٤ ١٤١٥ ، ١٤٢١ .انظر ايضاً ــ أحمد فارس عبد المنعم ، المرجع السابق ، صـ ٥٦ ــ ٦٢ .

[127] على شلبي ، مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، صـ ٢٣٠ ــ ٢٤٨ . انظر ايضاً نجوى كامل، المرجع السابق صـ ٦٢ ــ ٧٦ . عرض لمطالبة الجرائد الوفدية بعودة الدستور .

[128] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة سياسياً ومفكراً ، ، مرجع سبق ذكره ، صـ ١٧٦ .

[129] مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد الثلث والعشرين ،الجلسة الأولى ،٢٢ / نوفمبر /١٩٤٨ .

[130] الدستور ، ١٩٤٤/١٠/١٨ (تكريم علوبة باشا في حزب الأحرار الدستوريين)

المسائل المطروحة للمناقشة في المجلس حيث وصفه علوبة بأنه مجلس حكمة واتزان ويراجع مجلس النواب في قراراته التي قد تصدر بفعل الانفعال والعاطفة [١٣١].

وعند مناقشة مشروع القانون الخاص بالقرعة العسكرية[١٣٢] اعترض علوبة على استثناء من يحفظ القران وطلبة جامعة الأزهر والمدارس الثانوية والعليا من التجنيد باعتباره ضريبة الدم والشرف والدفاع عن الوطن لأن الاستثناء معناه إيجاد طبقتين طبقة الجندية وتقصر على الأميين وطبقة النعومة المعفاة من التجنيد وهم المتعلمون، وكانت وجهة نظره أن أسباب تقدم الأمم المختلفة يرجع إلى تجنيد المتعلمين ،وبفضل النظام العسكري الذى اثبت نجاحه في ميادين الأدب والصناعة والزراعة، واستشهد فى مناقشته بأن رسول الله (ص) كان أول جندي، وأن أتباعه من الصحابة والمهاجرين والأنصار كانوا جنوداً ،وأوضح فضل النظام العسكري على الدولة الإسلامية في بدايتها في المدينة،لذلك تمت إعادة المشروع إلى لجنة الدفاع الوطني ولجنة المالية لتضع مشروعًا بطريق الاستعجال يكون أساسه التجنيد الإجباري، كما طلب علوبة أن يصبح التدريب العسكري اجبارياً [١٣٣]،وهنا تبدو سيطرة الفكر المعتدل على علوبة الذى يتمثل في الموازنة بين سيرة رسول الله (ص) وأسباب التقدم ومنجزات العصر الحديث .

وعند مناقشة مشروع قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية [١٣٤]اعترض علوبة على نص المادة الثانية الخاصة بأن المحامى تحت التمرين يجوز له أن يترافع باسمه أمام المحاكم الجزئية والمركزية ،وأوضح تناقض المادة الأولى التي تنص على أنه لا يجوز للمحامى تحت التمرين أن يشتغل بغير القضايا التي يعهد بها إليه المحامي الذي يتمرن عنده، ورفض اعتباره استثناء من المادة الأولى، لذلك طلب علوبة ابقاء المادة على أصلها بحجة الخطر من قلة خبرة المحامي تحت التمرين .

ولقد اعترض وهيب دوس على رأي علوبة على أساس أنه ليس هناك ما يدعو للخطر من أن محامٍ تحت التمرين يترافع في قضايا أمام محاكم جزئية حيث لا يسمح له بأن يكون له

---

[١٣١] محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية، مرجع سبق ذكره ، صـ ١٠٧ .
[١٣٢] مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد الرابع عشر ، الجلسة السادسة والستون ، ١٩٣٩/٨/١ ، صـ ٦٩٤ .
[١٣٣] نفسه ، صـ ٦٩٥ـ ٧٠٥ انظر أيضاً محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧٩ـ٢٨٠
[١٣٤] نفسه

مكتب خاص باسمه وذكر أحقية المحامي الذي يعمل عنده محام تحت التمرين أساء العمل في قضية في أن يخيره بين ترك العمل أو عرض قضاياه على المحامي الكبير ، كما أوضح أيضاً أن أصحاب القضايا هم أحرص على مصالحهم في توكيل محامين تحت التمرين، وأن الغرض من المادة توفير فرصة العمل للمحامين تحت التمرين باسمهم نظراً لانشغال المحامي الكبير الذي يعهد لهم بالكثير من القضايا وأمام هذه الحجة تنازل علوية عن اقتراحه [١٣٥].

كما اعترض علوبة على الفقرة الثالثة من المادة التاسعة عشرة من مشروع قانون المحاماة الخاصة بقبول المحامين الذين اشتغلوا أمام المحاكم الابتدائية من الترافع أمام محاكم الاستئناف بسبب الافتقار للخبرة العملية التى حصل عليها المحامي الذي تمرن مدة سبع سنوات أمام محاكم الاستئناف، وعرف نظام القضاء به وتمكن من الممارسة الفعلية لا النظرية وأدرك كيفية الترافع أمامه، كما أوضح الضرر المادي من حيث إن كثرة المحامين قد تؤدى إلى قلة القضايا التي يتمكن المحامي من الترافع فيها لكن وكيل وزارة الحقانية اعترض على وجهة نظر علوبة بحجة أن رئيس محكمة النقض والإبرام هو أدرى بالقضايا المنظورة وبالتالي هو الذي يحدد هل تحتاج إلى زيادة عدد المحامين أم لا ، فاقترح وهيب دوس حذف الفقرة الثالثة من المادة ١٩ من مشروع قانون المحاماة وأيده علوبة. [١٣٦]

وعند مناقشة المادة ٤٥ من مشروع قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية الخاصة بشأن حدوث خلاف بين المحامين ووكلائهم على تقدير الأتعاب طلب نواب الوفد (يوسف الجندي وأحمد رمزي) تعديل المادة بحيث يعطي المجلس النقابة الحق في أن تفصل في الاتفاق الكتابي إذا حدث خلاف، فأوضح علوبة أن الخلاف يقع بين المحامي والموكل عند عدم وجود عقد كتابي بينهما،وفي تلك الحالة يعتبر مجلس النقابة كمجلس عائلي يقدر الأتعاب وبما أن التعاقد الكتابي يحل محل تقدير النقابة ،فلذلك يكون من الخطأ إرهاق مجلس النقابة بدون مبرر بالنظر في جميع الدعاوى المتفق عليها بعقد أو غيره مما يمس بقدسية اتفاقات المحامين مع وكلائهم وتكون عرضة للطعن ويمس أيضاً بكرامة المحامين ،لذلك تقرر الموافقة على إبقاء المادة ٤٥ دون تعديل [١٣٧].

---

[١٣٥] نفسه ، صـ ٦٢ .
[١٣٦] نفسه ، صـ ٦٦ – ٧١ .
[١٣٧] نفسه، صـ ٧٩ – ٨٠ .

ويلاحظ دفاع علوبة عن السلطة الرقابية للبرلمان على أعمال الحكومة كما اتضح من خلال مناقشة تقرير لجنة الشئون الدستورية عن دستورية الاتفاق الذى عقدته الحكومة مع شركة المياه بمدينة القاهرة في ٤ يوليه ١٩٣٨[١٣٨] ، حيث ارتكزت معارضته على اهمية دراسة المسألة لأن الشركة تستغل منافع عمومية لذلك رفض عدم نظر الاتفاق بحجة ان هناك قضية مطروحة أمام المحاكم ضد الشركة واستند إلى طول فترة التقاضي التي تجعل من الصعب دراسة الاتفاق بعد الانتهاء من الحكم فيه .

وأوضح علوبة الاعتبارات التي تجعل للبرلمان أحقية في نظر ومراقبة ومناقشة عقد الاتفاق، وقد اعترض على تأييد محمد شفيق رأى الحكومة بعدم اختصاص البرلمان مناقشة ذلك الاتفاق حيث قام علوبة بتعريف الالتزام بأنه اتفاق على استغلال مرافق عامة مثل عقود البيع والشراء من حيث أركانها الأساسية الثمن والموضع باعتبار أن شركات الاحتكار والالتزام تقوم بأعمالها بالنيابة عن الحكومة لذلك تأخذ أتاوة أشبه بضريبية، وعلى أساس ان الضرائب لا يمكن التصرف فيها بالزيادة الا بعد الرجوع إلى البرلمان ليقرر هل هناك ضرر يختص بتغير الأسعار، لذلك أوضح ضرورة وجود الرقابة البرلمانية حتى على المستهلك بالاشتراك بالعداد[١٣٩]، كما أوضح ضرورة المراقبة البرلمانية فيما يختص بتحديد نسبة أرباح الحكومة بما يزيد من الإيراد على ٤٠٠٠٠٠ ج استنادا إلى نص المادة (١٣٧) من الدستور وضرورة مراقبة الخريطة التي تحدد أماكن احتكار الشركة نظراً لزيادة عدد السكان لتشمل اماكن عديدة.

واضاف علوبة قائلا " بما أن الاتفاق الذي عقدته الحكومة مع شركة مياه القاهرة بتاريخ ٤ يوليه ١٩٣٨ يتناول تعديلات أساسية على الاتفاقات القديمة ونظراً إلى أن الدستور يقرر أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار أيا كان نوعه أو موضوعه لا يجوز إلا بقانون وإلى زمن محدد ونظرًا لأنه لا يجوز اجراء أي تعديل أساسي على عقود الالتزام أو الاحتكار إلا بعد

[١٣٨] نفسه ، دور الانعقاد العادي السادس عشر، الجلسة العاشرة ، ١٩٤١/٢/٣ صـ ١١٣ .
[١٣٩] نفسه، صـ ١٢١ .

موافقة البرلمان، وكان المجلس قد قرر أن تتقدم الحكومة إلى البرلمان بمشروع قانون يتضمن نصوص هذا الاتفاق قبل نهاية الدورة الحالية "[١٤٠].

وهكذا وفى كثير من الأحيان كان علوبة يقدم المصالح الطبقية على بعض الأمور العامة التى تتصل بالسياسة من بعيد .ومن ذلك مثلا أنه فى أثناء الحرب العالمية الثانية حدث نقص فى بعض المواد الغذائية وناقش مجلس الشيوخ مشروعي قانونين واردين من مجلس النواب بشان تحديد المساحة التي تزرع قطناً والإكثار من زراعة الحبوب، [١٤١] وفى مناقشة مشروعى القانونين طلب علوبة أن يكون الاقتراع على التساوي أو التفاوت في تحديد المساحة التي تزرع قطناً وبعد ذلك تقرر النسبة المئوية للمساحة وفى الوقت نفسه كان معروضا على المجلس استجواب قدمه يوسف الجندي وتمسك به عبد الرحمن الرافعي بشأن حالة المعتقلين السياسيين [١٤٢]، ورغم ان علوبة ذكر أهمية الاستجواب لأنه خاص بصيانة الحريات لكنه طالب بأهمية نظر القانونين الزراعيين أولاً.

وردا على بيان الأغلبية الذى يقول بأن العجز فى الحبوب يصل إلى ٢,٤٦٩,٠٠٠ أردبا قال إنه يمكن مواجهة العجز بتسميد أراضي الحياض والأراضي البور ولأن الحكومة لم تتعهد بتقديم السماد اللازم ، طلب أن يكون تحديد المساحة التى تزرع بالحبوب على أساس عدم كفاية السماد الذى استنفد أغلبه في زراعة القمح أو الأرز، وعدم معرفة الكمية التي تقدمها الحكومة طبقا لرأي لجنة المالية باعتبار السماد كمية تخمينية أساسها الحساب قد تنزل به الطوارئ لحد كبير .

ومن ناحية اخرى أوضح فى سخرية ان الوصول بانتاج الحبوب إلى ٢,٤٦٩,٠٠٠ أردبا لتغطية العجز لن يحقق الغرض حتى إذا تم تخفيض نسبة زراعة القطن إلى أكثر من ١٩% ، لذلك طالب عند اقرار التساوي بين مساحة زراعة القطن وزارعة الحبوب مراعاة التفاوت بين أراضي شمال الدلتا وباقي الأراضي عدا شمال الدلتا التي تنتج الذرة التي تعتبر عنصرًا هاماً في غذاء المصريين.

---

[١٤٠] نفسه ، صـ ١٣٤ ـ ١٣٥ .

[١٤١] نفسه، دور الانعقاد السابع عشر ، الجلسة التاسعة صـ ١١٨ .

[١٤٢] نفسه ، دور الانعقاد السابع عشر ، الجلسة الخامسة ، ١٩٤١/١٢/٢٣ ، صـ ٥٠ ـ ٥١ .

واستمرارا فى اسلوب السخرية قال "أن الأراضي ليست أمام الزراعة سواء" شان" ان المصريين امام القانون سواء " واستند إلى اختلاف الأراضي في إنتاج أنواع الأقطان فهناك مثلا خطورة من زراعة صنف الزاجورة والأشموني أو الحبوب بدلاً من الاقطان عالية الجودة التى تزرع في شمال الدلتا لأنها مطلوبة في السوق وخشية من إرهاق ميزانية الحكومة بدفع تعويضات لاصحاب هذه الأقطان ، وعلى الرغم من نفيه أن يكون الدافع لوجهة نظره الغرض منه خدمة مصالح شخصية بطلب دفع تعويضات أو المطالبة بأسعار عالية للحبوب الا أنه يبدو تأييده لمصالح كبار الملاك الزراعيين القائمة على أساس الثروة القطنية بما يتفق مع وضعه الطبقى، لذلك كان تأييد إقرار المشروع بالصيغة التي أقرها مجلس النواب أو أن يحدد نسبة للزراعة كيفما تكون هذه النسبة عند التفاوت أو تخفيض نسبة زراعة مساحة الأقطان الى ١٦% لزراعة الحبوب [١٤٣].

وقد اشتراك علوبة فى لجان ذات طابع قانونى مثل لجنة الحقانيه والعدل واللائحة الداخلية والشؤون الدستورية والطعون نظرا لخبرته القانونية ،كما شارك فى لجنة المعارف نظرًا لاهتمامه بقضايا التعليم ،أما اشتراكه فى لجنة الشئون الخارجية ربما يكون لشهرته فى الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية،إلا أنه لم يكن لـه دور واضح فى مناقشات تلك اللجان[١٤٤].

ورغم حيوية علوبة فى مناقشة الموضوعات التى صادفت اهتمامه إلا انه كان دائم الاعتذار عن عدم حضور جلسات المجلس حتى بلغت نسبة الغياب أكثر من ٧٥% خلال أدوار الانعقاد المعين فيها ،بصرف النظر عن انه كان يقدم الإعتذار قبل كل جلسة وتعبيرا عن ذوقه وتقديرا منه للمجلس [١٤٥]، وربما كان غيابه الكثير راجع لأنشغاله بالقضايا العربية الاسلامية خاصة مسألة فلسطين أو نتيجة لانشغاله بقضايا مكتبه كمحام لـه شهرة واسعة

---

[١٤٣] نفسه، صـ ١١٨ ، ١١٩ .

[١٤٤] نفسه ، دور الانعقاد العادي الحادي عشر ، الجلسة الثالثة ١٩٣٦/٥/٢٦ صـ ٣٠ – ٣١ ، ٣٣ دور الانعقاد الثاني عشر ،الجلسة الثالثة صـ ٣٠ تخلي عن عضويته في لجنة الحقانية إلى حسين محمد الجندي –دور الانعقاد الثالث عشر ، الجلسة الثالثة ١٩٤٧/١٢/١٥ صـ ٣٦ لم يشترك فى لجان فى دور الانعقاد الخامس عشر لأنه كان وزيردوله للشئون البرلمانية ، دور الانعقاد السادس عشر – جلسة الاولى ، ١٩٤٠/١١/١٨ صـ ١٧ – دور الانعقاد السابع عشر – جلسة الثالثة ١٩٤١/١١/٢٤، دور الانعقاد العشرين ، جلسة الثالثة ١٩٤٥/٢/١٣ ،ص٥٠) دور الانعقاد الحادى والعشرين– جلسة الحادية والثلاثون ١٣/ ٥/ ١٩٤٦ صـ ٦٣٩ – ٦٤٢ .

[١٤٥] جلسات مجلس الشيوخ من{١٩٣٦-١٩٤٨}

،وربما أن حالة الصمت البرلماني فى كثير من الجلسات التي كان يحضرها تعود لسيطرة الأغلبية الوفدية على مجلس الشيوخ .

علوبة وزير دولة للشئون البرلمانية في وزارة علي ماهر ١٨- أغسطس ١٩٣٩ – ٢٦ يونيه ١٩٤٠ :

ويبدو ان اشتراك علوبة للمرة الثانية في وزارة علي ماهر الثانية قد جاء في ضوء عدة اعتبارات تتعلق برغبته في إقامة سياسة إسلامية عربية لتحقيق الزعامة السياسية لمصر وبالتالي للقصر بعد فشل تحقيق حلم الخلافة الإسلامية التي كانت تتفق مع نشاط علوبة في الدفاع عن القضايا العربية والاسلامية خاصة بعد اشتراكه فى المؤتمر البرلماني العربي لدراسة مشكلة فلسطين بتأييد من القصر،ولو ان هذا الاتجاه كان مصدر قلق للسياسة الإنجليزية خشية توظيف الدين فى السياسة لكن لم تعترض بريطانيا على شخصه كوزير،[١٤٦]وهذا يعد تناقضاً في عرف السياسة البريطانية لأنه معروف لديها بأنه وطني غيور والتطرف قرين الوطنية من وجهة النظر البريطانية [١٤٧].

ومما يستوقف النظر كيفية اشتراك علوبة كشخصية مستقلة كوزير بلا وزارة بما لا يتفق مع مركزه الأدبي وشهرته، ربما يكون ذلك في إطار تدعيم ضعف موقف على ماهر البرلماني لكونه شخصية مستقلة لا تعتمد على أي تأييد حزبي تستمد سلطته من القصر وتسعى لمحاولة فرض أوتوقراطية القصر أو بمعنى أصح أوتوقراطية على ماهر، [١٤٨] ولذلك اضطر لدخول معركة برلمانية لم تشهدها البلاد من قبل نظراً لطبيعتة ما فرضته الظروف الدولية على السياسة الإنجليزية بمحاولة فرض حالة هدوء داخلي في البلاد لا تجدي معها أي محاولة لانقلابات دستورية تؤدي إلى اشتعال البلاد بالمظاهرات .

لذلك أقدمت وزارة على ماهر على استحداث منصبي وزراء دولة للشئون البرلمانية فى ضوء طبيعة التمثيل الحزبي على الوضع في البرلمان من حيث سيطرة الأحرار الدستوريين

---

[١٤٦] محمد جمال المسدى وآخرون ، مصر والحرب العالمية الثانية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٨ م ، صـ ٨٠ – ٨١ .
انظر ايضاً ملف خدمة محمد علي علوبة .
[١٤٧] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة سياسياً ومفكراً ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٧٧ .
[١٤٨] عاصم الدسوقي ، مصر في الحزب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، دار الكتاب الجامعي ١٩٨١ ، صـ ٣٩ – ٤٠ .

بمجلس النواب بحصولهم على ٩٩ مقعدًا فى انتخابات مارس ١٩٣٨ والسعديين ٨٤ مقعداً ،بينما لم يحصل الوفد إلاعلى ١٢ مقعداً ،ولعل هذا يفسر اختيار إبراهيم عبد الهادي وهو عضو فى الهيئة السعدية وزير دولة للشئون البرلمانية لمجلس النواب لمؤاجهة معارضة الأحرار الدستوريين ، لكن المعارضة كانت أقوى في مجلس الشيوخ نظراً لتمتع الوفد بما يقرب من نصف الأعضاء، بالإضافة للعلاقات العدائية بين الوفد وعلي ماهر منذ انشقاقه مبكرا عن الوفد في ١٩٢٣. [١٤٩]ومن هنا كان اختيار على ماهر لعلوبة وزير دولة للشئون البرلمانية لمجلس الشيوخ نظرًا لخصومته مع الوفد [١٥٠]الذى كان يرى فى شهرة علوبة الناتجة عن الدفاع عن القضايا العربية الإسلامية خطرًا يهدد الوفد في السيطرة على الرأي العام الذي يتأثر بالعواطف الدينية وقد يتضح ذلك من معارضة الوفد لعقد المؤتمر البرلماني العربي الذى شارك فيه علوبة [١٥١].

لذلك كان طبيعياً ان يوجه محمود سليمان غنام النائب الوفدي بمجلس النواب سؤالا عن اختصاصات وزراء الدولة وهو منصب غير دستورى، ويعد عقبة أمام تنفيذ المادة ٦٥ من الدستور الخاصة بالرقابة البرلمانية على أعمال الوزارة التي تتطلب محاسبة الوزير على مسئوليته الفردية في إدارة وزارته ضد المصلحة العامة للدولة مما اعتبره سقوط لركن من أهم اركان الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية.

كما ان غنام اعتبر هذا المنصب مخالفاً حتى للتقاليد البرلمانية في بلاد العالم إلا في فرنسا التى تقتضى ضرورة تعدد الأحزاب مع احتمال صعوبة تمثيلها في الوزارة لأن تمثيل الأغلبية الحزبية لن يتم إلا بتلك الطريقة مما يتنافى مع اختيار إبراهيم عبد الهادي كوزير دولة للشئون البرلمانية من الهيئة السعدية الممثلة بأربعة وزراء في الوزارة ، كما يتنافى مع اختيار علوبة كوزير مستقل لا ينتمي إلى هيئة سياسية حزبية مما يجعله لا يستند على أية قوة برلمانية تدعم

---

[١٤٩] محمد جمال المسدي وآخرون ، المرجع السابق ، صـ ١٣٨ – ١٣٩ .
انظر ايضاً – رشوان محمد جاب الله ، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية رسالة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس ١٩٩٣ م صـ ١٣٦ – ١٣٧ .
[١٥٠] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة سياسياً ومفكراً ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٧٦
[١٥١] مذكرات محمد عزة دروزة، سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية ، خلال قرن من الزمن ١٨٨٧ – ١٩٤٨ ، المجلد الأول،الطبعة الاولى ، دار الغرب الاسلامي، ١٩٩٣ صـ٦١٨ .

الوزارة، كما أنه لا يضيف جديدا بتمثيل العنصر المستقل الذي يمثل بـأكثر مـن العنـصر الحزبي في الوزارة .

كما اشار غنام إلى الظروف التي ألجأت وزارة محمد محمود لخلق تلك المناصـب لعمل الدعاية والترتيب للانتخابات، وبمجرد انتهاء الانتخابات استقالت الوزارة وألفها محمـد محمود من جديد الذى بادر بإلغاء تلك المناصب لأن التجربة دلت على فشل الفكـرة وعـدم الحاجة إليها واستند لنص المادة ٦٣ من الدستور التي ترتب حضور الوزراء للبرلمان [١٥٢].

على كل حال عند مناقشة تقرير اللجنة المشكلة لبحث المرسوم الخاص بإعلان الأحكام العرفية بسبب الحرب* ومناقشة بيان رئيس مجلس النواب رفض علوبة وزير الدوله لـشؤون مجلس الشيوخ تأجيل نظر المرسوم تقديرا للظروف العالمية ولأن المسألة قتلـت بحثـاً فـي جلسات اللجنة، كما أن الحكومة استجابت لطلبات اللجنة بحضور اثنين من الوزراء ومعهـم عبد الحميد بدوي رئيس لجنة قضايا الحكومة حيث أدلوا بكل البيانات ،بالإضافة لمقابلة رئيس اللجنة مع رئيس مجلس الوزراء لإتمام المناقشات التي حصلت في اللجنة، لذلك أوضح أهمية أن تناقش المسألة بسرعة حتى يمكن للحكومة التفرغ لأعمالها المـستعجلة التـي فرضـتها الظروف، وفي محاولة لاسترضاء المعارضة قال أن الحكومة تريد أن تتعاون مع المجلـس، لذلك يجب تلبية ندائها ولكن لم تجد كل المحاولات وتم تأجيل نظر المرسوم[١٥٣].

وعندما قال علي ماهر رئيس الحكومة بأن نظر مرسوم الأحكام العرفية لا يستغرق نظره سوى خمس دقائق في برلمانات الدول الديمقراطية أوضح أحمد محمد خشبة الشيخ الوفدى ان الحكومات الديمقراطية تنقل السلطة المدنية إلى السلطة العسكرية دون وضع قيود على الحياة الدستورية، ورد علوبة في إطار تأييده المطلق لسياسة أوتوقراطية على مـاهر بقولـه " ألـم يحلف حضرة الشيخ المحترم اليمين الدستورية على احترام الدستور وقوانين البلاد وإذا كـان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٣ من هذه القوانين وهو الواقع فإني أرجو من حـضرته أن يكـف

---

[١٥٢] الوفد ، ١٩٤٠/١/٧ (أسئلة برلمانية ، وزير الدولة) .
* لقد شارك علوبة في اللجنة المشكلة لنظر مرسوم إعلان الأحكام العرفية في مجلس الشيوخ بصفته مندوب الحكومة كذلك ابراهيم عبد الهادي في مجلس النواب ، انظر جلسات مجلس الوزراء ، جلسة ١٩٣٩/١٠/١٠ .
[١٥٣] مجلس الشيوخ ، مجموعة مضابط ملاحق دور الانعقاد غير العادي ، لابلاغ البرلمان المرسوم الخاص بإعلان الأحكام العرفية . (٢-١٧) أكتوبر ،الجلسة الثالثة ، ١٩٣٩/١٠/١١ ، صـ ١١ .

الكلام في موضوعه " فما كان من أحمد محمد خشبة إلا أن قال أنه لم يحلف اليمين على عدم تعديل قانون للصالح العام [١٥٤].

وتطبيقا لسياسة اعلان الأحكام العرفية تم منع نشر استجواب محمود بسيوني ويوسف الجندي (الوفد)عن الإجراءات التي اتخذت مع الصحافة لأن هذا الإجراء لا يتعلق بحزب وأنما يمس البرلمان وكرامة الأعضاء ويتناقض مع تصريح رئيس مجلس الوزراء بجلسة ٢ أكتوبر ١٩٣٩ *، بأن لا تمتد يد الرقيب للمناقشات البرلمانية كما قدم الدليل على صحة استجوابه بتجربة من جريدة المصري * نشر فيها الاستجواب برمته فأشار عليه الرقيب بنشر الاستجواب كعنوان ، كما أوضح ايضاً أهمية معرفة الرأي العام المسائل قبل مناقشتها حتى يتمكن من تداولها ويتعرض لها بالنقد وأيضاًح وجهة نظره التي تضع في الاعتبار عند المناقشة في المجلس ،وطلب تصريحًا من وزير الشئون البرلمانية بأن المسألة لن تتكرر [١٥٥].

وفى هذا قال محمد حسين هيكل (الاحرار الدستوريون) ان النشر والعلانية حق مطلق للمجلس قرره الدستور ولا يجوز أن يحدد أو يقيد نظرا لظروف الحرب وطالب ألا تمتد يد الرقيب على أعمال البرلمان، وقال لويس أخنوخ فانوس بأهمية نشر الاستجوابات التي تحقق سلطة البرلمان على الوزراء، لذلك فهي حق من حقوق الأمة .

لكن علوبة المدافع عن سياسة الحكومة وتأييد سلطة الأحكام العرفية رد قائلا أن الرقيب لا يتعرض بشئ من الحذف أو التعديل لجداول الأعمال في البرلمان، واستند فى هذا إلى قرار جلسة ١٠ يناير ١٩٤٠ بخصوص الأسئلة والاستجوابات التي تكون متضمنة أمورًا تقضي تعليمات الرقيب بالتأجيل ،وأن تصريح رئيس مجلس الوزراء الذي يشير إليه يوسف الجندي يقتصر فقط على ما يطرح من مناقشات داخل المجلس ،كما قال ان الاتفاق فى هذا الخصوص كان أن توافق سلطة الرقابة على نشر جدول الأعمال لأنه من صميم عمل رياسة المجلس نشر ملخص المواضيع التي تطرح على المجلس، واستند إلى ما سبق إقراره في جلسة ٢ أكتوبر ١٩٣٩ باعتبار سلطة الرقيب على الصحافة سلطة واسعة لا حد لها ،ثم أوضح خطأ

---

[١٥٤] نفسه ، الجلسة الرابعة ، ١٩٣٩/١٠/١٦ ، ص٥٢

* نفسه، مجموعة مضابط وملاجق دور الإنعقاد غير العادي لابلاغ البرلمان مرسوم الخاص باعلان الأحكام العرفية ٢- ١٧ أكتوبر ١٩٣٩ .

* وذلك على الرغم من محاولة علوبة نفي أن الحكومة أصدرت تعليمات بمنع نشر الاستجواب

[١٥٥] نفسه ، دور الانعقاد الخامس عشر، الجلسة العاشرة ١٩٤٠/٢/٢٠ ، صـ ١٨٩ .

وخطورة اطلاع الرأي العام على نصوص الاستجوابات قبل مناقشتها لأنها تكون لديها رؤية أحادية المصدر ،لذلك طلب تأجيل مناقشة الاستجواب لحين حضور رئيس مجلس الوزراء باعتباره الحاكم العسكري، ليوضح أن ما قاله يوسف الجندي بخصوص الاتفاق مخالف لها أو أزيد مما اتفق عليه من قبل [١٥٦] .

ويبدو أن حجة علوبة فى تبرير سلطة الرقيب جاءت ضعيفة ومستندة على أسس واهية تفقد للدستورية مما يعد تناقضًا لما سبق ان أدلى به في لجنة وضع الدستور من أن الأمة مصدر السلطات، وما أقره من مبدأ فصل السلطات وحرية الصحافة، مما جعل تبريره للتحايل على منع نشرالاستجواب ليس له مبرر ومناقض لمفهوم الأحكام العرفية لأن الاستجواب ليس من الموضوعات الشائكة التي تقضي ظروف الحرب بمنعه لسرية معلوماته أو تطوراتها مما يخل بتقديره لدوره البرلماني بتبرير الاعتداء على أعمال البرلمان .

وعندما رفضت الأغلبية فى مجلس الشيوخ شراء دار للمفوضية المصرية فى بغداد بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه بناء على تقرير لجنة المالية والجمارك بوزارة الخارجية على أساس ما تفرضه الظروف المالية الناتجة من ظروف الحرب والتى تقضي بعدم التوسع في المصروفات،وجدنا علوبة يوضح الفائدة المادية من المبنى نظراً لمساحته الكبيرة وموقعه الاستراتيجي المجاورة للسراي الملكية، وكأن المسألة عمل تجارى مفيداً من الناحية الاقتصادية لمصر، كما أوضح أن ايران شيدت دارًا تكلفت ثمانين ألف جنيه، وربما يرجع تأييد علوبة لشراء المبنى جاء في إطار اهتمامه باقامة سياسة إسلامية عربية للحكومة عن طريق الاهتمام بالتمثيل الدبلوماسي،[١٥٧] والتبادل الثقافي بين مصر والعراق ليناسب مركز مصر الممتاز في الشرق الأدنى، ولتحقيق روابط الأخوة بين الأمم العربية استنادا الى وحدة العنصر واللغة والدين، لذلك جاء تعليقه على شكر عبد الستار الباسل لسياسة علي ماهر نحو سوريا وفلسطين باعتبارها واجباً لا تشكر عليه مصر لأنها خدمة من أخ لأخيه، ويبدو أن وجهة نظر علوبة كان لها تأثير على رأي الأغلبية فقررت الموافقة على التقرير، [١٥٨] وفى هذا الخصوص يلاحظ

---

[١٥٦] نفسه، الجلسة العاشرة ، ١٩٤٠/٢/٢٠ ، صــ ١٨٩ ــ ١٩٠ . انظر أيضا الوفد ١٩٤٠/٢/٢٠ (الصحافة والرأي العام) .

[١٥٧] نفسه ، الجلسة الثامنة والعشرين، صــ ٦٢١ .

[١٥٨] نفسه، صــ ٦٢١ ــ ٦٢٣ انظر ايضاً جلسات مجلس الوزراء جلسة ١٩٤٠/٥/٨ تذكر أنه تم صرف اعانات مالية هي ٣٩٠٠ جنيه للفلسطينيين في مصر من وزارة على ماهر تحت تصرف وزارة الخارجية .

اهتمام العراق بحكومة علي ماهر لأنها تكونت من أصحاب اتجاهات عربية وعلقت الصحف العراقية على تعيين علوبة لدعوتها لعقد المؤتمر البرلماني للدفاع عن فلسطين [١٥٩].

ولعل من أبرز الأزمات الاقتصادية التي واجهت وزارة على ماهر هي كيفية تسوية الديون العقارية وهي مشكلة قديمة ترجع إلى عام ١٩٣٢، وكانت تهدد أصحاب المصالح الزراعية[١٦٠] ، لذلك تم تأليف لجنة لدراسة القرار الوزاري لتطبيق قانون التسوية ومعرفة ما إذا كان ذلك القرار يشتمل على شروط لا تتفق مع القانون المذكور في جملته وتفصليه،وكانت اللجنة مكونة من علوبة كوزير دولة للشئون البرلمانية ومصطفى محمود الشوربجي كوزير العدل ومحمود حسن المستشار الملكي لوزارة المالية لبحث الشق القانوني والمالي[١٦١].

ونظراً لتفاقم الأزمة اتجه وفد من ٢٠ شخصاً برئاسة ابراهيم الفار لمقابلة علوبة لطلب تسوية الديون العقارية التي عليهم [١٦٢]، مما ترتب عليه تكوين لجنة الدفاع العليا عن الثروة العقارية واتجهت في مظاهرة سلمية مكونة من ١٥٠ شخصاً من أعيان القرى وملاك الأراضي بالوجهين البحري والقبلي للتظلم من عدم إصدار تشريع جديد لصيانة الثروة العقارية، واتجهت إلى سراي عابدين ثم لرئاسة مجلس الوزراء وإلى وزارة الداخلية فقابلهم علوبة وأفهمهم أن الحكومة مهتمة بمطالبهم [١٦٣].

وفي ضوء ما سبق قدم المعارض الوفدي يوسف الجندي استجواباً عن الأضرار التي تلحق طالبي التسوية وتم تحديد المناقشة فيه بعد أسبوع على الرغم من معارضة علوبة، وطلب تأجيل المناقشة بعد أسبوعين في محاولة للتسويف والتأخير [١٦٤]، كما قدم الجندي اقتراحاً بإحالة موضوع التسوية العقارية إلى لجنة من لجان المجلس ،وقد اعتبره علوبة عملاً لا فائدة منه ومخالفاً للدستور وطرح سؤلا حول عمل هذه اللجنة وكيف تشترك مع لجنة معينة بقانون واستند فى ذلك إلى استقلال جميع المحاكم والهيئات التي تفصل في موضع قضائي أو

---

[١٥٩] المقطم ، ١٩٣٩/٨/٢٦ (الوزارة المصرية كيف استقبل تأليفها فى العراق)

[١٦٠] عاصم الدسوقي ، نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره ،ص٤٣

[١٦١] جلسات مجلس الوزراء ،جلسة ١٩٣٩/١٢/٩ .

[١٦٢] محافظ تقارير الأمن المجموعة الثانية ، محفظة رقم (٧) تقرير نمرة ٦٦٦ سري سياسي ، تقرير إلى حكمدارية بوليس مصر بتاريخ ١٩٤٠/٣/١٠ .

[١٦٣] نفسه ، تقرير نمرة ٨٨٧ سري سياسي إلى حكمدارية بوليس مصر بتاريخ ١٩٤٠/٣/٢٨ – انظر ايضاً تقرير نمرة ٩٥٣ سري سياسي إلى حكمدارية بوليس مصر بتاريخ ١٩٤٠/٤/٤ .

[١٦٤] مجلس الشيوخ ، الجلسة التاسعة ، ١٩٤٠/٢/١٩ ، صـ ٢٧٠ . انظر أيضاً الوفد ، ١٩٤٠/٢/١٠ ، (التسوية العقارية) المصدر نفسه ١٩٤٠/١/٨ (تسوية الديون العقارية والطلبات التي رفضتها اللجنة)

إداري كما تشير إلى ذلك جميع المؤلفات الدستورية والقانونية مستشهداً " بالمرسوم الفرنسي الصادر في ١٦ أغسطس ١٧٩٠ والوارد في مجموعة القوانين السياسية والإدارية" مما أدى لسؤال يوسف الجندي " هل هذا الحكم ينطبق حتى على القرارات الإدارية ولو كانت مخالفة للقانون ؟ " وجاء رد علوبة موضحا " أن القاعدة الدستورية التي أجمعت عليها الأمم المتحضرة هى مبدأ فصل السلطات حتى لا تعتدي سلطة على سلطة .

ونظراً لأن اعتراض علوبة ركز فقط على جانب الشكل الدستوري والقانوني فقد لفت يوسف الجندي نظره إلى أنه لم يتطرق لمناقشة تصريح وزير المالية بمنح مهلة للمدينين المتأخرين عن تسديد أكثر من ثلاثة أقساط ،كما أوضح الرئيس بأن هناك لبساً في فهم اقتراح الجندي الذي يهدف أن تقوم اللجنة بعمل تنسيق بين الحكومة والمجلس للوصول إلى حل يكفل مصالح المدينين، ولذلك علق وزير المالية بأنه إذا رئي نقد لقانون التسوية العقارية فليقدم اقتراح بقانون [١٦٥].

ومن أبرز الأزمات الاجتماعية الناتجة عن ظروف الحرب ما حدث من انتشار الأوبئة مما دفع عبد الرحمن عوض إلى تقديم سؤال عما قامت به الوزارة لاستئصال مرض الطاعون في بعض قرى مركز أبي تيج بمديرية أسيوط، وكذلك سؤال خليل إبراهيم صالح بشأن توفير الحقن بالمصل الواقي لأهالى البلاد المجاورة الملوثة بالطاعون [١٦٦] يبدو أن الأسئلة كانت تهدف إلى ما يشبه اتهام للحكومة بالتقصير،لذلك جاء رد علوبة مدافعاً عن مجهودات الحكومة في مواجهة الوباء من خلال استعراضه للإجراءات الوقائية السريعة التي اتخذها قسم مكافحة الأوبئة بوزارة الصحة من عزل المرضي في مستشفيات من الخيام ،وتعين لكل كردون طبيب خاص مما أدى لقلة نسبة الوفيات، وإيضاح توفير التطعيم باللقاح الواقي للمرض وللمخالطين والقيام بالتطهير وفقاً الأصول المتبعة في البلدان الأخرى من رش في المنازل مستحلب الكيروسين ومحلول الجير والمحاليل الأخرى ،وتشكيل خمس فرق لصيد الفئران باعتبارها المصدر الأساسي لنشر الوباء والقيام بحملة نظافة عامة بتعيين عمال تحت إشراف مبخري ومعاوني الصحة لتطهير المنازل .

---

[١٦٥] نفسه ،الجلسة العاشرة ، ١٩٤٠/٢/٢٠ ، صـ ٢٠- ٢٨ .
[١٦٦] نفسه ، الجلسة التاسعة عشر ، ١٩٤٠/٤/٨ ، صـ ٣٨٢ .

كما أوضح أن تخلف البناء العمراني في الريف بسبب عدم تخطيط المنزل وإيجاد شبكة للصرف الصحي والاعتماد على مواد بناء بدائية في تسقيف الغرف بالجريد والبوص أدى لتوفير بيئة صالحة لإيواء الجرذان، فلذلك تم استبدال تلك السقوف بغيرها وتبليط الأراضي واتخاذ الإجراءات القانونية لمنع انتشار الوباء بعمل كشوف عائلية لأهل المريض وعدم التصريح بالدفن إلا بعد الكشف الطبي وأخذ العينات اللازمة من الجثة للتحليل، مما أدى لتحرير محضر طبقاً للمادتين ٨ و١٥ من ديكريتو ١٨٩٩ الخاص بالإحتياطات من وباء الطاعون وضد الأهالي الذين يهربون من مرضاهم أو لا يبلغون عن وفاة مريض بالطاعون لذلك كان ضرورياً نشر الدعوة الصحية بين الأهالي ليعرفوا ما يخص الوباء فأرسلت الوزارة سيارات الدعاية إلى مراكز ابى تيج لتقديم سينما ومحاضرات ونشرات [١٦٧].

وفي ضوء ما سبق اعتبر علوبة أن الإجراءات التي قام بها قسم مكافحة الأوبئة بوزارة الصحة في النواحي الصحية والأمنية والقانونية والدعائية لا ينقصها شئ مما وصل اليها العلم الحديث، وليدلل على صحة وجهة نظره قام بعرض إحصائية إجمالية عن سير وباء الطاعون من ١٩١٠ إلى ١٩٣٩ ليثبت من خلال الأرقام انخفاض نسبة الوفيات والإصابات نتيجة الإجراءات التي اتخذت لمكافحة الوباء، [١٦٨]ولكن هذا لا يمنع من أنه تجاهل عدم التنفيذ بشكل دقيق لتلك الإجراءات الوقائية نظراً لما فرضته ظروف الحرب من أوضاع مالية عصيبة لا تمكن من إتاحة ميزانية كبيرة لمكافحة الوباء، ويتضح ذلك من المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء بشأن الاعتمادات المالية المطلوبة لشراء الأدوية والادوات الجراحية وأصناف الطوارئ من المطهرات [١٦٩].

وفي إطار الاهتمام بالمسائل الصحية كان سؤال أحمد حنفي أبو الفضل عن ردم جزء من مصرف الهنادوة الذي يخترق بلدة وراق العرب، ولكن نظراً للظروف المالية العصيبة التي فرضت على الوزارة الاقتصاد في جميع المصروفات جاء تفسير علوبة عن أسباب عدم ردم المصرف لأنه يمر بين مساكن ناحيتى وراق العرب وكفر الهنادوة ويستعمل للصرف

---

[١٦٧] نفسه ، صـ ٣٨٣ – ٣٨٤ انظر ايضاً ، جلسات مجلس الوزراء جلسة ١٩٣٩/٨/٢٤ مذكرة اللجنة المالية بشأن الاعتمادات المالية لشراء كميات من المواد المطهرة .

[١٦٨] المصدر السابق صـ ٣٨٤ .

[١٦٩] جلسات مجلس الوزراء ، جلسة ، ١٩٣٩/٨/٢٤ ، مذكرة اللجنة المالية بشأن الاعتمادات المالية لشراء كميات من المواد المطهرة بتاريخ ١٩٣٩/٨/٨ .

ومياهه جارية لذلك فلا يعتبر بركة أو من المستنقعات ، كما أوضح أن الردم يتكلف أمـــوالاً طائلة بدون مبرر، لذلك اعتبر أن طريقة العلاج تكون بتطبيق الجهات الإدارية اللوائح وتوقيع العقوبة على المخالفين [١٧٠].

ويتضح الاهتمام بسياسة الري من خلال سؤال أحمد حنفي أبو الفضل إلى وزير الأشغال العمومية بشأن القواعد التي وضعتها الوزارة والفتحات التي عملت على جسور الترع للـــري حيث أوضح علوبة أن الدراسة التي تقوم بها وزارة الأشغال العمومية تحتـــاج إلـــى أبحـــاث متشعبة وتجارب متنوعة في أوقات مختلفة ،مما يستلزم وقتاً طويلاً ولكن هـــذا لا يعنـــي أن النظام القائم ضار بالأهالي أو مبني على غير أساس فني مما يستحق المساءلة والمحاسبة لذلك فإن الغرض من البحوث الوصول إلى نظام أفضل يؤدي لتحسين الري[١٧١] ، وفى هذا دلالـــة على دفاع علوبة عن سياسة الري لوزارة الأشغال .

وفي إطار الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية كان سؤال أحمد حنفي أبو الفضل إلى وزيـــر الشئون الاجتماعية بشأن عمل الخفير لمدة ١٤ ساعة يومياً ،فأوضح علوبـــة أن التـــشريعات العمالية قاصرة على تحديد ساعات العمل بالنسبة للأحداث والنـــساء والعمـــال فـــي بعـــض الصناعات التي تعتبر خطراً أو ضارة بالصحة مستشهداً بنص الاتفاقية الدولية رقم ٣٠ التـــي أقرها مؤتمر العمل الدولي في سنة ١٩٣٠ بتحديد ساعات العمـــل فـــي التجـــارة والمكاتـــب واستثناء عمل الحراسة من الأعمال الصناعية والتجارية، كما أوضـــح أن مواعيـــد حراســـة الخفراء الرسمية في مصر من غروب الشمس إلى شروقها لذلك فإن أي زيادة ستكون محـــلاً للبحث لتجنبها [١٧٢] توضح إجابة علوبة مدى إلمام بالتشريعات العمالية وأهمية تـــوفير عـــدد ساعات معقولة ليؤدي الخفير وظيفته .

وفى الرد على سؤال محمد الشاملي الفار إلى وزير الأوقاف بشأن ما فعلته الوزارة في مساعدة وإعانة منكوبي وضحايا الحريق ببلدة شباش الشهداء وطلب تأجيـــل أو رفـــع ثلـــث الإيجار المفروض دفعه من المستأجرين، قال علوبة أن الوزارة قامت بمساعدة الأهالي الذين يوجد كثير منهم من مستأجري أطيان الوزارة من الناحية الصحية،حيث أوفدت وكيل القـــسم

---

[١٧٠] مجلس الشيوخ الجلسة الثامنة ، ١٩٤٠/٢/١٢ ، صـــ ١٥٢ ـــ ٢٥٣ .
[١٧١] نفسه ، صـــ ١٥٣ .
[١٧٢] نفسه ، جلسة الخامسة والعشرين ، صـــ ٥٥ .

الطبي وبعض الموظفين الفنيين لإسعاف المصابين وأمدتهم بالأدوية والأدوات اللازمة، أما من الناحية المعنوية فقد سافرت مجموعة من الوزراء لمكان الحادث وتم دفع مبلغ ثلاثمائة جنيه لمساعدة المصابين، وتوفير إعانات غذائية ومحاولة لإعادة حالة المنازل المحترقة إلى أصلها لذلك اعتبر أن موضع الإيجار لا شأن له بالحادث ولكن الوزارة ستنظر في أمر التيسير في سداد المتأخرات حسب الأثر الذي أصاب المستأجرين [١٧٣].

ويتضح مدى حنكة علوبة السياسية من خلال دراسته للموضوعات قبل طرحها للمناقشة فى المجلس وردوده على الأسئلة والاستجوابات التي كانت تقدم في إطار إحراج الحكومة ومحاولتة عرقلة أعمال المجلس بالتأجيل حتى تنتهى الدورة البرلمانية ، مما اضطر المعارضة للقيام بمعركة برلمانية منظمة تمثلت في اجتماعات اللجنة التنفيذية للهيئة الوفدية البرلمانية[١٧٤]، كما ينطبق على الاجتماعات المتتالية بشكل ملحوظ لأعضاء اللجان البرلمانية في حزب الأحرار الدستوريين ومحاولتة عرقلة أي قانون تقدمه الوزارة لتزيد من سلطات الهيئة التنفيذية وتقيد من دور الرقابة التشريعية لتصبح رقابة صورية [١٧٥]، مما اضطر الوزارة للاهتمام بما يعرضه الوزراء في أعمال اللجان التي حضروا جلساتها ومطالبة رئيس الشيوخ أن يقدم محاضر تلك اللجان لرئيس الوزراء [١٧٦].

وعلى هذا فان لجوء علوبة في ردوده على بعض الأسئلة والاستجوابات للتأجيل اتباعاً لسياسة التسويف والمماطلة ربما يكون لإدراكه عدم استقرار الحياة السياسية وسرعة تغيير الوزارات وبطء الإدارة الحكومية في تنفيذ متطلبات وحاجات المجتمع ، ولكن هذا لم يمنع النشاط بمجلس الشيوخ الذي لفت أنظار الرأي العام بشكل غير مسبوق مقارنة بمجلس النواب بل يتفوق عليه نتيجة لدور علوبة في مواجهة المعارضة [١٧٧]، ولم يقتصر نشاط علوبة فقط كوزير دولة للشئون البرلمانية لمجلس الشيوخ بل تمت الاستفادة من خبرته الواسعة في

---

[١٧٣] نفسه ، جلسة الثانية عشر، ١٩٤٠/٣/١٨ ، صـ ٢٤١ .
[١٧٤] تقارير أمن ، محفظة رقم (٧) ، تقرير رقم (١٠٧٧) سري سياسي ، تقرير إلى حكمدارية بوليس مصر بتاريخ ١٩٤٠/٤/١٩ .
[١٧٥] نفسه ، تقرير رقم (٥٥٦) سري سياسي ، تقرير إلى حكمدارية بوليس مصر بتاريخ ١٩٤٠/٢/٢٨ انظر ايضاً المصدر نفسه تقرير نمره (١٢٨٧) سري سياسي ، تقرير إلى حكمدارية بوليس مصر بتاريخ ١٩٤٠/٥/١٢ .
[١٧٦] جلسات مجلس الوزراء ، جلسة ، ١٩٣٩/١٠/٧ .
[١٧٧] العزيمة ، ١٩٤٠/٤/١٤ .

المشاركة في عدة لجان منها لجنة الفلاحين ولجنة العمال، كما شارك في لجنة لفحص مشروع قانون ديوان المحاسبة لإدخال التعديلات عليه قبل مناقشته في البرلمان [١٧٨].

وقد شارك علوية في النشاط السياسى للوزارة ويتضح ذلك من موقفه فى مواجهة إشكالية إعلان مصر الحرب على ألمانيا كاستجابة لطلب السفير البريطاني ،وتنفيذاً لمواد معاهدة ١٩٣٦ نظراً لإعلان إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا في ٣ سبتمبر ١٩٣٩[١٧٩]،والتي اتضحت في مداولات مجلس الوزراء في ٧ سبتمبر ١٩٣٩ ،وقد أدت لانقسام الوزراء إلى ثلاثة اتجاهات : تجاه ضد إعلان حالة الحرب يمثله مصطفى الشوربجي وزير العدل ، واتجاه وسط انفرد به عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف ورئيس القوات المرابطة حيث إنه لا يمانع في إعلان حالة الحرب لكن بشرط الانتظار حتى عودة المصريين والبواخر المصرية من الخارج، أما الاتجاه الثالث المؤيد يمثله محمد صالح حرب وزير الدفاع وحسين سري [١٨٠].

وعلى الرغم من معارضة علوية لمعاهدة ١٩٣٦ وأيضاً للسياسة الصهيونية في فلسطين التي تؤيدها إنجلترا إلا أنه أيد إعلان مصر الحرب على ألمانيا موضحاً ذلك بقوله أنه " ما دامت قد قطعت العلاقات مع المانيا وتكدر صفو هذه العلاقات ، فليس هناك داع لانتظار ويجب إعلان حالة الحرب ، لأن مصر أصبح مصيرها معلقاً بمصير إنجلترا ، وما دامت انجلترا مسئوله عن الدفاع عن مصر ، فيجب على مصر أن تسير جنباً إلى جنب معها ،أما البواخر المصرية فإنجلترا تحميها بأسطولها كما تحمي بواخرها سواء بسواء [١٨١] .

وقد كان موقفه ذلك نتيجة لإدراكه لوضع مصر السياسي والعسكري وعدم جدوى اتخاذ سياسة الحياد لأنها ستكون مركزاً للقوات البريطانية مما يضعها في بؤرة النزاع بحكم

---

[١٧٨] جلسات مجلس الوزراء ، جلسة ١٩٣٩/٨/١٩ انظر أيضاً المصدر نفسه ، جلسة ١٩٣٩/١٢/١٦ .
[١٧٩] محافظ عابدين ، محفظة رقم (٣٧٢) المسألة المصرية تقرير باللغة الفرنسية انظر ايضاً عبد الخالق لاشين ، موقف وزارة على ماهر من الحرب العالمية الثانية بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد رقم ٢٤، ١٩٧٧ صـ ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .
[١٨٠] رشوان محمود جاب الله ، المرجع السابق ، صـ ٢٣ .
[١٨١] عبد العظيم رمضان ، مصر والحرب العالمية الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨ ، صـ ٩١ .

موقعها ، مما يدل على أن علوبة لم يكن لديه أي ميول محورية ، وهو ما يثبت صحة ما وصفته به الوثائق البريطانية من أنه ذكي وطني غيور وعنصر صالح في نفس الوقت [١٨٢].

ومن الجدير بالذكر أن الوثائق أو محاضر جلسات الوزراء أو المصادر الأخرى لم تذكر موقفاً واضحاً لعلوبة من سياسة على ماهر بتطبيق مبدأ تجنيب مصر ويلات الحرب أو إعلان مصر الحرب على إيطاليا وجعل القاهرة مدينة مفتوحة ، إلا أنه استمر في عمله كوزير دولة حتى تم الإطاحة بوزارة على ماهر نظراً لميوله المحورية على الرغم من تأييد القصر والبرلمان والرأي العام للوزارة، مما يثبت أن معاهدة ١٩٣٦ كانت في إطار تنظيم الاحتلال ليواجه الوضع الدولى المتغير [١٨٣].

مفهوم علوبة للحياة النيابية :

ويتضح مدى التناقض بين النظرية والتطبيق من خلال متابعة وجهة نظر علوبة في الحياة النيابية التي اعتبرها أرقى نظم الحكم لتحقيق الديمقراطية التي تأتي نتيجة لكفاح الأمة لذلك تستحق أن تكون مصدر السلطات ،مما ينطبق على الأمة المصرية لأنها جاهدت ليكون لها نظام نيابي برلماني قام على أساس دستور ١٩٢٣ الذي وصفه بأنه أحدث النظم الدستورية.

وقد تعرض لكيفية قيام الحياة البرلمانية التي جاءت في إطار تأثير العقلية القانونية باعتبار أن النائب وكيل الأمة، لذلك أوضح اهمية أن يكون للناخبين " إرادة سليمة " وللنواب " مناعة خلقية " لتحقيق مصالح عامة وليست مصالح شخصية ، كما أوضح أن اختلاف عقليات النواب وميولهم تؤثر في الأعمال التشريعية مما يجعل ضرورة لوجود الأحزاب بشرط أن تتخذ الحياة البرلمانية وسيلة وليست غاية ، مما جعله يعرف الوطنية بأنها " تضامن أفراد الأمة في الدفاع عن كيان المجموع وشرفه " ولا تتحقق إلا بسيادة واحترام العدل .

وقد أوضح أن اضطراب الحياة النيابية في البداية ويعتبر أمر طبيعياً مستشهداً بإنجلترا ولكن فساد الحياة النيابية يرجع إلى عدم كفاية النواب والناخبين ،مما قد يؤدي إلى سقوط أمم

---

[١٨٢] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة مفكر ، مرجع سبق ذكره ، صـ ١٧٧
انظر ايضا تقارير عن الشخصيات السياسية ،محافظة رقم (٣)f.o/٣٧١/٢٢٠٤

[١٨٣] عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، صـ ٢٣٤ ، ٢٤٠ ، ٢٥٢ .

وقد اعتبر أن إصلاح الحياة النيابية في مصر يأتي عن طريق اصلاح النظام الإداري الــذي أوضح أنه لم يتغير منذ عهد محمد على ليناسب العصر والمجتمع [١٨٤] .

ويلاحظ مدى تناقض وجهة نظر علوبة عند مقارنتها بكيفية التطبيق من خلال اشتراك في الانتخابات وفوزه فيها بضغط الحكومة وموافقتها، وتبريره لحل مجلس النواب للمرة الثانية لنفس السبب، وعدم احترام ارادة الناخبين ووصفها بالجهل وعدم المقدرة الــسياسية لاختيــار المرشحين، والموافقة على تأجيل الحياة البرلمانية ثلاث سنوات ومن قبل الاشتراك في وزارة غير دستورية [١٨٥].

[١٨٤] محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية ، ، مرجع سبق ذكره صــ ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٣١ .
[١٨٥] انظر فصل الثانى من الدراسة ، صــ ٧٩-٨٠-٨٧

الفصل الثالث

اتجاهات علوبة العربية والإسلامية

في النصف الأول من القرن العشرين كان محمد علي علوبة من الشخصيات المصرية التي لعبت دورا بارزاً في تحقيق التضامن العربي بصفة شخصية كأحد ممثلى الاتجاه الشعبي من خلال اتصاله مع زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية منذ اشتراكه في الدفاع عن قضية البراق أمام لجنة دولية ومشاركته في المؤتمرات الإسلامية والعربية، وتقديم مذكرة للجامعة الدول العربية للدفاع عن مفتي فلسطين،وأيضاً نشاطه في تأييد الحل العسكري للقضية الفلسطينية وكيفية تحقيق الفكرة العربية، فضلا عن رئاسته لجمعية التقريب بين المذاهب ونظرياته في تفسير الديموقراطية وحركة التاريخ من منطلق ديني، واختياره كأول سفير مصري في الباكستان ،ومن هنا أهمية أن نعرض لاتجاهاته العربية والإسلامية باعتباره مفكر اسلامى معتدل.

وسوف نعرض فيما يلى مشاركة علوبة فى النشاط العربى والإسلامى من خلال اهتمامه بالقضية الفلسطينيه . وقد ظهرت هذه القضية بشكل واضح بعد فرض الانتداب البريطاني في عام ١٩٢٢ والعمل على تنفيذ وعد بلفور عام ١٩١٧ لاقامة وطن قومي لليهود ، وآنذاك لم يكن الكيان الفلسطيني واضحاً في أذهان العرب حيث كانت منطقة فلسطين ضمن الولايات العربية التابعة للسيادة العثمانية ، فمثلا كان المؤرخ المصري الجبرتي يرى أن كل المنطقة الواقعة بين سينا وجبال طوروس هي بر الشام .

وطبقا لمراسلات الحسين – مكماهون في عام ١٩١٥ للقيام بثورة ضد تركيا صاحبة السيادة الإسلامية على الدول العربية [١] كانت منطقة فلسطين ضمن الدولة العربية المستقلة بزعامة الشريف حسين[٢]، لذلك استمر زعماء لواء القدس مرتبطين بالحركة العربية التى تمثلت في الدولة العربية قصيرة العمر التى اعلنت في سوريا تحت رئاسة فيصل بن الحسين

---

[١] عايدة سليمة ، مصر والقضية الفلسطينية ،دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الاولى ، مقدمة صلاح العقاد، ١٩٨٦،ص ٥

[٢] Sami Hadawi , Bitter Harvest , Polestine Between ١٩١٤ – ١٩٦٧ The New World Pross P ١٤ .

ثم اضطرت الحركة الفلسطينية للعمل منفصلة بعد أن انشغل السوريون بمواجهة الانتداب الفرنسي باعتبارهم سوريين لأن القضية الفلسطينية بدت أكثر تعقيداً [٣].

أما عن دور مصر تجاه القضية الفلسطينية في تلك الفترة فلم يكن واضحاً لعدة أسباب تتمثل في الانشغال بالقضية الوطنية ورأي زعيم الثورة سعد زغلول أن البحث في قضية الوحدة العربية لا يتحقق إلا بعد أن تنال الدول العربية استقلالها لكي لا تكون حاصل أصفار وكان مصطفى كامل من قبل قد بعث فكرة " القومية المصرية " من مرقدها ،وأخذ ينشط في إطار فكرة الجامعة الاسلامية والارتباط بالسيادة العثمانية على مصر [٤] ،وكان هذا يتناقض مع موقف البلاد العربية فى محاولتها التخلص من السيادة العثمانية [٥]، وهو ما كان سبباً فى هجوم الحزب الوطني على القوميين العرب واعتباره الثورة العربية بقيادة الشريف حسين حركة خيانة[٦].

ولم يكن لعلوبة اهتمام بالقضية الفلسطينية خلال الفترة من ١٩٢٠ – ١٩٢٩ نظراً لانشغاله بالقضية الوطنية والصراعات الحزبية آنذاك، وأيضاً تأثره بفكرة الجامعة الاسلامية والارتباط بالسيادة العثمانية لدى مصطفى كامل كعضو في الحزب الوطني، [٧] وفي تلك الفترة حدثت ثلاثة اضطرابات هامة بين العرب والصهاينة وهي اضطرابات القدس في أبريل ١٩٢٠ واضطرابات يافا في مايو ١٩٢١، إلا أن اضطرابات البراق في أغسطس ١٩٢٩ كان لها تأثير في العالم العربي والإسلامي من منطلق الدفاع عن مقدسات إسلامية،[٨] ولكن الصراع في صميمه كان بين الحركة الوطنية الفلسطينية والصهيونية والانتداب البريطاني بسبب الهجرة اليهودية المتزايدة [٩].

---

[٣] عايدة سليمة ، المرجع السابق، مقدمة صلاح العقاد،ص٦

[٤] عبد العظيم رمضان ، القضية الفلسطينية بين مصطفى النحاس وجمال عبد الناصر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،٢٠٠٣،ص٩-١٠

[٥] محمد على علوبة ، فلسطين وجاراتها ، مرجع سبق ذكره، صـ ٨٨ .

[٦] عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص١٢-١٣

[٧] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة مفكر ، ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٥

[٨] عادل غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية ، مكتبة الخانكي ١٩٨٠ ، صـ٨ .

انظر ايضا

Chorles D . Smith , Poles tine and the Arab – tsroeli conflict ,second edition , st , martin's press , new york , p ٨٥ – ٨٧

[٩] عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ١٩٨٠، صـ ٧٢.

لذلك عين وزير المستعمرات البريطانية في ١٣ سبتمبر ١٩٢٩ لجنة عرفت باسم لجنة شو للتحقيق في الأسباب المباشرة للانتفاضة وكان من توصياتها سرعة تعيين لجنة لتحديد الحقوق والادعاءات بشأن الحائط التي أشار اليها صك الانتداب ،ومن ثم اقترحت الحكومة البريطانية على عصبة الأمم تشكيل لجنة دولية للفصل في النزاع بين العرب واليهود على محل البراق الملاصق للمسجد الأقصى، وتشكلت اللجنة في ١٥ مايو ١٩٣٠ برئاسة وزير خارجية السويد ، وعضوية نائب رئيس محكمة العدل الدولية في جنيف ورئيس المحكمة النمساوية الرومانية المختلطة [١٠].

وفى تلك الاثناء ورد لجمعية الرابطة الشرقية* كتاب من سكرتير اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني يطلب من المحامين المصريين الدفاع عن عرب فلسطين المتهمين أمام المحاكم الفلسطينية في المحاكمات الخاصة بحوادث البراق ،وقد أبلغ المجلس هذا الخطاب إلى نقابة المحامين الأهليين لانتداب من يتبرع منهم لهذه المهمة ،وقد تبرع للدفاع كثيرون من بينهم علوبة وتوفيق دوس ومكرم عبيد* [١١].

وقد كان دفاع علوبة أمام اللجنة الدولية بدون أتعاب استجابة لطلب أحمد زكي وعبد الحميد سعيد رئيس جمعيات الشبان المسلمين [١٢] فى الوقت الذى رفض فيه حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني الدفاع أمام لجنة دولية بدون الحصول على أتعاب، مما يعكس تصور الساسة المصريين للقضية الفلسطينية[١٣].

وقد وصلت اللجنة الدولية إلى القدس في ١٩ يونيه ١٩٣٠ وأقامت شهرًا كاملاً في فلسطين،عقدت خلالها نحو ٢٣ جلسة استمعت فيها لشهادة نحو ٥٢ شاهداً من العرب منهم شاهد واحد من الإنجليز،وقدم الطرفان إلى اللجنة خلال الجلسات إحدى وستين وثيقة منها خمس وثلاثون مقدمة من اليهود وست وعشرون وثيقة مقدمة من المسلمين[١٤]،وقد تم الاتفاق

---

[١٠] عادل حسن غنيم ، حائط البراق ام حائط المبكى ،دار قباء ،القاهرة ،٢٠٠١،ص٤٣
*جميعة الرابطة الشرقية تألفت فى عام ١٩٢٢حتى سنة ١٩٣١
[١١] أحمد شفيق ، مذكراتي فى نصف قرن ،القاهرة ،الهيئة لمصرية العامة للكتاب ، ، جـ ٤ صـ ٣٣١ .
*مع أن محمد دروزة فى مذكراته يقول ان مكرم عبيد سكرتير حزب الوفد رفض طلب عونى عبد الهادي الدفاع أمام لجنة شو انظر ،مذكرات محمد دروزة، المرجع السابق ،ص١٧٠
[١٢] محمد علي علوبة ، فلسطين وجاراتها أسباب ونتائج ، مرجع سبق ذكره، صـ ٥- ٦ .
[١٣] لقاء مع الأستاذ / عادل علوبة ١٣ يونيو ٢٠٠٥ .
[١٤] عادل غنيم ، حائط البراق، مرجع سبق ذكره، صـ ٤٠ .

على تقسيم الدفاع ثلاثة أقسام:- القسم الأول تاريخي تولى القيام به أحمد زكي والقسم الثاني التحقيق ومناقشة الشهود تولى القيام به عوني عبد الهادي ، أما القسم الثالث القانوني والسياسى فقد عهد القيام به إلى علوبة [١٥].

استهل علوبة دفاعه بإبداء تحفظين الأول بشأن عدم اعتراف الأمة الفلسطينية بالانتداب البريطاني، وهي لذلك لا تتقيد بأي نظام مستمد من هذا الانتداب ولا الإقرار بأية نتيجة ترجع إلى ما يسمى بوطن قومي لليهود، وأوضح علوبة أن دفاعه في هذا النزاع لا يغير شيئاً مما احتفظت به فلسطين باعتبارها هي وحدها صاحبة الحق في تقرير مصيرها، أما التحفظ الثاني فكان بشأن أن الفصل في النزاع على ملكية أماكن العبادة أو على حقوق مدعى بها على هذه الأماكن يجب أن يرفع إلى الهيئة المختصة دون غيرها بالفصل فى أمر الوقف والأماكن المقدسة الاسلامية وماعداها فهو غيرمختص إصلا لعدم وجود حق له فى ولاية الحكم على هذه الاماكن.

ودفاع علوبة من الوجهة السياسية يهدف إلى كشف حقيقة أسباب النزاع، ويوضح اضطهاد اليهود في أوربا في مقابل تسامح المسلمين مع اليهود ، كما سرد علوبة طائفة من الأدلة والأسانيد مستمدة من كتب اليهود وتصريحات مفكريهم وزعمائهم تؤكد رغبة اليهود في الاستيلاء على المسجد الأقصى وقبة الصخرة وجعل مكانيهما هيكلاً لليهود .

وقد أوضح علوبة الأطماع الصهيونية فى فلسطين من خلال تعريف الصهيونية في دائرة المعارف البريطانية " إنسيكلوبيديا بريتانيكا" سنة ١٩٢٦ ،وفي دائرة المعارف اليهودية المطبوعة بالانكليزية " جويش إنسيكلوبيديا "، وفى أعمال زعيم الصهيونية " تيودور هرتزل " واحتجاج مفتي فلسطين سنة ١٩٢٢ على تصريح " ألفرد ملنشت " أحد كبار زعماء الصهيونية، وتصريح المستر جابوتنسكى زعيم الصهيونيين الاصلاحيين امام لجنة " شو " للتحقيق في اضطرابات فلسطين سنة ١٩٢٩ ، وأيضاً تصريح " كلاوزنر" الأستاذ في الجامعة العبرية ورئيس جمعية الدفاع عن المبكي في سنة ١٩٢٩ في جريدة " البالستين ويكلي "

---

[١٥] السياسة ٥ أغسطس ١٩٣٠ (حديث ممتع لمعالي الأستاذ محمد على باشا سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين ووزير الأوقاف المصرية) .

بالإضافة إلى نشر اليهود الخرائط والرسوم وعليها صور الحرم الشريف وقبة الصخرة وجهة البراق بعد أن وضعوا عليها شعار اليهود القومي والديني وكتبوا عليها كتابات بالعبرية .[١٦]

وأوضح علوبة فى دفاعه بطلان طلبات الصهيونية بشأن طلب حاخامية فلسطين تنظيم الفروض الدينية والصلوات اللازمة في محل البراق، وأن تكون لهم كراسي ومقاعد وأبواق وغيرها ليؤدوا فيه صلاة كاملة ويكون بذلك كنيساً بالفعل مع بقائه وقفاً للمسلمين، ومنع المستحقين في الوقف من دخول دوابهم، وأن تساعدهم اللجنة في أخذ هذه الأوقاف وتخرج المسلمين من وقفهم وتضعهم في موضع أخر عوضاً عنه استناداً إلى تفسير خاطئ لمسئولي الانتداب البريطاني للمادتين ١٣ و١٤ من صك الانتداب فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والمواقع الدينية في فلسطين .

كما أوضح علوبة بطلان ادعاءات اليهود بشأن عدم تقديس حائط المبكي عند المسلمين باعتبار أن حديث البراق خرافة اتخذها المسلمون ذريعة لمناوأتهم في الجدار ، لذلك قدم علوبة الأسانيد الدينية للمكانة الدينية لحائط البراق وتتمثل في أن الجدار جزء من المسجد الأقصى وهو أول قبلة للمسلمين، بالإضافة إلى مكانة المساجد في الإسلام، وأيضاً احتفال المسلمين بذكرى الإسراء والمعراج واستند إلى نصوص القرآن والسنة .

وأشار علوبة أيضاً إلى ضعف نقطة قدسية الجدار عند اليهود نظراً لأن كتبهم الحديثة أشارت إلى أن الحضور الإلهي انتقل من مكان الهيكل إلى الحائط الغربي، وذكرعلوبة أن هيكل سليمان تدمر ثلاث مرات تحقيقاً لنبوءة المسيح ، وأن عهد المسيحيين الذين سلموا مدينة القدس إلى عمر بن الخطاب يقضى بعدم إباحة دخول اليهود بيت المقدس ، فضلا عن عدم وجود أدلة على زيارة اليهود ذلك الجدار قبل الاحتلال. واكثر من هذا فإن سفر التوراة لم يؤت به إلى الحائط ولم ير صلاة تامة في جهة البراق قبل الاحتلال على حد قول حاخام شور[١٧].

---

[١٦] السياسة ٢٥يوليو ١٩٣٠ (الدفاع البليغ الذي القاه محمد على باشا وزير الأوقاف المصرية سابقا أمام لجنة البراق الدولية في القدس)

[١٧] نفسه.

وقدم علوبة البراهين العلمية المحسوسة التي تنذر بخطورة فكرة الاعتداء على الأماكن الإسلامية المقدسة وهي ملك لثلاثمائة مليون مسلم منتشرين في العالم ،مما يترتب عليه اضطهاد اليهود من المسلمين في أنحاء العالم واعتناق شعار معادة السامية "Semitism--anti" ويعني مطاردة اليهود تحت شعار معادة الصهيونية "anti-Zionism" . لذلك قام علوبة بدعوة أعضاء اللجنة لزيارة بعض الكنائس المسيحية مثل كنيسة القيامة فى بيت لحم وغيرها وليشاهدوا نتيجة الخلاف بين الطوائف المسيحية ،وقد سالت من أجله الدماء، كما أوضح علوبة عدم إمكانية تطبيق مبدأ الحالة الراهنة"status-co" بين الطوائف المسيحية في حائط البراق وتقضي فعلاً وقانوناً اعطاء حق العبادة بينهم فى ملك مشترك فى كنسية واحدة.

أما دفاع علوبة من الوجهة الشرعية فقد أوضح أن الجدار وقف إسلامي لأنه جزء من المسجد الأقصى،وشرح نظام الوقف في الإسلام معتمداً على الأسانيد الدينية والتاريخية ، كما أوضح عدم وجود دليل مادي على ملكية اليهود الحائط من الوجهة القانونية ،واستند فى ذلك إلى صدور أمر من إبراهيم باشا بشأن مذكرة مجلس شورى القدس الشريف برفض طلب اليهود تبليط محل ملاصق لحائط البراق والحرم الشريف لأنه داخل وقفية أبو مدين والسماح فقط بزيارته، وهو ما تؤكده مذكرات المطران الإنكليزي للقدس في سنة ١٨٨٤[١٨]وقرار من مجلس إدارة لواء القدس في عام ١٩١٢ يقضي بمنع اليهود من تغيير الحالة الراهنة للحائط بوضع كراسي وستائر أو ما يماثلها في الرصيف ،وهي هيئة رسمية تضم رؤساء دوائر الحكومة ورجال الدين ورئيس حاخامات اليهود وأعضاء يمثلون الطائفة اليهودية ،ولكن اليهود اعترضوا بحجة أن القرار ألغي وقدموا صورة من جريدة بإفادة الحاخام حاييم ناعوم بأنه سعى في إلغاء قرار المجلس ، ولذلك كانت المذكرة الرسمية من وزير المستعمرات إلى البرلمان البريطاني فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٨التى نشرتها الحكومة البريطانية تؤكد على ملكية المسلمين لحائط البراق.

---

[١٨] نفسه

وقد شرح علوبة شروط عقد الاتفاق قانونياً التي لا تنطبق على تحقيق مطالب اليهود بشأن ملكية الجدار مستندا إلى النبذات ١ و٢ و٣ و١٠و١٧ و١٨ من "دالوز برتوار براتيك " والمادة (١٣) من القانون المدني المصري مما يثبت ملكية المسلمين للجدار[١٩].

وتجدر الاشارة إلى ان دفاع علوبة عن البراق أمام لجنة دولية كان بصفة شخصية ولم يكن بصفته سكرتيرًا لحزب الأحرار الدستوريين بل كان موقفه يتناقض مع سياسة الحكومة المصرية التى كانت فى يد حزب الاحرار الدستوريين بزعامة محمد محمود باشا، والتى وقفت ضد الفلسطينين فى اضرابات ١٩٢٩، فضلا عن مقالات جريدة " السياسية " لسان حال الحزب التى كانت تهدد الوطنيين الفلسطينيين في مصر بالطرد لتهييجهم الرأي العام ،وذلك خوفاً من إغضاب الإنجليز وتشجيع الشعب المصري على التمرد، ومن ذلك ما كتبه محمد عبد الله عنان في جريدة " السياسة الأسبوعية " حيث أدان سياسة العنف التي يسلكها الشعب الفلسطيني[٢٠]، ورغم هذا فقد عملت الحكومة على الإفادة من نجاح علوبة *في قضية البراق بغرض تحقيق شعبية لحزب الأحرار الدستوريين واستغلال تعاطف المسلمين مع قضية البراق كجزء من المقدسات الاسلامية، مما حقق شهرة واسعة لعلوبة كمحام عربى كما جعله من الشخصيات العربية المعروفة التى تتهم بالرابطة الشرقية والعالم العربي والاسلامي .

وفى اطار هذا التوجه تلقت الفكرة العربية في مصر دفعة قوية الى الأمام، ويتضح ذلك من دعوة علوبة لعروبة مصر وهجومه على الدعوة الفرعونية فقال " نعم يحزنني أنه يوجد في بلادنا فريق مهما كان شأنه يثبت فكرة الفرعونية في مصر ... إن الفرعونية ليست جنساً من اجناس البشر ولكنها عصر من عصور الحكم ..... الأمم العربية تجمعها لغة واحدة وتقاليد واحدة وعادات واحدة . ما مصر إلا عربية ولا تقوم إلا على أنها عربية ولا يرضى المصريون بغير العربية " .

وطلب إلغاء فكرة الفرعونية بقوله يجب[٢١] " أن نسعى سعياً حثيثا لانتزاع الفكرة الفرعونية من مصر لأنها فكرة عقيمة لا يمكن تحقيقها ، ومن المصلحة الأدبية والمادية

---

[١٩] نفسه

[٢٠] عواطف عبد الرحمن ، المرجع السابق صـ ٧٢ ــ ٧٣ .

* وقد وجهت اللجنة الفرعية لحزب الأحرار بمدينة طنطا شكر لمحمد علي علوبة لدفاعه عن قضية حائط البراق انظر السياسة ٥/ أغسطس/١٩٣٠

[٢١] عواطف عبد الرحمن ، المرجع السابق صـ ٧٦ .

لمصر ... أن تهجر عبادة الأحجار الميتة وتستعطف القلوب الحية في الشرق العربي التي جعلت قبلتها مصر لتنال الزعامة الحقة التي هي جديرة بها ،وما دامت شروط الزعامة متوفرة فيها بالنظر لما لها من الموقع الطبيعي والمكانة التاريخية والمقام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي " .

ثم ينتهى إلى القول بأن السبيل الوحيد لإنقاذ فلسطين من أطماع الصهيونية تنمية البلاد من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تضافر أغنياء الشرق عموماً خاصة أغنياء مصر بغرض تملك الأراضي في فلسطين لخصوبتها ورخص سعرها ،وذلك يحقق ربحا اقتصاديا ويمنع مشكلة انتقال الأراضي إلى اليهود، وأن المشاريع الاقتصادية والعمرانية يجب أن تتقدم على أى مشروع آخر لأنها دعامة الاستقلال مما يقوي الروابط بين الأقطار العربية لذلك دعا إلى تكوين ثقافة تخص الأقطار العربية من خلال تدعيم التعليم في الأزهر باعتباره أكبر معهد ديني عربي في العالم الاسلامي ، ووضع معجم عام باللغة العربية للقضاء على خطر اختلاف اللهجات بين العرب، حتى لا تكون اللغة العربية مثل اللغات اللاتينية بالنسبة لأوربا حيث يلاحظ ان الاستعمار الفرنسي يشجع اللغة البربرية في مراكش واعتبارها اللغة الرسمية للبلاد وإحلالها محل اللغة العربية [٢٢].

مشاركة علوبة في المؤتمر الإسلامي بالقدس سنة ١٩٣١ :

ظهرت فكرة عقد المؤتمر الإسلامي في القدس بمناسبة إرسال لجنة البراق الدولية للتحقيق في قضية حائط البراق والتي أقرت فى تقريرها ملكية المسلمين للحائط مما شجع مفتي فلسطين أمين الحسيني على محاولة إثارة الرأي العام العالمي وكسب عطفه لتأليف جبهة قوية تستطيع مواجهة أطماع الصهيونية العالمية في فلسطين التى تتمثل في قرارات المؤتمرات الصهيونية ، وأيضاً محاولة المفتي استغلال العاطفة الدينية عند مئات الملايين من المسلمين المنتشرين في أنحاء العالم في خلق مشاكل لبعض الدول الغربية الاستعمارية

---

[٢٢] السياسة ١٥ أغسطس ١٩٣٠

وخاصة بريطانيا، لذلك كان اختيار القدس بالذات لعقد هذا المؤتمر أمراً مقصوداً لارتباط المدينة بقضية البراق[٢٣].

وتشاور أمين الحسيني مع الزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبى بشأن فكرة عقد المؤتمر واتفقاً على بقاء الفكرة سراً إلى أن تلوح بوادر نجاحها ، لذلك أرسل أمين الحسيني بصفته رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى رسائل إلى بعض الشخصيات الشهيرة مثل الزعيم الهندي شوكة علي وعلوبة وغيرهم لمعرفة رأيهم في فكرة عقد المؤتمر وكانت الردود مشجعة [٢٤]،وقام علوبة بالدعاية لعقد المؤتمر واستطاع أن يصل لتحديد برنامج يوفق بين مصالح فلسطين وموقف مصر، واقترح في حديث نشر له بالصحف بأن يجري نظام المؤتمر على نهج المؤتمرات الغربية بحيث تتألف لجنة للاقتراحات تختار من صفوة أعضائه ولا يطرح على المؤتمر اقتراح إلا بعد أن تقره هذه اللجنة،كما وكلت إليه اللجنة الداعية للمؤتمر بحث مسألة البراق والمعجم العربي [٢٥].

وقد رأت جبهة معارضة في فلسطين للحاج أمين الحسيني برئاسة راغب النشاشيبي وبتأييد من اليهود والإنجليز في المؤتمر الإسلامي وسيلة لتقوية نفوذ المفتي خاصة وأن فلسطين كانت مقدمة على تأليف مجلس تشريعيى، وحرصت الجبهة على عدم فوز المفتي وأنصاره في انتخابات هذا المجلس حتى كاد المعارضون أن يحولوا مجرى المؤتمر إلى مجال نزاع وتنافس شخصي ومحلي وحزبي[٢٦]، ولذلك اقتراح علوبة الذى اصبح مرتبطا بالشأن الفلسطينى في حديث له نشرته الصحف لزوم تفاهم الهيئات الفلسطينية قبل انعقاد المؤتمر[٢٧]حيث حرص على توضيح أن الغرض من عقد المؤتمر مقاومة الصهيونية لا اليهود باعتبار أهالي فلسطين من مسيحيين ومسلمين ويهود متساوون في الحقوق والواجبات وعلى

---

[٢٣] عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧ ، ١٩٣٦ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٤٤٧-٤٤٨، انظرأيضاً عصام الغريب محمد الطنطاوي ، عبد الرحمن عزام ودوره الوطني والقومي والإسلامي ١٨٩٣ – ١٩٥٢، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ص ٢٧٧، ٢٠٠٤.

[٢٤] محمد عزة دروزة، المرجع السابق ، صـ ٧٠٥ .

[٢٥] السياسة ، ٣٠ نوفمبر ١٩٣١ (المؤتمر الإسلامي رأي صاحب السعادة الأستاذ محمد علي علوبة باشا)

[٢٦] محمد عزه دروزة ، المرجع السابق ، صـ ٧٠٧ – ٧٠٩ .

[٢٧] وزارة الخارجية ، الأرشيف السري الجديد ، محافظة رقم ١٤٧٧ بيان لعالم الإسلامي حول المؤتمر الاسلامي

هذا فلا يصح أن يشكو اليهود من انعقاد هذا المؤتمر وإشاعة أنه يسعى إلى التفرقة بين الديانات السماوية [٢٨].

كما رأى المعارضون في المؤتمر الإسلامي فرصة قوية للدعاية ضد أمين الحسيني في البلاد العربية وخاصة في مصر، فكاتبوا المقربين من الملك فؤاد مثل عبد الحميد سعيد والشيخ التفتازاني يخبرونهم بمحاولة أمين الحسيني استغلال المؤتمر بشكل شخصي وحزبي واستندوا فى هذا إلى الغموض الذي تضمنته الدعوة لحضور المؤتمر فلم يرد فيها تحديد أغراضه وموضوعات بحثه، بالإضافة إلى اطلاق شائعة تقول ان المؤتمر سوف يناقش مسألة الخلافة و اتجاه النية إلى تنصيب السلطان العثمانى السابق عبد المجيد خليفة للمسلمين وقد كانت الخلافة من أطماع الملك فؤاد بغرض فرض نظام أوتوقراطي لمؤاجهة نفوذ الوفد[٢٩] بل لقد عقد مؤتمر فى القاهرة في عام ١٩٢٦ لتنصيب فؤاد خليفة للمسلمين لكنه فشل [٣٠] .

لذلك سافر أمين الحسيني إلى مصر في أوائل نوفمبر ١٩٣١ وقابل إسماعيل صدقي رئيس الوزراء ليؤكد له أن الموضوعات التي سيتناولها المؤتمر فى القدس ليس لها علاقة بالشئون المصرية البحتة من سياسية وقومية، وأن الغرض منه هو حماية البقاع المقدسة الإسلامية في فلسطين وإذكاء روح التعاون بين المسلمين، وقابل أمين الحسيني كل من النحاس ومحمد محمود ووجه لهما الدعوة، ولكن سافر عبد الرحمن عزام بدلاً من النحاس وحضر علوبة المؤتمر بدلاً من محمد محمود بسبب انشغال زعماء الحزبين بمعركة إعادة دستور ١٩٢٣ضد حكومة إسماعيل صدقي [٣١].

وقد كانت مشاركة علوبة في الوفد المصري للمؤتمر الإسلامي كممثل للهيئات الشعبية المصرية وسكرتير حزب الأحرار الدستوريين من منطلق توجهه الإسلامي واهتماماته بقضايا العالم الإسلامي خاصة بعد نجاح دفاعه عن وجهة النظر العربية الإسلامية أمام لجنة البراق

---

[٢٨] السياسة ٢٤ ديسمبر ١٩٣١ (حديث خطير عن المؤتمر الإسلامي لحضرة صاحب السعادة الاستاذ محمد علي علوبة باشا) .

[٢٩] عصام الغريب ، المرجع السابق ، صـ ٢٧٨ .

[٣٠] عادل حسن غنيم ،الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧ ، ١٩٣٦ ، مرجع سبق ذكره ، صـ ٤٥٠ ـ ٤٥١ انظر أيضاً ، مديحة أحمد درويش ، المرجع السابق ، صـ ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

[٣١] عصام الغريب ، المرجع السابق ، صـ ٢٧٩ .

الدولية، [٣٢]وقد كان حفل افتتاح المؤتمر في ليلة السابع والعشرين من رجب ذكرى الإسـراء والمعراج النبوي ،وعقد المؤتمر سبع عشرة جلسة من ٧ ديسمبر إلـى ١٧ ديـسمبر ١٩٣١ وحضره حوالي مائة وخمسون مندوباً بما فيهم مندوبو فلسطين ومثل فيها اثنان وعشرون بلداً وعقدت اجتماعات المؤتمر ولجانه في مدرسة الروضة الملاصقة لحرم الجامع الأقصى [٣٣].

وفي الجلسة الثانية للمؤتمر تم انتخاب مكتب لإدارة جلسات المؤتمر وأعماله برئاسة أمين الحسيني وانتخب علوبة من بين وكلاء المؤتمر ، وأيضاً تألفت في هذا الجلسة ثمـان لجـان لبحث الشئون التي عرضت على المؤتمر وتقديم تقارير وافية عنها،وتقرر أن كل لجنة مـن هذه اللجان تنتخب لها لجنة تنفيذية من بين أعضائها تجتمع وتتخذ القرارات ثم تعرضها على اللجنة العامة لتقدمها إلى المؤتمر،وفي الجلسة الرابعة تم انتخاب أعضاء الجان، وقد انتخـب علوبة عضواً في لجنة الأماكن المقدسة برئاسة أمين الحسيني [٣٤].

وقرر المؤتمر وضع دستور له باسم (دستور المؤتمر الإسلامي العام) ، وعهد برئاسة لجنة صياغته لعلوبة، وكان من مقتضاها أن المؤتمر مؤسسة إسلامية دائمة ينعقد في كل سنة في بلد إسلامي يعين في آخر كل دور انعقاد له، ويكون له تشكيلات ومكاتب فى كل أنحـاء العالم الإسلامي لمساعدته في جمع الأموال وفي تنفيذ القرارات ،وقد نص دسـتور المـؤتمر على انتخاب لجنة تنفيذية لتمثيل المؤتمر في فترة عـدم انعقـاده، ومتابعـة تنفيـذ قراراتـه والإشراف على تشكيلاته وتهيئة انعقاد دورته التالية ، وواجب على لجنة التنفيذية أن تجتمـع مرة واحدة كل شهر، ونص على أن يكون لها مكتب مؤلف من رئيسها وسكرتيرها وخمـسة أعضاء .

وتألفت اللجنة التنفيذية من خمسة وعشرين عضواً برئاسة أمين الحسيني، وقد كان علوبة عضواً فيها كما تكونت هيئة مكتب اللجنة التنفيذية برئاسة أمين الحسيني وعين علوبة أميناً للصندوق . وقد وعد علوبة بالقدوم إلى القدس مرة في الأسبوع ولكنه لم يـستطع ان يفـي

---

[٣٢] عايدة سليمة ، المرجع السابق ، صـ ٢٦ انظر أيضاً محمد عزه دوزه ، المرجع السابق ، صـ ٧١٠ .
أسماء أعضاء الوفد المصري عبد الحميد سعيد والدكتور الدرديري وعبد الرحمن عزام والشيخ ابراهيم طفيش والشيخ عبد الوهاب النجار والشيخ اللطيف دراز والسيد رشيد رضا والشيخ. التفتازاني وسليمان فوزي محمد على طاهر .
[٣٣] عصام الغريب، المراجع السابق ، صـ ٢٧٩ ، انظر محمد عزه ودروزة ، المرجع السابق ، صـ ٧١٠ ..
[٣٤] السياسة ١٠ ديسمبر ١٩٣١ (في المؤتمر الاسلامي) "تقرير مراسل جريدة السياسة في بيت المقدس".

بوعده طيلة الشهر الأول [٣٥]، الأمر الذى كان مثار تساؤل من أعضاء اللجنة فاضطر أمين الحسيني لأخذ توكيل من علوبة ليكون نائباً عنه في عضوية اللجنة وهيئة المكتب وأمانة الصندوق وكان هذا التوكيل غير سائغ حسب دستور المؤتمر كما يروى محمد دروزة في مذكراته [٣٦].

وفي الجلسة الثامنة للمؤتمر قدم علوبة تقريراً عن حماية الأماكن المقدسة اعتماداً على الأسانيد الدينية والتاريخية التي أثبتت حق المسلمين في ملكية هذه الأماكن ، ويؤكد ذلك تقرير اللجنة الدولية بشأن البراق ، وقد كان تقرير علوبة يتطابق لحد ما مع دفاعه أمام لجنة البراق ، وقد شرح في التقرير دور الصهيونية كحركة استعمارية في إطار ديني تسعى إلى زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالسيطرة على الاقتصاد العربي الفلسطيني من خلال شراء الأراضي ثم وقفها حتى لا تتسرب إلى الغير وحرمت على اليهود أن يشتغل في أراضيهم أى شخص من العرب، وكيف ان اليهود امتلكوا ثلثي السهول الخصبة في فلسطين، وتصفية البنك الزراعي العثماني، ومطالبة الفلاحين بتسديد ديونهم وبيع أراضيهم وشراء اليهود تلك الأراضي بأثمان بخسة، كما منعت حكومة الانتداب في فلسطين تصدير الحاصلات الزراعية للخارج عندما ارتفع ثمنها أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣٠ .

وقد اقترح علوبة في تقريره مقاومة الحركة الصهيونية بوسيلتين:- الأولى وسيلة سلبية وهي مقاطعة جميع المصنوعات الصهيونية، والوسيلة الأخرى إيجابية وتتمثل في إنشاء مصرف زراعي في فلسطين يشترك العالم الاسلامي في تأسيسه ويقدم لعرب فلسطين قروضاً طويلة الأجل قليلة الفوائد حتى لا يتسرب ما بقي من أراضيهم إلى اليهود ، وفي ذلك مصلحة مادية للمقرضين والمقترضين [٣٧].

وقد نال تقرير علوبة عن الأماكن المقدسة تقديراً كبيراً من أعضاء المؤتمر والصحافيين، كما كان الاعجاب بدقة علوبة كزعيم عربي وسلامة رأيه وسداد منطقه ، لذلك لم يقف خطيب من الخطباء في المؤتمر إلا وكانت أول كلمة يذكرها تقديم الشكر لعلوبة، وبعد انتهاء علوبة من تلاوة تقريره وافق عليه المؤتمر بالإجماع، وطلب من هيئة المكتب أن تطبعه

---

[٣٥] محمد عزه دروزة ، المرجع السابق ، صـ ٧١٢ – ٧١٧ .
[٣٦] نفسه ، صـ ٧١٧ .
[٣٧] السياسية ١٧ ديسمبر ١٩٣١ (تقرير معالي محمد على باشا حماية الأماكن المقدسة) .

وتترجمه إلى جميع اللغات وتوزعه على العالم الإسلامي ،وقد ترجمت خلاصته في أثناء الجلسة إلى اللغة الإنجليزية ثم التركية، كما ووافق أعضاء المؤتمر من قبل على تقرير علوبة عن القاموس العربي [٣٨].

وأصدر المؤتمر قرارا بشأن تأسيس فروع له فى البلاد الإسلاميه العربيه وغير العربيه وتنظيم جمع الأموال لكن لم يتمكن الأعضاء من تنفيذه نظراً لأن تمثيل أعضاء المؤتمر يعتبر مبادرة شخصية وفردية وليست حكومية رسمية، وأيضاً لانشغالهم بمواجهة الاحتلال والسيطرة الأجنبية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي [٣٩] في بلادهم فمثلا كان علوبة وكيل المؤتمر في مصر مشغولا بمعركتين هامتين في وقت واحد معركة إعادة الحياة الدستورية ضد حكومة إسماعيل صدقي، وأيضاً معركة الاستقلال الوطني ضد الانجليز مما أدى إلى صرف الرأي العام المصري عن مواصلة الاهتمام بالقضية الفلسطينية [٤٠].

. وقد اقترح أمين الحسيني على علوبة وعلى ضياء الدين الطباطبائي بالتراسل أن يقوموا برحلة إلى البلاد الإسيوية الإسلامية لتأسيس فروع للمؤتمر وجمع التبرعات لجامعة المسجد الأقصى وشراء الأراضي المعرضة للخطر اليهودي تنفيذا لقرارت المؤتمر ، وقد كان في صندوق المؤتمر بعض المبالغ تم الإنفاق منها على الرحلة ، وكانت الرحلة الأولى إلى العراق حيث مكث الأعضاء أسبوعين [٤١]،وفى بغداد خطب علوبة أمام جمعية المؤتمر الإسلامي بشأن أهمية إنشاء جامعة اسلامية في القدس لمواجهة الجامعة العبرية مستشهداً بحديث الرسول (ص) "من أراد الدنيا فعليه بالعلم ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ومن أراد الاثنتين فعليه بالعلم " ، وأوضح أن تكاليف إنشاء الجامعة تقدر بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه [٤٢]وأشاد علوبة بنهضة العراق من حيث توفر موارد الثروة المائية للزراعة وتتمثل في نهرى دجلة والفرات، وأيضاً توفر منابع البترول وأشار على العراقيين بضرورة تخريج طائفة من المهندسين والجيولوجيين ورجال الميكانيكا وتجفيف المستنقعات لمكافحة مرض الملاريا ، كما اشار إلى أهمية وجود دور لمصر كزعيمة للأمة العربية لمواجهة نشاط التبشير الديني في

---

[٣٨] نفسه (المؤتمر الاسلامي العام الاحتفالات بالمؤتمر الاسلامي من العام) .
[٣٩] محمد عزه دروزة ، المرجع السابق ، صـ ٧١٧ – ٧١٨ .
[٤٠] انظر الفصل الثاني من الدراسة صـ ، انظر ايضاً عايدة سليمة ، المرجع السابق، صـ ٢٦ .
[٤١] محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، صـ٧١٧ .
[٤٢] المقطم ، ٢٠ مايو ١٩٣٣ (خطبة جديدة لمحمد علي باشا عن مشروع الجامعة الإسلامية) .

العراق [٤٣]، وقد تألفت لجنة عليا في بغداد برئاسة رئيس الوزراء من أجل جمع الاكتتاب لمشروع جامعة المسجد الأقصى وتألفت فروع لها في جميع ألوية العراق [٤٤] .

كما سافر علوبة ضمن أعضاء وفد المؤتمر الإسلامي إلى الهند ومكثوا هناك نحو خمسة أشهر يطوفون في الولايات الإسلامية الهندية ويتصلون بأغنياء المسلمين نظراً لأن مسلمي الهند أكبر كتلة إسلامية تعد مسئولة عن حالة فلسطين ، وعلى الرغم من الاستقبال الرائع لوفد المؤتمر في الهند من المسئولين والشعب وتأليف لجان جمع التبرعات من كبار القوم وأثريائهم ،وأيضاً وعود الأمراء والوزراء والأغنياء بالعون والتأييد، إلا أن علوبة قد لاحظ عدم تنفيذ الوعود بجمع التبرعات ،حيث أصدرت السلطة البريطانية كتاباً رسمياً سرياً إلى المسئولين في البلاد بحسن معاملة وفد المؤتمر ومنع جمع المال لمشروع جامعة الأقصى لأنه يتعارض مع سياسة حكومة بريطانيا في فلسطين [٤٥].

واشترك علوبة في وفد السلام الذي ألفه المؤتمر الإسلامي تحت رئاسة أمين الحسيني بغرض حل النزاع بين إمام اليمن والملك السعودي على الحدود بين البلدين واستجابة لمطالب الأصوات العربية والإسلامية في الصحف للتدخل من أجل وقف القتال ووافق الملكان مبدئياً على مبادرة السلام، وذهب الوفد في خريف عام ١٩٣٣ إلى مكة اولاً حيث لبث نحو شهر عند ملك السعودية وتمكن بجهوده من إيقاف الحرب نظراً لأن القوات السعودية هي التي هاجمت، ثم ذهب الوفد إلى اليمن من أجل توقيع معاهدة صلح وتحالف بين المسلمين بإشراف ورقابة الوفد [٤٦].

وقد بالغ علوبة في التصريحات التي أدلى بها عن دوره في الوساطة ودور وفد المجلس الأعلى الإسلامي مما جعل خير الدين الزركلي يرسل خطابا من الطائف بتاريخ ١٩٣٤/٧/٥ يقول فيه " ما حمله البريد الأخير من تصريحات علوبة باشا وقد أسرف في كلامه عن مساعي الوفد . أما الحقيقة فهي أن المعاهدة وموادها لم يطلع عليها أحد غير المفاوضين

---

[٤٣] نفسه ، ٢٣ مايو ١٩٣٣ (رأي محمد علي باشا في نهضة العراق)
[٤٤] نفسه ، ٢٨ مايو ١٩٣٣ (سفر الوفد الاسلامي من العراق)
[٤٥] محمد على علوبة ، فلسطين والضمير الإنساني ، مرجع سبق ذكره ، صـ ١١٩-١٢٠. انظر أيضاً ـ كوكب الشرق / ٤ يوليه ١٩٣٣ (وفد المؤتمر الاسلامي العام في دلهي) .
[٤٦] الأهرام ٦ يونيو ١٩٣٤ (محمد على علوبة باشا وحديثه عن مهمة الوفد الاسلامي) انظر أيضاً محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، صـ ٧١٩ .

والملك ولم يعلم بها أو يطلع عليها أحد ، لا الوفد الإسلامي ولا سواه ، حتى الكثير من أفراد الأسرة المالكة وكل مساعي الوفد كانت منحصرة في إظهار الأماني بارك الله فيه " [٤٧].

وقد أعطى العاهل السعودي هدية لعلوبة ساعة جيب هدية كما منحه إمام اليمن شـوال فضة ماري تريز، إلا أن علوبة طلب استبدالها بشوال بن يمني تبرع به من أجل إقامة جامع نظراً لأنه لا يتقاضى أتعاباً في سبيل خدمة القضية العربية وإقامة الصلح[٤٨] وصرح علوبة بعد عودته من السعودية بأن لمصر مؤسسات في الحجاز ، وأنه من الممكن حل المسائل البسيطة المعلقة بين الدولتين ، نظراً لأن السعودية دولة ناشئة وفي حاجة إلى معونة مصر وأنه فـي هذا يعبر عن آمال المصريين، لذلك طالب بأن تخطو مصر الخطوة الحاسمة في سبيل الوفاق [٤٩].

وقد كانت رحلات علوبة في الدول العربية والإسلامية وراء شهرة واسعة لعلوبة كزعيم عربي وإسلامي،ويدل على ذلك تكريمه في مصر خاصة من الجهات الإسلامية مثل تكريمـه في دار جمعية الشبان المسلمين، كما وطدت علاقته بمفتي فلسطين أمين الحسيني وربما يكون ذلك وراء اختياره كوزير للمعارف في وزارة على ماهر الأولى عام ١٩٣٦ ويـرجع ذلـك برقيات التهنئة التي تلقاها علوبة من محمد علي عابد، وأمين الحسيني مفتى فلسطين [٥٠].

مشاركة علوبة في المؤتمر العربي القومي في بلودان سوريا عام ١٩٣٧ :

انعقد هذا المؤتمر في مصيف بلودان بسوريا كرد فعل لمشروع تقسيم فلسطين نظرا لأن سلطة الانتداب البريطانى رفضت طلب اللجنة العربية العليا السماح بعقد مؤتمر عربي عـام في فلسطين ،لذلك بذل نبيه العظمة رئيس اللجنة نشاط كبير من أجل الاتفاق مع لجنة الـدفاع عن فلسطين بسوريا لعقد المؤتمر قبل موعد اجتماع مجلس عصبة الأمم في جنيف حتى يمكن توحيد موقف العرب تجاه القضية الفلسطينية من خلال الدول العربية والإسلامية الممثلة فـي العصبة [٥١].

---

[٤٧] مديحة أحمد درويش ، المرجع السابق ، صـ ٤١٤- ٤١٥ .
[٤٨] لقاء مع الأستاذ / عادل علوبة ١٣ أبريل ٢٠٠٥ .
[٤٩] مديحة أحمد درويش ، المرجع السابق ، ص ٤١٤ .
[٥٠] المقطم ١٤ فبراير ١٩٣٦ (تهنئات لوزير المعارف)
[٥١] عادل غنيم ، الحركة الفلسطينية ١٩٣٦ – ١٩٣٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٨ . انظر أيضاً عايدة سليمة ، المرجع السابق ، صـ ٣٣ انظر أيضاً المصري ٢٤ اغسطس ١٩٣٧ (اجتماع المؤتمر العربي) .

وقد كانت مشاركة علوبة وعبد الحميد سعيد رئيس عام جمعيات الشبان المسلمين ورئيس لجنة الدفاع عن فلسطين في مصر كممثلين للهيئات الشعبية في الوفد المصري الذي تشكل بصفة غير رسمية [٥٢] ، ويفسر علوبة المشاركة المصرية الضعيفة بتصريحه في حلب وقوله " إن شعور مصر نحو فلسطين لا يقل أبداً عن شعور سائر البلاد العربية نحوها، وبما أن الدعوة للمؤتمر كانت مستعجلة وسريعة وهذا لم يمكن مصر من إرسال وفد كبير من ابنائها إلى هذا المؤتمر " [٥٣].

وكان علوبة يرى ان مهمة الدول العربية في هذا المؤتمر تتمثل في محاولة اقناع إنجلترا والدول الغربية بخطورة إنشاء دولة يهودية على مستقبل الوطن العربي من الناحية السياسية والاقتصادية وذلك يهدد مستقبل الصداقة العربية البريطانية ، كما نوه بأهمية تمثيل عرب فلسطين في هذا المؤتمر للاستعانة بهم في إمداد الدول العربية بالمعلومات التي تساعدهم على السير بالقضية الفلسطينية إلى الأمام ، وقد قرر عرب فلسطين مقاطعة المؤتمر وعدم الاشتراك فيه وتغير موقفهم بعد محاولات الدول العربية إقناعهم بأن ذلك الموقف ضد المصلحة العربية والقضية الفلسطينية [٥٤].

وقد ألقي علوبة رئيس الوفد المصري خطاباً فى الجلسة الافتتاحية استغرق ١٥ دقيقة اقترح فيه انتخاب أمين الحسيني رئيس شرف للمؤتمر رغم غيابه عنه وقبل اقتراحه، [٥٥]وكان المفتى قبل عقد المؤتمر بفترة وأثناء ثورة عرب فلسطين عام ١٩٣٦قد لجأ إلى حرم المسجد الأقصي لكي يتمكن من إدارة الحركة الوطنية الفلسطينية لمواجهة الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني، [٥٦]وأكد علوبة في خطابه على أهمية الدور المصري في الدفاع عن فلسطين واعلن أنه إذا كان من الواجب على الأمة العربية أن تهب للدفاع عن فلسطين فإن أولى الدول بالدفاع هي مصر واعتبر وجود شعب غريب في تلك البقاع بمثابة " غرغرينة " في جسم الوطن العربي نظراً لأن وجود أمة يهودية في فلسطين يهدد كيان مصر والعالم

---

[٥٢] عايدة سليمة ، المرجع السابق،ص ٣٣ ، انظر ايضاً المصري ٨ سبتمبر ١٩٣٧ .
[٥٣] المصري ١٧ سبتمبر ١٩٣٧ (تصريح علوبة باشا) .
[٥٤] عايدة سليمة ، المرجع السابق ، صـ ٥١ – ٥٢ .
[٥٥] المصري ٩ سبتمبر ١٩٣٧ . (تلغرافات خصوصية لمصر ، انظر ايضاً – المصري ١٠ سبتمبر ١٩٣٧)
[٥٦] محمد عبد الرؤوف سليم ، العرب وتقسيم فلسطين مع دراسة عن مؤتمر بلودان ١٩٣٧ ، القاهرو ، دار الزهراء للنشر ، ١٩٩٤صـ ٣٣ – ٣٤ .

العربي، ودلل على ذلك باحتمال زيادة الهجرة اليهودية إلى سبعة عشر مليون يهودي بعددهم وأسلحتهم وأموالهم ،ولن يكتفوا بتلك البقعة التي خصصت لهم في خطة تقسيم فلسطين وسوف ينقلون استعمارهم إلى مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن لكي " تكبلها بسلاسل من ذهب " وانتهى إلى أن الضمير الإنساني لا يسلم بأن يخرج شعب من وطنه بدعوى حق تاريخي زائف ليحل محله شعب آخر ، ويرى المراقب البريطاني للأحداث أن كلمة علوبة خلت من العبارات الحادة الباعثة على الهياج ولم تكن كلمة معادية للبريطانيين [٥٧].

وأشاد علوبة بخطاب المطران حريكة في جلسة الافتتاح وقال " إن خطابك يا سيدنا قد أثار عاطفة الجميع وعندما يكون كل الاساقفة مثلك أننا نعشقهم فقال المطران وعندما يكون كل المسلمين مثلك نحن نعشقهم "، ويؤكد ذلك وحدة المسلمين والمسيحيين العرب في مواجهة الحركة الصهيونية في فلسطين [٥٨]ورفض خطة تقسيم فلسطين [٥٩].

وقد انتخبت هيئة مكتب المؤتمر من ناجي السويدي رئيس الوزارة العراقية سابقاً رئيساً، وعلوبة نائباً أول للرئيس والأمير شكيب أرسلان نائباً ثانياً ، والمطران أجناطيوس حريكة مطران حماه نائباً ثالثاً للرئيس [٦٠] ، ويعتبر مؤتمر بلودان أول مؤتمر سياسي عربي يعقد لمناقشة القضية الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني على فلسطين في عام ١٩٢٠ ، وعلى الرغم من عدم تنفيذ قراراته مثل المؤتمرات السابقة الا أنه لفت نظر العرب إلى ضرورة الاتحاد لمواجهة الأطماع الصهيونية مما كان له تأثير في تفكير علوبة في عقد المؤتمر البرلماني في عام ١٩٣٨ [٦١].

نشاط علوبة في المؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والاسلامية ١٩٣٨ .

نشأت فكرة عقد المؤتمر عندما أرسل رئيس المجلس النيابي في العراق خطابا إلى رئيس مجلس النواب المصري يقترح فيه العمل على مناصرة القضية الفلسطينية ،وقد أحال

---

[٥٧] نفسه ،صـ ١٩ ـ ٢٠ .
[٥٨] المصري ١٦ سبتمبر ١٩٣٧ ، (المطران حريكة وعلوبة باشا) .
[٥٩] الرابطة العربية ، ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ (على هامش مؤتمر بلودان) .
[٦٠] عادل غنيم ، فلسطين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، مرجع سبق ذكره ، صـ ٣٦١ .
[٦١] عايدة سليمة ، المرجع السابق ، صـ ٣٤
*. من علوبة رئيس اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين حيث يرجو ان يكتب الى سكرتارية المؤتمر بمكتب علوبة بالقاهرة بشأن اى اقتراح حول المؤتمر .

الرئيس هذا الاقتراح إلى لجنة برئاسة علوبة [٦٢]،وهذا يتناقض مع ما صرح به علوبة بشأن تفكيره في عقد المؤتمر .

ودعا علوبة عدد كبير من أعضاء البرلمان المصري من الشيوخ والنواب على اختلاف نزعاتهم الحزبية في منزله بمصر الجديدة من أجل التشاور بشأن القضية الفلسطينية، وشكلوا لجنة عرفت باسم " اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين " برئاسته" من أجل الدعوة إلى عقد مؤتمر في إحدى البلاد العربية وإرسال كتب تحتوي على إشارة موجزة تشرح تطورات القضية إلى محمد محمود رئيس الحكومة المصرية وإلى ملوك وزعماء الدول العربية والإسلامية ،وإلى سكرتير عصبة الأمم والسفير البريطاني في مصر والمندوب السامي في فلسطين [٦٣].

ولقد قلق اليهود المصريون من دعوة علوبة لعقد مؤتمر برلماني في مصر لمناصرة القضية الفلسطينية ويتضح ذلك من الخطاب الذي أرسل يوسف قطاوي رئيس الطائفة الاسرائيلية في مصر إلى علوبة يوضح فيه موقف الطائفة اليهودية في مصر مما يجري في فلسطين وقوله " الطائفة اليهودية في مصر مؤلفه من أعضاء مختلفي الجنسيات لا يجمعهم الا الرغبة في تنظيم أعمالهم الثقافية والخيرية ولهذا يبتعد قادتهم المسئولون عن الزج بهم في المناقشات السياسية " . كما يقول قطاوي " أما اليهود المصريون ... فإنهم كمواطنين منتظمين يرون أنه لا يمكنهم القيام بواجباتهم نحو وطنهم على الوجه الأكمل الا بالسير مع الحكومة للمصلحة العامة في كل مسألة سياسية خارجية " ثم يضيف أن جميع يهود مصر لا يتأخرون عن بذل أي مجهود في سبيل الوصول الى تحقيق تفاهم قلبي وأخوي يقضي على الحالة العصبية في فلسطين [٦٤].

وقد رد علوبة على كتاب قطاوي حيث أوضح أنه يدافع عن عدالة القضية الفلسطينية بصفته رجلاً مستقلاً بعيداً عن كل عنف ،ودعا قطاوي للاشتراك معه في نقاش بغرض الوصول إلى نتائج ترضي اليهود والمسلمين معاً في إطار التأكيد على اهتمام المصريين

---

[٦٢] عادل غنيم ، الحركة الفلسطينية من ١٩٣٦ – ١٩٣٩ ، ، مرجع سبق ذكره صـ ٣٦٣ – ٣٦٤ .

[٦٣] عايدة سليمة ، المرجع السابق ، صـ ٦٨ انظر ايضاً الرابطة العربية ، ١٠ أغسطس ١٩٣٨ (نداء الى العالم العربي الاسلامي).

[٦٤] المقطم ١ يوليه ١٩٣٨ (قضية فلسطين ويهود مصر كتاب قطاوي باشا إلى علوبة باشا) .

بتطورات القضية الفلسطينية، وأدرك علوبة ان ما دفع قطاوى إلى هذا الموقف عدم إيجابية الحكومة المصرية تجاه ما يحدث في فلسطين ويتضح ذلك من قوله " .... للأمة وجود بجانب الحكومة فإذا كانت الحكومة لاعتبارات لا تخفى عليكم مضطرة الى شئ من التحفظ[٦٥].

وأعلن علوبة أن الروابط التي تربط المصريين بعرب فلسطين تتجاوز " رابطة الجوار " إلى " رابطة القرابة " التي ترتكز على وحدة المثل العليا والتقاليد واللغة في ظل الإسلام وتبرر هذه الرابطة تتضامن المصريين مع عرب فلسطين ،وأشار علوبة إلى مواجهته صعوبات في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بسبب التطرف الصهيوني، لذلك دعا اليهود المصريين إلى مساعدته في مناصرة عرب فلسطين بتأييد دعوته لعقد مؤتمر برلماني في مصر [٦٦].

وقد أرسل زكي عريبي[٦٧]وهو من المحامين الأهليين المصريين خطاباً إلى علوبة نقيب المحامين الأهليين أشار فيه إلى غموض وتحفظ رسالة قطاوي، كما نوه إلى تسامح المسلمين مع اليهود ورفضه للصهيونية التى تتعامل مع العرب فلسطين بنفس اسلوب اضطهاد الألمانيين النازيين لليهود وتؤدى إلى كسب كراهية المسلمين من أجل أرض قاحلة تضيق بأقل من عشر يهود العالم، وفي نهاية خطابه أكد على تسامح الأديان السماوية ، وقد أشاد علوبة بخطابه كنموذج مشرف لليهود المصريين [٦٨].

واجه عقد المؤتمر البرلمانى فى مصر صعوبات وتتمثل في قلق اليهود من مناقشة المؤتمر قضاياهم في البلاد العربية ومواجهة الحركة الصهيونية ، وأيضاً ترقبت الحكومة البريطانية بقلق مقررات المؤتمر [٦٩].،بالإضافة إلى معارضة حزب الوفد فكرة عقد المؤتمر في القاهرة، ويتضح ذلك من رسالة عوني عبد الهادي إلى محمد عزة دروزة فيذكر " أن الوفد المصري ممتعض من دعوة علوبة إلى المؤتمر، ومن احتمال ترؤسه لهذا المؤتمر، وأنه يطلب عدم عقد المؤتمر في القاهرة أو عدم إسناد الرئاسة لعلوبة " ، لذلك حذر الوفد من تأثر

---

[٦٥] نفسه ، (رد علوبة باشا) .
[٦٦] المقطم ١ يوليو ١٩٣٨ .
[٦٧] المقطم ١١ يوليو ١٩٣٨ (قضية فلسطين ويهود مصر) زكي عريبي كان يعمل محامياً في مكتب علوبة بالقاهرة وقد كان من أنصار في انتخابات نقابة المحامين انظر لقاء مع عادل علوبة ١٣ يونيه ٢٠٠٥ .
[٦٨] نفسه ،(كتاب هام من محام اسرائيلي زكي عريبي) ،انظر ايضاً الرابطة العربية / ٢٨ سبتمبر ١٩٣٨ (اليهودية ديانة والصهيونية سياسة استعمارية) .
[٦٩]. محمد عزه دروزه ، المرجع السابق ، جـ ٣ ، صـ ٧٠٩ .

جهوده بشأن الدفاع عن القضية الفلسطينية بعدم تنفيذ رغبته، لذلك تم اقتراح عقد المؤتمر في العراق تفادياً لهذا النزاع ولكن رئيس الوزارة العراقية رفض الاقتراح.

وفي هذا الخصوص كتب محمد عزة دروزة إلى عوني عبد الهادي رسالة يوضح فيه نشاط علوبة في الدفاع عن القضية الفلسطينية فى وقت لم يكن لحزب الوفد دور في مناصرة عرب فلسطين ، بل كان أثناء حكمه يثبط الهمم حرصاً على الصداقة البريطانية ، ونصح بالعمل على إقناع الوفد بعدم جعل القضية الفلسطينية مجالاً لنزاع حزبي وأن عقد المؤتمر في مصر أولى من كل اعتبار[٧٠].

وعلى كل حال لقد وجهت اللجنة البرلمانية برئاسة علوبة الدعوة لحضور المؤتمر إلى جميع أعضاء البرلمانات في الدول العربية وإلى الشخصيات البارزة في البلاد العربية التي ليس لديها مجالس نيابية، ويتمثل في حضور المندوبين عن الدول الإسلامية كالمغرب والهند والصين والجاليات الإسلامية في يوغسلافيا وأمريكا، وقد تلقى علوبة قبل عقد المؤتمر رسائل تأييد لفكرة المؤتمر من كثير من الشخصيات العربية والإسلامية مثل الملك غازي الأول وأمير الكويت وإمام اليمن ، واشتركت مصر في هذا المؤتمر بخمسة مندوبين هم علوبة ومحمد بهي الدين بركات رئيس مجلس النواب المصري والدكتور عبد الحميد سعيد رئيس جمعيات الشبان المسلمين وتوفيق دوس وحمد الباسل [٧١].

وقد عقد المؤتمر بالقاهرة في الفترة من ٧ – ١١ أكتوبر عام ١٩٣٨ ، واسندت رئاسته إلى محمد بهي الدين بركات رئيس مجلس النواب المصري وعاونه مولود مخلص رئيس مجلس النواب العراقي وفارس الخوري رئيس مجلس نواب سوريا، مما أضفى على المؤتمر صبغة شبه رسمية [٧٢].

---

70 نفسه ، صـ ٦١٨ .

71 عايدة سليمة ، المرجع السابق ، صـ ٦٩ انظر أيضا الرابطة العربية / ١٠ أغسطس ١٩٣٨ (نداء إلى العالم العربي الإسلامي) النداء من علوبة رئيس اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين حيث يرجو أن يكتب اي عربي او مسلم الى سكرتارية المؤتمر بمكتب علوبة بالقاهرة بشأن أي اقتراح حول المؤتمر .

72 الرابطة العربية١٢اكتوبر ١٩٣٨ (افتتاح المؤتمر البرلمانى العربى) البرلمانات العربية التي شاركت في المؤتمر وتتمثل في البرلمان العراقي وفده يتألف من شيوخ ونواب اما برلمان سورية ولبنان يتألف من مجلس واحد شرق الأردن التشريعي ، وقد دارت مناقشات عنيفة في البرلمان اللبناني بين أنصار العروبة والمتفرنجون بشأن قبول دعوة حضور المؤتمر البرلماني، حيث رأى المتفرنجون انه لا صلة للبنان بقضية فلسطين ومن مصلحته أن تظل على الحياد في الصراع بين العرب والانجليز واليهود فرأى رئيس البرلمان هو من المتفرنجين ترك حرية الاشتراك للنواب ولكن لا بصفتهم مندوبين عن البرلمان بل بصفتهم الشخصية انظر الرابطة العربية / ٢٨ سبتمبر ١٩٣٨ (حول المؤتمر البرلماني) .

طبعت اللجنة البرلمانية المصرية برئاسة علوبة خمسة عشر ألف بطاقة دعوة وقد تم اعداد قسم منها لحضور السيدات انظر أيضاً الرابطة العربية ٥ أكتوبر ١٩٣٨ (العالم العربي في أسبوع) . الرابطة العربية ١٢ أكتوبر ١٩٣٨ (افتتاح المؤتمر البرلماني العربي) .

وفي جلسة افتتاح المؤتمر ألقى علوبة خطبة الافتتاح استهلها بالترحم على شهداء فلسطين والثناء على أعضاء المؤتمر لتلبيتهم دعوة الحضور بصفته ممثل نواب مصر وشيوخها ، كما توجه بالشكر إلى الملوك والأمراء والرؤساء والوزراء في الأمم الشرقية الذين تفضلوا بمؤازرة المؤتمر وتأييده ، ثم تحدث عن القضية الفلسطينية حيث أشار إلى المؤتمرات التي عقدت من قبل سعياً وراء حل هذه القضية وما يرجى من هذا المؤتمر من خلال قيام الأعضاء بتنفيذ قراراته يساعدهم على ذلك ما لهم من صفة النيابية والنفوذ في بلادهم كما أعلن أن هذا المؤتمر يجمع ممثلي برلمانات عربية شتى[٧٣].

ثم سرد علوبة تطورات تاريخ احتلال اليهود لفلسطين لكي يظهر أنهم قد اغتصبوا فلسطين من أهلها الأصليين، ولم تكن لهم دولة مستقلة ذات سيادة إلا في حكم الملك داود وخلفه الملك سليمان في الفترة الممتدة من سنة ١١٠٠ إلى ٩٣٠ ق.م ، ثم استمروا خاضعين لحكم امبراطوريتى الفرس والرومان يطردون ويرجعون وفي سنة ٦٣ ق . م اكتسح الرومان القدس ولم تقم لدولة اليهود وجود ولا قائمة .

وفي سنة ١٣٥ ميلادية قام الرومان بتدمير أورشليم للمرة الأخيرة مما اضطرهم للهجرة إلى البلاد العربية المجاورة، حيث نالوا أرفع المناصب في بلاط السلاطين وميادين السياسة واتبعوا التقاليد والعادات العربية واستعملوا اللغة العربية في ظل التسامح الإسلامي على حين كانت المذابح تتوالى عليهم في البلدان الأوروبية ،ولم يرجعوا إلى أوربا الغربية إلا بعد أن ظهر فيها التسامح في العصور الأخيرة فى ظل إلغاء المعاملات الاستثنائية لليهود وإصدار تشريعات المساواة [٧٤].

ثم تطرق علوبة إلى أسباب كراهية الغربيين لليهود واستند إلى أقوال المؤرخين بأن ثراء اليهود بسبب اشتغالهم بالربا الذى حرمته الكنيسة على النصارى، مما جعل الأمراء والحكام

---

73 خطب حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين ، مطبعة عباس عبد الرحمن بشارع محمد على ، ص ٩ ، ١٠ ، ١٣ .

74 نفسه ، صـ ١٠ ـ ١٥ .

أحياناً يصدرون أوامرهم بمصادرة أموال اليهود، بالإضافة إلى قلق الدول الغربية لو كانت ديمقراطية من تدخل اليهود في كيانها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لذلك ظهرت جماعات في أفق السياسة الغربية تدعو إلى محاربة اليهود[٧٥] .

وعرض علوبة أسانيد استقلال الدول العربية وتتلخص في المكاتبات التي دارت بين الشريف حسين والمندوب السامي البريطاني في مصر السير مكماهون بشأن دخول فلسطين حتماً في دائرة المملكة العربية المستقلة، وأشار إلى غموض تصريح بلفور وصياغته بطريق اللف والدوران ، واستند إلى تقرير اللجنة الملكية البريطانية من أجل تفسير معنى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي وهو السعي في جعل فلسطين دولة يهودية لا وطناً روحياً ،ويؤكد ذلك زيادة عدد اليهود في فلسطين من حوالي ٤٦ ألف سنة ١٩١٥ إلى نحو أربعمائة ألف فى عام ١٩٣٦ ،وتمكينهم من امتلاك الأراضي حيث كانوا قبل الحرب لا يملكون أكثر من مائة الف دونم فأصبحوا يملكون في عام ١٩٣٦ مليوناً وأربعمائة واثنين وثلاثين ألف دونم، وقد أثبت تقرير لجنة شو في عام ١٩٣٠ عدم قدرة فلسطين على استيعاب عدد أكثر من اليهود[٧٦].

وأوضح علوبة أن مقاومة عرب فلسطين كانت في بدء الأمر في إطار استعمال كل وسائل الإقناع والمعارضة السلمية، وعندما لم تجد تلك الوسائل في تخلي الحكومة البريطانية عن مساعدة الحركة الصهيونية فقد اضطر ذلك عرب فلسطين إلى الالتجاء إلى القيام بالثورات في سنوات ١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣٣ و١٩٣٦ ، وكانت نتائج تلك الثورات المتوالية ارسال لجان على أثر كل ثورة وتقديم تقارير تؤيد حقوق العرب، وأشار إلى مقاومة ثورة ١٩٣٦ بكل الأساليب الإرهابية والقمعية ونفي الزعماء ، كما أشار إلى بطلان تصريح بلفور نظراً لأنه ينافي مبادئ ولسون التى أقرها الحلفاء ومن بينها ضمان السيادة التامة للشعوب غير التركية، ويؤكد ذلك صدور تصريح الحكومتين البريطانية والفرنسية الذي أعلنتا فيه أنهما خاضتا الحرب من أجل تحرير الشعوب الشرقية من ظلم الحكم التركي وإقامة حكومات وطنية تستمد سلطتها من السكان [٧٧].

---

[٧٥] نفسه ، صـ ١٦ – ١٨ .

[٧٦] نفسه ، صـ ١٩ – ٤١ انظر ايضاً الجامعة الإسلامية / ٧ اكتوبر ١٩٣٨ (خطبة سعادة علوبة باشا في المؤتمر البرلماني للدفاع عن فلسطين)

[٧٧] نفسه ، صـ ٤٨ – صـ ٥١ انظر ايضاً

وأوضح علوبة دهشته من فكرة تبادل السكان الذي أشار إليه تقرير لجنة بيل بشأن تقسيم فلسطين نظراً لأن المنطقة التي خصصت لعرب فلسطين يوجد فيها ألف ومائتان وخمسون يهودياً، بينما المنطقة التي خصصت لليهود يوجد فيها نحو مائتين وخمسة وعشرين ألف عربي يضاف اليهم نحو مائة ألف عربي آخرين يسكنون مدن حيفا وعكا وطبرية وصفد فكيف يتم تحقيق هذا التبادل الغريب بين السكان والممتلكات ويشمل تبادل المساجد والكنائس وقبور ابائهم وأجدادهم [٧٨]، وجه علوبة كلمة ختامية إلى اليهود بأن الأدلة قائمة على أنهم معتدون غاصبون وأن احتلالهم فلسطين لا يفيدهم شيئاً سوى ايقاد نار الحقد والبغضاء ، كما وجه كلمة إلى الإنجليز مطالبا الحكومة البريطانية بأن تصلح الأخطاء الماضية ووجه نداء خاصاً إلى تشمبرلين رئيس الوزراء بريطانيا بأن يغضب لفلسطين كما غضب لفتح منشوريا وغزو الحبشة وينصفها كما أنصف الألمان في السوديت [٧٩].

ولقد كانت أهم القرارات التي أصدرها المؤتمر بطلان تصريح بلفور ورفض مشروع التقسيم ووقف الهجرة اليهودية لفلسطين، والسعي في إصدار عفو عام عن المتهمين والمحكوم عليهم في حوادث الثورة الفلسطينية ، وضرورة تأليف حكومة وطنية دستورية وتأليف مجلس نيابي ، وعقد معاهدة تحالف وصداقة مع بريطانيا ، وتضمنت القرارات تهديد بريطانيا أنه في حالة عدم قبول تلك المطالب سوف تعتبر الشعوب العربية والإسلامية موقف البريطانيين موقفاً معادياً قد يؤثر على العلاقات السياسية والاقتصادية،ويضطر الشعوب العربية والإسلامية للتحالف مع دول المحور ، وقد انتخب المؤتمر لجنة دائمة برئاسة علوبة لتنفيذ قرارات المؤتمر [٨٠] وكان علوبة رئيس لجنة درس الاقتراحات ووافقت اللجنة على اقتراحه بشأن بطلان وعد بلفور ووجوب وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ووافقت اللجنة مبدئياً على اقتراح مساعدة المنكوبين في فلسطين، وكلفت علوبة بدرس الموضوع ووضع تقرير عنه

Fred J . Khour , The Arabi –isreali Dielemma , Sencond Edition , Syracuse University Press ١٩٧٦ , p ١٢ – ٢٤

انظر افكار مشابهة عن اسانيد دخول فلسطين ضمن دائرة المملكة المستقلة بزعامة الشريف حسين

Sami hadwi ,op.cit,p١٤،١٨- carles .D. smith ,op,cit,p٤٥،٥١،٨٣،٨٤.

٧٨ نفسه ، صـ ٥٢ – ٥٣ .

٧٩ نفسه، صـ ٥٨ – ٦٠ .

٨٠ نفسه ، ص ١٤٠ –١٤١ انظر أيضاً . المقطم ١٠ اكتوبر ١٩٣٨ (المؤتمر البرلماني العالمي للدفاع عن فلسطين) .

لعرضه عليها،وقد أقيمت حفلات التكريم والتعارف بأعضاء المؤتمر البرلماني الشرقي في جمعية الشبان المسلمين.

وتجدر الاشارة إلى ان الصحف المصرية وجهت انتقادات للمؤتمر البرلماني حيث شنت صحيفة الوفد المصري هجوماً عنيفاً ضد علوبة، واتهمته بأنه طلب عقد المؤتمر بغرض الدعاية لنفسه ولحكومة الأحرار الدستوريين على حساب القضية الفلسطينية ،واستغلال عطف العالم العربي والإسلامي وخاصة مصر على عرب فلسطين ،وإظهار حزب الوفد أمام العالم العربي بمظهر الحزب السياسي المفكك الذي ليس لديه المقدرة السياسية للعمل من أجل مناصرة القضايا العربية والإسلامية.

وعلى الرغم من أشادة صحيفة مصر الفتاة بجهود علوبة وتأييدها تهديد بريطانيا من مغبة انحيازها للصهيونية مما يترتب عليه اتجاه العرب والمسلمين لمناصرة دول المحور إلا أنها رأت أن الدعوة إلى اكتتاب عام بغرض توفير المال والسلاح لعرب فلسطين أفضل من اجتماع تلك الوفود الهائلة من أجل إصدار قرارات سبق أن أصدرتها مؤتمرات وهيئات أخرى ولم تنفذ [٨١].

كما وجهت الصحف البريطانية انتقادات للمؤتمر حيث علقت جريدة التيمس بالقول أن " حماسة المصريين له فاترة وإن الجلسة الافتتاحية أجلت ساعتين لعدم حضور أعضاء من مجلس الشيوخ والنواب ولم يبلغ مجموع الشيوخ والنواب الذين شهدوا جلسة الافتتاح أكثر من ثلاثين " ، ثم أضافت إن الاتحاد كان يعوزه أعمال الوفود وآرائهم وأن مندوبي الصحف أخرجوا من المؤتمر ، كما نشرت جريدة الديلي تلغراف تحت عنوان " العرب يتخاصمون في المؤتمر " نظراً لأن اختلافات كثيرة في الرأي وقعت في الجلسة الثانية ،ولذلك رأت أنه لا يرجي من هذا المؤتمر نتائج مفيدة ونافعة [٨٢].

سفر وفد المؤتمر البرلماني إلى لندن

أدركت بريطانيا خطورة اجتماع المؤتمر البرلماني الذي يعتبر رد فعل لنشاط البرلمان المصري وهو هيئة رسمية معترف بها ،ودعت إلى عقد مؤتمر في لندن بغرض بحث المسألة

---

[٨١] عايدة سليمة ، المرجع السابق ، صـ ٧٠ ، ١٠٣ .
[٨٢] المقطم ١٠ أكتوبر ١٩٣٨ (قضية فلسطين وصحف يوم الأحد اللندنية)

الفلسطينية تمثل فيه الدول العربية على مستوى الحكومات التي تلتزم بمعاهدات تحالف مع بريطانيا من أجل منع هذا التجمع العربي الإسلامي مرة أخرى نظراً لأن الهيئات النيابية لا تلتزم بقيود في دفاعها عن عروبة فلسطين [٨٣].

وقد دار جدل في الصحف المصرية بشأن تفاوض الحكومة البريطانية مع وفد المؤتمر البرلماني [٨٤]، كما نشرت أنباء عن اشتراك علوبة في الوفد المصري الرسمي برئاسة الأمير محمد عبد المنعم،ولكن علوبة كذب ذلك النبأ وقال إن أحدا لم يخاطبه في ذلك الأمر [٨٥]، ومما يؤكد ذلك ان اللجنة العربية الفلسطينية اعترضت بشدة على عدم اشتراك علوبة في الوفد المصري الرسمي للمفاوضات [٨٦].

وفى وسط هذا الجدل الدائر قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر البرلماني إيفاد وفد إلى لندن برئاسة علوبة أملاً في التفاهم مع الحكومة البريطانية، وإقناعها بضرورة تنفيذ قرارات المؤتمر البرلماني من أجل الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية ولإعادة الهدوء والسلام لفلسطين ولإيجاد الصداقة والثقة بين إنجلترا وبين العرب والمسلمين ،وتكون هذا الوفد من ثلاثة أعضاء هم خليق الزمان وعبد الرحمن صديقي من زعماء المسلمين في الهند وفارس خوري الذي منعته السلطات البريطانية في تركيا من السفر إلى لندن [٨٧].

ويذكر علوبة في تقريره السري إلى وزارة الخارجية المصرية الصعوبات التي واجهت وفد المؤتمر إلى لندن وتتمثل في تصريح الحكومة البريطانية في مجلس العموم بأنها قررت أن تتفاوض فقط مع مندوبي الحكومات العربية المجاورة لفلسطين ومع مندوبين عن فلسطين في حضور مفتي فلسطين، ومعنى هذا أن الحكومة البريطانية لا تريد أن تتفاوض مع وفد المؤتمر ولا مع زعماء فلسطين الحقيقيين وهم الذين تثق بهم الأمة الفلسطينية دون غيرهم[٨٨].

---

٨٣ عايدة سليمة ، المرجع السابق ، صـ ٧١ – ٧٢ .
٨٤ الرابطة العربية ، ٧ ديسمبر ١٩٣٨ (مؤتمر لندن الجديد والحكومات العربية)
٨٥ المصري ٢٠ يناير ١٩٣٩ (اجتماع مجلس الوزراء وفد مصر إلى مؤتمر فلسطين) .
٨٦ الرابطة العربية ٢٥ يناير ١٩٣٩ (مؤتمر الدول العربية بالقاهرة)
٨٧ نفسه ٢٢ يناير ١٩٣٩ (حول قضية فلسطين – مؤتمر لندن يتهدده الخطر)
٨٨ وزارة الخارجية الأرشيف السري الجديد ، محافظة رقم (١٥٦٤) ملف رقم ٤/٤٠/٣٧ جـ ١ / تقرير سري من وفد المؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين .

ورفضت الحكومة البريطانية طلب وفد المؤتمر مقابلة رئيس وزرائها أو وزير الخارجية بصفة رسمية ، لذلك لجأ علوبة إلى سفير مصر في لندن دكتور حسن نشأت الذي أكرم وفادة وفد المؤتمر ، وسعى لدى المسئولين البريطانيين حتى تمكن من الحصول على موافقة وزير المستعمرات ملكولم ماكدونالد على مقابلة علوبة بمفرده بصفة غير رسمية كعضو في مجلس الشيوخ المصري في خريف عام ١٩٣٨ [٨٩]، وقد دار حديث علوبة عن أهمية التفاوض مع وفد المؤتمر لأنه ينطق بلسان العرب والمسلمين، ومع سماحة المفتي وأنصاره باعتبارهم الذين ينطقون بلسان فلسطين، ومن المستحيل أن يتحمل أي فرد من المفاوضين مسئولية إبداء الرأي دون الرجوع إلى ممثلي فلسطين أنفسهم، وتطرق علوبة إلى حق فلسطين في معاونة إنجلترا لها وأهمية ذلك لتحقيق صداقة بين انجلترا وبين العرب والمسلمين وهم ملايين كثيرة يمكن أن يكونوا عضداً للسلام العام ونصيرًا للحكومات التي تسعى في حرية الأمم ومنها إنجلترا ،وذكر أن اليهود يسعون فقط لتحقيق مصلحتهم غير ناظرين إلى مصلحة غيرهم ولو كانت إنجلترا .

وفي نهاية الزيارة دعاه وزير المستعمرات لسماع خطابه في مجلس العموم البريطاني في ٢٤ نوفمبر ١٩٣٨ بشأن القضية الفلسطينية ثم اعطاه أحد نواب الإنجليز تصريحاً لحضور مجلس العموم وخصص له شرفة يجاوره شرفتان لوفد من زعماء اليهود في المجلس، وقد دار خطاب وزير المستعمرات حول أن وجود اليهود في فلسطين حق لا منحة وأن الحكومة البريطانية تتمسك بتصريح بلفور والتاكيد على أن المفاوضة سوف تحدد عدداً جديداً من اليهود يهاجرون إلى فلسطين ،وأيضاً استمرار الانتداب البريطاني لمراقبة فكرة منع تسلط فريق على فريق.

وقد علق علوبة على خطاب الوزير بأن موقف بريطانيا يعنى ان الانتداب على فلسطين سيكون أبديا ولا يحقق فكرة قيام حكومة وطنية دستورية لفلسطين ، كما صرح وزير المستعمرات " بأن اليهود قد أحسنوا الى فلسطين بأعمالهم وأموالهم حتى أن عدد العرب قد تزايد في العشرين سنة الماضية من ٦٠٠ ألف الى ٩٩٠ ألفاً " أما بالنسبة لمقولة الوزير بفضل اليهود فى زيادة عدد العرب فقد قال علوبة ان الوزير استند إلى إحصاء ١٩٢٢ وهو

---

[٨٩] نفسه / محفظة رقم (٨٢٩) ملف ١٦٣ / ٣/٧ .

إحصاء خاطئ لأنه اخرج جميع البدو ولم يذكر السكان اسماءهم وعائلاتهم، ولكن احصاء سنة ١٩٣١ عمل ترتيباً دقيقاً أعلن فيه السكان جميعهم أسماءهم وعائلاتهم ودخل فيه جميع بدو فلسطين [٩٠].

ومع هذا سعى وفد المؤتمر برئاسة علوبة إلى التفاهم مع الإنجليز فلم ينجحوا إلا في مسألة واحدة هي إباحة التفاوض مع أحزاب فلسطين جميعاً ،وذلك بعد أن علموا بأن المفتي لن يقبل حضور المفاوضات بنفسه، كما وعدوا بالإفراج عن المنفيين في سيشل والتصريح لهم بحضور المفاوضات متى انتخبوا لها، ولكن لم يتم الإفراج عن المنفيين بعد المناورة التي ظهرت أخيراً في الجرائد من فخري النشاشيبي .

وتوقع علوبة فشل المفاوضات بسبب عدم اختيار المندوب السامي مفاوضي فلسطين من أنصار فريق المفتي وأشار إلى ضرر إقصاء مندوبى سوريا ولبنان عن حضور المؤتمر وتطرق إلى خطورة الانشقاق في الرأي مع مندوبي فلسطين ، وقد اقترح أن يطلب مندوبو الحكومات معلومات عن أسس المفاوضة ،وعدم ابداء رأى في المفاوضات إلا بعد استشارة وفد المؤتمر البرلماني لكي يرى مدى تطابقه مع تنفيذ قرارات المؤتمر بشأن القضية الفلسطينية [٩١].

وأصدر علوبة رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر البرلماني بياناً بشأن الاعتراض على المشروع البريطاني الذي تضمنه الكتاب الأبيض نظراً لأنه بعيد عن أن يلتقي مع المبادئ الأساسية التي أعلن المؤتمر التمسك بها، بالإضافة إلى مواطن الغموض واللبس في المشروع التي تثير مخاوف الفلسطينيين، وخاصة من ناحية الاستقلال وإنشاء حكومة وطنية ووقف الهجرة. ونصح الفلسطينيين بعدم قبول هذا البيان وأعرب باسم اللجنة عن الأمل فى ان تعيد الحكومة البريطانية النظر في سياستها للوصول إلى حل عادل يحقق مطالب الفلسطينيين ويصون المصالح الحيوية للطرفين التي أعرب عنها ممثلو البلاد العربية في مؤتمر لندن من أجل تحقيق روابط الصداقة والتعاون بين بريطانيا والبلاد العربية الاسلامية، وأهابت اللجنة

---

[٩٠] نفسه ــ انظر ايضاً النص الكامل للبيان الذي ألقاه وزير المستعمرات في مجلس العموم بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٨ ــ انظر وزارة الإعلام ،الهيئة العامة للاستعلامات ،ملف وثائق أوراق القضية الفلسطينية ملف فلسطين ، جـ ٣ ، صـ ٤١٠ ــ ٤١٦ .

[٩١] الأرشيف السري الجديد ، محافظة رقم (١٥٦٤) ملف ٤/٤٠/٣٧ جـ ١ انظر أيضاً ،(الرابطة العربية ، ١ مارس ، ١٩٣٩ ، (مظاهر العطف على قضية فلسطين) .

بالبلاد العربية والاسلامية أن تضاعف مجهوداتها لمناصرة قضية فلسطين العادلة لوضع حد لهذه المأساة العالمية في بلد يضم الأماكن المقدسة. [٩٢]

دفاع علوبة عن مفتى فلسطين

وفي حديث لعلوبة إلى مجلة الإخوان المسلمين باعتباره من أكثر السياسيين المصريين اتصالاً بسماحة المفتي منذ اشتراكه في الدفاع عن قضية حائط البراق والمؤتمر الإسلامي ورحلاته مع المفتي إلى بعض الدول العربية والإسلامية من أجل تنفيذ قرارات المؤتمر والمشاركة في وفد السلام برئاسة المفتي للصلح بين إمام اليمن والملك السعودي ، حيث توثقت بينهم عرى الصداقة [٩٣]ويؤكد ذلك تلغرافات التهنئة التي أرسلها المفتي إلى علوبة بمناسبة توليه منصب وزارة المعارف في وزارة على ماهر الأولى [٩٤]، وتبادل الخطابات بينهم أثناء مشاركة علوبة كوزير للشئون البرلمانية [٩٥]، كما يتضح من زيارات المفتي إلى علوبة في مكتبه وبيته واستشارته في كثير من الأمور الخاصة بالقضايا العربية والإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية، وزياراته أثناء مرضه الأخير في مستشفى المواساة [٩٦].

ويصف علوبة شخصية المفتي بالشجاعة والتواضع والنزاهة والوطنية والصبر وأنه ليس له مطامع شخصية في الزعامة لأنه لم يسع إليها، وإنما كان هدفه جمع كلمة الأمة والعرب وخدمة الدين والوطن ومقاومة الصهيونية ، ورغم ثروته المتوسطة ومرتبه باعتباره رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى إلا أنه يعيش عيشة الفقراء والزاهدين وينفق كل ما زاد عن ضرورته على أبناء وطنه في سبيل قضية بلده، ورأى علوبة أن السياسة البريطانية لم تدرك مصلحتها الحقيقية في تأييد المفتي فتكسب صداقة العرب والمسلمين [٩٧]، لذلك سوف تعرض الدراسة اسباب اتهام المفتى ودفاع علوبة عنه.

أما عن خروج المفتي من فلسطين في أكتوبر ١٩٣٧ على أثر تجدد الثورة الفلسطينية واعتراضه على قرار لجنة بيل بتقسيم فلسطين ومحاولة السلطة البريطانية القبض عليه ،

---

[٩٢] الرابطة العربية / ١٤ يونيو ١٩٣٩ (بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر البرلماني العالمي) .
[٩٣] مجلة الإخوان المسلمين ١٠ يونيه ١٩٤٦ (حديث مع سعادة علوبة باشا) .
[٩٤] المقطم ١٤ فبراير ١٩٣٦ (تهنئات لوزير المعارف) .
[٩٥] أرشيف سري جديد ، محافظة رقم (١٥٦٤) .
[٩٦] لقاء مع الأستاذ عادل علوبة / ١٣ يونيه / ٢٠٠٥ .
[٩٧] مجلة الأخوان المسلمين / ١٠ يونيه ١٩٤٦ .

وصدور قرار نفيه إلى جزر سيشل ،وخروجه خفية ولجوئه إلى لبنان ، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ضغطت بريطانيا على فرنسا باعتبارها منتدبة على سوريا ولبنان لتسليمها المفتي فأسرع بمغادره لبنان سراً إلى بغداد وأقام بها نحو عام ونصف.ولما نشبت ثورة رشيد الكيلاني عام ١٩٤١ ضد التدخل العسكري البريطاني فى العراق خرج إلى إيران مع قادة الثورة العراقية وعدد من مجاهدي فلسطين وسورية والعراق، ولما احتلت القوات البريطانية إيران واعلن المارشال ويفل جائزة عشرين ألف جنيه إسترليني لمن يرشد عن المفتي ذهب إلى ايطاليا ثم إلى ألمانيا ،حيث تمكن من الحصول من دول المحور على اعتراف باستقلال فلسطين والأقطار العربية الأخرى إلى أن اعتقلته السلطات الفرنسية، حيث كانت إقامته تحت الرقابة في باريس نظراً لمطالبة الحكومة البريطانية أو الحكومة اليوغسلافية تسليمه كمجرم حرب [٩٨].

ولم يقتصر الأمر على هذا بل ان " اللجنة اليهودية للتحرر القومي " في الولايات المتحدة في مايو عام ١٩٤٥ نسبت تهماً للمفتي، كما طلبت الحكومة اليوغسلافية محاكمته كمجرم حرب، ولذلك طلب المسلمون في الهند وأوربا والعرب في فلسطين وشرق الأردن [٩٩] ضرورة تنبيه الحكومات العربية والإسلامية إلى التدخل في أمر المفتي،وقد نشر علوبة بياناً مستفيضاً بشأن تكذيب ما نسب للمفتي من اتهامات ووصفه أنه من الأمور غير المعقولة ، وقد هاجمت ذلك البيان الصحف الصهيونية والإنجليزيه خاصة الاجبشان جازيت وزعمت وجود وثائق تثبت صحة الاتهامات الموجهة للمفتي [١٠٠].

وعلى هذا قدم علوبة مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية تضمنت دفاعه عن التهم الستة التي وجهت للمفتي وخاصه فيما يتعلق بصلة المفتي بحوادث فلسطين عام ١٩٣٦ ، حيث قال ان المفتى كان يتولى حينذاك منصباً دينياً وسياسياً فى وقت واحد فقد كان رئيس المجلس الإسلامي الأعلى وأعماله خاصة بالشئون الدينية، ورئيس اللجنة العربية العليا وهي

---

[٩٨] مذكرات محمد أمين الحسيني ،اعداد وتصنيف عبد الكريم ال عمر امين سر المكتب التنفيذى للهيئة العربية العليا لفلسطين ، الطبعة الاولى، الأهالى للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٩ صـ ١٨ ، ١٩ .
[٩٩] عايدة سليمة ، المرجع السابق ، صـ ٩٤ .
[١٠٠] المقطم ١٠ ديسمبر ١٩٤٥ (السيد أمين الحسيني بين بيان علوبة باشا والاجيشان جازيت) .

هيئة ممثلة لجميع الأحزاب السياسية في فلسطين ،وتنحصر اعمالها في الشئون السياسية ، بل إن لجان التحقيق البريطانية التي زارت فلسطين لم تتهمه بصلته عن أي نشاط إرهابي .

أما عن محاولات المفتي جر العراق لمعسكر المحور حينما كان لاجئاً سياسياً وصلته بثورة رشيد الكيلاني ومسئوليته عن أعمال العنف ضد اليهود في العراق، فان علوبة يرجع ذلك إلى احتفالات الأوساط اليهودية بقدوم القوات البريطانية دون مراعاة شعور الثوار العراقيين وجيش العراق المنسحب مما أدى إلى وقع فتنة أصيب فيها عدد من اليهود العراقيون ، وقد قامت الحكومة العراقية بواسطة محاكمها الرسمية وتحت اشراف البريطانيين بالتحقيق في هذه الحوادث، وأعلنت نتائج هذا التحقيق ولم تستند إلى المفتي أيه تهمة .

أما عن تأليف المفتي الفرقة البوسنوية واشتراكه في مذابح المسلمين في البلقان فيؤكد علوبة عدم مشاركة المفتي في اقتراح تأليف تلك الفرقة نظراً لأن جهوده كانت منحصرة في المطالبة بإيقاف المذابح عن مسلمي البوسنة الذين طلبوا إليه ذلك بوصفه رئيس المؤتمر الإسلامي العالمي بعد أن فزع العالم الإسلامي لهذه الفظائع واحتجت عليها حكومة مصر رسمياً وحكومات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وإنجلترا ويوغسلافيا، وقدمت المساعدات المالية لمنكوبي المسلمين هناك بواسطة جمعية الصليب الأحمر الدولي ،واعتبر علوبة اتهام المفتي بالإشراف على مذبحة سراييفو أمراً لا يحتاج إلى رد لأنه لم تحدث أية مذبحة في تلك المدينة وأكثرية أهلها مسلمون ،وفيما يتعلق بتعاون المفتي مع شخص يدعي " كارل ايشمان " في إبادة اليهود في غرف الغاز أكد علوبة عدم صلة المفتى بهذا الشخص ، وعدم معرفته أي شي عن معتقلات اليهود أو غيرها من المعتقلات [١٠١].

أما بالنسبة لقول مندوب حكومة يوغسلافيا بتحريض من اليهود أن الحكومة الالمانية كلفت المفتي بتنظيم فرقة اسلامية في يوغسلافيا، كان نشاطها خلال الحرب ضد دول الحلفاء فقد اثبت علوبة أن زيارة المفتي لم تكن بطلب من الحكومة الألمانية بل تلبية لرغبة البوسنويين أنفسهم، ودلل على ان الفرقة تألفت قبل وصوله إلى سراييفو وأنها لم تكن إسلامية

---

[١٠١] مجلة الأخوان المسلمين / ٢ يناير ١٩٤٦ مهاجر القرن الرابع عشر أنظر أيضا مذكرات المفتي صـ ١٩٦ ـ ١٩٧ .

محضة بل كانت مختلطة من مسلمين وكرواتيين كاثوليك وألمان وسكان يوغوسلافيا، ولم تقاتل الفرقة في فرنسا حتى تتهم بارتكاب جرائم هناك .

وأما ما نسبته جريدة " الموند الباريسية " بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٤٥ بشأن اشتراك المفتي مع فرقة هجوم نازية في البوسنة متهمة إياها بتسليمها عدد من الطيارين البريطانيين والأمريكيين الذين أكرهوا على النزول في غابات البوسنة الى الألمانيين والإيطاليين ،رأى علوبة ذلك محض افتراء دون تقديم أي دليل على تلك التهمة .

وفي نهاية المذكرة أكد علوبة على أهمية قضية فلسطين لأنها ليست خاصة بعرب فلسطين ولا حماية الأماكن المقدسة بل هي قضية العرب والمسلمين ، وأعرب عن رجائه باسم عرب فلسطين من الدول العربية والشعوب الإسلامية مناصرة القضية الفلسطينية بصورة جدية وإقناع إنجلترا بتعديل سياستها حيال القضية الفلسطينية، حيث وجه نداء عاجلاً يطلب فيه إعادة المفتي وأنصاره المبعدين والمعتقلين في فلسطين ، وإذا كانت الظروف الحاضرة تحول دون ذلك فليتجهوا إلى أي دولة عربية أخرى يختارونها بالتفاهم مع جامعة الدول العربية .[١٠٢]

وقرر المفتي الإقامة في مصر فدبر أمره سراً واستقل الطائرة مع ركاب اخرين بأسلوب لم تنتبه له السلطات الفرنسية، ثم اختفى في مصر بضعة أيام اتصل خلالها بعلوبة وعلى رشدي الواعظ المصري القديم في المجلس الإسلامي في القدس من أجل تدبير مقابلته مع الملك فاروق وطلب الالتجاء إلى حمايته ، وتحقق ذلك أثناء اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في بلودان بشرط عدم اشتغال المفتي بالسياسية كمحاولة ليرضي إسماعيل صدقي رئيس الوزراء الإنجليز [١٠٣].

علوبة وحرب ١٩٤٨ :

تعد الفترة السابقة لاتخاذ قرار الحرب مدخلاً هاماً من أجل معرفة مدى مساهمة علوبة والساسة العرب في "توريط" جامعة الدول العربية من خلال التأثير على الرأي العام واعتبار التدخل العسكري العربي هو الحل الوحيد للقضية الفلسطينية ،وسوف تحاول الدراسة تقدير الدور الحقيقي لعلوبة في الأحداث السابقة لاتخاذ قرار الحرب .

---

[١٠٢] نفسه

[١٠٣] مذكرات دروزه ، المرجع السابق ، جـ٥، ص١١١

كان علوبة يرى أهمية تمثيل عرب فلسطين في مؤتمر لندن ستمبر ١٩٤٧ للاستعانة بهم في إمداد الدول العربية بالمعلومات التي تساعدهم على السير بالقضية إلى الأمام لأن عرب فلسطين كانوا قد قرروا مقاطعة المؤتمر، ولكن تبدل موقفهم بعد إقناع الدول العربية لهم بأن ذلك ضد المصلحة العربية، وكان علوبة يطلب من الدول العربية المشاركة فى المؤتمر ان تقنع انجلترا بخطورة انشاء دولة صهيونية على مستقبل الصداقة العربية البريطانية ،ويؤكد علوبة فشل هذا المؤتمر بسبب تشبث الانجليز بسياستهم الاستعمارية التقليدية [١٠٤].

وأصدر علوبة بوصفه رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر البرلماني العالمي للدول العربية والإسلامية بياناً أرسله إلى أمين عام الجامعة العربية بشأن استنكار القرار الذي أصدرته الحكومة البريطانية وهو السماح بهجرة عدد من اليهود إلى فلسطين شهرياً ، وقد اعترض على تأليف بيفن لجنة التحقيق ومخالفة تلك اللجنة لسياسة الكتاب الأبيض التي ارتبطت بها إنجلترا وقال " ليس ثمة حاجة للتحقيق لأن جميع التحقيقات لم تأت بأية فائدة وكل ما كشفت عنه لمصلحة العرب جرى عكسه لمصلحة اليهود" ،كما رأى أن اشتراك أمريكا في لجنة التحقيق وتأييدها إنشاء دولة يهودية ليكون عذراً لبريطانيا لدى العرب حين يصدر قرار اللجنة بنقض أسس الكتاب الأبيض وإلقاء مسئولية ذلك على أمريكا ،مما يجعل الخصم في هذه القضية هو الحكم، وفي ختام بيانه وجه دعوة إلى عرب فلسطين للثبات أمام الغاصبين الصهيونيين بكل قوة لأنهم أصحاب حق [١٠٥].

أما جهود علوبة على المستوى الرسمي فتمثلت في مساهمته في انشاء الشركة العقارية العربية لإنقاذ أراضي فلسطين استجابة لدعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية[١٠٦] ومشاركته بصفته عضواً في مجلس الشيوخ في حضور جلسات مجلس جامعة الدول العربية من الجانب المصري ، وقد أشاد بدور الجامعة في التضامن العربي لأن خطة الجامعة في رأيه هي الانتصار لجميع الشعوب المغلوبة على أمرها سواء في افريقيا او أسيا أو في أي جزء من العالم [١٠٧] ، ومن هنا اقترح أن تكون جهود الجامعة كلها منصبة في تلك الفترة على

---

[١٠٤] عايدة سليمة ، المرجع السابق ، صـ ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ .
[١٠٥] الرابطة العربية / ١٦ فبراير / ١٩٤٦ (حول الهجرة الصهيونية)
[١٠٦] الكتلة ٢٧ يناير ١٩٤٧ (لانقاذ فلسطين) .
[١٠٧] مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السادس لمجلس الجامعة ــ ١٧ مارس الى ٢٩ مارس ١٩٤٧ ، جلسة الأولى / ١٧ مارس ١٩٤٧ صـ ٢ .

مسألة فلسطين لأنها مسألة شائكة ومتعددة النواحي، مما يتطلب الإحاطة علماً بمقررات اللجنة السياسية وحذف كل المسائل السياسية التي ليست خاصة بالقضية الفلسطينية من جدول أعمال المجلس [١٠٨].

ولقد وافق مجلس الجامعة على الصيغة التي وضعها علوبة لقرار إنشاء شركة للأنباء العربية على نمط روتر وهافاس، وهما شركتان أجنبيتان على أن يكون الأعضاء المؤسسون لهذه الشركة من العرب فقط، وتتبادل هذه الشركة الانباء مع شركات الأنباء الأجنبية لما يمثل ذلك من فوائد سياسية وأدبية وثقافية لخدمة الدعاية للقضية الفلسطينية [١٠٩].

ويضاف إلى هذا انتداب علوبة وحافظ رمضان كعضوين في مجلس الشيوخ بقـرار حكومي لحضور دورة مجلس جامعة الدول العربية في بيروت في إطار مؤتمر عالية من(٧ – ١٠ أكتوبر١٩٤٧) لتقديم المساعدة والشورى ،وكان الموضوع الرئيسي للـدورة يتعلـق بالقضية الفلسطينية ،وقد ظهرت في المؤتمر بوادر الانقسام العربي حول كيفية معالجة القضية الفلسطينية، حيث كانت مصر والسعودية تؤيدان فكرة إنشاء كيان فلسطيني اسـتجابة لـدعوة أمين الحسيني على حين رفضت الأردن والعراق[١١٠] ، وتجاهل علوبة هذا الانقسام وأيد فكرة التدخل العسكري لحل القضية الفلسطينية استجابة لرغبة القصر ،ويمكن القول ان تأييد علوبة التدخل العسكرى بمعرفة مجلس الجامعة العربيه يتناقض مع رأيه في ان الوحدة العربية تكون فقط في إطار الروابط الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وممارسة الأنشاط السلمية ومعارضته لفكرة الإمبراطورية العربية الواحدة حتى لا تتحمل بعض الدول مسئولية الـدفاع عـن دول ألاخرى[١١١].

ولما عقد مجلس الشيوخ فى ١١ مايو ١٩٤٨جلسة سـرية لمناقـشة موضـوع اشتراك الجيش المصرى فى الحرب كان طبيعا ان يؤيد علوبة قرار إعلان الحـرب ووجـه سؤالا يوضح أهمية دور مصر في المعركة بقوله : " إذا ما عن لمصر أن تتقهقر وأن تتنحى

---

[١٠٨] نفس المصدر دور الاجتماع العادي السابع لمجلس الجامعة من ١٧ أكتوبر ١٩٤٧ – ٢٢ فبراير ١٩٤٨ جلسة السادسة ١٥ أكتوبر ١٩٤٧ ، صـ ١١٤ انظر ايضاً جلسة الثامنة ١٢ فبراير ١٩٤٨ صـ ١٤٣ .

[١٠٩] المصدر نفسه ، جلسة العاشرة ٢٢ فبراير ١٩٤٨ صـ ١٨٨ – ١٨٩ .

[١١٠] مذكرات دروزة،المرجع السابق ، جـ٥ ،ص٦٠٢-٦٠٣ انظر ايضا عايدة سليمة ، المرجع السابق ، صـ١٥٩

[١١١] المقطم ٢ فبراير / ١٩٤٠ (ادعو بقوةإلى وحدة الثقافة بين الأقطار العربية)

فماذا يكون مركزها العام أمام الحكومات العربية وأمام باقي الشعوب العربية ؟ "[١١٢]، وتطرق علوبة فى كلمته إلى خطورة إنشاء دولة يهودية شعارها من النيل إلى الفرات مما يهدد الدول العربية المجاورة وخاصة مصر، وأشار إلى تغير الموقف الدولي فى ضوء المقاومة الفلسطينية التي اعتبرها مقاومة ضئيلة وشريفة من الفلسطينيين أنفسهم فكان لا بد من قوة لتنفيذ التقسيم بالقوة فجاء تنافس الحكومات وظهر الخلاف بين الكتلتين وأرادوا أن يبعدوا خصومهم فعدلوا عن فكرة التقسيم بالقوة ألم يكن من باب أولى إذا جاءت الأمم المتحدة جميعاً لفلسطين لتنقذها من غوائل هذا الاستعباد ، ثم اضاف ان نمو وازدهار الدولة الصهيونية يقضى على شرف العروبة بقوله (لو ذات سوار لطمتنى) ،ويرى رغم عدم تأكيد كلام الحكومات العربية الانتصار، ولكن يجب الاعتقاد في الانتصار على الصهيونية كما يقول " خير لنا أن نموت بقوة الدولة من أن نموت من قوة المرابين "[١١٣].

وفى تقديرى ان علوبة تجاهل بشكل واضح معرفته السابقة بسوء أوضاع الجيش المصري وهو الذى نصح بتجنيد الكفايات من المتعلمين وإنشاء مصانع حربية، وربط ذلك بإصلاح الأحوال السياسية والاقتصادية [١١٤]، كما جاء رأيه فى مقدرة الدول العربية على تغيير موقف السياسة الدولية من تأييد الصهيونية في إنشاء دولة يهودية فى إطار شعارات مثالية ومواعظ دينية لا يمكن تطبيقها في الواقع .

وقد دار النقاش في الجلسة العلنية لمجلس الشيوخ في اليوم التالي بشأن إضافة مادة جديدة إلى الحالتين التى يجوز فيهما اعلان الأحكام العرفية [١١٥]،وكان من رأى عبد الرحمن الرافعي وحسن العشماوي الاكتفاء بالتشريع القائم الذى اضيفت له تعديلات وضعت أثناء الحرب العالمية الثانية وهى تحقق الغرض المطلوب من تأمين الجيش، [١١٦]ولكن علوبة كان مع الاضافة لأن ضرورات الحرب تقتضي ذلك لتأمين حماية الجيش المصري ،وتطرق إلى وجود شبهات وعقوبات واجراءات لا تتناولها هذه القوانين التى اشار إليها الرافعى

---

[١١٢] الطليعة – مارس ١٩٧٥ انظر أيضا جلسة السرية لمجلس الشيوخ المعقودة في ١١ مايو ١٩٤٨ صـ ١٣٤ .

[١١٣] نفسه ،صـ ١٤٤ .

[١١٤] محمد على علوبة ، مبادئ في السياسية المصرية، مرجع سبق ذكره صـ ٢٧٦ – ٢٧٨ .

[١١٥] مجلس الشيوخ ، مضابط دور الانعقاد العادي الثالث والعشرين (١٢ نوفمبر ١٩٤٧ – ٦ يوليو ١٩٤٨) ، جلسة الثانية والثلاثين / ١٢ مايو ١٩٤٨ ، صـ ٩٣٨ .

[١١٦] نفسه صـ ٩٤٠ .

والعشماوى، وقد تكون هذه الشبهات ضعيفة ولكن اعتقاد الحاكم العسكري يجعلها في مرتبة الحقائق للمحافظة على تأمين الجيش، لذلك يمكن التغاضي عن اساءة استعمال هذا الحق من جانب السلطة ،يؤكد ذلك قوله " تأمين أرواح هؤلاء الأبناء الذين سنقذف بهم إلى حومة الحرب يجب أن يؤمن جميعه... نؤمن طرق مواصلاتهم ونكفل سرعة وصول المؤن والذخائر والأسلحة لهم " ،[١١٧]وقد تمت الموافقة على المشروع بالأغلبية ٧٧ صوتاً ومعارضة ٤ أصوات [١١٨].

أما جهود علوبة على المستوى الشعبي فتتمثل في رئاسة الاتحاد العربي عام ١٩٤٧[١١٩] حيث كان يرى أن رسالة الاتحاد العربي في البعد عن الحزبية حتى يكون الاتحاد كيان قومياً شاملاً يمتد من الدار البيضاء إلى حدود إيران يكون بمثابة جامعة شعوب عربية تقدم المساعدة لجامعة الدول العربية [١٢٠]الرسمية، وقد أعلن عن رغبته في تكوين اتحادات عربية في جميع الدول العربية يكون مركزها العام في القاهرة [١٢١] ،كما قرر قبل صدور قرار التقسيم السفر إلى أمريكا من أجل محاولة إقناع المغتربين العرب في الولايات المتحدة والبرازيل ببذل نفوذهم في خدمة القضية الفلسطينية [١٢٢].

وفي استجابة لنداء علماء الجامع الأزهر في سبيل عروبة فلسطين قررت جبهة الهيئات العربية والإسلامية بمصر الممثلة في علوبة رئيس الاتحاد العربي، وصالح حرب رئيس جماعة الشبان المسلمين،وحسن البنا رئيس جماعة الإخوان المسلمين، ومنصور فهمي رئيس جماعة الوحدة العربية، وأحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة عقد مؤتمر شعبي عقب صلاة الجمعة في الازهر، [١٢٣]وفى هذا المؤتمر ألقى علوبة كلمة عن تاريخ تطور القضية الفلسطينية منذ مكاتبات الحسين- مكماهون حتى صدور قرار هيئة الأمم المتحدة بشأن

---

[١١٧] نفسه صـ ٩٤٤ .
[١١٨] نفسه صـ ٩٤٨ الأعضاء الذين لم يوافقو على المشروع احمد حنفى ابو الفضل ،الدكتور زكى ميخائيل بشارة ،محمد حسن عشماوى ،محمود حمزة
[١١٩] الرابطة العربية ٢٢ فبراير ١٩٤٧ نجح فى انتخابات عضوية مجلي ادارة الاتحاد علوبة ومحمد ادريس السنوسى ومحمد اسعد سلهب وغالب ابو النمر اليافى والدكتور عبد السلام العياطى.
[١٢٠] المصري ١٩٤٧/١١/٦ (الوحشية والاستعباد في شمال افريقيا) وحضرة الدكتور محمود عزمي .
[١٢١] الكتلة ٢١ يناير ١٩٤٧ (جمعية الاتحاد العربي)
[١٢٢] الرابطة العربية ٣ مايو ١٩٤٧ (توديع علوبة باشا في الاتحاد العربي)
[١٢٣] المصري ٤ نوفمبر ١٩٤٧ (عقد مؤتمر شعبي عام) .

التقسيم، وقد تطرق إلى خطورة إنشاء إمبراطورية يهودية من النيل إلى الفرات على العالم العربي .

وفي ختام كلمته أعلن قرارات المؤتمر وتتمثل في استنكار الاعتداء على فلسطين بقرار التقسيم الصادر من هيئة غير مختصة والذي يتعارض مع حقوق العرب الثابتة في وطنهم ومع ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وتكليف باقي الهيئات العربية والإسلامية تكوين هيئة عليا من ذوي الرأي والمكانة لتنظيم الجهود والأعمال اللازمة لإنقاذ فلسطين العربية ،ودعوة الشعب المصري على اختلاف مذاهبه إلى أداء فريضة الدفاع عن العروبة بالمال والتطوع للجهاد ومطالبة الحكومة بإعداد الوسائل اللازمة لتدريب المتطوعين ومطالبة كل عربي يحمل رتباً أو نياشين أجنبية بردها الى الدولة [١٢٤].

وقد ساهم الاتحاد العربى فى تأسيس هيئة وادي النيل العليا لإنقاذ فلسطين عام ١٩٤٨ برئاسة علوبة من أجل تنظيم جمع التبرعات المالية والمعونات وتنظيم أسبوع فلسطين وتسليم بطاقات معتمدة من علوبة رئيس الهيئة لكي يقوموا الأشخاص بجمع التبرعات من المساجد القريبة يوم الجمعة كل في دائرته التي يقطن بها حتى لا يتكدس الجميع في منطقة واحدة، لذلك كانت الهيئة ترجو جميع الوعاظ والخطباء أن يعدوا خطبهم حول موضوع حث الشعب المصري على التبرع .

وقد تم السماح لطلبة جامعة فؤاد الأول باستخدام بطاقاتهم الجامعية في جمع التبرعات فقط من داخل الحرم الجامعي والكليات نظراً لنفاذ البطاقات التي تصدره الهيئة [١٢٥] ،وقررت لجنة الدعاية للهيئة أن تمنح المديرية أو المحافظة التي تتفوق في جمع أكبر مبلغ من التبرعات كأسا فضية يطلق عليه اسم كأس فلسطين، ومنح ميداليات تذكارية للمجاهدين الذين يتفوقون في العمل من أجل فلسطين سواء بالدعاية أو التنظيم أو جمع التبرعات [١٢٦]، وحددت الهيئة شروط قبول المتطوعين وتتمثل في ألا يقل سن المتطوع عن ١٩ سنة على أن يكون مزوداً

١٢٤ السياسة ١٩٤٧/١٢/٦ (يوم فلسطين في الأزهر) انظر ايضا ، المصري ١٩٤٧/١٢/٦ (مؤتمر الأزهر يقرر دعوة الشعب للدفاع عن العروبة)
١٢٥ الكتلة ٥ مارس ١٩٤٨ (بيان هيئة وادي النيل العليا لانقاذ فلسطين)
١٢٦ الأساس ٩ يناير ١٩٤٨ (التبرعات لانقاذ فلسطين) .

بإقرار من أقرب الأقربين إليه بأنه لا يعول أحداً من عائلته ويحضر معه صورتين شمسيتين مقاس ٤ × ٤ [١٢٧].

وعندما اصدر مجلس الأمن قرارا بوقف القتال في فلسطين علق علوبة كمواطن عربي على القرار بقوله إن الحرب القائمة ليست حرباً بالمعنى الدولي بين الأمم، إنما هي إغارة من جماعات أرادوا أن يغتالوا بلداً عربياً وأن يطردوا أمة عربية من بلادها، ويعتبر هـذا فـي عرف الواقع والقانون عصابة تهاجم أمة ،ويتنافى هذا العمل الغريب مع كـل حـق وعـدل وقانون، مما أثار ضمائر الأمريكان الأحرار ومنظماتهم العلمية فاحتجوا علـى مـا اقترفتـه حكومتهم في سبيل مسائل انتخابية داخلية تلوث معنى تمثال الحرية وذكرى واشنطن .

وفى الوقت نفسه تطرق إلى الالتزام العربى بالقانون الدولي والأخلاق العامة الـسامية ويتضح ذلك من المعاملة النبيلة للعرب مع النساء والأطفال والشيوخ من الصهيونيين المغيرين على نقيض المذابح التي ارتكبها الصهيونيون من قتل الشيوخ والنساء والأطفال ،لذلك يـرى خطورة الصهيونية على العدل والإنسانية وعلى أصدقائهم أنفسهم وحذر المـستعمرين مـن أعمال الصهيونية في العالم، وأن النزاع العربي الصهيوني قد يؤدي إلى إثارة الحرب العالمية الثالثة ،وأكد على وجود مؤامرة دولية على عرب فلسطين تثبت أن الدول الاستعمارية ليست على حق ،ويتمثل في التخبط والتناقض في قراراتها نظراً لأنهم لا يحكمـون لا بالعـدل ولا بمراعاة القوانين، وإنما يحكمون بشكل يحقق مصالحهم الخاصة، لذلك فخير للعرب أن يكونوا ضحايا هذا العالم الظالم على أن يكونوا تحت أقدام هؤلاء الصهيونيين [١٢٨] .

وفي حديث لعلوبة إلى مجلة صوت العرب في ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ تطرق إلى خطورة مشكلة اللاجئين باعتبارها موضوعاً شائكا، حيث زاد عدد اللاجئين العـرب بفـضل أعمـال العنف الصهيوني، ويؤكد تقارب نسبة المشردين من العرب لعدد الصهيونيين الذين هـاجروا من جهات مختلفة ، كما أشاد بتكوين حكومة عموم فلسطين في غزة وصلته بأشخاص هـذه

---

[١٢٧] الكتلة ١ مارس ١٩٤٨ (أسبوع فلسطين)

[١٢٨] الرابطة العربية ٥ يونيه ١٩٤٨ (حديث لمعالي علوبة باشا) .

الحكومة وهم من المجاهدين في سبيل استقلال فلسطين ولهم خبرة واسعة تؤهلهم لحسن القيام بالمسئولية الملقاة على عاتقهم [129].

واشار علوبة إلى أسباب هزيمة الدول العربية في حرب ١٩٤٨ وأنها تتمثل في تواطؤ بعض الدول الاستعمارية على رأسها إنجلترا وأمريكا للقضاء على فلسطين ومساعدتهم لليهود بالمال والسلاح والذخيرة ،بالإضافة إلى عدم استعداد الدول العربية لخوض الحرب والخيانات في شراء أسلحة فاسدة [130] واختيار الملك عبد الله قائداً اعلى للجيوش العربية يعتبر أكبر نكبة على فلسطين لأن قائد الجيش الأردني إنجليزي يدعى " جلوب "، لذلك فإن الملك عبد الله لا يستطيع معارضة تصرفات هذا القائد وإنجلترا تحتل بلاده وتساعد الأردن مادياً لتحتفظ بكيانها الاقتصادي .

وتطرق علوبة إلى مظاهر الانحراف في السياسة الأمريكية من خلال تورط بعض ساسة أمريكا وعلى رأسهم ترومان في المساهمة في نكبة فلسطين العربية والتغاضي عن إعادة المشردين من العرب إلى وطنهم وتعويضهم عما أصابهم رغم إجبار ألمانيا والنمسا على دفع تعويضات إلى دولة إسرائيل، ويتنافي ذلك مع امال الشعوب العربية في الحرية الأمريكية ويهدد مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحتوي على أكثر من نصف بترول العالم، كما يمنح فرصة لنمو المبادئ الهدامة وانتشار الشيوعية ،ويرجو كصديق للولايات المتحدة أن ترجع السياسية الأمريكية عن خطة ترومان[131] .

ويبدو واضحا ان علوبة لم يدرك حقيقة السياسة الأمريكية الاستعمارية تحت ستار نشر مبادئ الحرية والحق والعدل ويتمثل فى تأييدها إنشاء دولة اسرائيل لكى تكون نقطة ارتكاز لتحقيق مصالحها الاستعمارية، ويتضح ذلك من رسالة علوبة إلى الوزير المفوض لجمهورية الولايات المتحدة بالقاهرة في أثناء الحرب العالمية بشأن الاعتراض على ما نشرته الصحف عن رأي الأحزاب الأمريكية فى إباحه هجرة اليهود إلى فلسطين .

---

[129] صوت العرب ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ (حديث لسعادة علوبة باشا)

[130] محمد على علوبة ، فلسطين وجاراتها ، مرجع سبق ذكره، صــ ١٤٤ .

[131] نفسه ، صــ ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٨٠ .

وحاول لفت نظر السياسة الأمريكية لاهمية القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العروبة هى الدفاع عن كرامة فلسطين والأثار العربية، كما وجه سؤالا بقوله " أين الحرية والإخـاء والمساواة إذا اقتلع العرب من أراضيهم ... أين حقوق الشعب التي نسمع عنها مـن الـدول الديمقراطية وفي مقدمتها أمريكا ، كلاماً حلوا جميلاً إذا كان الشعب الفلسطيني يقـدم لقمـة سائغة للوطن الصهيوني "، ثم يضيف تشابه هذا الموقف مع تكوين الوفـد المـصري تـأثراً بالمبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسون، ولكنه بعد وصول الوفد إلى مرسيليا أعلنت امريكـا أن ليس لمصر حق في الحرية .

لذلك وجه سؤالا " أيكون الميثاق الأطلنطي كما كان مصير مبـادئ ويلـسون ؟...... يكون ثمناً تأييد ومساعدة العرب لقضية الحلفاء هى بتر عضو عزيز مـن أعـضاء الجـسم العربي " ،وكيف ان ذلك يؤثر على إقامة العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الشعب الأمريكي والشرق الأدنى ، وفي ختام رسالته وجه رجاء أن يكون هذا الرأي مجرد دعاية انتخابية تتقدم بها الأحزاب للناخبين لا مظهراً من مظاهر الشعب الأمريكي [١٣٢].

وفي خطبة علوبة عن الحياة السياسية في مصر في ربع قرن وجه كلمة إلى الـشعب الأمريكي ترمي إلى التمسك بالحرية وتحقيق مبدأ مونرو، حيث أشاد بتمثال الحرية في مدخل ميناء نيويورك كمثل دائماً لحرية أمريكا ولا بد أن يكون هذا التمثال رمزا لحرية الكون كلـه بعد اتساع الحدود الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد طلب أن تثبت السياسة الأمريكية بالقول والفعل أن البلاد الصغيرة لها نفس الحق في الوجود من خلال الحفاظ على استقلال تلك الدول[١٣٣].

وسرعان ما تغيرت وجهة نظر علوبة بعد هزيمة ١٩٤٨في إمكانية نجاح المقاومة العسكرية العربية للقضاء على دولة اسرائيل واتجه إلى المناداة بالمقاومة السلمية وتتمثل فـي فرض مقاطعة إسرائيل اقتصادياً ومقاطعة جميع الشركات الصهيونية والشركات التي تتعامل مع إسرائيل ورجال الأعمال اليهود، ورفض عقد صلح مع إسرائيل حتى لا يترتب عليه وجود تبادل تجاري أو نشاط اقتصادي بين دولة إسرائيل والدول العربية ،وضرورة رفض الـدول

---

[١٣٢] رسالة إلى الوزير المفوض لجمهورية الولايات المتحدة بالقاهرة وهي موثقة لدى نجله الأستاذ عادل علوبة .
[١٣٣] مجلس الوزراء ، محفظة (٢) الفترة ما بعد ١٩٢٣ خطبة القاها علوبة بقاعة بوت التذكارية عن الحياة السياسية في مصر في ربع قرن في ٦ مارس ١٩٤٢ .

العربية الاشتراك في مشروع الدفاع المشترك الذى تؤيده إنجلترا وأمريكا حتى لا تتمكن إسرائيل من الاندماج في المحيط العربي، وإصدار تشريعات ضد أي عربي أو غير عربي يقيم في البلاد العربية إذا ثبت اشتراكه في أعمال تخدم الصهيونية، واقترح نشر اللغة العربية وجعلها لغة مشتركة بين المسلمين لمواجهة اللغة العبرية، كما نوه علوبة لخطر دولة إسرائيل على الحدود المصرية،لذلك دعا إلى تعمير منطقة شبه جزيرة سيناء من خلال إنشاء مشاريع عمرانية زراعية وصناعية وضرورة إنشاء مصر جيشاً مناسباً لمركزها وعدد سكانها وإمكانياتها[١٣٤] .

علوبة أول سفير مصري في الباكستان

نشأت دولة باكستان على إثر تقسيم الهند البريطانية في سنة ١٩٤٧ إلى الهند والباكستان[١٣٥] وقد عرض رئيس الديوان الملكي بالنيابة حسن يوسف على علوبة مهمة إنشاء سفارة مصرية في الباكستان على الرغم من عدم ضرورة إنشاء سفارة نظراً لقلة عدد المصريين هناك[١٣٦] ويرجح ذلك رغبة القصر في إقامة سياسة اسلامية عربية لتحقيق الزعامة السياسية لمصر وبالتالي للقصر .

وعلى الرغم من رفض علوبة الاشتراك في وزارة النقراشي الثانية على أثر رفضه مشروع صدقي – بيفن كأساس للمفاوضات المصرية البريطانية غضب الملك فاروق لرفضه الوزارة[١٣٧]، إلا انه قبل منصب السفير نظراً لمعرفته السابقة ببعض زعماء باكستان أثناء رحلاته في سنة ١٩٣٧ إلى الهند لجمع التبرعات لتحقيق مشروع إنشاء جامعة الأقصى تنفيذاً لمقررات المؤتمر الإسلامي الأول كما سبقت الاشارة ، ورغبته في نشر اللغة العربية لكي تكون اللغة الرسمية للباكستان [١٣٨] وقد تم تعيينه سفيراً في الباكستان في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ ، لذلك قدم استقالته من عضويته في مجلس الشيوخ نظراً لانشغاله بمهام منصبه [١٣٩].

---

[١٣٤] محمد علي علوبة ، فلسطين والضمير الإنساني، مرجع سبق ذكره صـ١٨٨-١٩٦

[١٣٥] مكتب النشر والاستعلامات ، سفارة الهند ، القاهرة ، مسألة كشمير ١٩٤٧ ــ ١٩٥٦ ، صـ ٤

[١٣٦] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره صـ ٢٩٥ .

[١٣٧] محمد على علوبة ، فلسطين والضمير الإنساني ، ، مرجع سبق ذكره صـ ٣١ .

[١٣٨] نفسه، صـ٣٢

[١٣٩] مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد الثالث والعشرين ، جلسة الأولى ٢٢ نوفمبر١٩٤٨ صـ ٢٥ .

ويلاحظ وجود اهتمام بشأن استقبال علوبة تعكس مكانتة في الدول الإسلامية واهتمام باكستان بإقامة علاقات طيبة مع مصر حيث كان في استقباله سفير الباكستان في مصر والسكرتير السياسي لرئيس الوزراء والسيد على خان وعدد كبير من موظفي وزارة الخارجية، وقد أدلى علوبة عقب وصوله بحديث إلى مندوبي الصحف حيث أشاد بذلك الاستقبال، وصرح بدور العالم الإسلامي ومشاركته في القضية الفلسطينية [١٤٠]، كما كان أول دبلوماسي أجنبي حظي بتكريم إحدى جامعات الباكستان [١٤١] .

وقد كانت جهود علوبة فى توطيد العلاقات بين مصر والباكستان في إطار التعاون الثقافي والاقتصادي وتتمثل في افتتاح علوبة سلسلة المحاضرات في اللغة العربية تحت رعاية اتحاد الكليات العربية الحديثة، وقد حظيت تلك المحاضرات بتأييد الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق ،وشرح علوبة في تلك المحاضرات المكانة الدينية التي حظيت بها اللغة العربية حيث طرح سؤالا " كيف يستطيع إنسان أن يفهم الإسلام كما ينبغي إن لم يعرف لغة القرآن؟ "، وقد كان تأكيده على المزايا الثقافية والاجتماعية للتحدث باللغة العربية التى تتمثل في توحيد واسطة التفاهم بالكلام، ويساعد ذلك على التقارب بين الدول الإسلامية وسهولة تبادل الأراء بين جميع المسلمين في أنحاء العالم [١٤٢].

كما كانت هناك صلة وثيقة بين الباكستان وجماعة التقريب بين المذاهب برئاسة علوبة حيث اشترك قادة الفكر والرأي في الهند قبل التقسيم في مشاورات التقريب بين المذاهب عن طريق المراسلة ،وقد حضر بعض علماء باكستان الجلسات الأولى لجماعة التقريب بين المذاهب وحظيت بتأييد رئيس جمهورية باكستان محمد على جناح ،وقد حضر بعض أعضاء السفارة الباكستانية بصفة خاصة الجلسة العامة للجماعة وتقرر فيها انشاء فرع لها في الباكستان [١٤٣].

وقد عقد المؤتمر الإسلامي الاقتصادي في الباكستان من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ،ولم تريد الحكومة المصرية الاشتراك في المؤتمر خشية أن يكون

---

[١٤٠] السياسة ٢٩ يناير ١٩٤٩

[١٤١] .الاهرام ٢٦يناير ١٩٥٠(استقالة علوبة باشا وتقدير الشعب الباكستانى)

[١٤٢] الرابطة العربية ٢٧ أغسطس ١٩٤٩ (المحاضرات العربية في الباكستان)

[١٤٣] Http://www.isesco.org.ma/pub-arabic/strat takrib.htm

للمؤتمر اغراض أخرى، لذلك كان تأكيد علوبة كسفير مصر في الباكستان أن المؤتمر الاسلامي لاغرض له سوى التجارة والاقتصاد، وقد أشاد بقيام هذا المؤتمر لأنه يرمي إلى معاونة العالم الإسلامي ويرى أن يكون انعقاد المؤتمر سنوياً في إحدى البلاد الاسلامية لتقوية روابط الصداقة القائمة بينها[144].

وفى اثناء سفارة علوبة في الباكستان استمر فى تأييد القضية الفلسطينية ويتضح ذلك من تقارير وثائق الأرشيف السري لوزارة الخارجية بشأن إجراءات مصر لإحباط مسعى إسرائيل في الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة ،وقد أدلى علوبة بحديث إلى مراسل وكالة الأخبار "ستار" في كراتشى صرح فيه باستنكار قبول دولة إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة، كما هاجم الوطنية المتطرفة وتتمثل فى التصريحات المزعجة لبعض اليهود وتأييدهم إنشاء دولة إسرائيل وتطرق إلى اسباب هزيمة العرب في حرب ١٩٤٨ وارجعها إلى افتقار التنسيق العسكري بين الدول العربية ،وقد نسب لعلوبة تصريحه بأن دولة إسرائيل بمثابة العدو الأول للدول العربية .

وقد أرسل رقيب النشر بماركوني إلى وزير الخارجية خطاباً يتضمن صورة من حديث علوبة ،ويرجح ذلك قلق الحكومة المصرية من تلك التصريحات، لذلك أرسل علوبة خطاباً إلى وزير الخارجية بالنيابة لكى يوضح انحصار تصريحات فى توضيح " الألم من قبول دولة اسرائيل المزعومة في هيئة الأمم المتحدة والحث على توثيق وتضامن العرب والمسلمين أمام هذه المنحة "، لذلك فإن حديثه عن تضامن المسلمين والعرب من خلال التمسك بالعلوم الحديثة لأن المسلمين كانوا في العلم والمعرفة اساتذة أوربا وانتشرت علومهم في جامعاتهم، ويؤكد علوبة أن الغرض من حديثه " أن أرى الباكستان تنهض وفق ما تقتضيه الحضارة الحقيقية في الجمع بين الخلق والعمل والتقدم العلمي والصناعي والاقتصادي ذلك التقدم الذي يأمر به ديننا الحنيف " .

وأبدى علوبة اعتقاده بأن الحديث المشار إليه ربما نشر على غير ما تقتضيه الدقة نظراً لأن الصحفي الباكستاني قد نشر ما فهمه من حديثه دون أن يعرض عليه ما عزم نشره،

---

[144] الكتلة ٦ ديسمبر ١٩٤٩ (هيئة الأمم وقرار ليبيا حديث لسفير مصر في الباكستان) .

ولذلك طلب علوبة من المراسلين الصحفيين عدم نشر تصريح إلا بعد عرضه عليه وإقــراره من أجل منع تكرار مثل هذه الأخطاء [١٤٥].

غير أن علوبة استقال من منصبه احتجاجاً على وزارة المعارف ووزارة الخارجية لعدم تحقيق مشروعه بشأن إنشاء ثلاث مدارس ابتدائية يكون بعض مدرسـيها مــن المــصريين والباكستانيين من أجل نشر اللغة العربية نظراً لأن هذه المدارس بمصاريف سيؤمها كثير من التلاميذ بعد وضع نظام يقضي قبول هؤلاء التلاميذ فقط في المؤسسات التعليمية المصرية في جميع مراحله، وقد أحالت وزارة المعارف التقارير إلى الأزهر الذى اقتراح إرسال مدرســين بعد الاتفاق بين الباكستان والأزهر على قيمة مرتباتهم مع ان الحكومــة المــصرية انــشأت معاهد في أثينا ومدريد وغيرهما تكلفت مــصاريف كانــت تكفــي لانــشاء مــدارس فــي الباكستان[١٤٦].

ونشرت جريدة " دون " الباكستانية تعليقاً على الاستقالة وارجعتها إلى التغييرات الوزارية التي حدثت في مصر وفوز الوفد في الانتخابات اعتماداً على قول علوبة في الكتــاب الــذي وجهه إلى رئيس الوزراء مصطفى النحاس "إن مهمتي لتوطيد العلاقات بين مصر والباكستان قد انتهت الآن [١٤٧] " ولا بد ان استقالته ارتبطت بتولى الوفد الحكم الذى كان فــى خــصومة قديمة معه ،ولكنه لا يفسر رفض عميد الأدب العربي وزير المعارف طــه حــسين اقتــراح لإنتشار اللغة العربية في دولة الباكستان، [١٤٨] كما أشــارت الجريــدة إلــى تقــدير الــشعب الباكستاني لجهود علوبة في توطيد العلاقات المصرية الباكستانية وأسفه علــى اســتقالة مــن منصبه .

وقد أشار وزير الخارجية إلى وجهة نظر علوبة في تقارير إلى المسئولين في وزارة الخارجية بضرورة أن ترمى سياسة وزارة الخارجيــة إلــى توثيــق العلاقــات الــسياسية والاقتصادية والثقافية مع الباكستان، حيث أشار علوبة إلي محادثاته مع رئيس وزراء باكستان مزاحم الباجي جي بقوله " نشرت بعض الصحف أن الفريقين المتباحثين أبديا رغبة صادقة في

---

[١٤٥] الأرشيف السري الجديد ، محفظة رقم (١٥٨١) ، ملف ١٣٩ / ١٤٠ / ٢ جـ ٢ .
[١٤٦] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، مرجع سبق ذكره صـ ٢٩٥ ـ ٢٩٦ .
[١٤٧] الأهرام ٢٦ يناير ١٩٥٠ (استقالة علوبة باشا وتقدير الشعب الباكستاني لجهوده) .
[١٤٨] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة مفكر وسياسياً مرجع سبق ذكره،، صـ ١٧٥

وضع الأسس القويمة التي يجب أن تقوم عليها الصلات العربية " ،ولذلك كان تعليق وزير الخارجية بقوله " أن الرغبات والأماني التي يجب احترامها هي أماني الشعوب العربية ورغباتها".

ويرجع ذلك إلى رغبة الوفد في عدم التعاون مع علوبة لأنه يعمل على تحقيق الزعامة الإسلامية للقصر بعد فشل حلم تحقيق الزعامة العربية على أثر هزيمة الجيش المصري في حرب ١٩٤٨ [١٤٩]،ويؤكد ذلك مخالفة علوبة لحدود مهام منصبه حيث كان يرسل صورا من تقاريره بشأن إنشاء مدارس إلى القصر، وقد منحه الملك تقديراً لجهوده وشاح إسماعيل مما يجعله وكأنه سفيرا للقصر الملكي [١٥٠].

ورغم استقالة علوبة من منصبه كسفير للباكستان إلا أن صلاته بدولة باكستان حكومة وشعباً لم تنقطع ،ويتضح ذلك من إقامة سفير الباكستان في مصر حفلة تكريم له بمناسبة اعتزاله منصبه بحضور رئيس مجلس الشيوخ المصري محمد حسين هيكل وعدد من الشخصيات البارزة ، وقد أشاد سفير باكستان بجهود علوبة الموفقة في توطيد العلاقات بين مصر والباكستان، وقد أبدى أسف الباكستانيين على اعتزاله الخدمة .

وقد ألقى علوبة خطاباً تناول فيه تاريخ شبه القارة الهندية قبل التقسيم وذكر معلومات عن جغرافية وسكان دولة الباكستان، وقد أطال في شرح وجهة نظره في ضرورة تعليم اللغة العربية في باكستان لتكون رابطة قوية في وصلها بالعالم العربي، لذلك دارت محادثات بينه وبين المسئولين في باكستان، واقترح إنشاء معاهد لتبادل الطلبة مع جامعة الأزهر، كما نوه إلى تفكير بعض المفكرين في مصر في تأليف جمعية لنشر الثقافة العربية لتكون اللغة العربية " اسبرانتو الشرق " [١٥١] .

ثم ذكر علوبة رأيه في مسألة كشمير باعتبارها مشكلة أساسية وحيوية ،حيث يرى أن مسألة ضم كشمير إلى باكستان مثل علاقة مصر مع السودان نظراً لأن الباكستان تعتبر مسألة ضم كشمير إليها مسألة حياة أو موت لأن مياه الباكستان تأتي من كشمير، بالإضافة إلى تعدد الروابط بين الأثنين، ولكن الهند تنظر إلى ضم كشمير على أنها توسيع فقط لرقعتها وامتداد

---

[١٤٩] الأهرام ٢٥ يناير ١٩٥٠ (المسألة المصرية وشئون السودان أماني الشعوب العربية علاقة مصر بالباكستان)
[١٥٠] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره صـ ٢٩٦ .
[١٥١] مجلة رسالة الباكستان / ١٥ مارس ١٩٥٠ (علوبة باشا يحاضر عن الباكستان)

لمساحتها، ويرجح ذلك ان الهند ضمت إليها أكثر من خمسمائة ولاية صــغيرة ولــم تــضم الباكستان سوى سبع ولايات.

وقد اقترح ضرورة إجراء الاستفتاء الذي قررته هيئة الأمم المتحدة في إطار مناخ من الحرية والحياد حتى يمكن التعرف على حقيقة رغبة شعب كشمير، وفي ختام خطابه أشار إلى خطورة قيام هذا النزاع بين الهند والباكستان الذى قد يؤدي إلى تسرب الشيوعية إلى الدولتين نظراً لأن الصين المجاورة للهند دولة شيوعية وناشد هيئة الأمم المتحدة في سرعة تنفيذ قرار الاستفتاء [١٥٢].

وقد دعا علوبة عدداً كبيراً من الشخصيات المهتمة بالشئون الإسلامية والعربية والشرقية إلى حفلة شاي أقامها لهم بالإسكندرية نيابة عن رابطة مصر – الباكستان ، وأعلن العزم على تأليف الرابطة من كافة الشخصيات الذين يطيب لهم تدعيم العلاقات بين مصر والباكستان وقد اوضح أن الاشتراك في هذه الرابطة لا ينطوي على التزم مادي إنما هو عبارة عن ارتبــاط ثقافي اجتماعي يهدف إلى تقوية العلاقات بين الدولتين .

وقد تطرق علوبة إلى تحديد هوية الشعب الباكستاني باعتباره شعباً مسلماً يؤمن بالأمــة الإسلامية الشرقية، واقترح ضرورة توطيد العلاقات الاقتصادية عن طريق إنشاء مــصارف وشركات بحرية أو جوية والاشتراك في إقامة مصانع، وقد أشار إلى استعداد رجال الأعمال في الباكستان تمويل كثير من المشروعات في مصر، كما أشاد بالكلية العسكرية الباكــستانية التى تخرج فيها كثير من قادة الجيش الإنجليزي في الهند والباكستان ،واقترح على المسئولين إرسال البعثات العسكرية المصرية إلى باكستان بدلاً من إرسالها الى البلاد الغربية، وضرورة توطيد العلاقات الثقافية من خلال نشر اللغة العربية .

علوبة والقضايا الفكرية العربية والاسلامية .

مفهوم علوبة للوحدة العربية :

حظي علوبة بشهرة واسعة بين العرب حيث أقيمت له حفلات التكريم من الهيئــات الإسلامية والجمعيات النسائية، [١٥٣]وتم اختياره رئيس شرف جماعة الوحدة العربية، وقد نبتت

---

[١٥٢] نفسه/ ١ أغسطس ١٩٥٠ . (الباكستان في مصرحفلة رابطة مصر - الباكستان) .
[١٥٣] البلاغ ١٨ فبراير ١٩٣٩ .

فكرة هذه الجماعة عندما قام مجموعة من الشباب هم في الأغلب من طلاب كلية الحقوق بالدعوة إلى تكوين جماعة تحقق فكرة الاتحاد العربي، [١٥٤]وقد خاطب علوبة بعض كبار رجال العراق وسوريا وفلسطين بشأن تأليف الجماعة فوجد منهم اغتباطاً كبيراً وميلاً إلى ايجاد مراكز لها في هذه البلاد تتصل اتصالاً وثيقاً بالمركز العام لجماعة الوحدة العربية في القاهرة، وكان يرى أن الهدف الأول لهذه الجماعة هو السعي في تخفيف الحواجز الجمركية وتنظيم الرحلات وتقوية الروابط الروحية بين الأمم العربية، والعمل على تهيئة الشباب من أجل معرفة المفهوم الصحيح للوحدة العربية وتأليف نادى للجماعة يكون أعضاوه قسمين شباب وشيوخ [١٥٥].

وكانت الوحدة العربية عنده تعنى تأليف جبهة من الأمم العربية أو اتحاد يرمي إلى توحيد الأهداف والثقافة وتحقيق الامتزاج الروحي والأخوي والتقارب في الأمور الاقتصادية، وتوحيد التعبيرات العربية بغرض إيجاد نوع من عصبة أمم تتكلم اللغة العربية، وتخفيف الحواجز الجمركية لكي تكون الروابط بين الأمم العربية كتلك الروابط الموجودة بين الأمم التي تكون جامعة الإمبراطورية البريطانية دون المساس باستقلال أي دولة عربية [١٥٦].

وتم اختيار علوبة وزير دولة للشئون البرلمانية في وزارة على ماهر الثانية بغرض المشاركة في تحقيق رغبة القصر في إقامة سياسية إسلامية عربية من خلال الاهتمام بالقضية الفلسطينية من أجل تحقيق الزعامة السياسية لمصر ،وبالتالي للقصر بعد فشل حلم الخلافة الاسلامية [١٥٧] ،ويتضح ذلك من الخطابات التي أرسلها مفتي فلسطين إلى علوبة [١٥٨].

وفى اطار ذلك كانت دعوة علوبة إلى وحدة الثقافة بين الأقطار العربية كوزير دولة ،حيث رأي انها خير الوسائل لتوثيق الروابط المختلفة بين مصر والدول العربية المجاورة لكي تخلق وحدة من الشعور والإخاء وبيئة سليمة بعيدة عن النزاع والشقاق، فلا يعمل قطر

---

[١٥٤] الرابطة العربية ١٥ فبراير ١٩٣٩ (محمد علي علوبة باشا يبدي رايه في الوحدة العربية)
[١٥٥] انيس صايغ ، الفكرة العربية في مصر ،الطبعة الاولى ،بيروت ، ١٩٦٠ صـ ٢٠٣ .
[١٥٦] الرابطة العربية / ١٥ فبراير ١٩٣٩ .
[١٥٧] محمد جمال المسدي ، مرجع سابق ، صـ ٨٠ – ٨١ .
[١٥٨] ارشيف سري جديد ، محافظة رقم (١٥٦٤) ملف رقم ٣٧ / ٤/٤٠ جـ ٣ .

على سلب قطر آخر قطعة من أرضه او استغلال شأن من شئونه الاقتصادية أو احتكـــار أي ناحية من نواحيه العمرانية واثار هذه المطامع في قيام الحروب في أوربا [١٥٩].

وتحقيق فكرة قيام جامعة أمم متحدة من الأقطار العربية في الشعور والعواطف ترمي إلى تحقيق الوحدة الثقافية وتعني توحيد التفكير والتعبير في إطار إيجـــاد وحـــدة صـــالحة مـــن المصطلحات العلمية والفنية والأدبية وتبادل الصحف والأساتذة وإقامة مؤتمرات عربية علمية وأدبية تحقق التعاون في الشئون التجارية ،بالإضافة إلى دعوتها إلى وحدة التعلـــيم بغـــرض توحيد مراحله في هذه الدول لتكون المراحل هي ريـــاض الأطفـــال والابتدائيـــة والثانويـــة والجامعية ،وتوحيد غاياته من أجل تكوين جيل جديد على أسس صالحة من أساليب التربيـــة والتهذيب ولا ضرر إذا اختلفت المناهج اختلافاً يسيراً تتطلبه بيئة كل قطر [١٦٠].

ونشرت مجلة " الرابطة العربية " سلسلة من المقالات تبحث عن الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الحلف العربي [١٦١] قبـــل صـــدور تـــصريح ايـــدن الأول فـــي ٢٩ مـــايو ١٩٤١[١٦٢]،وقد أدلى علوبة برأيه في هذه المسألة اعتماداً على نظرية علماء الاجتمـــاع التـــي تجعل اللغة هى أصل العنصر وعلاقته المميزة، لذلك يرى أن أســـباب التفـــاهم والامتـــزاج موجودة ومتوفرة بين شعوب الدول العربية نظراً لأنها أمم متجاورة تربطها عقيدة واحدة هي " الدين الإسلامي " .

وفى هذا الخصوص رفض علوبة الفكرة التى تقول أن العرب لا ينتمون إلى العناصـــر الراقية التي يصح لها أن تطمع في الوصول إلى درجات الإنسانية السامية بل علـــى العكـــس رأى أن العنصر العربي عنصر طاهر ذكي من أسمى العناصر وأنقاهـــا لا يعيبـــه إلا هـــذا العارض الوقتي وهو راجع إلى تلك السياسيات المخربة الهدامة التي ســـار عليهـــا حكامـــه بالإضافة إلى سيطرة الاحتلال الأجنبي، واستند إلى تاريخ الحضارات القديمـــة فـــي الـــدول

---

[١٥٩] المقطم ٢ فبراير / ١٩٤٠ (ادعو بقوة الى وحدة الثقافة بين الأقطار العربية) .

[١٦٠] الرابطة العربية ٦ ابريل ١٩٤٠ (جامعة أمم عربية) .

[١٦١] نفسه، ٢٩ مايو ١٩٤٠ (الحلف العربي كما ينبغي أن يكون)

[١٦٢] Fayez , Arab unity Hope and Fulfillment , the Devin - Adair Compay , New york , ١٩٥٨ , p١١٨

انظر أيضاً فؤاد مرسى خاطر ،حول الفكرة العربية فى مصر دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٥،ص١١٢

العربية التى تتمثل في الحضارة الفرعونية والأشورية والبابلية والفينيقية والميراث الحضاري بعد الفتح العربي الذى يتمثل في حضارات الدولة الأموية والعباسية والأندلس .

أما عن رؤية علوبة لتحقيق فكرة الامتزاج بين الدول العربية الذي يسميه البعض " حلفاً عربياً " ويسميه اخرون " جامعة عربية " فقد طرح سؤالاً بقوله " لا تعنينا الآن تسميته بقدر ما يعنينا الوضع العملي الذي يجب أن يكون عليه ؟ " وتطرق إلى خطأ فكرة قيام الدولة العربية الواحدة تحت لواء واحد سواء كانت " إمبراطورية " أو " مملكة "، واستند فى هذا إلى تعارض تلك الفكرة مع استقلال وسيادة كل دولة مما يؤدي إلى خلق أسباب الشقاق والتنازع بين الأمم العربية بدلاً من توثيق عري المودة والإخاء فيما بينهما ،وأيضاً استحالة تحقيق تلك الفكرة عملياً بسبب اختلاف درجة الثقافة في تلك الأمم مما يصعب إيجاد طريقة للحكم فيها نظراً لأن اختيار الحكم النيابي لا يصلح في بعض الأقطار التي لابد قبل الأخذ به من التدرج إليه حتى تصبح على درجة من الثقافة والمدنية تؤهلها للحياة النيابية حتى لا يؤدي هذا إلى خلق خلافات بين العائلات الحاكمة "[١٦٣]، لذلك كان يرى ان فكرة الامبراطورية العربية تفكير سقيم يضر ولا ينفع ويؤدي إلى خراب تلك الإمبراطورية، كما يحمل بعض الأمم مسئولية الإنفاق والدفاع عن الأمم العربية ،وينتهي بها الحال إلى مثل ما انتهت اليه الإمبراطورية العثمانية .

أما عن رؤية علوبة لمفهوم الزعامة فكان يرى أن اسباب الزعامة العربية الشرقية والإسلامية تتوفر في مصر، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى الثقافة ويتمثل في نشاط الأزهر الشريف والجامعة المصرية والمعاهد العلمية في الثقافة العربية، وأيضاً كثرة عدد السكان وتوفر الثروات الطبيعية ،بالإضافة إلى موقعها الجغرافي في قلب العالم العربي إذ يعتبر بمثابة نقطة الاتصال بين الأمم المختلفة، ويجعل هذا كل مؤتمر عربي يعقد في هذه العاصمة مركزاً رئيسياً لإظهار التضامن والتفاهم كما حدث في المؤتمر البرلماني [١٦٤].

وقد انتقدت مجلة الرابطة العربية انتقاداً شديدا رؤية علوبة بشأن خطأ فكرة قيام الإمبراطورية العربية وارتكز النقد على وصف نظريات علوبة بأنها نظريات شاقة وطويلة وعنيفة ولى زمانها ولن يعود نظراً لأن السرعة العظيمة في تطور حالة العالم قد قضت على

---

[١٦٣] الرابطة العربية ، ٢٥ ديسمبر ١٩٤٠ (الحلف العربي كما ينبغي أن يكون والوسائل التي يمكن أن تؤدي الى تحقيقه بقلم الأستاذ محمد على علوبة باشا) .
[١٦٤] المصدر السابق .

كثير من نظريات علماء الاجتماع ونظريات تكوين الأمم ومقوماتها السياسية وحتى أوضاعها الطبيعية ،مما لا يؤثر في عقلية وروحية شعوب اليوم أو في ميول وغايات وطموح الشباب الذي نشأ في عهد الثورات والانقلابات الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية، وتتمثل في ثورة الاختراعات في العصر الحديث، لذلك فإن التحالف العربي بقدر ما هو شاق فإنه يمثل ذلك القدر من السهولة والتحقيق في مثل هذه الظروف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية [١٦٥].

وأما نظام الحكم في الإمبراطورية العربية فسوف يعتمد على نظام الإمبراطورية الألمانية التي كانت تضم ممالك كثيرة مستقلة يجمعها مجلس الإمبراطورية برياسة الامبراطور في برلين، وقد رضى جميع العرب أن تكون مصر مركز الإمبراطورية العربية التي يجب أن توجد بشكل أمتن من حلف عربي حيث تسعى كل مملكة في داخليتها إلى رفع مستوى الثقافة فيها فضلاً عن أن تدعيمها بالإمبراطورية وارتباطها بعاصمتها سوف يدفع الشعوب الأخرى إلى الاحتذاء بها ،كما كان طلبة المدارس العليا وأرباب الأعمال الكبرى يحجون إلى عاصمة الإمبراطورية العثمانية، وفي نهاية المقال تم توجيه رجاء إلى علوبة بإعادة النظر في فكرة الإمبراطورية العربية[١٦٦] .

وبعد صدور تصريح ايدن الأول في ٢٩ مايو ١٩٤١ بحث علوبة مسألة مصر والبلاد العربية في كتابه "مبادئ في السياسة المصرية" فى عام ١٩٤٢ [١٦٧]،واستهل بحثه بالإشارة إلى ماضي الشرق مهبط المدنيات والأديان وكيف أصبح هدف المستعمرين ، وأرجع ذلك إلى الانحلال وإلى الجهل وسيطرة الاحتلال الأجنبي، ويرى أن الحروب القائمة ترجع أسبابها إلى التنازع على اقتسام دول الشرق وخاصة الدول العربية، ثم أشار إلى نهضة الشرق التي تمكنه في المستقبل من تعليق ميزان السلم على إرادة العرب والمسلمين بزعامة مصر بشرط تحقيق واجباتها نحو نفسها ،وتتمثل في تنظيم شئونها ووضع نظم دستورية صادقة وإدارية قويمة واستغلال مرافقها بطريقة نافعة مما يؤهلها لتحقيق المبادئ القومية السليمة ويمكنها من استرجاع مجدها القديم ،وقد أدلى بنفس أرائه عن كيفية تحقيق الوحدة العربية دون الارتباط

---

١٦٥ الرابطة العربية / ١ يناير ١٩٤١ (الحلف العربي كما ينبغي أن يكون)
١٦٦ المصدر نفسه / ١٢ فبراير ١٩٤١ (محمد على علوبة باشا والأمبراطورية العربية)
١٦٧ فؤاد المرسي خاطر ، المرجع السابق ، صـ ١١٢ انظر ايضاً Fayez , op Cit , p ١١٨

بنظام الدولة الواحدة سواء كانت إمبراطورية أو مملكة تحت ستار فكرة الجامعة العربيـــة أو الجامعة الإسلامية [١٦٨].

ويرى عاصم الدسوقي في بحثه " محمد علي علوبة سياسياً ومفكراً " اعتماد علوبة على النظرية الألمانية في القومية، وترى تلك النظرية في اللغة الواحدة المقوم الأساسي فـــي بناء القومية ،كما يرى ان علوبة لم يقدم أسباباً موضوعية توضح رفضه لفكرة الامبراطورية العربية تتصل باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية وتتمثل فى تجاهله قيام الوحـــدات التـــي تحققت في العالم على أساس التنازل عن استقلال الجزء في سبيل الكل في إطار واحد ســـواء تم هذا بالتراضي أو بالقوة، وخلطه بين نظام الكومنولث ونظام الوحدات القومية التي عرفتها الشعوب نظرياً، وفي نهاية البحث طرح سؤالاً بشأن مجال الزعامة لدى علوبة وتناقضه مـــع حرصه على عدم المساس باستقلال وسيادة أي دولة عربية أو إسلامية [١٦٩] .

وفى تقديرى ان علوبة وغيره من المفكرين الداعين لفكرة الوحدة العربية تجـــاهلوا سيطرة الاحتلال الأجنبى على الشعوب العربية، بالإضافة إلى اختلاف وتخلف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بشكل لا يمكنه من تحقيق تضامن حقيقي مؤسس على أسس موضوعية وليست اتجاهات عاطفية مما كان له أثر واضح في هزيمة العرب فـــي حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وبالتالي انتكاسة الفكرة العربية [١٧٠].

وبعد صدور تصريح ايدن الثاني في مجلس العموم البريطاني الذى جاء في ظـــروف مختلفة حيث تحسن موقف بريطانيا في الحرب العلمية الثانية وبدأت ملامح انتـــصارها فـــي الظهور [١٧١] ، حيث عهد الملك فاروق إلى علوبة بالإعداد لمؤتمر عربي للنظر في أمر الوحدة العربية بغرض تحقيق طموحات القصر في زعامة الحركة العربية ولكـــن النحـــاس رئـــيس الحكومة المصرية رأي أن تكون المحادثات على أسس رسمية بين الحكومات، وبهذا المعنـــى

---

[١٦٨] محمد على علوبة ، مبادئ في السياسية المصرية ، مرجع سبق ذكره، صـــ ٣١٣ – ٣١٤ . انظر ايضا مجلة الأخوان المسلمين ،٢٦سبتمبر ١٩٤٢(نظرات فى كتاب مبادئ فى السياسة المصرية).

[١٦٩] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة سياسيا مفكرا، مرجع سبق ذكره صــ ١٩١ – ١٩٣ انظر أيضا .
John Marlowe , Arab Nationalism And British imperialism . Astudy in power politics , London , The Cresset press, ١٩٦١ , p ٤٧ .

[١٧٠] أنيس صايغ ، المرجع السابق ، صـــ ٢٥٤ .

[١٧١] فؤاد مرسي خاطر ، المرجع السابق ، صـــ ١١٤ انظر ايضا Fayez A . op Cit , p ١١٩

صرح في البرلمان في ٣٠ مارس من أجل الاحتفاظ بقيادة الحركة العربية وقطع خط الرجعة على القصر في وقت كان يصعد فيه الأزمات ضدها، وأيضاً قطع خط العمل على علوبة الذي يمثل قيادة العمل الشعبي ،ويفسر ذلك عدم اشتراك علوبة وفؤاد أباظة وعبد الرحمن عزام في مشاورات إعداد المؤتمر العربي [١٧٢].

على ان اهتمام علوبة بالقضايا العربية استمر ويتضح ذلك من مشاركته مع مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ في تقديم اقتراح يطالب الحكومة بالنظر في خير الوسائل لمواجهة انزال قوات فرنسيه مسلحة فى سوريا ولبنان لفرض المعاهدة عليهما مما يتنافى مع سيادتهما واستقلالهما وتخالف ميثاق جامعة الدول العربية ،ولذلك صرح النقراشى رئيس الوزراء بـأن الحكومة المصريه قامت بعدة اتصالات مع حكومات بريطانيا وروسيا والولايـات المتحـدة الامريكيه من أجل المحافظة على استقلال وسيادة الدولتين ،كما قامت الحكومة بدعوة مجلس جامعة الدول العربية لمناقشة تلك المسالة[١٧٣].

وبعد هزيمة الدول العربية في حرب عام ١٩٤٨ تغيرت وجهة نظر علوبة في دور الجامعة العربية لأنه يعتقد أنها لم تؤد رسالتها في توثيق عرى الروابط بين الـدول العربيـة وحسم الخلافات التي شجرت بينهما ،وكانت سبب في كارثة فلسطين وقيام دولـة إسـرائيل، وتتمثل في اغتصاب الأردن الأراضي الفلسطينية، حيث رفضت الأردن إجماع الدول العربية على تدويل القدس، بالإضافة إلى مشروع الاتحاد العراقي السوري ومخالفته لميثاق الجامعـة ونصه على وجوب احتفاظ كل دولة من أعضائها باستقلالها وبنظامها الداخلي، وكما اعترض على مشروع الاتحاد العراقي السوري اعتماداً على اختلاف أنظمة الحكم ووجـود المعاهـدة العراقية – البريطانية ،ولكنه لا يمنع حرية سوريا في الاتحاد مع أي دولة عربيـة علـى أن يكون ذلك برغبة الشعب السوري بلا ضغط أو إكراه أجنبي حتى لا يكون وراء هذه الاتحـاد استعمار مقنع [١٧٤].

---

[١٧٢] حسن يوسف ،القصر ودره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢،مركز الدراسات السياسة بالاهرام ،القاهرة ، جـ ٤، صـ ١٩٥-١٩٦

[١٧٣] مجلس الشيوخ ،جلسة ٢٨مايو ١٩٤٥

[١٧٤] النداء / ٧ فبراير ١٩٤٩ (علوبة باشا يتحدث عن خطايا مشروع الاتحاد العراقي السوري)

وفي تلك الفترة انطلقت أصوات تنادي بالابتعاد عن التورط في مشكلات العالم العربي وضرورة التركيز على تطور مصر وتنميتها اقتصادياً وسياسياً، وقد لاحظ أنصار الفكرة العربية اشتداد هذا التيار المضاد وحاولوا إحياء الاتحاد العربي في سنة ١٩٥٠ والدعاية للفكرة على مستوى شعبي[١٧٥] ، وقد دعا علوبة بعض المعنيين بالشئون العربية في مصر إلى عقد مؤتمر عربي عام بحث فيه مسألة تأسيس مؤتمر دائم للشعوب العربية يعبر عن وعي هذه الشعوب ويسد الفراغ الذي عجزت عنه الجامعة العربية باعتبارها جامعة حكومات لا جامعة شعوب وأعضاؤها ممثلون فقط للحكومات الرسمية، وقد تكون مرتبطة باعتبارات وملابسات حكومية مما يعرقل حرية هذه الحكومات في بعض الظروف [١٧٦].

وقد اجتمع مجلس إدارة الاتحاد العربي برئاسة توفيق دوس بحضور علوبة والدكتور منصور فهمي وبقية أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بغرض بحث موضوع المؤتمر العربي الشعبي العام، وتقرر تكوين لجنة تنفيذية من أعضائه للدعوة إليه، وكانت خطة العمل هي صدور دعوة من الاتحاد العربي لعقد المؤتمر العربي الشعبي ودعوة الاتحاد الهيئات والأفراد المشتغلة في المسائل العربية في مصر والبلاد العربية للاشتراك في المؤتمر، بالإضافة إلى قيام صلة تامة بين الاتحاد والمؤتمر على أن يكون للمؤتمر كيان خاص ويتولى الاتحاد فقط تنفيذ قرارات المؤتمر،وقد تم تأليف لجنة لوضع النظام التمهيدي للمؤتمر مكونة من توفيق دوس وعلوبة وبقية أعضاء مجلس إدارة الاتحاد[١٧٧] .

وقد وجهت مجلة الرابطة العربية انتقاداً للدعوة علوبة والارتباط بين المؤتمر والاتحاد بقولها " نرجو أن لا يكون مؤتمر الشعوب العربية ، كما في حالته ومواقفه ونتائجه كحالة الاتحاد العربي في القاهرة وسائر عواصم الدول العربية ، فظروف الشعوب العربية تحتاج إلى أعمال وأفعال مثمرة ذات نتائج محسوسة لا إلى برامج وأقوال وأحاديث " ، وقد أشادت المجلة بتقدير فكرة علوبة[١٧٨] .

---

[١٧٥] صلاح العقاد ، الفكرة العربية في مصر ، بحث في المواسم الثقافي للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٢ / ١٩٧٣ ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

[١٧٦] مجلة الرابطة العربية ٣ يونيه ١٩٥٠ (مؤتمر الشعوب العربية ، انظر ايضا أنيس صايغ ،المرجع السابق، صـ ٢٠٣)

[١٧٧] نفسه ، ٣ يونيه ١٩٥٠ (مؤتمر عربي شعبي)

[١٧٨] نفسه

علوبة وجماعة التقريب بين المذاهب الاسلامية :

في نهاية الأربعينات من القرن العشرين أنشئت جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية وقد أصدر علوبة رئيس الجماعة بياناً يوضح فيه الغرض من انشائها وهو تحقيق رسالة الإسلام التى تتمثل في المساواة بين جميع الشعوب وعدم الاعتراف بالفروق بين الناس أعتماداً على الأسانيد الدينية من القرآن والسنة، وتتمثل في مبدأ إهدار العصبيات والتضافر بالأسباب وهدم عوامل التفرق والتقاطع بين القبائل العربية، وتلك مبادئ كانت سائدة في الجزيرة العربية قبل بعثة الرسول (ص) .

وتطرق علوبة إلى تاريخ نشأة الخلافات المذهبية بعد انقضاء الحقبة الأولى من عمر الدولة الإسلامية وبفضل عوامل سياسية إذ عادت العصبيات إلى سابق عهدها قبل الإسلام فتعددت الأحزاب والفرق والطوائف وكثرت الخلافات والمسائل الجدلية ،وترامي المسلمون بالتهم واستغلال أعداء المسلمين والعرب تلك الخلافات من أجل اقتسام الدول الإسلامية في أشكال سياسية متعددة مثل الاستعمار والحماية والوصاية ومناطق النفوذ وفتح الأسواق الاقتصادية .

لذلك رأى ضرورة الفصل بين حقيقة الخلافات الفكرية والعلمية في المسائل الفرعية بين أئمة المذاهب الإسلامية كما هو سائد بين العلماء قديماً وحديثاً اعتماداً على وحدة أصول الإسلام، وقد اوضح أن الدعوة إلى التقريب بين المذاهب الفقهية الإسلامية لا تعني انصهار المذاهب في بوتقة واحدة بل هي خطوة نحو توحيد المسلمين ، وتقوية أسباب التعارف والتآلف بينهم واستثمار ما بلغته المذاهب الإسلامية الفقهية والكلامية في الوصول إلى انطلاقة الفكر الإسلامي،وبيان سعة الفقه وقدرته على المواجهة والتصدي لكل التيارات المناوئة للإسلام وحتى يكون المسلمون أمة واحدة لا فرق بين شعوبهم ولا تناحر بين طوائفهم ولا جهالة تصور الشيعي للسنى عدو يخافه على دينه وعقيدته ، ويتحفظ فيما يقرأ له [١٧٩].

---

[١٧٩] مجلة رسالة الاسلام١٩٤٩ (المسلمون امة واحدة)

مفهوم علوبة للديمقراطية :

نشر علوبة عدة مقالات في مجلة رسالة الإسلام تتعلق بوجهة نظره في الديمقراطية الصحيحة[١٨٠]، كما تطرق إلى دراسة الديمقراطية في الإسلام استجابة لطلب بعض المسئولين في الباكستان منهم حليم مدير جامعة السند نظراً لأن الباكستان كانت تعمل على وضع دستورها وقوانينها على المبادئ الديمقراطية التي تتفق والقواعد الإسلامية، كما اعلن رئيس مجلس وزرائها[١٨١] .

وقد استهل علوبة بحثه بتعريف الديمقراطية بأنها كلمة مركبة من كلمتين باللغة اليونانية معناهما سلطة الشعب ،حيث يرى أن تأثير الظروف البيئية وتتمثل في جغرافية المدن اليونانية وعناصر السكان كان له أثر واضح في نمط الديمقراطية اليونانية، ويتضح ذلك من رؤية الفلاسفة وتطبيق الحكام تلك الديمقراطية "[١٨٢].

أما رؤيته لدور الفلاسفة اليونانيين فتتمثل في اعتباره ان سقراط اكتفى فقط بالنقد والمحاورة ولم يدون شيئاً من فلسفته ،وتلميذه أفلاطون كانت أفكاره ترمي في جملتها إلى حصر إدارة البلاد في أيدي الفلاسفة لأنهم في نظره أقدر من غيرهم على حسن الادارة، كما وصف إرسطاليس تلميذ أفلاطون بالعالم المدقق والخبير العلمي الذي يخضع العقل والمنطق والواقع معاً في نظرته إلى الدساتير الإغريقية المتعددة .

وحصر أنواع الحكم في ستة انواع ثلاثة صالحة يقابلها ثلاثة أنواع طالحة ،ويتمثل النوع الأول في "حكم الفرد الصالح " يقابله " حكم الطاغية "، والنوع الثاني " حكم الأرستقراطي " يعني حكم الاغنياء أو بمعنى أصح حكم الأكفاء يقابله " حكم أوليجاركي " يعني حكم الأقلية من التجار وكبار المزارعين لتحقيق مصالح شخصية، أما النوع الثالث ويفضله إرسطاليس هو الحكم "الديمقراطي " ،ويعني أن تكون السلطة للشعب أو الشعب هو مصدر السلطات يقابله " الحكم الديماجوجي " ويعني حكم العامة والرعاع، وقد أشار علوبة

---

[١٨٠] Http://www.isesco.org.ma/pub-arabic/strat takrib.htm

[١٨١] محمد على علوبة ، الإسلام والديمقراطية، لجنة البيان العربي ، ١٩٥٠ ، صـ ١ .

[١٨٢] نفسه ، صـ ٥ – ٦ .

إلى تطبيق ثلاثة أنواع الحكم الصالح في الحقبة الأولى من عمر الدولة الإسلامية في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين[١٨٣].

وقد ارتكز نقد علوبة للديمقراطية اليونانية على أساس انها ديموقراطية محلية الحرية فيها مكفولة للأحرار اليونانيين دون غيرهم، ويتمثل في إباحة الاسترقاق والغزو والفتح والتفاضل بين الأجناس والألوان والمذاهب وعدم الاعتراف بحقوق المرأة [١٨٤].

كما رأى أن الحركة الديمقراطية التي قامت في أوربا في العصر الحديث ابتداء من الماجناكارتا فى عام ١٢١٥ بإنجلترا وكتابات روسو " العقد الاجتماعي " ومونتسكيو " روح الشرائع " إنما هي تطور لشكل الديمقراطية اليونانية، تتدرج في نظره تحت الديمقراطية المحلية نظراً لأنها رغم المناداة بالحرية أباحت الاسترقاق والغزو والفتح على طرق أخرى منظمة أو وسائل ملتوية ،[١٨٥] ويؤكد ذلك الدول المستعمرة في أسيا ووجود الاحتلال الأجنبي في الدول العربية ،أما التمييز العنصري فيتمثل في المعاملة السيئة للمواطنين الأمريكيين من الزنوج وما تفعله حكومة جنوب افريقيا بالملونين [١٨٦].

ويعلق علوبة على اختلاف وتعدد الحركات الديمقراطية الحديثة بقوله " ديمقراطية أمريكية لها طابعها الخاص ، وديمقراطية بريطانية تختلف عن الأولى بعض الاختلاف، وديمقراطية فرنسية وأخرى شرقية روسية تختلف عنهما جميعاً ونجد ديمقراطية جمهورية ، وثانية ملكية ، وثالثة يصفها الروس بأنها شعبية، وهناك ديمقراطيات في باقي البلاد الدستورية النيابية فأي هذه الديمقراطيات أصح وأقرب إلى نظام الحكم القويم" .

وجهة نظر علوبة في الحكم الديمقراطي بمعناه الصحيح هو ذاك النظام القائم على وعي من الشعب ينتخب نوابه انتخاباً حراً طليقاً من كل ضغط،ويقوم النواب بأداء مأموريتهم ورقابتهم على الحاكمين ويستند الوزراء بدورهم على قوة هؤلاء النواب ،فمتى تمت هذه

---

[١٨٣] نفسه ، صـ ٦ ـ ١١ .
[١٨٤] نفسه ، صـ ١١ ـ ١٣ .
[١٨٥] نفسه ، صـ ١٤ ـ ١٦ ، ٢٢ انظر ايضا / عاصم الدسوقي ـ محمد على علوبة مفكرا وسياسيا ، مرجع سبق ذكره صـ ١٨٤ .
[١٨٦] Http://www.isesco.org.ma/pub-arabic/strat takrib.htm

المراحل وكانت إدارة الحكم مستندة إلى رأي عام يقظ واع تحققت شروط الديمقراطية سواء كان يرأس الأمة ملك أو رئيس جمهورية[١٨٧] .

ولم يربط علوبة بالضرورة بين الديمقراطية والجمهورية كما يرى مونتسكيو اعتماداً على تمتع رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بسلطة أقوى من سلطة ملك إنجلترا نظراً لأن الوزراء مسئولون أمامه لا أمام البرلمان مما يحقق مبدأ (الشعب مصدر السلطات) ،ورغم رفض علوبة الديمقراطية المحلية إلا أنه يرى في استقرارها واستمرارها وسيلة لتهيئة الشعب لإدراك واجباته والارتفاع عن مستوى التفكير الذاتي وتقديس التشريعات الصادرة من البرلمان ، وفي هذا التطور تأمين للأمة من الفساد ومساعدتها على التقدم بالتطور الهادي الثابت والتدرج ،وليس بالعنف والثورات التي تهدم ولا تبني [١٨٨]، ولعل هذا يفسر ذلك اتخاذ علوبة جانب المعتدلين في ثورة ١٩١٩ والسياسة المصرية كمفكر اسلامي معتدل لا يؤيد العنف الثوري [١٨٩]، ويرى علوبة ضرورة تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة لكي تتحقق الديمقراطية بشكل سليم من أجل القضاء على أسباب الحروب بين الأمم من خلال إقامة سلام عالمي بين الأمم العربية والإسلامية [١٩٠].

وقد تطرق علوبة إلى بحث الديمقراطية في الإسلام ،واستهل بحثه بأن كلمة الديمقراطية لم يعرفها العرب قبل الإسلام، وعندما بدأت حركة الترجمة في العصر العباسي تمت ترجمتها كمفهوم لفظي مثل سائر أسماء الإعلام المنقولة من اللغة اليونانية،وكانت معروفة فقط لدى بعض العلماء المهتمين بالدراسات الاجتماعية والسياسية من التراث الإغريقي ،ولكن العرب لم يكونوا يجهلون مدلولها بفضل عوامل البيئة والتكوين، لذلك تعرض علوبة إلى تاريخ شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام والنظم غير الديمقراطية في الإمبراطوريات الرومانية والفرنسية التي أحاطت الجزيرة العربية [١٩١]بغرض تأكيد أن بعثة الرسول (ص) وضعت الأسس الديمقراطية الإنسانية العالمية،و تتمثل في تحقيق التعاليم الاسلامية حقوق الإنسان واستند إلى

---

[١٨٧] نفسه

[١٨٨] محمد على علوبة ، الإسلام والديمقراطية ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٨ – ٢٠ .

[١٨٩] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة مفكرا وسياسيا ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٨٥ .

[١٩٠] Http://www.isesco.org.ma/pub-arabic/strat takrib.htm

[١٩١]محمد على علوبة ، الاسلام والديمقراطية مرجع سبق ذكره، ، صـ٢٢

خطبة الرسول (ص) في حجة الوداع التي تنص على تحقيق مبادئ الحرية والمساواة والإخاء وهى المبادئ التي قامت عليها الثورة الفرنسية[١٩٢] .

وتحقيق حرية المرأة كشخصية مستقلة عن زوجها في الملكية والميراث ولم تكن للمرأة حرية في عهد الإمبراطورية اليونانية أو الرومانية ،وكذلك في الجزيرة العربية في عهد الجاهلية اعتماداً على الأسانيد الدينية من القرآن والسنة، كما ساوى الإسلام بين الأشراف والأرقاء من خلال منع الدين الإسلامي بصفة قاطعة النخاسة واحترام حرية الإنسان، ولم تكن الحرب أداة لالزام الناس أن يكونوا مؤمنين بل دفاعاً عن النفس والعقيدة ، وتأميناً لطريق الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة [١٩٣].

وفى تقديرى ان علوبة تجاهل دور العوامل الاقتصادية وتغير النظام الاجتماعية في تطور مفهوم الديمقراطية، وحصرها في شعارات أخلاقية ومثالية ونظريات فلسفية لا يمكن تطبيقها في الواقع، بالإضافة إلى مقارنته غير المنطقية بين تطور الديمقراطية في مراحل تاريخية مختلفة في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وخلطه بين الدين والسياسة من خلال وضع مقارنة غير منطقية بين الإسلام كديانة روحية له قواعد ثابتة مستمدة من القرآن والسنة ونظام الديمقراطية كنظام وضعي يتغير حسب تطور المجتمعات، لذلك لا يمكن ايجاد ديمقراطية عالمية .

تفسير علوبة لحركة التاريخ :

وقد كان تفسير علوبة لحركة التاريخ وخاصة تاريخ تطور القضية الفلسطينية من منطلق رؤيته الدينية ويتمثل فى كتابه " فلسطين وجاراتها " حيث تناول مكانة فلسطين في الأديان السماوية ،كما أبدى عجبه وأسفه من تعاطف المسيحيين في أوربا وأمريكا مع اليهود من خلال تناوله ظهور القضية الفلسطينية منذ صدور وعد بلفور حتى إنشاء دولة إسرائيل وهزيمة الدول العربية في الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ [١٩٤].

---

[١٩٢] نفسه ، ٢٣ ــ ٢٦ .

[١٩٣] نفسه ، صـ ٢٧ ــ ٣٢ انظر ايضاً محمد على علوبة ، فلسطين في الضمير الانساني مرجع سبق ذكره،، صـ ٢١٢ ــ ٢١٤ .

[١٩٤] محمد على علوبة ، فلسطين والضمير الانساني مرجع سبق ذكره،مقدمة طاهر الطناحى ، صـ ٣٢ ــ ٣٤ .

ويلاحظ مبالغة علوبة بشأن علاقة الارتباط بين الصهيونية والماسونية من أجل تحقيق أماني اليهود وتتمثل في قرارات حكماء صهيون وترمي إلى إقامة دولة من الفرات إلى النيل ونظراً لأن اليهود قلة مشتتة في الأرض فقد رأوا تكوين هيئة سرية عالمية من أجل تحقيق أغراضهم تحت شعار الإخاء الإنساني وليس الإخاء الديني أو الوطني بغرض القضاء على العقيدة الدينية عندما تربط بين الدين والتأخر ، وقد أشار إلى دور الماسونية في قيام جميع الثورات التحررية فى العصر الحديث[١٩٥].

ويرى الباحث ان علوبة تجاهل دور العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تفسير التاريخ في إطار موضوعي، لذلك فإن تفسيره ذاتي ذو صبغة دينية أو طائفية أو أسطورية ولا يعتمد على أسس موضوعية لتطور الأحداث وتفسيره يطرح سؤالاً عن رؤيته لتأثير دور الماسونية في الحركة الوطنية في مصر ،ويمكن ربط ذلك بأن محمد فريد صديق علوبة كان عضواً في المحفل الماسوني واشتراك علوبة في الوفد المصري بالإضافة إلى خلطه بين اليهودية كديانة سماوية وبين الصهيونية كمذهب سياسي[١٩٦].

[١٩٥] المصدر نفسه ، صـ ٧٧ ــ ٨٤ انظر ايضاً افكار مشابهة على شلش ، الماسونية في مصر ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، صـ ٥ـ ٩ .

[١٩٦] عاصم الدسوقي ، محمد على علوبة سياسياً ومفكراً، مرجع سبق ذكره، صـ ١٨٦ ــ ١٨٧ .

الفصل الرابع

رؤية علوبة الاقتصادية الاجتماعية

لم يكن علوبة رجل سياسة ارتبط بحزب او بآخر أو أمسك بوزارة أو بـآخرى ولكنـه ومن واقع عمله بالسياسة وبالمحاماه دخل فى مشكلات كثيرة لها طابع اقتصادى واجتمـاعى فرضت عليه بالضرورة ان يكون وجهة نظر بشأن كيفية معالجتها ومن الملاحظ ان رؤيته فى معالجة تلك القضايا انطلقت من توجهه الإسلامى وتكوينه الوطنى الليبرالى من واقع المؤثرات الفكرية والعلمانية لمنجزات العلم الحديث في الحضارة الأوربية المختلطة بالجانب المحـافظ علي القيم الإسلامية وتطبيقها بما يتفق مع متطلبات المدينة الحديثة، وقد كـان لنـشاطه فـي القضايا العربية والإسلامية دورا واضح في بلورة أفكاره الاصلاحية فى مجال تلك القـضايا التى تعتبر امتداداً لمدرسة الشيخ محمد عبده.

وقد اتضحت رؤيته من خلال المقالات التى نشرها فى الصحف ومناقشاته في البرلمـان ومشاركته في الجمعيات الاجتماعية ،وقد اقترب بشكل واضح من وضع تصور لعلاج المشكلة الاجتماعية كما انتهت اليه في مطلع الاربعينات في كتابه (مبادئ في الـسياسة المـصرية)، وسوف نعرض فيما يلي رؤيته في قضايا فوائد القروض والوقف الاهلي والتعليم ودور مصر الثقافى ومشكلات الأسرة.

مفهوم علوبة للفوائد والقروض.

اهتم علوبة بمشكلة الديون وربما يكون تأثر بالأزمة المالية في عام ١٩٠٧ التي عـانى منها والده، وكانت من أسباب وفاته وما تركته من ديون قام علوبة بتسديدها ،حيث قدم علوبة في المؤتمر المصري في عام ١٩١١ بحثاً تحت عنوان "الربا الفاحش: تـأثيره فـي الحالـة الاقتصادية والأخلاق والأمن العام "[١] .

وقد استهل علوبة بحثه بشرح مضار الربا الفاحش وتأثيره على كافة الطبقات وخاصة الأعيان بقوله "ووجدت أكثر المعروفين بالجاه والثروة يرزحون تحـت أثقـال الربـا......

---

[١] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية مرجع سبق ذكره، ، صـ ٥٨ انظر ايضا محفوظات مجلس الوزراء،محافظة رقم (٣/ج) (الطوائف والجاليات الاجنبية) .

ووجدت جزءا منهم قائما ببقاء تكليف الأطيان باسمه ولو كانت مثقلة بالدين وما هو إلا مسخر لمرابيه في استغلالها بلا أجر "، كما تطرق إلى اختيار المرابين في القرى مناطق لهم بحيث لا يتعدى أحدهم على الآخر، ولذلك عندما كان الفلاح يحتاج إلى ما يسد به حاجته لا يجد أمامه الا مراب واحد ،وقال أن أحد أسباب التعامل الربوى امتناع الأغنياء والمتعلمين في مصر عن مساعدة المحتاجين بالاشتراك في مضمار تجارة المصارف، حيث ترتب عن هذا الجمود ندرة النقود المعروضة في الأسواق الوطنية، وحصر الاتجار بها في فئة قليلة احتكرتها مما أدى إلى زيادة وارتفاع قيمة الفائدة، ودلل على ذلك بذكر حوادث عديدة من حوادث المرابين الدالة على المغالاة في قيمة الفائدة مما ترتب عليه زعزعة الأمن العام في البلاد مثل حوادث قتل المرابين.

وبعد أن درس تاريخ الربا في الحضارة اليونانية والرومانية وتأثيره في الحضارة الأوربية الحديثة اختتم بحثه باقتراح أن تقرر الحكومة عقوبة جنائية للتعامل الربوى وأن يكون إثبات هذه الجريمة بكافة الوسائل الممكنة قانونا ،وقال انه يدخل فى حكم الربا الفاحش كافة المعاملات التي يقصد منها المتعاقدان ربا فاحشا ولو كان مستترا في العقود، وقد استند في هذا إلى اجماع الدول الأوربية على معاقبة المرابين بالغرامة والسجن وفقدان الحقوق السياسية،رغم قلة المزارعين في تلك البلاد.

كما اقترح تأسيس مصرف أهلي مستنداً إلي قرار الحكومة المصرية وهي حكومة اسلامية بالتعامل بالفوائد المعتمدة في قوانينها الرسمية وإلى فتوى شيخ الإسلام في دار الخلافة العثمانية لمسلمي البوسنة والهرسك بإباحة انشاء المصارف ،حيث أباح ذلك خليفة المسلمين في معاملة الدولة وأفراد الرعية وإن أمة الفرس وهي أشد الدول احتفاظا بدينها أباحت في هذه الضرورة إنشاء مصرف للدولة[٢].

وفي أربعينات القرن العشرين بحث علوبة مسألة الربا مرة أخرى في كتابه" مبادىء في السياسة المصرية" عندما ربط بين رفع مستوى المعيشة وترقية الثروة المصرية اعتماداً على المشروعات التجارية والصناعية بدلا من الاعتماد فقط علي الثروة الزراعية ، وتأثير ذلك على كافة الطبقات وخاصة الأعيان من خلال مقارنته مع وضع الطبقات في الدول الأوربية

---

[٢] المقطم / ٣ / مايو / ١٩١١ (المؤتمر المصري) .

حيث تحدث عن وجوب الاهتمام بإنشاء المصارف القومية التي تسد حاجة المشروعات التجارية والصناعية بدلا من البنوك الأجنبية [٣] كعلاج للأزمة الاقتصادية التي ظهرت بشكل واضح بعد قيام الحرب العالمية الثانية ، وتتمثل في مواجهة علوبة كوزير دولة للشئون البرلمانية في وزارة علي ماهر الثانية أزمة تسوية الديون العقارية [٤].

لكنه ووجه بمشكلة تكييف الفائدة فطرح سؤالاً بشأنها وهل هى فى حكم الربا أم لا؟ وكانت وجهة نظره أن الاقتراض بفوائد معتدلة قانونية يقررها ولى الأمر وتحددها القوانين الصادرة عن سلطة شرعية حلال لا شبهة فيها، وسلامة الوطن تحض على التعامل بها ،أما ما زاد عنها فهذا هو الحرام .

وقد ناقش مسألة الفائدة المعتدلة من باب الاجتهاد اعتماداً على اختلاف الفقهاء فى تعريف الربا ،واستند إلى إجماع الفقهاء على تحريم ربا النسيئة* وهو الأضعاف المضاعفة لرأس المال والاختلاف بين الفقهاء وأئمة المذاهب الإسلامية فى تحريم ربا الفضل* هو كل زيادة لرأس المال سواء قلت أم كثرت، وأيضاً اختلاف الفقهاء فى تحديد ضرورة الأمة وحاجتها فى الاقتراض بفائدة قليلة .

ويرى علوبة أن الاقتراض بفائدة معتدلة لم يكن معروفاً عند العرب قبل نزول القرآن حتى يتم تحريمه، بالإضافة إلى إجماع الفقهاء على قاعدة شرعية لا جدال فيها وهى "أن الضرورات تبيح المحظورات" ،ثم يضيف أن دين الله دين يسر يساير كل زمان ومكان ،وفى هذا قال إن تأخر المسلمين الاقتصادى منسوب إلى تقصيرهم فى إنشاء المصارف وجمودهم فى عدم التعامل بالفائدة، والتضييق فى فهم دينهم على غير ما يريد فى فهم انتشار المصارف الوطنية من علاج مشكلة المتعطلين والبطالة، وينقذ المحتاجين من قسوة المرابين ويخفف قيمة

[٣] محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية مرجع سبق ذكره، ، صـ ٦٦ – ٦٩ مجلة الإخوان المسلمين ، ٢٦/ سبتمبر / ١٩٤٢ (قضية المال إلى اعلام الفقه والاقتصادي والاجتماعي) .
[٤] انظر الفصل الثاني من الدراسة صـ ٦٨– ٦٩
ربا النسيئة (التأجيل والتأخير اى الربا الذى يكون بسبب التأجيل) وربا النسيئة (هو الزيادة المشرطة التى يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل،أما ربا الفضل (هو بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام مع الزيادة ، وهو محرم بالسنة والاجماع لأنه ذريعة إلى ربا النسيئة واطلق عليه اسم الربا تجاوزا انظر لمزيد التفاصيل ، السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث، دار الكتاب العربى ، بيروت ،١٩٨٧، ص١٥٨

الفائدة بحكم وفرة العرض أمام الطلب، لذلك وجه النظر إلى رأى محمد رشيد رضا والأستاذ حفنى بك ناصف فى الربا فى محاضرات نادى دار العلوم المنعقد فى سنـــــة ١٩٠٨ م [٥].

كما أشار إلى وجود فوضى فكرية شائعة فى المعاملات المالية تتضح من رفض البعض قيمة الفائدة والالتجاء إلى وسائل أخرى تتمثل فى مسألة " السلم "*، وهو الاتفاق على شـــراء المحصول القادم بثمن بخس على أن يتسلمه وقت حصاده بعد بــضعة شــهور،ويعتبر تلــك الوسيلة غير شرعية، كما أن الأغنياء يودعون أموالهم فى المصارف الأجنبية دون أن يأخذوا عنها فوائد أو شراء أسهم الحكومة كأسهم الدين الموحد أو الدين الممتــاز وقــبض فوائــدها السنوية باسم "كوبونات"[٦].

ونشرت مجلة "الإخوان المسلمين" سلسلة من المقالات وجهت فيها أسئلة إلى علماء الفقه والاقتصاد والاجتماع عما اذا كانت فوائد القروض حلال أم حرام ؟ ونشرت بعض الرســائل التى استجاب أصحابها فى الإجابة عن أسئلة المجلة[٧] ،وقد أشادت المجلة بتناول علوبة تلــك المسألة وذكرت " ومن الإنصاف للرجل أن نقرر أنه حين تناوله لهذه الناحية كــان جريئــاً واضحاً وكان مؤدباً لبقاً ، وكان غيوراً متحمساً وكان حسن النية يتجلى فى كــل فقــرة مــن فقرات كلامه "[٨] إلا أنها انتقدته فى بيان أضرار الربا أو فوائد القروض من الوجهة الاقتصادية اعتماد على نظرية "فورد زم" المنسوبة إلى رجل الأعمال الأمريكى فورد نظراً لأنــه كــان يتعامل بدون فائدة استهلاكية ،وكذلك تعامل نظام المصارف فى ألمانيا بــدون فوائــد علــى القروض ،وأيضاً نظام المصارف فى المملكة العربية السعودية [٩].

كما نشرت المجله رأى الدكتور يحيى الدرديري المراقب العام لجمعيات الشبان المسلمين الذى يعارض رأي علوبة والشيخ محمد عبده حيث يرى أن الربا صغيره وكبيره حــرام وأن حكم الشرع فى ذلك صريح لا يقبل التأويل ،ودلل على ذلك بقيام نظرية الماركسية وما ترتب

---

[٥] محمد على علوبة، مبادئ في السياسة المصرية، مرجع سبق ذكره ، صـ ٧٢ – ٧٤ . انظر عاصم الدسوقي ، علوبة سياسيا ومفكرا مرجع سبق ذكره، صـ ١٩٦ – ١٩٧

ربا السلم (مأخوذ من التسليف وهو التقديم لأن الثمن هنا مقدم على المبيع والسلم ويسمى السلف وهو بيع شئ موصوف فى الذمة بثمن معجل والفقهاء تسميه : بيع المحاويج لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين . انظر : السيد سابق ،المرجع السابق ، ص١٥٠

[٦] محمد علي علوبة ، المرجع السابق ، صـ ٧٠ .

[٧] مجلة الإخوان المسلمين ، ٩ يناير ١٩٤٣ . (قضية المال : نظام الربا وهل يمكن الاستغناء عنه ؟)

[٨] نفسه / ٢٦ سبتمبر / ١٩٤٢ .

[٩] نفسه / ٩ يناير / ١٩٤٣ انظر ايضاً المصدر نفسه / ٢٠ فبراير ١٩٤٣ (الربا نظام اقتصادي فاشل) .

عليها من الآراء المتطرفة التى أخذت بها روسيا البلشفية نتيجة للمشاكل التى نشأت فى أوروبا بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال، إذ يعتقد العمال أن الربا ما هو إلا سرقة لمجهــوداتهم واستخدام أموال الربا فى تجارة السلاح ونشر الخراب والدمار وقيام الحرب العالمية الثانيــة وقال إن الوسيلة العملية للقضاء على نظام الربا هو إنشاء "البنك الإســلامى" اعتمــاداً علــى انقسام أعمال البنوك إلى عملية نقل النقود من بلد إلى بلد نظير عمولة، وعملية شراء البضائع أو بيعها لحساب عملائه فى مقابل سمسرة وحفظ الودائع بدون فوائد،وهذه أعمال ليس فيهــا مخالفة شرعية، أما مسألة القروض فيكون أن تتم بضمان شخصي بدون فوائد .

ويتضح مما سبق التناقض فى مفهوم نظرية يحيى الدرديرى من خلال إباحة العمولــة والسمسرة وتحريم قيمة الفائدة رغم اعتبارها عملية تجارية واحدة ، وكذلك خلطه بين الربــا وقيام النظرية الماركسية من أجل أسباب أخرى وقيام الحرب العالمية الثانية[10] .

كما كانت معارضة الكاتب محمد الحموي من الوجهة الدينية بشأن إباحة الفائدة المعتدلة حيث يرى عدم وجود فرق إقتصادى بين الربا وسعر الفائدة ولا عبرة باختلاف التسمية فــإن من قواعد الشرع " إن العبرة فى العقود بالمقاصد والمعاني لا للألفاظ " ،ودلل على ذلك بقوله " إذا اتحد الجنس في الأموال الربوية وحرم ربا الفضل والنسيئة كلاهما" اعتماداً على الأسانيد الدينية من القران والسنة ،ورأي فقهاء المذاهب الإسلامية ويتمثل في شــرح حــديث أســامة وحديث البراء بن عازب وزيد بن أرقم لتأكيد عدم إباحة ربا الفضل منفردا عن ربا النسيئة[11].

والطريف ان صحف الإخوان المسلمين التى نشرت مقالات تعارض إباحة الربا والفوائد كانت تنشر فى الوقت نفسه إعلانات عن بنك مصر والفوائد التي يقدمها لعملائه[12]، ويدل ذلك على تناقض فكري واضح بين النظرية والتطبيق في مفهوم الإخوان المسلمين لمــسألة قيمــة الفائدة التي لا تتفق مع تطور المعاملات المالية في العصر الحديث أو ان نــشر الاعلانــات مسئولية المعلن لانها تمثل موردا ماليا مهما للمجلة.

[10] نفسه / ٢٦ ديسمبر / ١٩٤٢ . (قضية المال / الدكتور يحيى الدرديري يقول الربا صغيرة وكبيرة حرام)
[11] ا نفسه / ٩ يناير / ١٩٤٣ (قضية المال الربا) انظر ايضاً حمادة محمود احمد اسماعيل / جماعة الأخوان المسلمين ودورها في تاريخ مصر ١٩٢٨ ـ ١٩٤٩ .- رسالة ماجستير / كلية الأداب جامعة القاهرة ١٩٨٢ ، صــ ٢١٧ .
[12] حمادة محمود احمد اسماعيل، المرجع السابق، صــ ٢١٧

علوية والوقف :

نالت مسألة تنظيم الوقف الاهلي من اهتمام علوية نحو عشرين عاما حتى صدور قانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦، حيث اهتم بمسألة معالجة عيوب الوقف الأهلي منذ كان وزيراً للأوقاف في عام ١٩٢٥ في وزارة زيور الثانية نظرا لما لاحظه في بعض حجج وسجلات الأوقاف الأهلية من حبس الوقف على من لا يستحقونه وحرمان الورثة الشرعيين من أموال إيـــائهم إرضـــاء لشهوات جامحة، كما لاحظ أثناء زياراته إلى الأقاليم الإهمال الشنيع فى الأقاف الأهلية[١٣].

ويرجع ذلك مناقشات علوية في الجمعية التشريعية فى عام ١٩١٣ وعدم تعرضه آنذاك لعيوب الوقف الأهلي حيث كان لا يريد ذكر أسماء المستحقين في تلك الأوقاف حتى لا يحرج احدا مكتفيا بمناقشة ميزانية تلك الأوقاف[١٤] ،ولكن يلاحظ عدم معارضة علوية نظام الأوقاف الأهلية عندما كان وزيراً للأوقاف ربما يكون موقفه مرتبط بالائتلاف بين حزبي الاتحاد وهو حزب السراي والأحرار الدستوريين ، أو لعدم إتاحة الوقت الكافي لبحـــث نظـــام الأوقـــاف الإسلامية آنذاك أو قد يكون مرتبطاً بخروج الأحرار الدستوريين من الوزارة على أثر أزمـــة كتاب " الإسلام وأصول الحكم " [١٥].

ويتضح ذلك من تأييد علوبه كعضو لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلس النـــواب تقرير تلك اللجنة عند مناقشة مشروع القانون الخاص بالحـــساب الختـــامي لميزانيـــة وزار ة الأوقاف عندما طلبت اللجنة من المهتمين بشئون البلاد الاجتماعية أن يفكروا في صلاحية بقاء نظام الأوقاف الأهلية من عدمه ،وأيضاً شرح علوبة لفكرة اللجنة في النظر في أمر مشروعية الأوقاف الأهلية وفائدتها من عدمها، فإذا راى المجلس أنها غير مفيدة وتدعو للمشاكل فيمكنه أن يضع تشريعا خاصا يمنع الوقف الأهلي في المستقبل[١٦] .

وقد أثارت مناقشة مسألة الأوقاف الأهلية الرأي العام حيث ارتبط الجدل حول تلك المسألة بمجمل القضايا الفكرية والثقافية التي احتدم حولها الجدل آنذاك بين (المجددين) و(المحافظين)

---

[١٣] محمد على علوبة ، ذكريات سياسية واجتماعية،مرجع سبق ذكره ، صـ ٢٦٨ ، ٢٧٩

[١٤] الجمعية التشريعية ، الجلسة العشرين .

[١٥] سعيدة محمد حسني ، موقف عبد العزيز فهمي من كتاب الاسلام وأصول الحكم، مرجع سبق ذكره،، صـ ١٤٩ ، ١٦٠، ١٦١ .

[١٦] مجلس النواب ، الهيئة النيابية الثالثة ، مضابط دور الانعقاد العادي (١٠يونية -٢٠سبتمبر ١٩٢٦)،الجلسة الحادية والخمسون ٨ سبتمبر ١٩٢٦، صـ٨٦٤-٨٦٨

ظهرت بشكل واضح في الصحف وفي إلقاء المحاضرات وتأليف الكتب وطرح القضية للمناقشة في البرلمان والمطالبة علانية بحل الوقف الأهلي[17]،وكان علوبة قد ألقى محاضرة في محكمة الاستئناف الأهلية على المحامين عن الوقف ،وطرح خلالها أسئلة بشأن هل الوقف من الدين ؟.. وهل الأوقاف الأهلية من المصلحة العامة ؟ وأسباب الوقف؟ وانتهى إلى عدم وجود علاقة بين الوقف والدين استنادا إلى تقسيم الوقف إلى خيري وأهلي، وأن الأصول الأولى لنظام الأوقاف في الإسلام تؤكد أن الأصل في فكرة الوقف التصدق على الفقراء فى سبيل الله بحبس العين والتصدق بثمرها تقربا إلى الله تعالى فتصبح وقفا خيريا مرصودا على جهات البر.

كما أن الوقف بنوعيه لم يكن معروفا فى الإسلام أو بنص في القران، لذلك كان اختلاف فقهاء المسلمين وأئمة المذاهب الإسلامية حول جواز الوقف ولزومه ،وحول كثير من تفصيل أحكامه، فالقاضي شريح أفتى بعدم جواز الوقف وقد ولاه عمر بن الخطاب القضاء، والإمام أبى حنيفة أفتى بعدم زوال الملك بالوقف واستند إلى الحديث الشريف "لا حبس في الفرائض" وكذلك اختلاف أئمة المذاهب الإسلامية في ضرورة تأبيد الوقف أي عدم توقيته.

ولفت علوبة النظر إلى ان الوقف الأهلي يخالف أحكام المواريث والوصية ،وكان حق ولاة الأمور أن ينظروا إلى هذه الأوقاف علي أنها نظام مدني لا يرتبط بالدين وتساءل "كيف نوفق بين منع الوصية لوارث وبين جواز الوقف عليه ليضع يده على التركة كلها يستغلها لنفسه دون أشقائه أو شقيقاته، وكيف نجيز اليوم لقوانيننا الأهلية أن تفصل في أمور البيع وهي واردة بالنص في كتاب الله ثم نمنع عن أنفسنا حرية النظر فى أنظمتها وهى ليست من الدين في شيء"[18].

وتطرق علوبة إلي اثار الأوقاف الأهلية في المصلحة العامة من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي حتى يمكن الموازنة بين المصلحة العامة ومصلحة الواقف الخاصة من أجل الوصول إلي حل يوفق بين الحالتين، كما اشار إلي خطورة إباحة الوقف واحتمال أن تصبح أطيان مصر وأعيانها وقفا بعد زمن ،مما يؤدي إلي إضعاف ثروة البلاد نظرا لأن العين

---

[17] ابراهيم البيومي غانم / الأوقاف السياسية في مصر ط ١ ، ١٩٩٨ ، دار الشروق ، صـ ٤٢٥ .
[18] مجلة السياسة الأسبوعية / ١٨ / ديسمبر / ١٩٢٦ (في الوقف) .

الموقوفة غير قابلة لأن تكون ضمانا فى المعاملات المالية ،مما يفقد مصر ما يسمونه بالثقة المالية واستند إلى طلب السلطان برقوق من العلماء فتوى لحل الأوقاف الأهلية في القرن الثامن من الهجرة،ويقول بعض المؤرخين إنه تمكن فعلاً من حل جميع الأوقاف الأهلية عندما اتسعت تلك الأوقاف في عهد المماليك حتى وصلت إلى حالة مروعة ضاق بسببها بيت المال.

وكذلك حل محمد على باشا وسعيد باشا أوقافاً كثيرة ووزع أطيانها على المزارعين وإذا لم يتم هذا الحل لتعذر وجود أعيان غير موقوفة في مصر، وقد أشار إلى خطورة ظاهرة أوقاف الموتى حيث يشترط الواقفين في كتب وقفهم على من يليهم أن يحجزوا جزءاً من ريع الوقف يشترون به أعياناً تضم إلى أصله وما ينجم من طبيعة شروط الواقفين وكثرة عدد المستحقين في الأوقاف وبالتالي تتضاءل الاستحقاقات ،وتكثر الخصومات والقضايا نظراً لفساد الإدارة وتكاليف تلك القضايا مادياً ومعنوياً [19].

وقد أثارت محاضرة علوبة جدالاً بين المؤيدين من المحامين الأهليين والمستحقين في الأوقاف الأهلية وغيرهم من المفكرين والمعارضين من الأزهريين، وقد أشاع المعارضون أن علوبة يريد حل الأوقاف الملكية [20] التي كانت تحت إشراف وزارة الأوقاف ولكن الملك فؤاد سحب ذلك الإشراف ليعود إلى القصر لكي يبتعد بأملاكه عن الرقابة الحكومية من خلال تعيين ناظر خاص للأوقاف الملكية بأمر ملكي [21] ،وقد غضب الملك فؤاد من محاضرة علوبة ويفسر ذلك اتفاق الأزهريين مع حزب الاتحاد في معارضة علوبة فى مطالبته بتنظيم الوقف الأهلي[22].

وكان الشيخ عبد الرحمن قراعة مفتي الديار المصرية أول من رد على محاضرة علوبة وقال بمشروعية الوقف الأهلي ،وأن التفرقة التي حدثت في الوقف بين أهلي وخيري كما قال علوبة ، إنما هي تفرقة اسميه ويصح الوقف الأهلي إذا كانت نهايته لجهة خيرية لا تنقطع كالفقراء والمساكين والوقف ملحوظ فيه التأبيد على النفس والذرية، وقد أشار إلى حدوث سوء فهم فيما نسب الى الإمام أبى حنيفة من ان الوقف باطل، واستند فى هذا إلى قول الإمام ابى

---

[19] المصدر السابق

[20] محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية مرجع سبق ذكره، صــ ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

[21] سامي أبو النور ، المرجع السابق، صــ ٢٣

[22] محمد علي علوبة ، ذكريات إجتماعية وسياسية مرجع سبق ذكره،، صــ ٢٨٠ .

يوسف " ما قلنا قولاً في مسألة إلا وهو قول أبي حنيفة " ونظراً لأن القرآن اشتمل على ايات كثيرة تتضمن الترغيب في الصدقة [٢٣] .

كما أعلن الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار آنذاك عن إلقائه محاضرة في ١٠ فبراير ١٩٢٧ عن الوقف في الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع حضرها كثير من علماء الأزهر وكبار أعضاء حزب الاتحاد و بإشراف " يحيى ابراهيم " رئيس الحزب تناول فيها العلاقة بين الوقف والدين ،واستند إلى القران والسنة واراء أئمة المذاهب الاسلامية وفقهاء المسلمين فيما يختص بصحة الوقف ولزومه ،وبيان أن الخليفة عمر بن الخطاب لم يرجع عن وقفه ،وأن الوقف الأهلي صدقة وقربى نظراً لأنه ينتهي إلى جهة خيرية، وانتهى إلى خطأ اعتبار الوقف نظاماً مدنياً بل انه مشروع استنادا إلى قوله تعالي " لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" ،وحصر تفسير هذه الآية في أن الوقف صدقة وإن المستحقين هم أولى الناس بالصدقة [٢٤]،وأن دعوى حل الأوقاف تستند إلى إقدام بعض الملوك على حلها وضياع الثقة المالية وتضاؤل الاستحقاقات وعدم طهارة ذمة بعض النظار لكن الوقف ليس فيه مخالفة لأحكام الميراث [٢٥].

وقال الشيخ بخيت إن رغبة الواقف كنص الشارع ،ورفض إطلاق يد السلطة الحاكمة في بسط سيطرتها على المجتمع باسم الدولة حتى يظل المجتمع محتفظاً بحيويته، وتتفرغ سلطته لأداء مهماتها الأساسية في إقامة العدل وحفظ الأمن والنظام، وقد تطرق إلى حجة علوبة بأن الوقف يضعف الثقة المالية للبلاد من أجل إثبات أن الثقة المالية في الأمم إنما هي بثروتها ، وكثرة حاصلاتها وحسن نظامها اعتماداً على إقامة العدل بين الرعية في ضرب الضرائب وإنصاف المظلوم وعدم المحاباة في شئ من الحقوق العامة والخاصة [٢٦].

وقد حرص علوبة وعبد العزيز فهمي على حضور هذه المحاضرة حيث لاحظ علوبة توجيه الشيخ بخيت تلميحاً إلى اتهامه بالإلحاد إذ ثار الأزهريون الحاضرون عندما وقف عبد

---

[٢٣] كوكب الشرق (١٧٠ / يناير / ١٩٢٧)
(راي فضيلة مفتي الديار المصرية في مسألة نظام الأوقاف الأهلية)
[٢٤] محمد علي علوبة ، ذكريات إجتماعية وسياسية مرجع سبق ذكره، ، صـ ٢٨٠ .
[٢٥] المقطم / ١٠ / فبراير / ١٩٢٧ (محاضرة الشيخ بخيت مفتي الديار المصرية سابقاً في نظام الوقف)
[٢٦] ابراهيم غانم، المرجع السابق، صـ٤٢٦-٤٢٧ .

العزيز للرد على هذه المحاضرة وهتفوا قائلين " اسكت .... اسكت ... فليسقط الإلحاد "، ثـم أحاطوا به ليعتدوا عليه ولكن وجود أخوات علوبة وأقاربه قد حال دون ذلك [٢٧].

ولكن جريدة السياسة وجهت انتقاداً إلى اتهام علوبة بالإلحاد اعتماداً على بحثه مسألة فرعية وليست أصلاً من أصول الدين حتى يوجه إليه اتهام الكفر، واستندت إلـى الحـديث الشريف " إذا كفر الرجل أخاه فقد باء به أحدهما " حيث تتحصر الرؤية السياسية فـي تـأثير توجيه اتهام الكفر لكل باحث وكاتب ومصلح وعدم تقديس حرية الرأي، وتأثير ذلـك علـى حرية الأبحاث بقولها "فكم قبرت أفكار ودرست اراء ولم تخرج من بين شـفتي صـاحبها خشية أن يسمع من السذج وناقصي العقل والعلم كلمة تجرح إحساسه وتطعن في أعز شئ لديه ألا وهو الإيمان الذي هو مناط السعادة وغاية ثروته من دنياه " مثل معارضة أفكـار محمـد عبده في حياته والإشادة بتلك الأفكار بعد وفاته [٢٨].

وكان مجلس النواب قد ناقش فى جلسته فى ٨ فبراير ١٩٢٧ أى قبل محاضـرة الـشيخ بخيت بيومين اقتراحاً مقدم من علوبـة بخـصوص مـشروع قـانون بتنظـيم إجـراءات الوقف[٢٩]،وقررت لجنة الاقتراحات أنه اقتراح مقبول شكلاً وجائز نظره وأحالته على المجلس ليقرر ما يراه ،ويتكون مشروع علوبة من ستة مواد تتخلص في إلا يأذن حاكم شرعي بعمل إشهاد بوقف مشاع، ويشترط لعمل إشهاد بوقف خيري أن ترصد العين كلها على وجه أو أكثر من الوجوه على الدوم والاستمرار من يوم إنشاء الوقف أو وفاة الواقف، وكل وقـف أهلـي يصدر بعد العمل بهذا القانون ينتهي حتماً بمضي ثلاثين سنة من تاريخ وفاة الواقـف إذا لـم يحدد كتاب الوقف لانتهائه مدة أقل من ذلك، وتصبح العين بانتهاء الوقف ملكاً للمستحقين فيه وقت انتهائه بنسبة استحقاقاتهم في غلته إلا إذا عين كتاب الوقف مقادير أو نسبة أخرى .

وفى جلسة تالية (١١ أبريل ١٩٢٧) أضاف علوبة لمشروعه ان الأوقاف المنشأة على شخص معين أو على أشخاص معينين قبل العمل بهذا القانون تستمر وقفاً علـى المـستحقين الحاليين فيه، وإذا مات أحدهم بعد ثلاثين سنة من تاريخ وفاة الواقف أصبح من يـؤول إليـه

---

[٢٧] محمد علي علوبة ، ذكريات إجتماعية وسياسية مرجع سبق ذكره، ، صـ ٢٨٠ – ٢٨١ .
[٢٨] السياسة / ٩ سبتمبر / ١٩٢٧ (الوقف ومحاضرة القانون المدقق محمد على باشا)
[٢٩] مجلس النواب ، جلسة السابعة والعشرين / ٨ / فبراير / ١٩٢٧ ، صـ ٣٩٦ .

الاستحقاق مالكاً لجزء من العين الموقوفة مناسب لقيمة استحقاقه السنوي في غلة الوقف،وكل ما خالف أحكام هذا القانون يعتبر لاغياً [٣٠].

ثم قدم علوبة مذكرة إيضاحية تشرح أسباب تقديم مشروع بتنظيم إجراءات الوقف ،حيث تطرق إلى مضار الأوقاف الأهلية اقتصاديا واجتماعيا من حيث إضعاف الثقة المالية بثروة البلاد الحقيقية وهي أطيانها وعقاراتها وقلة نصيب المستحقين نظراً إلى تجزئة الاستحقاقات وزيادة عدد المستحقين ،ودلل على ذلك أن بعض المستحقين في وقف يبلغ ريعه سبعة الاف وخمسمائة جنيه في السنة يقبض نحو قرشين ونصف القرش في الشهر، وتأثير الأوقاف الأهلية في أخلاق الكثير من مستحقيها حيث صاروا عالة على الهيئة الاجتماعية ،بالإضافة إلى الخصومات بين المستحقين ونظار الأوقاف ،وقال أيضا ان بعض الدول الإسلامية قد ألغت الأوقاف الأهلية ، ولكنه لا يرى تنفيذ مشروع القانون على الأوقاف الأهلية الموجودة قبل العمل بالقانون الجديد والتي مضى عليها أكثر من ثلاثين سنة من يوم وفاة الواقف لأنه لا يمكن حلها، وتمليك المستحقين الحاليين فيها العين الموقوفة ذلك أن حل هذه الأوقاف جميعها دفعة واحدة ربما ينجم عنه اضطراب كبير وخصوصاً المستحقين الحاليين ومنهم مكبلون بديون فادحة لأن دائنيهم قد عاملوهم على أنهم مستحقون لا مالكون، وعلى هذا فإن حل هذه الأوقاف معناه خدمة أولئك الدائنين وتعريض العين للضياع وحرمان من يليهم في الاستحقاق[٣١].

وقد أثار تقديم مشروع علوبة الرأي العام ويتضح ذلك من احتدام الجدال بين الصحف المؤيدة له وتتمثل في صحف الأحرار الدستوريين والوفد والصحافة المعارضة فكانت صحف حزب الاتحاد،ولكن الرأي العام كان يؤيد المشروع فقد قرر بعض الطلبة الأيتام تشكيل لجنة تنادي بحل الوقف الأهلي، وطلب وفد منهم من علوبة وزير الأوقاف (الأسبق) ان يكون على رأس تلك الحركة حيث تحمس للفكرة وتزعمها، وقرر أن يلقي محاضرة قانونية في اخطاء الوقف الأهلي وحاول جاهداً أن يجد مكاناً لائقاً لإلقائها فلما لم يجد نظراً لمعارضة الشيوخ الأزهريين والسراي [٣٢] القاها في المحكمة المختلطة ودعا لحضورها رجال القانون

---

[٣٠] المصدر السابق ، جلسة الثالثة والأربعون / ١١ / ابريل / ١٩٢٧ .
[٣١] المصدر السابق ، صـ ٧٠٢ .
[٣٢] حافظ محمود ، المعارك في الصحافة والسياسية والفكر ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ، كتاب الجمهورية / ابريل / ١٩٦٥ / صـ ١٦٤ .

والشباب المتحمسين للفكرة،وقد تناول في محاضرته الرد على الشيخ بخيت وأثبت أن الوقف ليس من الدين وأن الوقف الأهلي كارثة فادحة على نظام مصر الاقتصادي، وطلب في ختامها ما طلبه من قبل في محاضرته التى إلقاها قبل عام (فى ديسمبر ١٩٢٦) وفي مشروعه الذى تقدم به لمجلس النواب(فبراير ١٩٢٧)من ضرورة تنظيم إجراءات الوقف [٣٣].

وقد اجتذبت محاضرة علوبة رجال الصحافة فأفسحوا صدر صحفهم ما عدا صحف حزب الاتحاد لنشر الأبحاث الفقهية والاقتصادية والاجتماعية للتعليق عليها وكلها تصل إلى نتيجة واحدة وهي وجوب إلغاء هذه العادة اعتماداً على إلغاء الأوقاف في تركيا وتعديل نظام الأوقاف في تونس[٣٤].

وفي ضوء ما سبق يتضح تأثير احتدام الجدل في انقسام الرأي العام بين المؤيدين والمعارضين في مناقشات مجلس النواب عندما طرحت لجنة الأوقاف مناقشة الاقتراح بمشروع قانون مقدم من النائبين الوفديين يوسف الجندى وأحمد رمزى ليبحث مع المشروع الذي قدمه علوبة وسبق إحالته على اللجنة المذكورة، وأحدثت مناقشة ذلك الإقتراح ضجة واسعة في المجلس حيث احتدم الجدال وانقسم النواب بين المؤيدين والمعارضين [٣٥].

تركزت معارضة النائب حسن صبري على مناقضة الاقتراح والمشروع لمواد الدستور نظراً لأن الأوقاف ذكرت في الدستور في سياق المسائل الدينية، فهي من اختصاص المحاكم الشرعية دون الأهلية ، فضلا عن مخالفة الاقتراح للمادة التاسعة من الدستور التي تنص على مبدأ حرية الملكية وللمادتين ١٢ و١٣ واللتان تنصان على مبدأ حرية الاعتقاد، ورد النائب أحمد زكي الشيشيني بأن الاقتراح ليس مناقضاً لمواد الدستور ،كما كانت معارضة النائب الشيخ عبد الرازق القاضي من الوجهة الدينية حيث قال ان الوقف مشروع بالأسانيد الدينية في القرآن والسنة ورأي أئمة المذاهب الإسلامية وفقهاء المسلمين [٣٦].

بينما كان تأييد الاقتراح من إبراهيم الهلباوي من أجل التأكيد على حرية المجلس في التشريع للمسائل المتعلقة بالأديان سواء كانت إسلامية أم غير إسلامية نظراً لأن سلطة

---

[٣٣] السياسة / ١٨ / ديسمبر / ١٩٢٧ . (حديث اليوم الوقف الأهلي ووجوب تنظيمه)
[٣٤] حافظ محمود ، المرجع السابق ، صـ ١٦٥ .
[٣٥] مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثانية عشر / ٢٨ / ديسمبر / ١٩٢٧ ، صـ ١٦٤ .
[٣٦] نفسه، صـ ١٦٦ – ١٦٧ .

المجلس واسعة وليست محددة كما يقول خارج البرلمان ،وأشار إلى انقسام المسائل الدينية قسمين: قسم أمر به الدين فتركه محرماً وقسم اباحه الدين فيجوز العدول عنه ،وأن الديانات تقتصر على تنظيم الحالة المتعلقة بالميعاد أي باليوم الآخر ،وأن الوقف يعتبر من الأعمال المدنية المحضة وكذلك أحكام التوريث، كما استند إلى رؤية المشرعين باستثنائية عقود الوقف وأن أعمال البر الخاصة بالتكايا والمساجد وغيرها والتي هي أثر من آثار الوقف لا تضيع بل تتضاعف إذا استقل كل إنسان في ملكه، كما فند الحجج التي استند اليها الشيخ عبد الرازق القاضي ،وأنه نوع من الحوادث الفردية رغب أصحابها لمصلحة لهم أن يحولوا أموالهم لجهة خاصة [٣٧].

أما علوبة فقد تطرق إلى مشروع الاقتراح بقانون (المقدم من النائبين الوفديين) من الناحية الدستورية والدينية، حيث رفض فكرة ربط الوقف بالدين من خلال شرحه لتاريخ نظام الأوقاف ،واستند إلى أن الوقف كان موجوداً عند جميع الأمم ولو تحت أسماء متعددة حيث كانت لديهم قوانين ترصد أوقافاً على الواقف وذريته وعقبه الى أبد الآبدين ، ثم تطور العالم وارتقى ووجدت الدساتير فكانت النتيجة احترام الملكية وحرية الأديان والعقائد، ولكن صدرت قوانين في ظلال هذه الدساتير حدت من أبدية هذه الأوقاف وجعلتها مؤقتة لطبقات معينة،ثم تصبح الأعيان الموقوفة ملكاً حراً للورثة يتصرفون فيه كما يشاءون .

واستشهد فى كلامه بأن دستور فرنسا قد أصدر قوانين في مايو ١٨٤٩ تقضي بإلغاء أنظمة تشبه الأوقاف الأهلية، ثم تطرق إلى مضار الوقف الأهلي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أشار إلى خطر رصد أموال وأوقاف على جهات خيرية خارج مصر ما يعد بمثابة بيع البلد، كما يرى ما تنص عليه كتب الوقف الأهلي مجرد امال وليست حقوق مكتسبة، لذلك يجوز للشرع منعه لأن الوقف الأهلي عمل مدني بحت يخالف أحكام التوريث الشرعية ويؤدي إلى توريث أشخاص على خلاف ما أمر به الشرع .

ونفى علوبة زعم ما قيل بشأن عدم علم الإمام أبي حنيفة بأحاديث الوقف، والدليل على ذلك أنه أفتى بجواز التوقيت أو بمعنى أصح حبس العين لمدة معينة وعلى طبقة معينة ويعتبر المعارضين يخالفون الإمامين مالك وأبي حنيفة ، كما أشار إلى أن قوله تعالى " لن تنالوا البر

---

[٣٧] نفسه، صـ ١٦٨ .

حتى تنفقوا مما تحبون " يعني الحض على الإحسان بشكل عام ومطلق لكن الوقف ليس مــن أركان الإسلام الخمس .

كما نفى زعم مشروعية الوقف الأهلي لأنه ينتهي إلى جهة خيرية لأن الواقفين أنفسهم يوقفون على أولادهم الى آخر ذرياتهم، فإذا انقرضت يكون لجواريهم وعبيدهم وعتقائهم فراراً من الجهة الخيرية ، وبالتالى فإنه من الأفضل أن يوقف على الجهة الخيرية من بدء الأمر ،بل إن إلغاء الوقف الأهلي بمثابة تطهير للدين من هذه المفاسد ،وفي ختام كلمته اقترح فــرض رقابة حكومية على الأوقاف ، وتقرر إحالة الاقتراح والمشروع إلى لجنة الأوقاف ولكن الحل أدرك مجلس النواب نفسه في سنة ١٩٢٨ قبل أن ينظر في مشروعهما [٣٨].

وقد اعترض علوبة على مشروع مقدم من إبراهيم بيومي مدكور بشأن الغاء الوقــف الأهلي استند إلى حرية المالك في وقف ماله وحفظه من الضياع نظراً لضعف مستوى التعليم في تأهيل الأبناء لحماية ثروة المستحقين واستغلال ذلك المرابين الأجانب نظراً لعدم وجــود قانون يحرم تملك الثروة لمصر ، وبناء عليه اقترح وضع قانون يحرم تملك الثروة المصرية المتمثلة في الأراضي والعقارات على الأجانب إذا تمت الموافقة على إلغاء الوقف الأهلي حتى لا تتسرب أموال المصريين إلى الأجانب .

كما أوضح أن محاربته الوقف الأهلي لم تكن بغرض منعه ،إنما كان ذلك لما شاع فيه من العيوب في الإدارة والأنظمة، حيث كان الواقف يلجأ إلى الوقف بسبب أن الوصية كانــت ممنوعة لوارث وقد أجازها قانون الوصية ، وبهذا سوف يتضاءل الوقف الأهلي مع الــزمن بالإضافة إلى تقنين قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حدوداً للتنظر على الأوقاف وصيانة أعيانهــا حيث قرر القسمة في الوقف بين المستحقين، ووضع حدودا لكيفية الإدارة والعمارة حيث حدد الواقف مدة معينة ينتهي الوقف بعدها ويصبح ملكاً يوزع على مستحقيه يجوز بعدها لكل مالك أن يقف حصته من جديد في حدود هذا القانون ،لذلك طلب علوبة أن يقر التشريع المعروض من مجلس النواب والموافقة على مشروع ٤٨ لسنة ١٩٤٨[٣٩] .

[٣٨] نفسه، صـــ ١٧٠ – ١٧٢ .
[٣٩] مجلس الشيوخ ،الجلسة السادسة والعشرون ،٢٦أبريل ١٩٤٦،ص٥٦٠

علوبة وقضايا التعليم

اهتم علوبة بقضايا التعليم كغيره من المفكرين نظراً لدور التعليم في النهضة القومية من خلال تنمية المجتمع، ويتضح ذلك من إلقاء محاضرة في الجامعة الأمريكية في عام ١٩٢٦ عرض فيها أراء المفكرين الأمريكيين عن التربية الأمريكية ،وربط بين تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ونهضة التعليم فيها حتى صارت رمز الحرية ورسول السلام.

وقال ان التجربة الأمريكية في التعليم تعتمد على قواعد ثابتة تتمثل في بعد المعاهد العلمية عن السياسة والسياسيين والمنازعات الحزبية وقال " يخرج العلم من حيث تدخل السياسة "، لذلك فإن مجلس التعليم العام في ولاية نيويورك يحتم نظامه على أعضائه أن لا يكونوا منتمين إلى حزب سياسي، كما أوضح اعتماد التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية على الطريقة العملية وليس الطريقة النظرية مما كان له دور واضح في تطور المجتمع الأمريكي بشكل أفضل من المجتمعات الأوروبية لأن الطريقة العملية تؤثر في ارتقاء وتطور قوة الابتكار والإرادة ونمو حب العمل والاعتماد على النفس وتحمل المسئولية [٤٠].

وفى هذا المقام أعرب علوبة عن أمله اتاحة فرصة التعليم للشرقيين بصفة عامة والمصريين خاصة في الجامعة الأمريكية من أجل تحقيق نهضة المجتمع المصري في دائرة قوميته على أن تكون دروس التربية قد تجنست بالجنسية المصرية، وتتفق مع عقائد وتقاليد المجتمعات الشرقية ،واقترح على المسئولين بأمر التعليم في المعاهد المصرية ليس بصفة سياسية أو حزبيه بل كمصري وضع برنامجاً وطنياً متكاملاً متجانساً واضح المناحي والغاية يشترك في وضعه أخصائيون أجانب في العلوم وطرائق التعليم والتربية، ويكون وفقاً لمتطلبات المجتمع المصري ثم يعرض على البرلمان لكي يطرحه للمناقشة .

وتكون مهمة هذا البرنامج معالجة بعض الإشكالات الخاصة بإصلاح العملية التعليمية حيث يحدد مدى مصلحة الأمة في بداية إصلاح التعليم من أعلاه او أسفله أو وسطه أو من جميع درجاته معاً، وأيضاً تحديد مدى فائدة الإكثار من إنشاء المدارس كلما توفر المال أو ارتبط ذلك بعدد المدرسين الاكفاء، وكذلك تحديد مدى الاستفادة من المدرسين الأجانب نظراً

---

[٤٠] السياسة الأسبوعية / ٥ / يونيو / ١٩٢٦ (التربية والتعليم قوام نجاح الأمم)

لعدم فهم الطلبة لغتهم،وأيضاً تحديد مدى فائدة ملائمة الاعتماد في نظام التعليم المصري على الطريقة العلمية أو النظرية أو الاعتماد على الطريقتين معاً [٤١].

وأثناء توليه منصب وزارة المعارف في وزارة على ماهر الأولى اهتم بالعناية بشئون الطلبة والمعلمين وهم الطرفان الأساسيان لإصلاح التعليم [٤٢]، وكان اختياره وزيرا للمعارف قد جاء برغبة الملك كما أخبره على ماهر لأنه شخصيه مستقلة لأن سقوط وزارة توفيق نسيم يرجع[٤٣]إلى الاشتباكات بين طلاب الجامعة وقوات البوليس (حادث كوبري عباس)، وزيادة أعمال التخريب وكثرة الإضرابات والمظاهرات بين طلاب المدارس احتفالا بعودة دستور ١٩٢٣ أو ما يسمى " ثورة ١٩٣٦ "[٤٤]، وكان الملك يعتقد أن تعيين علوبة وزيراً للمعارف سوف يكون سبيلاً لتهدئة الهياج الطلابي استناداً إلى مواقفه الوطنية ودفاعه عن زعماء الشباب من الطلاب أمام المحاكم [٤٥] فضلا عن أنه كان رئيس شرف لجمعيات الطلبة[٤٦].

وكانت المهمة الأولى لعلوبة مواجهة مظاهرات الطلبة الصاخبة فاتبع سياسة الترغيب والترهيب ،حيث أرسلت الوزارة صورة لإقرار يتعهد فيه أولياء أمور الطلبة بعدم مشاركة أولادهم في المظاهرات والانتظام في الدراسة ،وقد وقع علوبة بصفته ولى أمر على صورة من هذا الإقرار ينص على منع ابنه عادل من المشاركة في المظاهرات لكي يكون قدوة لغيره[٤٧].

وفى هذا الخصوص اجتمع رئيس الوزراء مع علوبة نحو ساعتين لمناقشة تدابير وزارة المعارف لمنع الإضراب في المعاهد العلمية صيانة لكرامة العلم والطلاب، وصرح علوبة للصحفيين أنه اذا كانت هناك شكوى للطلاب من قانون أو لائحة فمن الواجب التقدم بها إلى المسئولين وليس بأعمال التخريب، كما حدث في مظاهرات مدرسة عبد العزيز للمعلمين وتساءل قائلا " كيف يستطيعون أن يمنعوا تلاميذهم من الإضراب إذا أقدموا عليه بلا مبرر

---

[٤١] المصدر السابق ،
[٤٢] جمال الدين المسدى ، المرجع السابق ، صـ ١٠٨ .
انظر ايضا رشوان جاب الله ، المرجع السابق ، صـ ٢٠٩ ـ ٢١٠ .
[٤٣] محمد على علوية ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، ، صـ ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .
[٤٤] عادل علوبة ، مراجع سابق ، صـ ٣٣ .
[٤٥] نفسه ، صـ ٣١ .
[٤٦] المقطم / ٥/ فبراير / ١٩٣٦ .(بين وزير المعارف ووفد طلبة كلية الآداب).
[٤٧] عادل علوبة ، المرجع السابق ، صـ ٣١ انظر ايضا ـ المقطم / ٢٩ فبراير / ١٩٣٦ (اطاعة القانون مثال وزير)

وهم قد أستنوا اليوم هذه السنة ووضعوها سلاحاً في أيدي تلاميذ المستقبل؟ " ، ولكن هـذا لا يمنع معارضته لتعرض قوات البوليس للطلبة ،ولهذا أوضح ضرورة اتخاذ التدابير التي تكفل صيانة النظام بغير الالتجاء إلى القوة "، لذلك صرح بإعداد بوليس خاص بالجامعة المـصرية صيانة لكرامة الجامعة، وأن يكون له نظام كنظام البرلمان فتكون هناك قوة خاصة بها تتولى المحافظة على النظام عند الاقتضاء بدلاً من الالتجاء إلى البوليس [48].

وقدم انذاراً إلى ناظر مدرسة المعلمين يوضح فيه أسفه على مظاهرات طلبة هذه المدرسة نظراً لأن الوزارة تعتبر هؤلاء طلبة ذوي ميزتين هامتين إحداهما أنهم يعدون أنفسهم لتـولي أمر تربية وتعليم التلاميذ، لذلك تترقب منهم أن يكونوا أعرف الطلاب بروح النظام، بالإضافة إلى الثقافة الدينية للطلاب التي تهدي إلى الرشد وتبعث على احترام ولي الأمر،وكان يعتبـر الإضراب مظهراً من مظاهر التمرد والعصيان لا تقبله الوزارة لأن إصلاح نظم التعليم يكون نتيجة الدرس الهادي والبحث العميق بواسطة خبراء متخصصون ،لذلك وجه في الإنذار تهديداً إلى الطلبة وقال " لن تتردد الوزارة في المحافظة على حرمة التعليم والاحتفاظ بادابه ولو أدى إلى تعطيل بعض المدارس ... ولن تقبل الوزارة أحداً من الطلاب المضربين إلا بعد أن يقدم جميع الضمانات التي تراها الوزارة كافية لحسن انتظامه في سلك الدراسة، وسيكون حـساب الوزارة حساباً جازماً شديداً ،وستحمل كل من تثبت إدانته في هذه الأعمال نصيبه من غرامات التعويض قبل أن تنظر في أي إجراء تأديبي آخر" [49].

ولما قدم وفد من طلبة مدرسة الصناعات الزخرفية ببولاق التماسا بشأن تدخل علوبة للعفو عن الطلبة المعتقلين في حادث مدرسة المعلمين ،فكان تصريحه باستنكار أعمال التخريب التي قام بها طلبة المدرسة ،واعتبره عملاً لا يليق بإنسان مهذب لأن أعمال التخريب معاول فـي جسم الأمة وتتنافى مع العقل والوطنية ، كما أوضح أن وزارة الحقانية سوف تنظر في أمـر العفو لتحقيق المصلحة العامة [50].

وفى هذه المسألة التقى الأديب فريد زغلوك وكيل اتحاد الجامعة المصرية مع وزيـر المعارف من أجل أن يتدخل بعطفه الأبوي لخلق جو من حسن التفاهم بين الطلبة وأسـاتذتهم

[48] المقطم / ١٧ / فبراير / ١٩٣٦ (تدابير وزارة المعارف لمنع الاضراب)
[49] نفسه.
[50] نفسه / ٩ / مارس / ١٩٣٦ (بين وزير المعارف ووفد طلبة مدرسة الصناعات الزخرفية ببولاق) .

أساسه احترام وعطف متبادل بين الطرفين اللذين تتألف منهما الجامعة وإزالة النفور بينهمـــا وقد صرح علوبة باهتمامه بأبنائه الطلبة وعمله بحكمته على حل مسائلهم بما يقضي به العدل مع العلم، وأن الوزارة تسعى لاستقرار الحالة وتحقيق العدالة بما يـصون كرامـة الجامعـة والجامعيين ،ورغم دقة الظروف الحاضرة التي تقضي بالمحافظة على النظام لما في ذلك من مصلحة الطلبة [٥١]، وعلى الرغم من مقابلة علوبة بشكل أبوي عدداً كثيراً من وفود الطلاب إلا أنه وجه خطاباً شديد اللهجة يدعو فيه الطلاب إلى التفرغ للدراسة وأن يكون نظار المـدارس هم وحدهم الذين يجب أن يقدموا إلى وزارة لعرض شكوى أو الشئون الخاصة بمدارسهم التي تحتاج المناقشة [٥٢].

لم تكن جميع مظاهرات الطلبة لأسباب سياسية ولكن كان بعضها يتعلق بأسباب اجتماعية واقتصادية وتتمثل في انتشار البطالة بين المتعلمين آنذاك ،وأحساس الطلاب بالـضيق أمـام شغل الأجانب للوظائف الحكومية وسيطرتهم على قطاعات العمل والنشاط الاقتـصادي فـي مصر، ويفسر ذلك اتجاه حركة الطلبة إلى المطالبة بإعادة الدستور وتنظيم العلاقة مع بريطانيا من أجل إلغاء الامتيازات الأجنبية التي كانت عائقاً لدى المشروعات الوطنية وإيجاد فـرص عمل للشباب المتعلم[٥٣] ،ومما يؤكد هذا أن وزير المالية أحمد عبـد الوهـاب وجـه نـداء[*] وخطابات للبنوك والشركات للمشاركة في مواجهة هذه الأزمة بتوظيف المصريين بدلاً مـن الأجانب، وقد كان رد رؤساء البنوك والشركات على خطابات وزير المالية يوضح قلة طلبات التوظيف من الشبان المصريين نظراً لضعف مستواهم فـي اللغـات الأجنبيـة، وأن نـسبة الموظفين من الأجانب في تلك المؤسسـات قليلة [٥٥].

---

[٥١] المقطم / ١٧ / فبراير / ١٩٣٦ .

[٥٢] نفسه / ١٠ فبراير ١٩٣٦ (من وزير المعارف الى نظار المدارس وأساتذتها وطلابها)

[٥٣] محمود خليل ابراهيم الطلخاوي ، التعليم الجامعي في مصر وأثره على المجتمع المصري من ١٩٢٥ ـ ١٩٥٢ رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٩٢ ، صـ ٢٢٠ .

[*] وقد حاولت الحكومة ايجاد فرص عمل للمتعلمين العاطلين والفت لجنة برئاسة وزير المالية من أجل وضع حل لمعالجة تلك المشكلة كما قدم وزير المالية مذكرة الى مجلس الوزراء يشرح فيه اسباب تلك المشكلة وترجع الى ضعف مستوى الخريجين في اللغة الأجنبيةانظر محافظ مجلس الوزارء ،محفظة رقم (١٤٥٤)،جاسة ٢٥ فبراير ١٩٣٦

[٥٥] جلسات مجلس الوزارء ،. جاسة ٢٥ فبراير١٩٣٦

غير ان علوبة كان يرى أن أزمة البطالة غريبة لأن نسبة المتعلمين قليلة لا تزيد على ١٢% أو ١٣% ومن ثم فإنه أرجعها إلى عدة أسباب منها عدم التوازن بين نوع العلم وحاجات العمل، واقترح إيجاد تناسب بين العرض والطلب والعناية بتوفير الأعمال اللازمة من خلال مساعدة الحكومة على توفير المشروعات النافعة والتنسيق بين تلك المشروعات وحاجاتها وكفاية المتعلمين بها .

كما تطرق إلى اهتمام الحكومة بمعالجة تلك المشكلة من خلال إنشاء مكتب عام للاتصال بجميع مصالح الحكومة لترشيح المتخرجين في مختلف كليات الجامعة ،ويكون أساسه إنشاء مكتب في المصالح المختصة ترجع في الرأي إلى مكتب رئيسي يكلف به بعض الأخصائيين في التربية والتعليم وشئون الطلبة، وتكون مهمة المكتب العمل على توفير تكافؤ الفرص وعدم المحاباة لأنه سيكون للمكتب سجل خاص لجميع خريجي كليات الجامعة ويدون فيه اسم كل خريج مع جميع الأعمال التي زاولها منذ خروجه من الكلية مع شهادة رؤسائه عنه بحيث يكون السجل مستنداً رسمياً [٥٦].

وقد قدم علوبة مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء بشأن طلب الموافقة على زيادة نسبة الأعضاء في جميع المدارس ذات المصروفات، واستند إلى قرر مجلس الوزراء في ٧ أغسطس ١٩٣٥ برفع النسبة المئوية لمجانية التعليم نظراً لعجز عدد كثير من أولياء أمور التلاميذ عن دفع الأجور المدرسية بسبب الكوارث التي حلت بهم والعسر المالي الذي لحقهم من أثار الأزمة المالية لسنة ١٩٢٩، لذلك تقدم للوزارة كثير من طلبات الإعفاء مقدمة من تلاميذ مقيدين بمصروفات بسبب وفاة العائل أو إفلاسه ونحو ذلك من الكوارث الطارئة المؤيدة بمستندات ،لذلك فإن الوزارة مضطرة إلى مواجهة تلك الكوارث وترجو الموافقة على زيادة نسبة الإعفاء بجميع المدارس (١%)[٥٧] .

وفى مجال مواجهة ازمة البطاله بين الخريجين ركزت وزارة على ماهر على إبعاد الطلبة عن الاشتغال بالسياسة لوضع حد للإضرابات وتحويل جهودهم إلى الأنشطة العملية[٥٨] والرياضية كمحاولة من أجل استيعاب نشاط الطلاب ،وقدم علوبة إلى وزارة المالية

---

٥٦ المقطم / ١٦ / أبريل / ١٩٣٦ . (تصريحات وزير المعارف لوفد كلية الآداب)
٥٧ محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم (١٤٥٤) ، جلسة ٢٧ / فبراير ١٩٣٦ .
٥٨ محمود خليل ابراهيم ، المرجع السابق ، صـ ٢٢١ .

مشروعاً خاصاً بتوسيع نطاق الحياة الرياضية للطلبه من ثماني مواد تتلخص في العناية بالرياضة البدنية في المدارس، وإنشاء مراكز رياضية والعناية بالرحلات وإنشاء معسكرات لها بتوسيع نطاق الكشافة والعناية بتوفير البعثات الرياضية للخارج [٥٩].

كما قدم علوبة مذكرة إيضاحية تشرح أسباب تقديم هذا المشروع حيث تطرق إلى ضعف مستوى النشاط الرياضي في المدارس خاصة المدارس الثانوية نظراً لأنها ليست مادة مقررة في المنهج ،لذلك رأى أن تكون الرياضة البدنية مقررة في جميع فرق الدراسة تقدر لها درجة في المواظبة وتؤثر في مجموع درجاتها ،على أن تكون التدريبات الرياضية لقسم الثانوي في الصباح أو بعد الظهر أو بين دروس المواد العلمية لتهيئ للطلبة فرصة الراحة والاستجمام،أما المدارس الابتدائية فيعطي درسان داخل الجدول، والاقتصار في المدارس الفنية على درس واحد لمادة النشاط الرياضي داخل الجدول نظراً لأن أعمال الورش والحقل تحقق قسطاً من الرياضة يسد النقص في عدد الدروس .

واوضح علوبة ضرورة أن تكون التربية البدنية مقررة داخل الجدول وتؤدى فيها امتحانات في دار العلوم وجميع المعاهد العلمية أسوة بمعهدي التربية للبنين والبنات لأن خريجي هذه الدار يقومون بتربية النشء والإشراف على نواحيه الرياضية والاجتماعية ، واقترح إنشاء أربعة مراكز رياضية ثلاثة منها في القاهرة والرابع في الإسكندرية إذ يوجد عدد كبير من الطلبة من مختلف المعاهد، وحيث تتوافر الأماكن الصالحة من أجل إنشاء هذه المراكز مع مراعاة اختيار هذه الأماكن بأن تقع بالقرب من المدارس وتتسع لعدد كبير من الطلبة وتزود بأنواع الألعاب الرياضية التي يجد فيها كل فريق من الطلبة ما يميل إليه مثل كره التنس أو السلة أو غيرها [٦٠].

وقد حظي مشروع علوبة بإنشاء مدرسة للتربية البدنية بتأييد من الوسط الرياضي والإشادة بفكرة هذه المشروع وعناية علوبة بالنشاط الرياضي،ويدل على ذلك مشاركة أولاده في مختلف الألعاب الرياضية ،وتم اقتراح تأليف لجنة رياضية من كبار الفنيين الرياضيين المصريين والأجانب تكلف باخراج برنامج يوافق حالة وطبيعة المجتمع المصري مع

---

[٥٩] المقطم / ١٨ / مارس / ١٩٣٦ . (مشروع توسيع نطاق الحياة الرياضية للطلبة)
[٦٠] المصدر السابق

الاستعانة ببرامج مدرسي التربية البدنية في عواصم أوربا مثل المدرسة العليا ببرلين وتكون شروط الالتحاق بها مماثلة لشروط الالتحاق بمدارس البوليس والحربية ، وتشرف الجامعة على إدارة هذه المدرسة وتحدد مدة التدريس بها ثلاث سنوات أسوة بالمدارس الرياضية العليا بالخارج، ويمكن فرض سنة رابعة للتخصص على أن تضمن الحكومة مستقبل خريجيها بتوظيفهم في مدارس الحكومة [٦١]، وقد وافق مجلس الوزراء في جلسة ٢٨ أبريل ١٩٣٦ على مذكرة اللجنة المالية بشأن التكاليف الماديه لهذه المشروع وقدرت بمبلغ (١٢٠,٠٠٠ جنيه) تقريباً توزع على أربع سنوات نظراً لحالة الميزانية بحيث يخص كل سنة (٣٠,٠٠٠ جنيه)[٦٢].

ويلاحظ تجاهل هذا المشروع ظروف المجتمع المصري وأوضاع المناهج الدراسية الشاقة التي لا توفر فرصة للطلاب لممارسة نشاط رياضي متكامل يتفق مع التحصيل العلمي بالإضافة إلى التكاليف المادية الباهظة للمشروع مما لا يتفق مع ميزانية الوزارة التي وجهت إضرابات المعلمون بسبب ضعف مرتباتهم، فكان يجب أن يكون هناك مشروع من أجل تحسين حال المعلمين[٦٣] .

كما لم يقدم هذا المشروع المعالجة السليمة لمشكلة ضعف مستوى النشاط الرياضي للطلاب نتيجة تأثره الواضح بالأفكار الغربية الأوربية الدخيلة على المجتمع المصري، لذلك كان يجب التدرج أو بمعنى أصح تقديم المشروع على مراحل متعددة لتنظيم النشاط الرياضي حتى يمكن لوزارة على ماهر الانتقالية تنفيذ مراحلة او مرحلتين من المشروع دون ضغط على الميزانية مع مراعاة تحسين الحالة الصحية للتلاميذ وتوفير وجبات غذائية مناسبة حتى يستطيع الطلاب ممارسة النشاط الرياضي أو تقديم مشروع علوبة ليكون تحت رعاية الملك دون الارتباط بميزانية الحكومة .

وفي إطار اهتمام علوبة بصحة التلاميذ قرر وهو وزير المعارف إنشاء فصول خاصة للتلاميذ المتأخرين في دراستهم بسبب ضعف قواهم العقلية أو ضعف صحتهم ومعالجتهم على

---

[٦١] نفسه
[٦٢] جلسات مجلس الوزراء ، جلسة ٢٨ / ابريل / ١٩٣٦ .انظر أيضاً المقطم / ٢٦ / فبراير / ١٩٣٦
[٦٣] المقطم٣/٦/أبريل /١٩٣٦(المقطم وقضية رجال التعليم)

ضوء تجارب معاهد التربية، وبحث حالة التلاميذ المصابين بعاهات والعميان والصم والبكم لتوسيع نطاق هذه الفصول [٦٤].

كما يتضح اهتمام علوبة بتوجيه الطلاب من خلال خطاب في الإذاعة اللاسلكية حيث تناول دور العلم في تكوين الشخصية المصرية وتحقيق النهضة القومية، وأشار إلى اقتصار التعليم فيما مضى على طائفة من الأثرياء ،ولكن الاتجاهات الحديثة في التربية قد أثبتت أن للعلم شخصية تسمو على شخصية المال ، وأن لـه " أرستقراطية " تخضع لها جميع الأرستقراطيات ، وقد ساعد على ذلك انتشار وسائل التعليم في العصر الحديث بفضل الفكر الإنساني وما ابتكره لخير الإنسانية .

وقد توجه بحديث أبوي إلى الطلاب بشأن التزود بالعلم من خلال الإدارة القوية من أجل تحقيق الأماني والأحلام والسعي في تكوين شخصية ذات خلق وعلم ،حيث استند إلى الأسانيد الدينية من القرآن والسنة التي تحث على أهمية العلم والتعلم ،وأن الدراسة ليست سخرة ولكنها شرف وتكريم يجعل كل طالب جاد في دراسته ويدرك ان العلم دليل الرفعة حتى أن الملوك يتقبلون مغتبطين الدرجات الفخرية من الجامعات [٦٥].

وقد اقتصرت نصائحه للطلاب كوزير على ضرورة احترام وطاعة الطلاب للمعلمين، حيث استند إلى قول شوقي " قم للمعلم وفه التبجيلا ....كاد المعلم أن يكون رسولاً " ، لذلك لا يعتبر الطاعة مظهراً من مظاهر الجبن والذلة، ولكنها ضرب من الشجاعة التي يسميها الفيلسوف اليوناني أرستطاليس " الشجاعة المدنية " ويعرفها بطاعة القوانين ،ورأى أن الشدة ضرورية للمعلم لأنها شدة الحزم التي تصدرعن قلب الأب الحريص على خير أولاده .

وفي ختام حديثه وجه دعوة للطلاب باعتبارهم جنود الوطن وميدانهم دور العلم والمعركة الأساسية لهم غمارها بين العلم والجهل ، وفي ضوء ما سبق يلاحظ محاولة علوبة التركيز على اهتمام الطلاب بدروسهم واحترام المعلمين، وربما يكون للحد من ظاهرة إضراب ومظاهرات الطلاب وتحويل النشاط السياسي للطلاب إلى نشاط علمي [٦٦]، وقد أشادت

---

[٦٤] نفسه / ١٠ / أبريل / ١٩٣٦ . (عناية وزير المعارف بالتلاميذ المتأخرين لضعفهم والصم والبكم) .
[٦٥] السياسة / ٧ / أبريل / ١٩٣٦ (كلمة حضرة صاحب المعالي محمد على علوبة باشا) .

[٦٦] المصدر السابق.

جريدة المقطم بخطبة علوبة ،وقدرته على التحدث فى الميكرفون كأن المخاطبون أمامه جالسين وتوضيحه تيسير العلم فى العصر الحديث حتى صار العلم يطلب المتعلمين ويتعقبهم[٦٧].

ورغم فكرة المساواة التى انطلق منها علوبة فى خطابه بشأن التعليم إلا انه قدم مشروعا بشأن إنشاء مدرسة لطلبة الطبقة العليا على نمط مدرسة "ايتون " الانكليزية الأمر الذى كان محل انتقاد من جريدة السياسة التي لا تتفق مع سعي الزعماء الوطنيين لاستكمال استقلال البلاد والحرية وتقرير مساواة الجميع أمام القانون وفي التعليم والتوظيف وفي مختلف الحقوق والواجبات ،وان الأهم التفكير في إنشاء مدرسة أو جامعة أو كلية من طراز تفتقر إليه البلاد مثل إنشاء كلية الهندسة أو الميكانيكا أو الكهرباء بدلاً من الاستعانة بالخبراء والأخصائيين الأجانب حتى في المتيسر من الشئون مثل تغليف الفاكهة ولفها وتعبئتها [٦٨].

وقد اهتم علوبة كوزير للمعارف بالطلاب العرب، ويتضح ذلك من إقامة حفلة تكريم في الوزارة لأعضاء البعثة العلمية العراقية من طلاب الحقوق والمعلمين حيث أشاد في خطبته بمكانة المعلم ورسالته في التربية والتعليم ،وأشاد بمكانة رجال الحقوق ورسالتهم التي تتمثل في تحقيق الحق والعدالة واعتبر أن العدل ليس أساس الملك فقط إنما هو أساس الوطنية ، كما أوضح أن واجب الإنسان نحو وطنه ليس فرض كفاية بل هو فرض عين على كل فرد، لذلك يجب أن يعتقد كل فرد في الوطن أنه هو نفسه الوطن مصغراً [٦٩].

وتطرق إلى ضرورة التعاون على إنقاذ اللغة العربية حتى لا تتبلبل وتتقسم على أمرها وتصير إلى مصير اللغة السنسكريتية فى الهند التي اندثرت بغرض تحقيق الوحدة العربية لذلك يجب أن تكون المؤلفات مفهومه لجميع الناطقين بالضاد بحيث تفهم في جميع الدول العربية، وقد أشار في خطبته إلى ضرورة نهضة العالم العربي في العلم والخلق حتى يكون عضواً نافعاً في المجتمع الإنساني بزعامة مصر ثقافياً نظراً لموقعها الجغرافي على خريطة العالم في وسط العالم القديم [٧٠]، وقد تلقي علوبة من وزير المعارف العراقية كتاباً

---

[٦٧] المقطم / ٧ أبريل / ١٩٣٦ (نصائح وزير المعارف للطلبة والطالبات
[٦٨] السياسة / ٦ أبريل / ١٩٣٦ . (مدرسة ابناء الكبراء والعظماء) .
[٦٩] الشعب / ٢٥ / فبراير / ١٩٣٦ .
(الطلبة العراقيون تكريمهم والحفاوة بهم)
[٧٠] المقطم / ٢٥ / فبراير / ١٩٣٦ . (خطبة سعادة وزير المعارف في حفلة تكريم الطلبة العراقيين أمس) .

يحتوي على تقدير الشعب العراقي لرعاية علوبة لوفد الطلاب العراقيين ،ويوضح ذلك رغبة الحكومتين المصرية والعراقية في توطيد الصلات الثقافية العربية بينهما [٧١].

وفي خطبة علوبة في فرق الكشافة الفلسطينية تطرق إلى زعامة مصر الثقافية للأمة العربية والإسلامية التي تتمثل في مكانة الأزهر الشريف والجامعة المصرية والمعاهد العلمية الأخرى في توطيد الصلات بين مصر والعالم العربي من خلال بعثات الأساتذة والمعلمين إلى دول العالم العربي ، كما أشار إلى صلاته بفلسطين منذ مشاركته في الدفاع أمام لجنة الدولية عن حائط البراق .

وقد ألقى علوبة نصائح للشباب باعتبارهم رجال المستقبل الذين تقع عليهم المسئوليات الكبرى التي تنتظرها بلادهم ،وأن على الشاب أن يمهد لنفسه الطريق لتحمل تلك المسئوليات حيث أشاد بالكشافة باعتبارها فكرة رياضية أخلاقية ،وأشار إلى مشروع الوزارة في توسيع نطاق الحياة الرياضية ،كما أكد على ضرورة احترام الأساتذة وقال " إن عصا المعلم من الجنة "ثم أضاف بقوله " إنني لست نصير المعلمين فحسب وإنما أنا نصير الآداب والعلم والخلق الحسن"[٧٢] .

وقد واجه علوبة مشكلة إضرابات المعلمين بسبب عدم مساواتهم في المرتبات مع باقي الموظفين في الهيئات الحكومية ،حيث قاموا بالمظاهرات والإضرابات نظراً لسوء أوضاعهم المالية [٧٣]،وعقد المعلمون مؤتمراً لمناقشة مشروع الكادر الجديد الذي طالبوا به وأرسلوه إلى وزارة المالية، حيث أوضح وزير المعارف السابق أحمد نجيب الهلالي أن مشروع الكادر تم إعادته إلى وزارة المعارف مرة أخرى لتعيد النظر فيه أسوة بالمشروعات التي أعيدت للوزارة، وختم رئيس المؤتمر بالثناء على كلمة على ماهر رئيس الوزراء وقال " إنه يعلق علينا أملا كبيرا ونحن نعلق على دولته أعظم الآمال "[٧٤] .

وقد قام وفد من المعلمين بمقابلة علوبة لمناقشة مشروع الكادر الجديد فوافق علوبة على تحسين أحوال المعلمين المادية، ولكنه أوضح أن مشروع الكادر لا يمكن تنفيذه في سنة

---

[٧١] نفسه / ٢١ / مارس / ١٩٣٦ . (من وزير المعارف العراقية الى علوبة باشا)
[٧٢] الشعب / ٩ / مارس / ١٩٣٦ . (فرق الكشافة الفلسطينية عند وزير المعارف) .
[٧٣] المقطم / ١٨ / فبراير / ١٩٣٦ (وفد رجال التعليم)
[٧٤] نفسه / ١٥ فبراير / ١٩٣٦ (رجال التعليم جديرون بالإنصاف) .

واحدة ولكنه سوف يسعى للتوفيق بين مصالح الدولة والمعلمين ،وذكر ان الوزارة وضعت مشروعاً في الميزانية الجديدة ونظاماً مؤقتاً هو بمثابة تنفيذ جزئي لمسألة الكادر على اعتبار أن كل سنة من السنوات يزداد ما في الميزانية من الاعتماد المالي حتى يصل إلى تنفيذ الكادر وضرورة تحقيق المساواة بين المعلمين والموظفين نظراً لمساواتهم في الكفاية والشهادات والمنزلة ،بالإضافة إلى تقديره لمكانة المعلم ووضعه في منزلة القاضي نظراً لقيامه بمهمة رفيعة وهي تربية النشء ،وفي ختام حديثه طلب علوبة من المعلمين المحافظة على النظام والخلق في الوزارة والمدارس ومنع أن يكون هناك شئ اسمه سياسة أو تحزب بصفته رجل مستقل مؤكدا على سعيه في إنصاف المعلمين ورفع الظلم عن المعلمين [٧٥].

وقد أشادت جريدة المقطم بتصريح علوبة لوفد المعلمين في مقدمتهم رئيس المؤتمر العام للمعلمين وجماعة من أعضاء نظار المدارس بقوله " إنني في تقديري للأمور لا أفرق بين حضور صاحب ورقة الشكوى أو عدم حضوره.... والحق حق لا يؤيده حضور الشاكي ولا يضعفه عدم حضوره "، وطلبت الجريدة تطبيق هذا التصريح على أعمال الحكومة تطبيقاً عملياً [٧٦].

وقد فرغ علوبة من دراسة مشروع الكادر الجديد للمعلمين وبحثه مع الموظفين في وزارته ووصفه بأنه مشروع عادل وليس فيه محل للتعديل وأمر بإعادته إلى وزارة المالية، كما وافق على الشروع في تحسين حالة المعلمين من السنة المالية الجديدة ،لذلك شكره الأستاذ محمد فهيم رئيس جمعية خريجي المعلمين العليا [٧٧].

كما تتضح جهود علوبة في إصلاح العملية التعليمية من خلال محاولته مشاركة المعلمين في وضع سياسة مستقرة للتعليم ،حيث أمر بأن تبحث الوزارة مشروع إعادة تأليف المجلس الأعلى للتعليم [٧٨]،وقد تم بحث المذكرة الخاصة بهذا المشروع لعرضه على مجلس الوزراء [٧٩]الذي وافق على تكوينه من وزير المعارف العمومية ومدير الجامعة المصرية . وتحديد مهمته في وضع خطط الدراسة ومناهجها والشروط الأساسية لامتحان آخر العام

---

[٧٥] المصدر السابق
[٧٦] نفسه / ١٩ فبراير / ١٩٣٦ .
[٧٧] نفسه/ ١٨ فبراير / ١٩٣٦ .
[٧٨] نفسه/. ١٠/ أبريل / ١٩٣٦ .
[٧٩] نفسه / ٢٩ / مارس / ١٩٣٦.

والامتحانات النهائية والعامة والشروط الأساسية لقبول التلاميذ بالمدارس ورسوم الامتحان وإنشاء المدارس وتحويلها أو إلغائها ووضع اللوائح الخاصة بالتعليم الحر، وشروط منح الإعانات وتوظيف موظفي التعليم ،وأيضاً دراسة كل ما يتعلق بوسائل التربية العامة وأساليب الدراسة، وتأليف لجنة فنية دائمة من سبعة أعضاء يختارهم وزير المعارف من بين أعضاء المجلس حيث تختص تلك اللجنة بمهمة إعداد تقرير عن حالة التعليم في كل عام دراسي من خلال بحث جميع المسائل التي يرى المجلس أن يتعهد بها إلى لجنة خاصة وتقديم تقرير عنها قبل عرضه على المجلس الأعلى للتعليم [٨٠].

وقد قدم علوبة مذكرة إيضاحية تشرح أسباب تقديم هذا المشروع، وتتخلص في عدم وجود سياسة مستقرة من أجل إصلاح العملية التعليمية مما ينشأ عنه اضطراب متصل في المناهج والنظم كلها نظراً لأن التجارب تقتل قبل أن تؤتي ثمارها، وتضطرب لذلك الحياة العقلية وأثارها البالغة في تربية النشء، لذلك يختلف الأجيال من الشباب في فهم الأمور وتقديرها والحكم عليها باختلاف ما يأخذون به من مناهج التعليم وأساليبه التي تختلف بتعاقب الوزراء.

وكذلك شعور المعلمين على اختلاف طبقاتهم بأنهم موظفون قبل كل شئ يجب أن يذعنوا لما يصدر إليهم من أمور نظراً لأن المجلس الأعلى للتعليم القديم الذي أنشئ في عام ١٨٨١ كان يتفق مع نظام التعليم آنذاك، أما المجلس المقترح على نمط المجلس الفرنسي فكان يقوم على فكرتين الأولى تأتي من تأليفه فهو يتكون من جماعة يمثلون فروع التعليم كلها تمثيلاً جيداً بحيث لا يمضي الوزير أمراً بدون استشارة المجلس من أجل وضع سياسة مستقرة تكفل للمعلمين كرامتهم الشخصية والعلمية نظراً لأن أغلبية أعضاء المجلس ينتخبها المعلمون.

وعلى هذا فان إنشاء مجلس أعلى للتعليم في رأيه يكفل التوفيق بين الأغراض التي تنتهي إليها فروع التعليم المختلفة، وتوجيهها إلى سياسة واحدة ملائمة لحاجات المجتمع

[٨٠] المقطم / ٤ / مايو / ١٩٣٦ .(إنشاء مجلس أعلى للتعليم)

المصري بهدف التنسيق والتكامل بين فروع التعليم المختلفة[٨١] ولكن نتيجة طغيان السياسة الحزبية للوفد على التعليم لم يتم تأليف هذا المجلس إلا في سنة ١٩٣٨[٨٢].

وقد طرح علوبة في كتابه " مبادئ في السياسة المصرية" وأحاديث في الصحف رؤيته الخاصة بإصلاح العملية التعليمية في مراحلها المختلفة على أسس ثلاثة التي وتتمثل في تحقيق قوة الجسم والخلق والعقل ،حيث قسم علوبة التعليم إلى أدوار ثلاثة حيث يرى أن الدور الأول تقوم به الحكومات المستبدة بغرض أيجاد أدوات للحكومة تنفذ بها مشاريعها ،لذلك كانت المعلومات التي تعطي إلية جافة لا رابطة بينها وبين الكرامة والاستقلال الشخصي .

ويعتبر الدور الثاني أرقى نوعاً لأنه تعليم شخصي يمكن من حرية الطالب الفردية للحصول على رزقه الشخصي لو كان بعيداً عن وظائف الحكومة دون تضامن مع الجماعة التي يعيش فيه حاكمين ومحكومين، ولكنه يرى أن الدور الثالث هو آخر ما وصلت إليه فنون التربية الحديثة ويتمثل في نشر التعليم القومي، وتهيئة الطالب لأن يكون مواطناً نافعاً ومتضامناً مع أمته [٨٣].

وقد أشاد علوبة بتجربة اليابان وتركيا في النهضة بالتعليم وطلب من الحكومة المصرية إرسال بعثات للدراسة لمعرفة أسباب نجاح التجربتين وتطبيق ما يتفق مع متطلبات وحاجيات المجتمع المصري ،كما فعلت حكومة حيدر أباد في الهند حيث أرسلت بعثة من المتخصصين في التربية والتعليم إلى اليابان [٨٤].

ويرى علوبة ضرورة تحقيق النواحي الثلاثة التي تتمثل في ناحية الجسمية والخلقية والعقلية من أجل النهضة بالتعليم وتكوين شخصية وطنية مصرية حيث تطرق في الناحية الجسمية إلى ضعف مستوى الرياضة البدنية في المدارس، وطالب بتعميم الرياضة إجبارياً اعتماد على ظروف الحرب العالمية الثانية التي جعلت الحرب ليست حروب جيوش أمام جيوش ولكنها شعوب أمام شعوب [٨٥]، وفى الناحية الخلقية نادي بضرورة تكوين شخصية

---

81 المصدر السابق .

82 مصطفى الغريب محمد القصير ،المرجع السابق ،ص٣١٣

83 محمد على علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية مرجع سبق ذكره،، صـ ١٦١ ، ١٦٢ .

84 نفسه ، صـ ١٦٣ .

85 نفسه، صـ ١٦٤ ، ١٦٥.

وطنية بحيث يكون المواطن جزء من المجموع نظراً لأن الوطن ليس سوى الأسرة الكبـرى وقد تأثر في رؤيته بكتاب هتلر "كفاحي " ونظريته فى تفوق العنصر الألماني لأنه يعتبر الفرد جزء من مجموع أمته .

لذلك يوضح أهمية أن يكون التاريخ ذا صبغة وطنية قومية يتناول تاريخ مصر القديم والحديث لتوضيح صورة تمثل مجد المصريين وأبطال العرب والإسلام، ويحدد الغايـة مـن دراسة التاريخ في البحث عن فلسفة التاريخ في تحديد العبر والعظات لأنه لا يرى فائدة مـن ذكر الوقائع صماء، وتتمثل في ذكر أسماء ملوك ووقائع تواريخ فقـط دون تحليـل وتحديـد أسباب نهضة الأمم أو تدهورها أو انحطاطها ، كما تطرق إلى ضرورة إحاطة الطلبة بـسياج من الرقابة الأبوية من خلال إيجاد صلة رحيمة بين المعلم والطالب واقترح إقامة مدينة للطلبة فى القاهرة ذات مصاريف قليلة تساعد الطلبة على التفرغ للدراسة فقط ، كما طالب أن تقـوم الحكومة بمراقبة سلوك الطلاب في البعثات كما تفعل حكومة اليابان [٨٦].

وقد ارتكز علوبة في الناحية العقلية على ضرورة استقرار سياسة التعلـيم والعنايـة بوضع أسس ثابتة للمناهج التعليمية ، حيث حدد مهمة مجلس التعليم في وضع أسـس ثابتـة للمناهج من أجل تهيئة الفكر لكي يتقبل هذه المعلومات والمناهج بطريقة تعليمية حديثـة مـع ضرورة بحث مجلس التعليم في أنواع التعليم الثلاثة، واختيار ما يناسب المجتمع المـصري لأن التعليم النظري البحت هو حشو أذهان الطلاب بما لا فائدة فيه والتعلـيم العملـى فقـط مقصور على التجربة المادية مع القليل من العلم،لذلك يفضل التعليم القائم على التوسط بـين النظريات والعمليات [٨٧].

وقد طرح علوبة رؤيته الخاصة بالنهوض بالعملية التعليمية في مراحلها المختلفة ،حيث لاحظ ان التعليم الإلزامي لم يحقق الغاية الأساسية من تهيئة الطفل لكي ينمو جسمه، ويفهم ما حوله من البيئة ليصبح عاملاً مفيداً في بيئته وإهمال محو الأمية بالشكل المطلوب رغم إنفاق ملايين الجنيهات نظراً لأن الحكومات المتعاقبة منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أرادت لفكـرة سياسية أو حزبية أن تقدم في عجلة أو بطريقة ارتجالية دون وضع برنـامج سـليم للتعلـيم

---

[٨٦] نفسه ، صـ ١٦٨ – ١٧١ ، ١٧٤ .
[٨٧] المصدر السابق ، صـ ١٧٥ – ١٧٧ .

الإلزامي، ومن هنا رأى ضرورة إخراج مجالس المديريات من الإشراف على التعليم وإعداد المدرسين الأكفاء والتدرج في فتح هذه المدارس ،واقترح وضع مناهج متنوعة في المناطق المختلفة وفق ما تدعو إليه ظروف البيئة وتوجيه التعليم في تلك المرحلة إلى تعليم تطبيقي عملي وليس نظرياً ،وفى هذا رأى إنشاء مدارس أولية للزراعة والصناعة والتجارة تكون محلية في تعليمها مع مراعاة بيئة المدارس الأولية التي بجانبها ،واقترح إطالة مدة الدراسة من ثلاث سنين إلى خمس سنوات كاملة بيوم كامل بحيث تكون السنتان الأخيرتان للتخصص في شئ من الصناعة والمعلومات الأولية لبيئة الأطفال، والاكتفاء بتعليم أولى مستقل يرمي إلى محو الأمية وإلى شئ من الثقافة البسيطة لتكوين شخصية وطنية قومية [٨٨].

وقد وجه علوبة انتقاد إلى نظام التعليم الثانوي وجعله محل تجارب وعرضه للتغيير والتبديل من حيث تغيير نسبة درجات النجاح في الامتحانات وإيجاد ملاحق للراسبين، وتساءل عن أسباب الاضطراب المتواصل هل هي لضغط السياسة أم لتنافس الأحزاب السياسية ؟،كما تطرق إلى عدم التنسيق بين برامج الدراسة الذي أرجعه إلى رغبة القائمين بوضع هذه البرامج وهم ينتمون إلى أنواع مختلفة من العلوم، إلى تغليب ما اختصوا به من علم يتمثل في حشو أذهان الطلاب بمعلومات لا تفيد في الحياة العملية وغير مناسبة لمداركهم مما يترتب عليه بعدهم عن الدراسة والبحث وضرب مثلاً بمعنى " اللوغاريتم " في الهندسة، واقترح بحث المتخصصين هذه البرامج من أجل تحقيق الموازنة بين العلوم والفنون المختلفة بغرض الاكتفاء بما يرتفع به الطالب في الثقافة العامة وترك التفصيلات الدقيقة التي لا أثر لها في الحياة العامة إلى توجيه الجهود الشخصية والكليات [٨٩].

كما وجه علوبة انتقاداً إلى فكرة إنشاء مدارس تخصص للنابغين من الطلبة أغنياء كانوا أو فقراء لأنه يرى صعوبة انتقاء النابغين من بين التلاميذ، وتحديد مقر هاتين المدرستين ،حيث يمكن أن ينتهي أمرهما بأن تكونا للمحظوظين وذوي النفوذ للطلاب الذين بجوار هاتين المدرستين، بالإضافة إلى التكاليف المادية الباهظة لإنشائهما ،حيث أوضح ضرورة عرض مشروع المدارس الثانوية أو المشروعات التي تتعلق بالتعليم على البرلمان ليقرها ثم تعرض

---

[٨٨] نفسه ، صـ ١٧٨ – ١٨١ ، ١٨٣ .
[٨٩] نفسه ، صـ ١٨٦ – ١٨٩ .

على مجلس التعليم الأعلى، وينافي ذلك محاولته إنشاء مدرسة لطلبة الطبقة العليا أثناء توليه منصب وزير المعارف [٩٠].

وقد ارتكزت رؤية علوبة لمهمة التعليم الجامعي في إعداد الكوادر العلمية التي تساهم في تحقيق النهضة القومية ،لذلك كان تأييده لفكرة أن يلتحق بالجامعة الطلاب الذين لديهم استعداد فكري وعملي وترقية المدارس الفنية،واقترح إيجاد مدة توجيه في سنوات الثقافة العامة في المدارس الثانوية تحدد بسنتين وتكون محل السنة الإعدادية في بعض كليات الجامعة بشرط أن تكون هناك رقابة مشتركة من الجامعة ووزارة المعارف على مدة التوجيه حتى يكون الطالب الجامعي قادراً على البحث والمناقشة والنقد بطريقة تجعله يملك فنه ويستقل في تفكيره ومعلوماته لكي تحقق رسالة الجامعة في التقدم البشري، وضرب مثلا بدور المفكرين والجامعات في تحقيق النهضة لدولة لألمانيا .

وتطرق إلى أهمية تفرغ العلماء وأساتذة الجامعة للبحث العلمي وخطورة انتقالهم إلى الوظائف الإدارية أو السياسية مثل منصب الوزراء أو وكلاء الوزراء ،وتأثير ذلك على هبوط مستوى البحث العلمي وانحصار التدريس في فئة من الأساتذة الشبان ،ولكنه يطلب أن يرقى في منصبه حتى يصل إلى راتب وكيل الوزارة أو الوزير [٩١].

كما طالب علوبة كغيره من المفكرين بضرورة إصلاح التعليم الأزهري، حيث أشار إلى جمود علماء الأزهر في النشاط الديني والعلمي، والاكتفاء بكتب التراث ومؤلفات القرون الوسطى التي لا تتفق مع الأوضاع السائدة في العصر الحديث ،وتساءل عن أسباب العجز في تأليف المؤلفات والموسوعات الحديثة في العبادات والمعاملات وتفسير القرآن الشريف على النمط الحديث، وتأثير ذلك في عدم معرفة قواعد الشريعة الإسلامية بشكل صحيح ، ونادي بضرورة تهيئة المعلم الديني الكفء من خلال تعليم الأزهريين إلى درجة الثقافة في المدارس العامة ثم يتخصصون بعد ذلك في كليات الأزهر ،كما اقترح تنظيم مناهج وكتب الدراسة في الأزهر بحيث لا تكون الفكرة الواحدة مبعثرة ومتناثرة في أبواب مختلفة وبتعبيرات معقدة ، وطالب بإلغاء بعض الموضوعات التي لا يصح أن تكون موجودة في مناهج دراسية وضرب

---

٩٠ المصدر السابق ، صـ ١٨٩ ، ١٩٠ .
٩١ نفسه ، صـ ١٩٣ ـ ١٩٥ .

مثلاً بمسألة زواج الإنسي بالجنية،وفى هذا رأى إن المؤلفات صغيرها وكبيرها ليست هي الدين، وإنما هي وسيلة للتفاهم بغرض تيسير فهم الدين في مختلف العلوم الشرعية حتى يؤدي الأزهر رسالته الحقيقية في تأليف المؤلفات والبحوث الدقيقة في العلوم الدينية المختلفة مما يحقق أطماع العالم الإسلامي، ويتفق مع متطلبات العصر الحديث كما فعل علماء المسلمين في العصور الوسطى أمثال الفارابي وابن سينا وابن رشد [٩٢].

وفي ختام رؤيته الإصلاحية للتعليم في درجاتها المختلفة كانت دعوة علوبة إلى توحيد الثقافة بين المواطنين المصريين عن طريق توحيد المناهج التعليمية في جميع المدارس الابتدائية والثانوية بحيث يكون التخصص في مرحلة الثقافة العامة أو التوجيه بغرض أن يكون المصريين كتلة وطنية واحدة [٩٣].

رؤية علوبة لدور مصر الثقافي :

وفي إطار اهتمام علوبة بتحقيق زعامة مصر الثقافية للعالم العربي والإسلامي نجد له مشروعات ثقافية وتتمثل في مشروع المعجم العربي وترجمته القرآن الكريم والطراز العربي المعماري، وسوف نعرض فيما يلي رؤية علوبة كوزير للمعارف لتحقيق دور مصر الثقافي .

أما المعجم العربي فقد اقترحه كوزير للمعارف تنفيذاً لدعوته من قبل حيث ألقي محاضرات بضرورة وضع مثل هذا المعجم ،وقد تحمس لدعوة علوبة فيصل الأول ملك العراق حيث أرسلت حكومة العراق إلى الحكومة المصرية برغبتها في المساهمة في المشروع بمالها وعلمائها، وطلبت تكوين لجنة تحت رئاسة علوبة ،وربما ذلك يعكس رغبة العراق في مشاركة مصر في الزعامة الثقافية للعالم العربي والإسلامي [٩٤].

ولكن المشروع لم يتحقق نظراً لأن الملك فؤاد لم يرد على طلب علوبة مقابلته لمدة أكثر من ثلاثة أسابيع فاعتبره رفضاً لأن علوبة كان يعارض نظام الخلافة الإسلامية ويحارب نظام الوقف الأهلي كما سبقت الإشارة ، وقد شاع أنه يقصد بحملته الأوقاف الملكية مما جعل علوبة

---

[٩٢] المصدر السابق ، صـ ٢٠٤ – ٢٠٧ .
[٩٣] نفسه ، صـ ٢٠٢ - ٢٠٣.
[٩٤] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية مرجع سبق ذكره، ، صـ ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

يقرر مقاطعة السراي فلم يقيد اسمه في دفتر التشريفات أو حضور حفلات أو المناسبات الرسمية [٩٥].

غير إن مجلس الوزراء وافق على مذكرة اللجنة المالية المؤرخة في ٢٩ مارس ١٩٣٦ بطلب الترخيص لوزارة المعارف العمومية في الصرف على مشروعي إنشاء المعجم اللغوي التاريخي والوسيط المصور على أن يكون ذلك على أساس تخفيض المكافأة إلى ٢٥ جنيهاً لبعض أعضاء المجمع من البلاد العربية وتكون ٨٠ جنيه للأعضاء من خارج المجمع[٩٦].

وقد أشاد علوبة في خطبته في الإجتماع الأول للجنة المجمع اللغوي الوسيط بمشروع المعجم العربي، وقال" لا فرق بين خلود هذا العمل الجليل وخلود الأهرام " حيث يحقق دور مصر الثقافي في العالم العربي بحكم المصير الجغرافي ،وأيضاً تحقيق لبرنامج وزارة المعارف واستكمال لبرنامج الوزارة في تنمية المجتمع المصري ،وتطرق إلى مراحل عمل اللجنة في وضع المعجم الوسيط لكي يسد حاجة طلاب اللغة والمثقفين من أمثال خريجي دار العلوم، ثم وضع معجم مدرس للجيب يسد حاجة الطلاب المبتدئين، ثم وضع معجم بسيط يجمع شوارد اللغة ويسد حاجة الأدباء والعلماء ،وفي المرحلة الأخيرة يتم وضع موسوعة عربية تكون مرجعاً عاماً يتناول الفنون والعلوم والآداب وغيرها[٩٧].

وقد وافق مجلس الوزراء على مذكرة سكرتير المجلس بشأن الاعتماد المالي الذي طلبت وزارة المعارف العمومية إدراجه في ميزانية سنة ١٩٣٦ – ١٩٣٧ لمجمع اللغة العربية الملكي، ويقدر الاعتماد بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه من أجل إنشاء المعجم اللغوي التاريخي و٢٨٧٥ جنيه لإنشاء المعجم اللغوي الوسيط المصور [٩٨]، كما قرر علوبة طبع معجم فيشر المستشرق والعضو بالمجمع اللغوي الملكي ،حيث عهد في إخراجه إلى لجنة بإشراف المجمع اللغوي الملكي من خلال اتفاق مع أعضاء المجمع على اختيار من يعهد إليه بإخراج هذا المشروع [٩٩].

---

[٩٥] المصدر نفسه ، ص ٢٨٣ .
[٩٦] جلسات مجلس الوزراء ، جلسة / ٦ أبريل / ١٩٣٦ .
[٩٧] المقطم / ٤ / مايو / ١٩٣٦ . (الإجتماع الأول للجنة المجمع اللغوي الوسيط)
[٩٨] جلسات مجلس الوزراء ، جلسة ٦ أبريل / ١٩٣٦ .
[٩٩] المقطم / ١٣ / مارس / ١٩٣٦ .(وزير المعارف يقر طبع معجم فيشر باللغة العربية)

ومن الملاحظ ان علوبة تجاهل الحالة المالية السيئة للمعلمين التي تتطلب توفير كل الاعتمادات المالية لتحسين حالهم وتنمية العملية التعليمية في المجتمع المصري، كما أن المجمع اللغوي مشروع يتعلق بكافة المسلمين والعرب ،لذلك كان يجب مشاركة الدول العربية والإسلامية في المساهمة المالية الأدبية في هذا المشروع الضخم حتى لا يرتبط بتغيير السياسات الوزارية تبعاً لتغير الوزارات المصرية أو بمعنى أصح لا يرتبط بعمل حكومي مؤقت .

أما ترجمة القرآن الكريم فقد اقترحها علوبة على الملك فؤاد ، ولكن الملك اعترض نظراً لأنه رفض من قبل اقتراح الشيخ مصطفى المراغي بشأن تلك الفكرة ، واستند علوبة إلى أن ترجمة القرآن حصلت فعلاً ، فقد ترجم إلى لغات عديدة منها الإنجليزية والفرنسية والروسية وهي تراجم لا يوثق بها ويخشى أن يكون فيها تحريف مقصود أو غير مقصود يسئ إلى الإسلام، ومن هنا أهمية ترجمته بشكل سليم من أجل نشر الدعوة الإسلامية في العالم ومواجهة إرساليات التبشير التي تتوافد على اليابان على أن يكون ترجمة القرآن إلى اللغة الانجليزية لأنها لغة الأكثر انتشاراً ثم إلى اللغات الفرنسية والروسية والأسبانية [١٠٠].

وقد أثارت فكرة ترجمة القرآن جدلاً واسعاً في الصحف بين المؤيدين والمعارضين على الرغم من مذكرة شيخ الجامع الأزهر مصطفى المراغي إلى رئيس الوزراء بشأن ضرورة ترجمة القرآن لمواجهة التراجم غير الصحيحة، ونشر الدعوة الإسلامية في الأمم التي لا تدين بالإسلام، حيث ارتكزت فتوى كبار العلماء برئاسة أيضاً محمد مصطفى المراغي على وضع تعريف شامل يتضمن أن الترجمة ليست قرآناً وليس لها خصائص القرآن وليست هي ترجمة كل المعاني التي يحتملها النظم العربي، ولكنها ترجمة للمعاني التي فهمها العلماء، لذلك سوف تكون الترجمة وحدها بجوار النص العربي للقرآن الكريم ،وكان نص الفتوى الشرعية أن الإقدام على الترجمة على الوجه المذكور جائز شرعاً [١٠١].

ولكن ارتكزت حركة المعارضة على أن المطالبين بالترجمة لم يريدوا إلا الترجمة التي أجمع المسلمون على عدم جوازها وهي ترجمة اللفظ، وقالوا إن الأفضل تقسيم الترجمة إلى

---

[١٠٠] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية مرجع سبق ذكره،، صـ ٢٨٦ .
[١٠١] المقطم / ١٧ / أبريل / ١٩٣٦ . (في ترجمة معاني القرآن الكريم) .

أبواب يشمل كل باب جميع الجزئيات المتفرقة في السور، فيجعل للتوحيد باب يذكر فيه النهي عن الشرك، والصلاة باب نظراً لعجز العقل البشري عن الإحاطة عن معرفة وإدراك معـــاني القرآن الكريم بشكل سليم والدليل على ذلك التراجم الخاطئة للقرآن الكريم [١٠٢].

وقد وافق مجلس الوزراء في جلسة ١٦ أبريل ١٩٣٦ على ترجمة معاني القرآن الكريم ترجمة رسمية تقوم بها مشيخة الجامع الأزهر بمساعدة وزارة المعارف العمومية ،وذلك وفقاً لفتوى جماعة كبار العلماء وأساتذة كلية الشريعة بغرض منع أضرار التراجم المنتـــشرة الآن على الرغم من مشقة هذا العمل وصعوبته [١٠٣].

وأما الطراز المعماري فقد جاء في دائرة اهتمام علوبة بتحديد هوية مصر الثقافية بحيث يكون لمصر مظهر عربي شرقي يناسب مكانتها كزعيمة ثقافية للعالم العربي والإسلامي ،وقد صرح إلى مجلة البارتو التي تصدر في مصر باللغة الفرنسية بشأن اقتراحه إنـــشاء طـــراز عربي مودرن معماري [١٠٤] مثلما فعل المارشال ليوتي في مراكش للمحافظة علـــى الطـــابع الطراز العربي الإسلامي والاحتفاظ بمظهرها القومي دون أن يعنى هذا نقل تجربة مـــراكش لأنه يدعو إلى الابتكار في هندسة البناء بحيث يتجلى فيها روح المكان الـــذي أقيمـــت عليـــه وشروط المناخ والحاجيات الاجتماعية[١٠٥] .

وقد طلب علوبة من صديقه الميسو دي فيتاس وزير فرنسا المفـــوض فـــي مـــصر الاطلاع على مجموعة من الصور الفوتوغرافية لتجربة المارشال ليوتي في المغـــرب وقـــد وافقت الحكومة "الفرنسية وأرسلت مجموعة رسوم وكتب من بينها كتاب واف بهذا الغرض "le visage francis dumaoe"[١٠٦]، ويدل ذلك على اهتمام الفرنسيين بفكرة علوبة.

لذلك عرض علوبة على الملك فؤاد فكرة إيجاد طراز معماري عربي شرقي يـــنظم إنشاء العمارات والمباني بحيث يكون عدد الطبقات واحداً وارتفاع المباني في كل شارع لكي تتفرد مصر بمظهر شرقي يجذب السياح، وقد استند إلى عدم وجـــود قـــوانين تـــنظم إنـــشاء

---

[١٠٢] نفسه / ٢١ / أبريل / ١٩٣٦ . (حول مشروع ترجمة معاني القرآن الكريم)
[١٠٣] جلسات مجلس الوزراء ، جلسة ١٦ / أبريل / ١٩٣٦ .
[١٠٤] البلاغ / ٧ / مايو / ١٩٣٨ . (المعمار الاسلامي حديث لسعادة علوبة باشا)
[١٠٥] الشعب / ١٦ / مارس / ١٩٣٦ . (إنشاء طراز Style فؤاد الأول)
[١٠٦] البلاغ / ٧ / مايو / ١٩٣٨ .

العمارات والمباني مما أدى إلى وجود خليط من المباني من طرز مختلفة تتنافى مـــع الفــن وتؤذي الذوق والبصر، ولكن الملك فؤاد أوضح أن الذوق لا يكــون بقــانون لأن النـــاس لا يتخذون طرازاً خاصاً إلا إذا وافق طبائعهم وأذواقهم وأن الأذواق لا تكون بالإكراه، ولكن هذا لم يمنع الملك فؤاد من الموافقة على إقامة معرض فني لمسابقة في وضع طرز عربية تناسب تكاليفها المادية جميع الطبقات على أن تكون المسابقة بمعرفة محكمين عالميين [١٠٧].

وقد حظي اقتراح علوية باهتمام الرأي العام حيث تناولت الصحف بالتحليل مشروع إنشاء طراز معماري، ويتمثل في تصريح علوبة " لمجلة بارتو " عن إنشاء لجنة مكونة مــن ١٢ عضواً من العلماء والمهندسين ومقاولين وفنانين مصريين يكون اختصاصها تقرير طراز مصري جديد للعمارة والزخرفة والتأثيث يسمى طراز فؤاد الأول يناسب نهضة مــصر فــي العصر الحديث تعتمده الحكومة وتفرضه في الإحياء الجديدة[١٠٨].

كما أدلى علوبة بحديث إلى جريدة " البلاغ " حيث أشاد بالفن المعماري الغربــي مــن خلال عرضه لتطور الطراز المعماري في أوربا ،حيث كانت الهندسة كلها جمــالاً وتناســقاً ويتجلى ذلك في الفن القوطي وفن عصر النهضة مثل أطرزة لويس الرابع عــشر والخــامس عشر والسادس عشر حيث كانت محكمة الذوق تروق للعين وتتملك النفس، لذلك سمي الطراز المعماري الذي اقترحه "طراز فؤاد الأول" ، حيث استند إلى دور ملوك في فرنسا في النهضة الثقافية وتقديراً لدور الملوك فى رعاية الفنون والعلوم[١٠٩].

ولكنه لم يبد إعجابه بطراز الفن الأوربي الحديث حيث لا فن فيه ولا جمال، وإنمـــا تهافت عليه الناس نظراً للحاجة الاقتصادية وما تقتضيه الأطرزة القديمة من نفقات وتكــاليف بل ان تفشي أو طغيان مثل هذه الطراز الحديث في مصر، سوف يفقــدها طابعهــا الــشرقي الملائم ومناخها وسكانها ، وصيانة البلاد من التعرض لهذا الخطر لا يتحقق إلا بالسعي فــي إيجاد طراز "عربي مودرن " قليل التكاليف المالية [١١٠].

---

[١٠٧] محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية، مرجع سبق ذكره، ، صـ ٢٨٧ .
[١٠٨] الشعب / ١٦ / مارس / ١٩٣٦ / انظر ايضا المقطم / ٧ / مايو / ١٩٣٦ ، (طراز شرقي حديث)
[١٠٩] البلاغ / ٧ / مايو / ١٩٣٨ .
[١١٠] نفسه

وأوضح أنه لا يقصد إعادة الطراز الفرعوني أو العربي ويعتبرها فكرة ذات تكاليف باهظة تكون داعياً إلى السخرية، ولكنه يقصد أن يستلهم من الطراز العربي طرازاً آخر أقل زخرفاً ويتفق مع حاجيات ومتطلبات العصر الحديث والعادات والتقاليد في المجتمع المصري مع المحافظة على مظهر الجمال الفني، ويراعى فيها شروط المناخ والمتطلبات الاجتماعية لأنه يعتبر هندسة البناء الحديث يجب أن يتجلى فيها روح المكان الذي أقيمت عليه[١١١].

وعلى الرغم من موافقة مجلس الوزراء على اعتماد مبلغ ١٥٠٠٠ لعمل مسابقة عالمية تم الإعلان عنها في جميع الصحف العربية والأجنبية بجميع اللغات وتم تحديد موعد للفصل فيها في القاهرة في أبريل سنة ١٩٣٧ ،حيث أعلنت وزارة المعارف عن إقامة معرض الفنون الجميلة العليا، كما اهتمت معاهد الفنون في مصر والخارج من أساتذة وطلبة واتصل بعضهم بعلوبة مبدياً إعجابه بالفكرة ورغبتهم في المساهمة في وضع طراز معماري، [١١٢]ولكن تم حذف الاعتماد المالي للمشروع في وزارة الوفد ،وهكذا طغت السياسة الحزبية للوفد على انجاز هذا المشروع ودوره في النهضة الثقافية المصرية من خلال التطور في المعمار المصري وتأثير ذلك في تكوين الشخصية المصرية .

وقد وجه علوبة كتاباً مفتوحاً في جريدة الديمانس إلى محمد بهي الدين بركات وزير المعارف عرض فيه فكرة إنشاء طراز معماري ورد عليه وزير المعارف بخطاب مفتوح في نفس الجريدة يوضح فيه تأييد لفكرة علوبة [١١٣]، وقد انتهت فكرة طراز معماري في محاولة علوبة بناء بيت له على طراز معماري إسلامي، ولكنه ظل يسكن في منزله في ضاحية مصر الجديدة الذي لم تزد أجرته الشهرية على تسع جنيهات، وكانت تمتلكه شركة البارون إمبان البلجيكية *، وقد كان المنزل مكون من ثلاثة طوابق تحيط به حديقة بارحة[١١٤] .

---

[١١١] المقطم / ٧ مايو / ١٩٣٦ / (طراز شرقي حديث)
[١١٢] البلاغ / ٨ / مايو / ١٩٣٨ .
[١١٣] نفسه
[١١٤] عادل علوبة، المرجع السابق، ص٢٧ . ـ وفي أواخر القرن الثامن عشر أقامت شركة البارون إمبان البلجيكية ضاحية مصر الجديدة على قطعة من أرض صحراوية جرداء كان يطلق عليها اسم " واحات عين شمس " حيث اشترتها من الحكومة المصرية بثمن رمزي مقابل تعهد الشركة بتعمير الأرض، وإعدادها لتصبح منطقة سكنية كاملة المرافق من ناحية التخطيط العام للضاحية، وتحديد المناطق السكنية وشروط البناء عليها وتحديد المناطق المخصصة لاسواق العامة والمتاجر والمنشآت الترفيهية، ولذلك قامت بشق وتعبيد الطرق وتوفير إتاحة الإنارة الكافية والعمالة اللازمة للنظافة والصيانة وتوفير المواصلات بين الضاحية الجديدة ومدينة القاهرة وأساسها" سكك حديد وتوفير المواصلات بين الضاحية الجديدة ومدينة القاهرة، وتتمثل في " سكك حديد مصر الجديدة "

علوبة وقضايا الأسرة :

طرح علوبة كمصلح اجتماعي رؤيته بشأن الأسرة المصرية نظراً لما تشكله من أهمية في تحقيق تنمية اجتماعية، وقد ارتكز تفكيره حول محاولة وضع معالجة لبعض القضايا الأساسية تتمثل في مكانة المرأة المصرية وتنظيم قانون الأحوال الشخصية ومتابعة مشكلة الطفولة المشردة ، لما لتلك القضايا من أثر مهم في كيان الأسرة المصرية ، حيث كان رئيساً لجمعية إصلاح الأسرة [١١٥].

وفى حديث علوبة لمجلة " فتاة الغد" فى مقالة تحت عنوان " المساواة – تعليم المرأة معني الحجاب – واجب المرأة– مسئولية الرجل "، أوضح أنه لا يقر بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، ولكن هذا لا يعني في وجهة نظره تفضيل جنس على جنس إنما يرى أن لكل جنس امتيازاته الخاصة التي وهبه الله سبحانه وتعالى مما يحتم عليه واجبات وحقوقاً مختلفة عن الآخر، وقد استند إلى رأي أهل المنطق أن بين الرجل والمرأة أوجه عموم وخصوص فهما كدائرتين متقاطعتين،أما بالنسبة لوجهة نظره في الحجاب فيرى " أن الحجاب ليس هو تلك القطعة من القماش وإنما حجاب المرأة كبرياؤها وعلمها وشرفها "، وفي هذا دلالة على وعي فكري لدى علوبة الذي ركز على جانب الأخلاق أكثر من جانب المظهر الخارجي في قضية الحجاب [١١٦].

وقد ارتكز تفكير علوبة بشكل واضح على أهمية تعليم المرأة لكي تكون ربة بيت بالمعنى الكامل وأما صالحة وخالف القائلين بأن أرسطو هو المعلم الأول، وقرر أن الحالة الاجتماعية تحتم أن تكون المرأة هي المعلم الأول [١١٧]، ويرى تعليم الفتاة المعلومات العامة التي لا غني عنها للوصول إلى حد من الثقافة يغتبط به ثم التوجيه إلى تعليم ثانوي للبنات، ويتمثل في تعليم

وواحات عين شمس، وخلاصة القول أن مشروع إنشاء ضاحية مصر الجديدة يعتبر من المشاريع الإعمارية الرائدة تصميماً وتنفيذاً والتى تصلح للتقليد .

[١١٥] محمد على علوبة ، فلسطين والضمير الإنساني، مرجع سبق ذكره ،صـ ٢٩ – ٣٠ .

[١١٦]. أميرة خواسك ، معركة المرأة المصرية للخروج من عصر الحريم – الأعمال الخاصة مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٤ انظر فتاة الغد / ١٠ مارس / ١٩٣٦ . .

[١١٧] نفسه.

الفتاة التصوير والموسيقي والتطريز وإدارة المنزل والتمـريض وعلـوم الأخـلاق والـدين والتاريخ الوطني من أجل حفظ الحياة الزوجية وكيان البيت وصيانة النسل .

وقد اقترح علوبة إنشاء معاهد تخرج فتيات للشئون المنزلية لتعليم الفتيات الفقيرات لكي يساعدن فتيات الطبقة العليا والوسطى في تربية الأطفال كمربيات وطنيات نظـراً لخطـورة وجود مربيات أجنبيات على تربية النشء وتكوين الشخصية الوطنية للأطفـال مـن الناحيـة الدينية والقومية ،كما يعالج هذا المشروع مشكلة المربيات الوطنيات الغير متعلمات[118]، وفـي هذه دلالة على النظرة الطبقية لدى علوبة لعدم مساواة في التعليم للفتيات المصريات وهو حق وطني.

وفى هذا الشأن وافق علوبة كوزير للمعارف على مشروع الأستاذ صادق جوهر لتخريج الفتيات للشئون المنزلية ، ويقضي المشروع بإضافة سنة دراسية ثالثة إلى بعـض المـدارس الأولية الراقية للبنات على سبيل التجربة بمدرستين بالقاهرة ومدرسة في الإسكندرية، وعهـد إلى لجان معينة بوضع المناهج اللازمة لتنفيذ المشروع مع مراعاة أن يقتصر مـنهج اللغـة العربية على المطالعة والإنشاء والمحفوظات مع كتب حكايات الأبطال التي تطـابق مـدارك الأطفال وتنمي فيهم الحيل .

كما يشتمل منهج التدبير المنزلي على طرق إعداد طعام الأطفال والكبار في حـالتي الصحة والمرض،وكذلك منهج إدارة المنزل يشمل طرق ترتيب غرف المنزل وتنسيقها خاصة غرف الأطفال، بالإضافة إلى التدريب العملي للتلميذات وهو خروجهن مع معلمتهن لزيـارة دور رعاية الطفل وبعض المستشفيات أو مدارس رياض الأطفال، ويشمل مـنهج الأشـغال الإبرة والخياطة، ويقتصر منهج التاريخ على حياة أبطال مصر والإسلام وأثارهم[119].

ومن ناحية اخرى كان علوبة يرى عدم غلق أبواب العلم في وجوه الفتيات وحقهن فـي طلب التخصص في العلوم الطبيعية مثل الكيمياء والطب والمحاماة وغيرهـا، وتـرك الفتـاة

---

[118] محمد على علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية مرجع سبق ذكره، ، صـ١٩٨- ١٩٩ .
انظر ايضاً – المجتمع الجديد / العدد السادس / يونيه ١٩٤٧ .
(الوعي الاجتماعي للأسرة المصرية الحديثة) .
[119] المقطم / ٧ مارس / ١٩٣٦ .
(عناية وزير المعارف بتخريج فتيات للشئون المنزلية)

للتجارب العلمية لكي تثبت كفاءتها أو تفضل أن تكون ربة بيت في إطار محافظة الفتاة في المعاهد العلمية على التقاليد الشرقية "[120].

وقد أرسل علوبة كوزير للمعارف إلى الجامعة المصرية احتجاجه على ظهور طالبتين في ملابس الاستحمام في حفلة أقامها اتحاد الجامعة المصرية بحمام السباحة بقسم الملاهي الملحق بالمعرض الزراعي والصناعي، واعتبر أن هذا المظهر لا يليق بفتيات الجامعة المسلمات من خروج على التقاليد الشرقية والدينية للمجتمع المصري، رغم إشادة بعض الصحف بمظهر الطالبتين كدليل على حرية المرأة المصرية [121].

وبالرغم من اعتقاد علوبة أن المكان الطبيعي للمرأة هو في بيتها إلا انه كان يقبل أن تعمل الريفيات في الحقول نظراً لأن عمل المرأة في المدن خارج بيتها يمكن أن يؤدي إلى تصدع الأخلاق والسلطة الأبوية في الأسرة، لكنه هو الذي أعطى نعيمة الأيوبي أول وظيفة لها كمحامية ، وفي هذه دلالة على التناقض في مفهوم علوبة بين النظرية والتطبيق الذي يتفق مع تطور الأوضاع الاجتماعية [122].

ولم تمنع آراء علوبة المتحفظة تجاه تعليم وعمل المرأة من الاهتمام بحقوق المرأة السياسية، ويتضح ذلك من تقديم مشروع لمجلس الشيوخ بشأن منح المرأة المتعلمة حق الانتخاب، والتدرج بها إلى الحصول على الحقوق السياسية التي يزاولها الرجل في الميدان السياسي والمحلي والدولي على أن يتفق مع تطور المجتمع المصري ، حيث كان يرى أن التشريع الإسلامي قد منح المرأة العربية حق إبداء الرأي في كل ما يحيط بها من الشئون ، كما منحها حق إدارة أملاكها وحق الدفاع عن وطنها [123].

وقد أثار اقتراح علوبة جدالا واسعاً في مجلس الشيوخ بين المؤيدين والمعارضين ثم تقرر إحالة الاقتراح إلى لجنة الشئون الدستورية لنظره ولتقديم تقرير عنه، وإحالته بعد ذلك

---

[120] محمد علي علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية، مرجع سبق ذكره ، صـ ١٩٩

[121] السياسة / ٢١ / أبريل / ١٩٣٦ . (ورد وشوك وزير المعارف والجامعة المصرية)

[122] Margot Badran , Feminists , islam And Natin , Genter and the Making Of Modern Egypt , p . ١٧١ .

[123] الكتلة / ١ مارس / ١٩٤٧ .

إلى لجنة الشئون الداخلية لوضع تقريرها عنه ثم عرض التقريران على المجلس لبحثهما ومناقشة رأي اللجنتين فيما تضمناه [١٢٤].

وفى خطبة لعلوبة في نادي الشبيه أمام وزراء الدول العربية ونخبة من المشتغلات بالنهضة النسائية وعلى رأسهن السيدة هدى شعراوي وأعضاء الحزب النسائي الوطني ،تطرق إلى اختلاف مصر في نظامها الاجتماعي عن بقية بلاد الغرب، حيث تمنح المرأة حق التصرف في أملاكها والتوكيل عنها محامياً في المحاكم بدون إذن زوجها عكس ما عليه حال المرأة في اوربا إذ أن كل ما تملكه الزوجة هو ملك مشاع بين الطرفين، لذلك طرح سؤالا وقال " فكيف لا يؤذن لها أن توكل عنها نواباً في محكمة الوطن الكبرى وهي البرلمان كيف تحول بينها وبين أن تنتخب من ينوب في البرلمان ، ثم إن القانون الحالي أعطى الحق للجاهل بأن يذهب إلى لجنة الانتخاب بينما تمنع صاحبات المصالح الحقيقية من ذلك " [١٢٥].

وفي إطار اهتمام علوبة باستقرار الأسرة المصرية قدم مشروع قانون لمجلس الشيوخ بشأن تنقيح قانون الأحوال الشخصية لكثرة الشكوى من تعدد الزوجات والطلاق يتكون من تسعة مواد، ويتلخص في عدم الجواز للمأذون أن يتولى أو يسجل عقد زواج أي شخص محجور عليه بسبب ضعف في قواه العقلية ،كما لا يجوز لمأذون أن يتولى أو يسجل عقد زواج متزوج بأخرى إلا بعد الحصول على قرار بذلك من قاضي المحكمة الشرعية الجزئية الكائن بدائرتها مكان الزوج [١٢٦]، ولا يأذن القاضي الشرعي بزواج متزوج إلا بعد التحقق من قدرته على المعاشرة والإنفاق على أكثر ممن في عصمته ،لذلك يجوز لكل ذي شأن أن يستأنف القرار المذكور إلى المحكمة الابتدائية الشرعية المختصة في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ، وكذلك لا يجوز لمأذون أن يباشر إشهاد الطلاق إلا بعد الحصول على قرار بذلك من قاضي المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها مكان الزوج ولا يأذن القاضي بإقرار الطلاق إلا بعد أن يبعث حكماً يختاره الزوج وآخر لمعرفة أسباب الخلاف وإلا عوقب الزوج

---

[١٢٤] الكتلة / ٢ أبريل / ١٩٤٧ . (في مجلس الشيوخ حق المرأة في الانتخاب) انظر ايضاً المصري – ١٦ يناير ١٩٤٧ . (علوبة باشا يمنح المصرية المتعلمة حق الانتخاب)

[١٢٥] الصباح / ٢٨ / نوفمبر / ١٩٤٦ . (علوبة باشا يندد بقانون الانتخاب الذي يعطي الحق للجاهل ويحرم خريجات الجامعات)

[١٢٦] مجلس الشيوخ / الجلسة العشرون / ١٥ مايو ١٩٥٠ ، صـ ١٠٦٧ أنظر ايضاً . شيرين سلامة موسى ، اتجاهات الصحافة نحو قضايا المرأة / رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ ، صـ ١٨٨ .

بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف قرش ، وفي حالة إثبات أن الزوج أساء استعمال حق الطلاق جاز لمطلقته التي أصابها ضرر من ذلك أن تطالبه بتعويض أمام المحكمة المدنية المختصة، كما يجوز ذلك للزوجة في حالة الاتفاق على الطلاق مقابل مال أو عوض .

وقد قدم علوبة مذكرة إيضاحية تشرح أسباب تقديم مشروع القانون الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية وأرجعه إلى تغير الظروف الاقتصادية ،وهبوط مستوى المعيشة بعد سنوات الحرب العالمية الثانية ونظراً للزيادة السكانية في السنوات الأخيرة ،والتي لا تتفق مع الثروة الزراعية للبلاد ،ولذلك رأى ضرورة سن قانون ينظم الزواج والطلاق تنظيماً يقي المجتمع المصري من فوضى العلاقات الزوجية .

.وقد حظي مشروع علوبة باهتمام الرأي العام حيث احتدم الجدل بين المؤيدين والمعارضين لذلك أفسح الصحافيون صدر صحفهم لنشر الأبحاث الفقهية والاجتماعية للتعليق على قانون الأحوال الشخصية ،[١٢٧]حيث هاجم الإخوان بشدة مشروع علوبة لتنظيم الأحوال الشخصية ،واستندوا إلى مبرر العفة وأن زوجة واحدة لا تكفي لوجود الحيض والنفاس أو مرض الزوجة أو عجزها ،كما اعتبروا تعدد الزوجات علاجاً لكثير من المشاكل والأضرار الأخلاقية كالبغاء والأمراض التناسلية والإجهاض وبؤس الأطفال غير الشرعيين وأيضاً تعاسة ملايين النساء غير المتزوجات التي ترتبت على عدم التناسب في العدد بين الجنسين ، بالإضافة إلى تأثير العوامل الاقتصادية في تكوين الأسرة حيث الحاجة إلى الأيدي العاملة [١٢٨].

ويلاحظ أن النقد الذي وجه لمشروع علوبة ارتكز فقط على المواد التي تتعلق بتقييد تعدد الزوجات فقط دون التعليق على باقي المواد ،ورغم عدم طرح علوبة مبدأ إلغاء تعدد الزوجات مما يدل على النظرة السطحية للمشروع وعدم التعمق في ظروف المجتمع المصري.

[١٢٧] فتاة الغد / ١ / أكتوبر / ١٩٤٦ . (مشروع الزواج والطلاق لصاحب السعادة محمد علوبة باشا)
[١٢٨] الأخوان المسلمين / ١٠ / أكتوبر / ١٩٤٦ (مشروع تقييد الطلاق وتعدد الزوجات)انظر ايضا أحمد طه محمد المرجع السابق ، صـ ١١٢ .

وقد ارتكز تفكير علوبة فى أن الزواج رابطة مقدسة وليس متعة وقتية نظراً لأنه أساس لحياة عائلية مستقرة، لذلك تطرق إلى خطورة مسألة الزواج من الأجنبيات وما ينجم عنه من مساس بالقومية المصرية لوجود جيل مختلط من جنسيات عديدة ، نظراً لأن الأجنبية ليس لديها أية انتماءات قومية أو ثقافية لمصر، بل انه اعتبر هذا النوع من الزواج "جريمة وطنية" ،وأن تشجيع هذا النوع من الزواج يؤدي إلى القضاء على مصير عدد من الفتيات المصريات من الطبقة العليا ولاسيما المسلمات ، كما أن الأجنبية ترى أحياناً اختلافاً جوهرياً في نمط الحياة الاجتماعية في مصر عنه في الخارج مما يؤدي إلى حالات كثيرة من الطلاق[١٢٩]، واقترح تربية الفتيات بشكل عصري من أجل الحد من الفارق الحضاري والاجتماعي الهائل بين المرأة المصرية والأجنبية حتى تكون الفتاة المصرية على نفس المستوى العلمي والثقافي للمرأة الغربية[١٣٠] .

وقد كان لعلوبة صلات ببعض القيادات في الحركة النسائية في مصر مثل السيدة هدى شعراوي رئيسة الاتحاد النسائي، حيث كانت زوجته من صديقات هدى شعراوي وعضواً عاملاً في الاتحاد النسائي ،كما كانت هدي شعراوي تستشير علوبة في بعض المسائل القانونية الخاصة بالمرأة نظراً لخبرته القانونية واشتغاله بالمحاماة وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية خاصة بالأحوال الشخصية ،مما أدى إلى تفاعله مع القضايا الخاصة بالمرأة عن قرب من الواقع الاجتماعي [١٣١].

كما اهتمت السيدة هدى شعراوي بنشاط علوبة في الدفاع عن القضية الفلسطينية خاصة بعد إضراب الشعب الفلسطيني سنة ١٩٣٦، ويتضح من عقد المؤتمر النسائي الشرقي في القاهرة ما بين ١٥ و ١٨ أكتوبر ١٩٣٨، وهو من أهم المؤتمرات التي عقدت لنصرة القضية الفلسطينية بعد المؤتمر البرلماني، وقد كان من ممثلات مصر في هذا المؤتمر نفيسة حرم محمد على علوبة، وحنيفة أحمد علي علوبة [١٣٢]، بالإضافة إلى إقامة حفلة تكريمية كبرى لعلوبة بدار الاتحاد النسائي لتقدير جهود علوبة في عقد المؤتمر البرلماني الشرقي، وقد كان

---

[١٢٩] محمد على علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية مرجع سبق ذكره، ، صـ ٢٤٨ – ٢٤٩ . انظر ايضا أمال كامل بيومي السيد ، المرجع السابق ، صـ ١٤٦ – ١٤٧ .
[١٣٠] نفسه ، صـ٢٥١
[١٣١] لقاء مع الأستاذ عادل علوبة / ١٣ يونيو / ٢٠٠٥ .
[١٣٢] أمال كامل بيومي السبكي ، المرجع السابق ، صـ ٧٣ – ٨١ – ٨٢ .

الحاضرون السيدات والأوانس من أعضاء الاتحاد النسائي وغيرهن ممن يهتممن بالقضية الفلسطينية ويعطفن عليها ويرجون لها في النهاية النصر والتوفيق ،وقد استقبله الحاضرون علوبة بعاصفة قوية من التصفيق [١٣٣].

وفي إطار اهتمام علوبة بمعالجة قضايا الأسرة حظيت مشكلة الطفولة المشردة [١٣٤] باهتمام كبير من تفكيره كغيره من المفكرين المعاصرين، حيث كان رئيساً لجمعية إنقاذ الطفولة المشردة ،ويتضح ذلك من محاضرته بشأن وضع تشريعات لحماية الطفولة من أجل تحقيق أسس سليمة للنهضة الاجتماعية والقومية ، حيث يربط بين مشكلة الطفولة المشردة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتتلخص في هبوط مستوى دخل المواطن المصري وعدم التناسب بين الزيادة السكانية ومساحة الأرض الزراعية.

لذلك كان تأييده لمشروع وزارة الشئون الاجتماعية بشأن تنظيم الحياة الزوجية، حيث أن تقييد تعدد الزوجات في هذا المشروع يخفف من خطر الزيادة السكانية وما ينجم عنه من انخفاض مستوى المعيشة ،ويساعد على الحد من الشحناء والبغضاء بين الأخوة ويساعد رب العائلة على تربية أبنائه من خلال الحفاظ على ميزانية الأسرة، وأيضاً الحد من الخصومات والقضايا أمام المحاكم حتى لا يؤدي ذلك إلى تفكك العائلة تفككاً يؤثر على الحالة الاجتماعية ،كما يعالج الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي لمشكلة الطفولة المشردة .

كما رأى ضرورة تضافر الجهود على إتقان الزراعة وإقامة الصناعات الأهلية المختلفة من أجل زيادة الدخل القومي، واقترح وضع تشريعات جديدة لمعالجة مشكلة الطفولة المشردة تتمثل في تعديل قانون الأحداث المتشردين الصادر سنة ١٩٠٨ لكي يساير الضرورات الحاضرة، وكان اقتراحه وضع مشروع قانون يسلب الولاية على الطفل بحكم يصدره القضاء متى أصبح الأبوان غير قادرين على رعاية الأحداث أو كانوا أداة لإفسادهم [١٣٥].

---

[١٣٣] مجلة المصرية / ١٥ فبراير / ١٩٣٩ . (تكريم معالي محمد علوبة باشا بدار الاتحاد النسائي)

[١٣٤] محمد على علوبة ، فلسطين والضمير الإنساني مقدمة طاهر الطناحي مرجع سبق ذكره، ، صـ ٣٠ .

[١٣٥] مجلة الشئون الاجتماعية ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، أبريل ١٩٤٤ – (التشريع وحماية الطفولة) انظر ايضاً محلة الجيل الجديد / العدد الثالث والرابع ، السنة الأولى ، مايو – يونيه ١٩٤٥ . (ماذا أعددنا من تشريعات لحماية الجيل الجديد) .

علوية وأفكار الاصلاح الاجتماعي

لقد كان علوبة عضو فى مجلس الاصلاح الاجتماعىالذي انشاته وزارة على مــاهر الثانية فى ٧ أبريل ١٩٣٦ لكى يمنع الاضطراب فى الاصلاح الاجتماعى علـــى ان تكـون سياسته ثابته غير خاضعة لعوامل التغيير والتبدل التى تطرا بتغير الحكومات،وقـد حـددت مهمته فى مراقبة احوال التطور الاجتماعى فى المجتمع المصرىورصد حركة التفاعل بـين المدنيتين الشرقيه والغربيه للملائمة بين العـادات والاراء فـضلا عـن تقـديم الدراسـات والاستشارات الاجتماعيه للحكومه للاستناره بها فى مجال الاصلاح الاجتماعى .[١٣٦]

وقد ارتكزت رؤية علوبة لمفهوم الاصلاح الاجتماعىعلى ان لكل حركة سياسيه نـواح اصلاحيه يجب ان تلازمها وان تتفرع منها حيث يرى ان الثورة المصريه فى سنة ١٩١٩قد صحبتها أغراض إصلاحيه فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى ،وتتمثل فى اقامة بنك مـصر والشركات التى انشئت حوله ومشاركة المرأة فى الكفاح السياسى والاجتماعى مـن منطلـق اعتقاده ان الخمود السياسى قبل الثورة كان يبعث خمـودا نفـسيا يـضعف الاقـدام علـى المشروعات ويزعزع الثقة بالمواطنين ويعمم الشك فى قيمة التضامن والتعاون.

كما قارن بين النهضة المصريه والنهضات السياسيه فى دول الشرق الادنى مـن خـلال طرحه سؤالا بقوله" هل تشبعت نهضتنا الـسياسية إلـى مثـل هـذه النـواحى الاجتماعيـه والاقتصاديه والثقافيه كما تشبعت النهضات فى الهند والـصين وتركيـا وايطاليـا وغيرهـا ؟...وبعبارة أخرى هل كان لهيئاتنا السياسية فى تلك الميادين الاصلاحيه أثر يعادل أثرها فى ميدان السياسية ؟ " ذلك ان الأحزاب فى رأيه ركزت على الكفـاح الـسياسى دون الاهتمـام بالبرامج الاصلاحيه الاقتصاديه والاجتماعيه[١٣٧].

وقد تطرق علوبة إلى الفساد الاخلاقى من خلال تعليقه على قرار الحاكم العسكرى فصل ثلاثة الاف من الشبان المتطوعين للرقابة أثناء الغارات الجوية لأنه ثبت لديه ان بعـضهم لا يقدورن المسئولية والبعض الآخر يهملون أداء واجبهم وينصرفون إلى مشاكسة الأهالى استنادا إلى وظائفهم . ويرجع علوبة التعفن الاخلاقى عند الشباب إلى الأوضاع التى فرضتها الحرب العالمية، وتتمثل فى هبوط المستوى الفنى فى كافة المجالات الفنيه سواء فى المـسرحيات أو الأغانى أو الأناشيد وكذلك فيما تصدره المجلات الاسبوعيه من الصور الخليعـة والأخبـار

---

[١٣٦] رشوان جاب الله ،المرجع السابق ، ص٢٢١

[١٣٧] مجلة الشئون الاجتماعيه /مارس ١٩٤٠(النواحى الاجتماعيه فى النهضات والحركات السياسيه)

والقصص التى اعتبرها دعارة فلمية تفسد الأذواق والأخلاق لذلك طالب ان تقوم الحكومه بمكافحتها كما تكافح سائر الموبقات[١٣٨].

وقد اوضح علوبة فى خطبة القاها فى مهرجان الاصلاح الاجتماعى ان أسباب تقدم الأمم يرجع إلى نجاحها الاجتماعى الذي تأسس على قوة متينة من الأخلاق واستند الى حكمة الرسول (ص) عندما رجع من غزوة بدر وقولته المأثورة "رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر "وقد اقترح تنظيم جمعيات الاصلاح الاجتماعى من خلال اشتراك الشخصيات البارزة فيها وتشجيعها وتكوين اتحاد بين تلك الجمعيات على ان تبقى لكل جماعة نظامها واستقلالها ونشاطها مما يذكى فى هذه الجمعيات روح التقدم والنجاح بفضل ما ينشأ بينها من التنافس والتسابق[١٣٩].

أما معالجته للمشكلة الاجتماعيه من الناحية الاقتصادية كما انتهت اليها فى مطلع الاربعينات كانت فى اطار رفع شعار مكافحة الفقر والجهل والمرض حيث ارتكزت رؤيته على فرض ضريبة تصاعديه وترقية الصناعة والتجاره مما يساعد على وفرة الانتاج وقيام قوة شرائيه[١٤٠] لكل فرد واستند الىالنموذج اليابانى والألمانى والايطالى لذلك طالب بضروة رفع سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصرى وازالة شركات الاحتكار كما فعلت تركيا وفرض استخدام اللغة العربية فى الشركات من أجل حل مشكلة البطالة بين الشباب المصرى وجعل السودان المجال الاقتصادى الحيوى لمصر فى اطار وحدة مصر والسودان من اجل حل مشكلة عدم التناسب بين الزيادة السكانيه ومساحة الاراضى لكى تتحق لمصر المكانة الاقتصاديه التى تناسب مركزها بين الأمم العربية والإسلامية[١٤١].

وقد اعترض على المشروع المقدم من محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ ١٩٤٥ الخاص بتحديد الملكيه الزارعيه لأنه يرى انه حتى لو وزعت كل الاراضى بالتساوى فسوف يخص كل فرد من أفراد الأمه حوالى ثلث فدان مما يتنافى مع النظام الديمقراطى ومحافظته على الحرية الفردية لكنه لا يمانع فى توزيع ألاراضى البور التى تملكها الدولة على صغار الفلاحين أو اعطاء بعضها لشركات مصريه بهدف استصلاحها حتى يمكن توفير تربية

-

[١٣٨] نفسه ، أبريل ١٩٤٠(حال تدعو إلى القلق)

[١٣٩] المصرية، ٥ يوليو١٩٣٩ ، (الاصلاح الاجتماعى لحضرة صاحب السعادة الاستاذ الكبير محمد على علوبة باشا)

[١٤٠]مجلة الإخوان المسلمين، ٥يناير ١٩٤٦(علوبة باشا يقول)

[١٤١] مجلس الوزراء ،المحافظة رقم (٢) الفتره مابعد ١٩٢٣،ملف بعنوان خطبة علوبة فى قاعة بوت التنكاريه عن الحياة السياسيه فى مصر فى ربع قرن بتاريخ ٦مارس ١٩٤٠

الماشيه وزارعة البراسيم والغذاءللفلاح لكى يحصل على غذاء كامل[142] ،ويبدو ان رأى علوبة جاء متأثرا بتجربته الشخصية فى استصلاح الاراضى البور[143].

ومن الملاحظ ان علوبة كان فى اقتراحاته اصلاحيا يعالج المشكلات من نتائجها دون النظر إلى الأسباب من منطلق ربطه بين توجهه الدينى ومنجزات العلم الحديث مما يتفق مع وضعه الطبقى لكونه من كبار ملاك الاراضى الزراعيه ويتمثل فى خشيته من التغيير الى نظام الاشتراكى[144].

ورغم ذلك تعرض علوبه الى نظرية الاشتراكيه بالشرح أثناء مرافعته فى قضية الكاتب عصام الدين حفنى ناصف المتهم بنشر المذاهب الفكريه الهدامه مثل الشيوعيه، لذلك تعرض علوبه بالشرح لتاريخ تطور النظريات الاجتماعيه الذى يرى انها تنحصر فى مجموع أفكار قام بها كثير من الناس فى عصور مختلفة بغرض إسعاد الهيئة الانسانية وايجاد نظام يكفل نشر العدل بين الناس حيث تطرق الى اختلاف النظريات الاجتماعيه عند فلاسفة اليونان، ثم تعرض إلى أفكار تشبه الاشتراكية فى الديانات السماويه سواء فى المسيحيه أو فى الاسلام حيث رأى ان الزكاة هى من أهم فروض الاشتراكية كما أوضح اختلاف الاسماء التى يسميها علماء الاجتماع بقوله "فتارة يقولون الاشتراكيه الدينيه الاسلامية او الاشتراكيه الادبيه وطورا يسمونها الاشتراكيه البرجوازيه اى اشتراكية رأس المال ،وقد تعرض إلى فكرة توزيع الانتاج والعلاقة بين صاحب المال والعامل لدى رودبيرتس الالمانى ومساعده لاسال وسان سيمون كما أوضح تاثر كارل ماركس بالثورة الصناعيه فى انجلتر فى اواخر القرن الثامن عشر وتتمثل فى كتابه "رأس المال"حيث رأى ان أبحاث ماركس عن الغاء الملكية الفرديه وجعل الدولة مالكة لكل منابع الانتاج لا تطبق على الأشياء الشخصية "[145].

كما تطرق إلى الوسائل التى أرادها هؤلاء المفكرين لتحقيق تلك النظريات ورأى أنها تنحصر فى ثلاثة وسائل :الوسيله الاولى وهى اسداء النصح إلى القائمين بالأمر حتى يحققوا الاصلاحات المنشودة بواسطة الحكومة واستند إلى قول رودبيرتس ولاسال "لاشأن لى بالسياسيه وانما انا اقتصادى وأريد ان أحقق مبادئ من جهة الاقتصاد "أما الوسيلة الثانية هى السعى فى الوصول بواسطة الانتخابات بغرض الحصول على أكثرية فى البرلمان تتولى زمام الحكم وتنفذ الاصلاحات المنشودة باعتبارهم حكومة نظامية قائمة على رغبة الناخبين ويرى

---

[142] مجلة الإخوان المسلمين ٥ يناير ١٩٤٦انظر ايضا عاصم الدسوقى ،محمد على علوبة ،مرجع سبق ذكره ،ص١٩٥-١٩٦

[143] لقاء مع الاستاذ عادل علوبة ٣١ يونيه ٢٠٠٥

[144] عاصم الدسوقى ،محمد على علوبة ،مرجع سبق ذكره،ص١٩٤

[145] السياسة ،٤ديسمبر ١٩٤٠(النظريات الاجتماعيه وحرية الرأى لصاحب السعادة الاستاذ محمد على علوبة باشا)

علوية ان الوسيلة الثالثة هى المحرومة قانونا ونظاما وهى ما يلجأ اليها اليائسون والنـــاقمون الذين لا يمكنهم ان يحصلوا على تأييد الأمة فليجأون الى القتل والارهاب وهذه . . وســيلة معظم الفوضويين الذين لا يريدون حكومه ولا نظاما ولاشرطة ولا جنودا ويريدون أن تترك شئون الناس فوضى فيما بينهم وهذه هى ايضا وسيلة الشيوعيين وخاصة البلشفيين كما أوضح موقف القانون المصرى من تلك الوسائل وخاصة قانون العقوبات وحرصه على حرية الفكــر والاعتقاد بالوسائل المشروعه[١٤٦].

---

[١٤٦] نفسه

الخاتمة

بعد عرض الدراسة لدور محمد علي علوبة في السياسة المصرية يمكن تقييم ذلك الدور من خلال تسجيل عدد من النتائج التي تستخلص من الدراسة أهمها تعدد اهتمامات علوبة السياسة والاجتماعية والفكرية ،ويتضح ذلك من إسهامه كمفكر ذو طراز موسوعي يتفاعل مع أحداث المجتمع، حيث تأثر علوبة بدراسته للقانون الذي شكل لديه عقلية قانونية تنظر إلى المسألة المصرية على أنها قضية تحتاج الى محام ،وقد تبلور هذا الاتجاه منذ عمله بالمحاماة في المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية ، ولعله يفسر مشاركته في الحياة الحزبية والنيابية خلال فترة الدراسة .

ويتضح من ذلك سيطرة التفكير المثالي لدى علوبة وتجاهله تغير الظروف الدولية والمصالح المحيطة بالمسألة المصرية، مما أدى لنشوب الخلافات والانشقاق عند الاصطدام بالواقع في فرنسا، بالإضافة إلى تغليب جانب المصالح الشخصية منذ انشقاقه عن الوفد ،مما ساهم في عرقلة القضية الوطنية كما يلاحظ تغير اتجاهات علوبة السياسية من خلال علاقته بالعديد من الأحزاب وموقفه من جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين .

كما كان لعلوبة دور بارز في الحياة النيابية ويتضح من معرفة قوانينها واحترام لدستورها من خلال مشاركته في الموضوعات المطروحة للمناقشة بأبحاث قانونية تدل على عقلية قانونية مرتبة تعتمد على المنهج الرياضي الاستنباطي، والتي كانت لها تأثير في اتجاهاته السياسية والاجتماعية، ويتضح من معارضته لمعاهدة ١٩٣٦ على الرغم من التأييد التي حظيت به من الرأي العام ،وأيضاً تقديمه مشروعات اجتماعية لتنظيم إجراءات الوقف وبعض أحكام الأحوال الشخصية ،بالإضافة إلى مشاركته في اللجان المختلفة في المجالس النيابية خلال فترة الدراسة .

كما يتضح التناقض في بعض الأحيان لدى علوبة بين النظرية والممارسة العملية وتظهر بصورة واضحة في موقفه من الحياة النيابية ،وتتمثل في اتفاقه مع القصر والأوتوقراطية في حل مجلس النواب عام ١٩٢٥، والعبث بالدستور من خلال اشتراكه في لجنة تعديل الانتخابات كوزير في وزارة زيور الثانية، وكذلك دوره كوزير دولة للشئون

البرلمانية في تأييد قانون الأحكام العرفية لتوسيع سلطة الحاكم العسكري في مواجهة المعارضة الوفدية، وبذلك يعد أحد المسئولين عن عرقلة الحركة الديمقراطية في مصر .

وأيضاً تتضح اتجاهات علوبة العربية والاسلامية من خلال تفاعله مع أحداث القضية الفلسطينية والمساهمة في العمل لايجاد الحلول الملائمة لها كخط أمن قومي لمصر، وفي هذا دلالة على اتساع رؤيته السياسية ،كما يلاحظ سيطرة التفكير الديني في معالجة المسألة الفلسطينية حيث يرجع أصل المشكلة وتطور الأحداث التاريخية إلى الماسونية كهيئة سرية تدعو للإخاء والمساواة وتنبذ الأديان باعتباره أفيون الشعوب، وقد تبلور هذا الاتجاه في معالجة القضايا الفكرية العربية والإسلامية .

كما يلاحظ خلطه بين الدين والسياسة من خلال وضع مقارنات غير منطقية وتجاهل الظروف الموضوعية في تطور المجتمعات البشرية من خلال التفاعلات والصراعات الفكرية بين القديم والجديد،وسيطرة الاتجاه الذي يتفق مع تطور المجتمع السائدة فيه ،كما يعد علوبة أحد المسئولين عن توريط مصر في هزيمة حرب فلسطين عام ١٩٤٨ من خلال دعايته على المستوى الرسمي والشعبي لتأييد الحل العسكري للقضية الفلسطينية، وعلى الرغم من معرفته ضعف الجيش المصري وقوة المساندة الأوربية والأمريكية لإسرائيل .

كما كانت رؤية علوبة عن كيفية معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري في إطار ربطه بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لتلك القضايا من منطلق توجهه الإسلامي كمصلح اجتماعي يقترن لديه جانب الوطنية الليبرالية بالمؤثرات الفكرية والعلمانية لمنجزات العلم الحديث في الحضارات الأوربية وبالجانب المحافظ على القيم الاسلامية وتطبيقه بما يتفق مع متطلبات المدنية الحديثة .

لقد كان محمد على علوبة من الشخصيات السياسية والفكرية التي لا يمكن إنكار مكانتها في الحياة السياسية المصرية في النصف الأول من القرن العشرين .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً الوثائق غير المنشورة .

- رسالة من علوبة إلي الوزير المفوض لجمهورية الولايات المتحدة بالقاهرة وهي محفوظة لدي نجله الأستاذ عادل علوبه .

- دار المحفوظات المصرية ، ملف معاش محمد علي علوبة تحت رقم٤٦١٤١-١٢-٤٠-٣٨٣-٢

دار الوثائق القومية

- تقرير بريطانى عن الشخصيات السياسية f.o/371/220 ،محفظة رقم (٣)

محافظ عابدين

- محفظة رقم (٥٧٢) مسائل الدستور

- محفظة رقم (٢١٩) حزب الأحرار الدستوريين .

- محفظة رقم (٥٧٣) محاضر لجنة الدستور

- محفظة رقم (٥٨١) الانتخابات ١٩٢٤/١/٢٠-١٩٤٤/١١/١٩ .

- محفظة رقم (٣٧٢) المسألة المصرية .

- محافظ تقارير الأمن ، المجموعة الثانية .

- محفظة رقم (٢) ، تقارير أمن ١٩٢٥ .

- محفظة رقم (٣) تقارير أمن ١٩٢٦ – ١٩٢٧ .

- محفظة رقم (٧) تقارير أمن المجموعة نفسها .

- محفظة رقم (٩) ، تقارير أمن ١٩٤٢ – ١٩٥٢ .

محافظ مجلس الوزراء

- محفظة رقم (٢) الفترة ما بعد ١٩٢٣ خطبة ألقاها علوبة بقاعة يورت التذكارية عن الحياة السياسية في مصر في ربع قرن في ٦ مارس ١٩٤٢ .

- محفظة رقم (٥) الدستور

- محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة مجلس النظار

- محفظة رقم (١٣ رج) ثورة ١٩١٩ والمسألة المصرية .

- محفظة رقم (٣ ر ج) الطوائف والجاليات الأجنبية والمسألة المصرية .

- محاضر جلسات مجلس الوزراء ١٩٣٦ - ١٩٣٩.

وزارة الخارجية المصرية ، الأرشيف السري الجديد .

- محفظة رقم (١٥٨١) ملف ١٣٩ / ١٤٠ /٢/ج ٢

- محفظة رقم (١٥٦٤) ملف ٣٧ / ٤٠ /٤ / ج ١

- محفظة رقم (١٤٤٧)

الوثائق المنشورة

- الجمعية التشريعية ، دور الانعقاد الأول (٢٢ يناير - ١٧ يونيو ١٩١٤) .

- لجنة الدستور ، محضر لجنة وضع المبادئ العامة وملحق ١،٢،٢،مكرر(٣) المطبعة الأميرية، بالقاهرة ١٩٢٧

- مضابط مجلس النواب (١٩٢٦-١٩٢٨)

- مضابط مجلس الشيوخ (١٩٣٦ - ١٩٥٠)

- مجلس الشيوخ ، القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة علي معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمي ، المطبعة الأميرية القاهرة ، ١٩٣٧ .

- مجلس الشيوخ ،مجموعة مضابط وملاحق دور الانعقاد غير العادى لابلاغ البرلمان المرسوم الخاص بإعلان الأحكام العرفية (٢-٧أكتوبر ١٩٣٩) .

- محاضر جلسات مجلس جامعة الدول العربية ، وقد استعنا منها بادوار الانعقاد الآتية:

دور الاجتماع العادي السادس (١٧-٢٩ مارس ١٩٤٧) ودور الاجتماع العادي السابع (١٧ أكتوبر ١٩٤٧ – ٢٢ فبراير ١٩٤٨) وخطبة حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين ، مطبعة عباس عبد الرحمن بشارع محمد علي .

– مكتب النشر والاستعلامات ،سفارة الهند ، مسألة كشمير ١٩٤٧ – ١٩٥٦

– ملف وثائق أوراق القضية الفلسطينية، مكتبة فلسطين وزارة الارشاد القومى الهيئة العامة للاستعلامات .

ثانياً : المذكرات

– أحمد لطفي السيد ، قصة حياتي ،دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٢

– أحمد شفيق ، مذكراتي فى نصف قرن ،القاهرة ، جزء ٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة،الجزء الثالث والرابع ،١٩٩٩.

– عبد الرحمن الرافعي ، مذكراتي ١٨٨٩ – ١٩٥١ ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٥٢

– عبد الرحمن فهمى ،يوميات مصر السياسية ،الجزء الثالث،الانشقاق ، اشراف يونان لبيب رزق ،مطبعة دار الكتب المصرية

– عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، تقديم طاهر الطناحي دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٣.

– فخري عبد النور ، ثورة ١٩١٩ دور سعد زغلول والوفد في الحركة الوطنية ، تقديم مصطفي أمين ، تحقيق يونان لبيب رزق دار الشروق ، الطبعة الأولي ١٩٩٢ .

– محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ٣أجزاء دار المعارف ، القاهرة ١٩٩٠.

– مذكرات محمد عزة دروزة ، سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن (١٨٨٧ – ١٩٨٤) المجلد الأول والثالث والخامس ،الطبعة الاولى ، دار الغرب الإسلامي ،١٩٩٣

– مذكرات محمد أمين الحسينى ، اعداد وتصنيف عبد الكريم العمر امين سر المكتب التنفيذى للهيئة العربيه العليا لفلسطين، الطبعة الاولى ، الاهلى للطباعة والنشر ، دمشق ،١٩٩٩

- محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسة ،اشراف وتقديم عاصم الدسوقى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨ .

- محمد فريد ، أوراق محمد فريد ، المراسلات ، المجلد الثاني ،الجزءالأول ، تحقيق مصطفي النحاس جبر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ١٩٨٦

- ________ ، مذكراتى بعد الهجرة (١٩٠٤-١٩١٩) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ،١٩٧٨

ثالثا: الرسائل الجامعية

- إيمان محمد أحمد الشعراوي ، الحياة الاجتماعية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات الإنسانية بالقاهرة ، جامعة الأزهر قسم التاريخ ٢٠٠٤ .

- حسين حسان محمد حسين ، الأوقاف الإسلامية في مصر ١٩١٣ - ١٩٥٣ ، رسالة دكتوراة جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، بالقاهرة الدراسات العليا قسم تاريخ وحضارة ، ١٩٩٥ .

- حلمي أحمد عبد العال شلبي ، الحياة البرلمانية في مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراة كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ .

- حمادة محمود أحمد اسماعيل ، جماعة الإخوان المسلمين ودورها في تاريخ مصر ١٩٢٨ - ١٩٤٩ رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

- جلال الدين محمود الشاعر ، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة ١٩١٨ - ١٩٥٢ رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

- رشوان محمود جاب الله ، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ .

– شيرين سلامة موسي ، اتجاهات الصحافة نحو قضايا المرأة ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ٢٠٠٠ .

– صفاء محمد فتوح شاكر ، اسماعيل صدقي باشا ودوره في السياسة المصرية ١٩١٤ ، ١٩٥٠ رسالة ماجستير كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩١ .

– عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧ ، ١٩٣٦ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٧٠ .

– عبد المجيد محمد أحمد امين الكاشف ، الحزب الوطني تحت زعامة محمد فريد ، رسالة ماجستير ، كلية الأداب جامعة القاهرة ،١٩٥٩.

– عصام الغريب محمد الطنطاوي ، عبد الرحمن عزام ودوره الوطني والقومي والإسلامي ١٨٩٣ – ١٩٥٢ رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ٢٠٠٤ .

– فاطمة سيد أحمد محمد دياب ، حزب السراي في مصر ١٩٢٥ – ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة القاهرة .

– ماجدة محمد حمودة ، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية ١٩١٩ – ١٩٤١ ، رسالة ماجستير ، كلية البنات جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ .

– محمود خليل إبراهيم الطلخاوي ، التعليم الجامعي في مصر وآثره علي المجتمع المصري من ١٩٢٥ – ١٩٥٢ – رسالة دكتوراة ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢.

– مديحة أحمد درويش ، العلاقات السعودية – المصرية ١٩٢٤ –١٩٣٦ ، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

– نبيه بيومي عبد الله ، الحياة البرلمانية في مصر ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ رسالة دكتوراة كلية الآداب جامعة عين شمس القاهرة ١٩٧٩ .

رابعا: الأبحاث : –

– سعيدة محمد حسني ، موقف عبد العزيز فهمي من كتاب الإسلام وأصول الحكم للشيخ علي عبد الرازق ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد رقم ٤١ القاهرة ،٢٠٠١ .

- صلاح العقاد ، الفكرة العربية في مصر ، بحث في الموسم الثقافي للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٢ – ١٩٧٣ القاهرة ١٩٧٣ .

- عاصم الدسوقي ، محمد علي علوبة سياسياً مفكراً ،مجلة كلية الآداب بسوهاج جامعة اسيوط، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- عبد الخالق لاشين ، موقف وزارة علي ماهر من الحرب العالمية الثانية ،مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد رقم (٢٤) ، ١٩٧٧ .

- محمد كمال يحيي ، المسألة الطائفية في مصر بين الولاء والانتماء الديني ١٩١٠ – ١٩١٢ مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلدان الثامن والتاسع والعشرون ١٩٨١ – ١٩٨٢ .

خامسا: المراجع العربية

- إبراهيم بيومي غانم ، الأوقاف السياسية في مصر ، ط ١ دار الشروق ١٩٩٨ .

- أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣ دار المعارف القاهرة ١٩٨٢ .

- احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ٢ ط ١ دار الكتب المصرية ،١٩٢٧.

- ________ ،حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية سنة ١٩٢٥ ، ط ١، القاهرة، ١٩٢٨

- أحمد فارس عبد المنعم ،السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥–١٩٨٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧

- أحمد فتحي زغلول ، المحاماه ، الطبعة الاولي دار الكتب والوثائق القومية ، ١٩٠٠ .

- أرثر ادوارد جولد شميث ، الحزب الوطنى المصري مصطفي كامل ، محمد فريد ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٣ .

- ____________ ، قاموس تراجم مصر الحديثة ترجمة وتحقيق عبد الوهاب بكر ، المجلس الأعلي للثقافة،٢٠٠٥ .

– السيد يوسف ، الأخوان المسلمون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩.

– السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ،دار الكتاب العربى ،بيروت ،١٩٨٧ .

– أمال كامل بيومي السبكي ، الحركة النسائية في مصر ما بين الثـــورتين ١٩١٩ – ١٩٥٢ الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة ١٩٨٦ .

– أنيس صايغ ، الفكرة العربية في مصر ، ط ١ ، بيروت ،١٩٦٠

- حسن يوسف ،القصر ودوره فى السياسية المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢،مركز الداسات السياسية بالاهرام ،القاهرة ،١٩٥٢

– زكريا سليمان بيومي ، الحزب الوطني ودوره في السياسة المــصرية ١٩٠٧ – ١٩٥٣ ، الفاروقية لتوكيلات المطابع والنشر ،١٩٨١

– سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسة في مــصر ١٩٢٢ – ١٩٣٦ – الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .

– سعيدة محمد حسني ، المجالس النيابية في مصر في عهد الاحـــتلال البريطـــاني ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ .

– طارق البشري ، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

– عايدة سليمة ، مصر والقضية الفلسطينية ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعـــة الاولى،١٩٨٦

– عادل غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية ، مكتبـــة الخانجي لمصر ١٩٨٠

– __________،حائط البراق ام حائط المبكى؟، دار قباء ،القاهرة ،٢٠٠١ .

– عادل محمد علوبة ، مصر كما أعرفها ، مطبعة المليجي،د.ت

- عباس محمود العقاد ، زعيم الثورة سعد زغلول دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٢ .

- ___________، سعد زغلول سيرة وتحية ،القاهرة ،١٩٣٦.

- عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، ط ١ ، دار العودة ، بيروت ١٩٧٥ .

- عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٣٩ .

- ___________، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، دار الهلال ، ١٩٥٧ .

- ___________، في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ،الجزء الأول، ط٣، دار الشعب ، ١٩٦٩.

- ___________، في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ،الجزء الثانى ، ط٢،القاهرة،الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٦ .

- عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية من ١٩١٨ – ١٩٣٦، ط٢ ،القاهرة ،مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣.

- ___________، تطور الحركة الوطنية من ١٩٣٧ – ١٩٣٩ جـ ٣ ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٨ .

- ___________، القضية الفلسطينية بين مصطفى النحاس وعبد الناصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣ .

- عبد المنعم الجميعي ، الجذور التاريخية لفكرة الجمهورية في مصر ، ط١ ، دار الكتاب الجامعي ، ١٩٨١ .

- علي الدين هلال ، السياسية والحكم في مصر ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ – ١٩٥٢ ، ط ١ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

- ــــــــــــــ، مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ – ط ٢ ، دار الكتاب الجامعي ١٩٨١ .

- ــــــــــــــ، نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي ، ط ١ ، دار الكتاب الجامعي ، ١٩٨١ .

- علي شلش ، الماسونية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ .

- عواطف عبد الرحمن ، مصر وفلسطين ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، الكويت ١٩٨٠ .

- فؤاد كرم (جمع وترتيب) ، النظارات والوزارات المصرية ، جـ ١ ، ط ٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٤٤ .

- كامل سليم ، صراع سعد في أوربا ، مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- ــــــــــــــ، ازمة الوفد الكبري سعد وعدلي ، مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة، ١٩٥٦.

- لطيفة محمد سالم ، تاريخ القضاء المصري الحديث الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٩.

- مارسيل كولومب ،تطور مصر ،ترجمة زهير الشايب ، مكتبة سعيد رافت ،١٩٧٢.

- محمد الجوادي ، البنيان الوزاري في مصر ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٤ .

- محمد أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣ .

- محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية في مصر ، من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا ، جـ ٦ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٩٩ .

- محمد عبد الحميد أحمد الحناوي ، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ .

- محمد عبد الرؤف سليم ، العرب وتقسيم فلسطين مع دراسة عن مــؤتمر بلــودان ١٩٣٧ القاهرة، دار االزهراء للنشر ، ١٩٩٤.

- محمد عبد الوهاب سيد ، التجربة الحزبية حزب الإصلاح على المبادئ الدســتورية ، دار الفكر العربي،١٩٩٠.

- محمد على علوبة ، فلسطين وجارتها ، فلسطين وجاراتها أسباب ونتــائج ، ط ١ ، لجنــة البيان العربي ، ***١٩٥٤***.

- ___________، فلسطين والضمير الإنساني تقديم طاهر الطناحي ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

- ______________، مبادئ في السياسة المصرية ، ط ٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٩٠ .

- ______________، الإسلام والديمقراطية ، لجنة البيان العربي ، ١٩٥٠.

- محمد عمارة ، الجامعة الاسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل ، المؤسسة العربيــة للدراسات والنشر،بيروت ،١٩٧٦ .

- مصطفى الغريب محمد القصير ، محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المــصرية ١٨٨٨ – ١٩٥٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣ .

- مصطفى الفقي ، الأقباط في السياسة المصرية مكرم عبيد ودوره في الحركــة الوطنيــة ، ط٢، دار الشروق ، ١٩٨٨ .

- مصطفى أمين ، الكتاب الممنوع ، أسرار ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، دار المعارف .

- يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ – ١٩١٤، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ .

- ____________، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ – ١٩٨٤ ، دار الهلال ، القاهرة ديسمبر ١٩٨٤ .

- _________، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ ، ط ٢ ، الهيئــة المــصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

سادسا: الدوريات :

- الاتحاد ١٩٢٨ – ١٩٢٥ .
- الأثنين والدنيا ١٩٤٠ .
- الأخبار ١٩٢٥ .
- الأخوان المسلمون ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ .
- الأساس ١٩٤٨ .
- الاصلاح الاجتماعى ١٩٣٩.
- الأهرام ١٩٢٥ ، ١٩٣٤ ، ١٩٥٠ .
- البلاغ ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .
- الجيل الجديد ١٩٤٥ .
- الجامعة المصرية ١٩٣٨ .
- الدستور ١٩٤٥ .
- السياسة ١٩٢٥ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ . السياسة الإسبوعية ١٩٢٦ ، ١٩٤٧ .
- السودان ١٩٤٥ .
- الشعب ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٦ .
- الشئون الاجتماعية ١٩٤١ ، ١٩٤٥ .
- الصباح ١٩٤٦ .
- العروبة ١٩٤٥ .
- العزيمة ١٩٤٠ .
- الطليعة ١٩٧٥ .

- الكتلة ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ .

- المصرية ١٩٣٩ .

- المصري ١٩٣٧ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ .

- المقطم ١٩٢٥ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩١١ .

- النداء ، ١٩٥٠ ، ١٩٤٩ .

- الوفد ، ١٩٤٠ .

- الوقائع المصرية ١٩٢٥ .

- رسالة الإسلام ١٩٤٩ .

- رسالة الباكستان ، ١٩٥٠ .

- صوت العرب ، ١٩٤٨ .

- فتاة الغد ، ١٩٤٦.

- كوكب الشرق ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٣ .

Http://www.isesco.org.ma/pub-arabic/strat takrib.htm

سابعاً : المراجع الأجنبية :

1- Charles D. Smith, Palestine and the Arab- Israel Conflict, Second Edition, St. Martin's press, New York. 1960.

2- Derek. Hopwood, Egypt : Politics and Society 1945-1981 London. 1962.

3- Fayez, Arab unity Hope fulfillment, the Devin-Adair Company, New York. 1958.

4-Fred J. Khour, the Arab-Israel Dilemma/ Second Edition, Syracuse University press,1976.

5-John Marlowe, Arab Nationalism And British imperialism a study in power politics. London. The cressent press: 1961.

6-Lioyd L.G Egypt since Cromer, vol. 11, London, 1934.

7-Marlowe J., Anglo-Egyptian Relation 1800-1953, London, 1954.

8-Sami Hadawi, Bitter Harvest Palestine between 1914-1967, the new world press.

9-The Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt 1914-1936, London 1936.

10-Zayid, M.Y., Egypt's Struggle for independence, Beirut,1965.

11-Margot Badran, Feminists Islam and Nation/ Gender and the marketing of Modern Egypt.

ثامناً : اللقاءات الشخصية :

– لقاء مع الأستاذ عادل علوية محامي ومستشار سابق لسلطنة عمان ١٣ ابريل ٢٠٠٥، ١٣ يونيو ٢٠٠٥.

Abstract

A Masters in Literature Thesis; Department of History ; Mohamed Ali Alloba His Role in The Egyptian Policies (1900 -1952)

Supervisor : Professor Doctor Assem Eldessouki .

Introduction By The Researcher : Mona Mahmoud Monazea

This Thesis covered the following points :

Introduction : Covered the importance of the subject and the reasons for choosing it .

Preface : The Upbringing of Alloba and his Social life .

Chapter One : The Role of Alloba in The National Movement .

Chapter Two : Alloba Activity in The Parliamentary Life .

Chapter Three : Arabic & Islamic Alloba Attitudes .

Chapter Four : The Social and Economical Alloba Visions .

Epilogue : It covered the most important results reached by this study ; followed by a list of the most important sources & References .

The Study reached the following important Results :

- Mohamed Ail Alloba is an intellectual who combined between the political, social & intellectual activities .

- Alloba gave much attention to Arabic & Islamic affairs . His participation took the form of defending the Palestinian affairs with the Arabic- Islamic intellectual affairs

Which took the form of the perspective of Arab Unity and approximating between the Islamic & Democratic doctrine and his explanation of history .

- Alloba paid much attention to the economic & social affairs which took the form the value of benefit, education and reforming the status of the Egyptian Family .

this period; in addition to Arab &Foreign Periodicals which form the correct base of how to perform the scientific research on the objectivity and on knowing the truth.

Jews to return to their countries and to distribute them in the various countries in which they lived.

This study will show the intellectual political and social role played by (Allouba) through his studies, thoughts & opinions which affected on the policy attitudes which have never been taught before. Also his view of the political problems and his method in dealing with the political and social problems and finding the solutions in a way which vary frome the rest of analysts. This in shown through his opinions concerning the problem of democracy; his calls to humanitarian democracy and his view of the concept of unity, especially Arab Unity depending on the German theory of Nationalism. This is clear in his dealing with the social-economical problem, and his call to promote the industry and opening new markets depending on the vital aspect in (sudan) and not in specifying the Agricultural Ownership. He also called for setting up National Banks and discussed the rule of usury because it is a necessity justified by the religion.

He called for the foundation of two large parties, educated on the common national principles instead of diversity of parties where the personal conflicts are not diversified. This shows the picture of parties at that time which were based on the individuals, not on specific principles.

I Shall rely in this study on: the unpublished documents in the Egyptian Documents Dar, AL-Mahfozat Dar, and on : information from: Houses of Represntatives and senate during the study period; Governor of Minister Council; Adbeen files in Dar wathaek; in addition to Memos, Scientific Papers, Arab and Foreign References which covered Egypt,s History in

(Allouba) had an effective role in the Executive Authority shown in the Ministry. During his attempt to cancel the AL- WAKFA- Ahly when he was the Minister of Endowment in year 1925; and his attempt to set up Assuit Religious Institute and his role in setting up acommittee to place three Arabic language dictionaries when he was Minister of Education in year 1936. (Allouba) had a domineering role in the Constitutional life and knowing it,s laws and respect to it,s constitution in his contionuous defense of it,s constitution. He had his clear opininons towards what is subumitted to the constitutional Councils terms of affairs which affect the political Life such as his criticism of 1936 Treaty.He participation period as amember in Senate House (1936-1947) and as a member in the hous of perliamentary (1926-1928) Reperestatives.

(Allouba) plays aclear role in the Arab-IsLamic affairs especipally the year 1930; his contribution in setting up the International Conference in Jersalem in year 1931; his contribution in Blodan conference in Syria in year 1937; foundation of the top AL-Nile valley to save palestinian after the year 1948.

(Allouba) opinions towards the palestinian problem, stated in the book titled (palestinian& the Humanitarian Conscience), which relates the origin of the problem and the development of the historical events to the Masonism as a secret agency which calls for equality and criticze the religions. He gave much attention to this affair and realized it,s risk and it,s influence in the future which shows his intellectual awareness. He saw that the creation of Isael on the Arab Palestinan land, as something which is abnormal; and that the solution in his opinion is to make the

conditions surrounding him, in terms of formulating his thoughts and opininons . this is obvious through his study of law which formed a legal mentality which looks at the Egyptian problem as it is aproblem that needs alawyer . He stated working as a lawyer in the mixed courts . then, he deals with the Egyptian problem which was considered then as aproblem which needs legal procedures which are done by writings. This may explains joining the National party and legislative Society afterwards.

(ALIouba) had a role in founding the Egyptian delegation which requested independence; where he was one of those who put their names in the agencies. He participated in managing the delegation during the expulsion of (saad zaghloul) for the frist time; then his travel with his colleagues to Europe to present the Egyptian problem. He became the treasurer of the fund for the delegation in Europe. Then, what happened in terms of boycott of (Milner) committee and (Milner-Saad) Negotiations which consequently resulted in the first breakup in the delegation which had a clear effects on the Egyptian problem during that time.

He had a role in drafting the 1923 Constitution, as he was a member in the constitution committee and he defended the constitution. He participated in the foundation of the (Constitutional liberal party) wher he was the General Secretary.his attituede towards the assassination of Ismaeil Zohdi & hassan Abd AL-Razak; and the effects of this event on his accusation speech; and the conditions his Resignation from the party in the year 1934.

Thesis Summary

Mohamed Ali ALIouba:his Role in Egypt policies1900-1952

This thesis covered the role of Mohamed Ali ALIouba in the Egyptian policy over the period (1900- 1952) through the study of the historical characters. these characters have been studied with various methods and theories where some these studies rely on the theory of the Great man which aim at the glorification the personality and putting them in amyth fram where the historical characters created the historical development but ignoring the economic and social conditions in which the societies in which these historical characters appear,live.

The other direction is the study of characters using the approved scientific research methodology on the historical document; and clarification the effects of the economical and social conditions in the formation of the character and his role in the surrounding events .

For example this applies to the character of (Ahmed uraby) where some studies, classify him as one of the greatest hero . But there are other writings, which through the historical school, rely on criticizing the works of (Ahmed uraby) in terms of the positive and negative aspects of these works and his actual role

On the basis of Scientific Research, the study of role of (ALIouba) was selected as the main axis of this study . this selection was due to non of the rearchers coverd this subject in the Egyptian policy as acommitments with the scientific and historical research schedule to present several aspects which were not shown accurately . He was affected by the

Helwan University
Faculty of Arts
History Department

Mohamed Ali AlIouba: His Role In Egypt Policies

1900 – 1952

MA thesis in modern and contemporary history

by

Mona Mahmoud Manaza

Supervision

Dr . Prof / Assem El essouki

2007

السيد الأستاذ الدكتور

عميد كلية الآداب جامعة طنطا

تحية طيبة

أتشرف بالإفادة بأن الطالبة منى محمود مناع

قد قامت بإجراء التصويبات اللازمة لرسالة

الماجستير "دور مكرم عبيد في السياسة

المصرية ١٩٠٠ - ١٩٥٢" بعد المناقشة ثم

طبعها في صورتها الأخيرة.

رجاء التفضل بالتنبيه باللازم

فائق التقدير

المشرف

(أ.د. عاصم الدسوقي)

٢٠٠٧/٨/١